الاستكشاف في المواد المدنية

دراسة في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية
للولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور

محمد عبد النبي السيد غانم

مدرس قانون المرافعات المدنية والتجارية
كلية الحقوق، جامعة طنطا
جمهورية مصر العربية

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠ م

مستخلص الدراسة

تسعى دراسة " الاستكشاف في المواد المدنية" إلى دراسة بعض قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية، وقد قُسمت هذه الدراسة على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: تناولت الدارسة في هذا المبحث مُقدِّمة عامة لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية أو الاتحادية التي تُنظم الإجراءات في القضايا المدنية أمام المحاكم الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية؛ عن طريق إلقاء نظرة عامة على هذه القواعد ودراسة هيكلها العام وتوضيح أهم القواعد الواردة فيها، ثمَّ توضيح كيفية رفع الدعوى المدنية؛ لمعرفة موقع الاستكشاف المدني من إجراءات رفع الدعوى.

الفصل الأول: ناقشت الدراسة في هذا الفصل تعريف الاستكشاف المدني بصفةٍ عامة ووفقاً للهدف منه، ووفقاً للآليات التي يقوم عليها، ووفقاً لضوابطه. ثمَّ تناولت الدراسة أساس الاستكشاف المدني؛ بدراسة غياب قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين، ثمَّ دراسة الدور المحدود لقواعد الاستكشاف قبل بداية العشرين، ثمَّ دراسة قواعد الاستكشاف في المحاكم الفيدرالية قبل صدور قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية وبعد صدورها عام ١٩٣٨.

الفصل الثاني: تناولت الدراسة في هذا الفصل آليات الاستكشاف المدني المُتمثِّلة في: الإفادات التي تمنح أحد أطراف الدعوى الفرصة لطرح الأسئلة الشفوية على الطرف الآخر أو أحد الشهود تحت القَسَم، والاستجوابات المُتمثِّلة في مجموعة الأسئلة المكتوبة التي يجب الإجابة عنها بعد حلف اليمين، ولا يجوز تقديمها إلا لأطراف القضية فقط، وطلب إنتاج المستندات وصورتها أن يُقدِّم أحد الأطراف طلب فحص للوثائق، والمكاتبات، والرسوم البيانية، والمخططات البيانية، ... أو المفردات الأخرى التي في حوزة الطرف الآخر؛ للاستفادة منها في القضية المعروضة أمام القضاء، والفحص البدني والعقلي عندما تكون الحالة الجسدية أو العقلية لأحد أطراف الدعوى محلاً للتساؤل أو الجدل.

الكلمات الدلالية: الاستكشاف المدني، الإجراءات المدنية الفيدرالية، الولايات المتحدة، الإفادات، الاستجوابات، طلب إنتاج الوثائق، الفحص البدني والعقلي.

Abstract

The study of "**Civil Discovery**" seeks for unveiling some sides of judicial and legal system applied in The Federal Rules of Civil Procedure (FRCP) in United States District (Federal) Courts, to achieve the purpose of such a study it has been divided into several chapters as follows:

Preliminary Chapter: Introduction to Federal Rules of Civil Procedure: The study has tackled, in this chapter, about Scope of the FRCP which regulates proceedings in civil cases before the federal courts of the United States; By taking an overview of these rules, studying their general structure and explaining the most important rules contained therein, then clarifying how to file a civil lawsuit; To know the importance of civil discovery when filing a lawsuit.

Chapter I: The Concept of Discovery and its Basis: The study discussed in this chapter the definition of civil discovery in general and according to its aim, according to the mechanisms on which it is based, and according to its types. Then the study dealt with the basis of civil discovery; by studying the absence of discovery in the Enabling Act Debate, then the limited role of discovery prior to the twentieth century, then studying the rules of discovery in federal courts before the issuance of the rules of federal rules of civil procedure and after their promulgation in 1938.

Chapter II: Discovery Tools: This chapter deals with common types of Civil discovery are Interrogatories, consisting of written questions the other party must answer under penalty of perjury; Depositions, at which one party to a lawsuit has the opportunity to ask oral questions of the other party or witnesses under oath; and Requests to Produce Documents, by which one party can force the other to produce physical evidence; Physical and Mental Examination, whose mental or physical condition is in controversy.

Key Words: Civil Discovery, Federal Rules of Civil Procedure, U.S.A, Depositions, Interrogatories, Request to Produce Documents, Physical and Mental Examination.

مُقدِّمة

توضح الإحصاءات المجردة raw statistics أن الأمريكيين يلجؤون سريعاً إلى المحاكم للفصل في شكواهم grievances، وإذا ما نظرنا إلى الربع مليون قضية التي تُرفع سنوياً أمام المحاكم الفيدرالية federal courts لوجدنا عددها يتضاءل أمام المائة مليون قضية التي تُرفع أمام محاكم الولايات الخمسين ومنطقة كولومبيا Fifty states and the District of Columbia([1]).

وهذا يعني أن هناك قضية suit لكل شخصين في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن العديد من هذه القضايا تتناول مسائل غير مهمة نسبياً فقد تم رفع حوالي ١٢ مليون قضية إلى المحاكم الرئيسة والفيدرالية والمحاكم الموجودة في الولايات([2])، وتصل تكلفة هذه القضايا إلى ٢٠٠ بليون دولار سنوياً([3])، بالإضافة إلى أن أتعاب المحامين قد تم مضاعفتها ما بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٠ على سبيل المثال([4]).

وكما لاحظ أحد الخبراء الحاليين أن:" عصرنا هو عصر غارق في القانون. ولأننا دائماً نخترع طرقاً أحدث وأفضل لكي نتشاجر مع بعضنا البعض، فإننا نسعى وراء وسائل منظمة لتجنب الضربات وإصلاح الأضرار. ومن بين كل الطرق المعروفة لجبر الآلام وتسوية النزاعات- كالمعارك الحادة والشغب والمبارزة والوساطة ونقر العملة المعدنية ورفع الدعاوى- فإن الطريقة الأخيرة وحدها- رفع الدعاوى- هي التي تسود بانتظام الآن في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الرغم من أن التقاضي لم يتفوق على كل أنواع النزاعات فإنه يستحوذ الناس لكونه الوسيلة الشرعية والأكثر فعالية للسعي وراء استحقاق المرء العدالة وكسبها.

وأصبح الحافز على رفع الدعاوى منتشراً إلى درجة أن:" التقاضي أصبح الدين العلماني للأمة، وأن نظاماً متنامياً من القواعد القانونية والنصوص المقترحة أصبح يكتب أنصاراً له كل يوم".

"Ours is a law- dri[illegible]age. Because we are constantly inventing new and better ways of bumping into [illegible], we seek an orderly means of dulling the blows and repairing the damage. Of all the known methods of redressing grievances and settling disputes- pitched battle, rioting, dueling, mediating, flipping a coin, suing- only the latter has steadily won the day in these United States.

---

(1) Robert A. Carp, Ronald Stidham, Kenneth L. Manning, *Judicial Process in America*, CQ Press, Washington, D.C., 8th Edition, 2011, p18.

(٢) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، ترجمة: د. علا أبو زيد، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧، ص ٣٠.

(3) Stuart Taylor Jr., Evan Thomas, "Civil Wars," *Newsweek*, December 15, 2003, p 45.

(4) Dahlia Lithwick, "Imagining Life Without Lawyers," *Newsweek*, February 9, 2009, p 20.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

Though litigation has not routed all other forms of fight, it is gaining public favor as the legitimate and most effective means of seeking and winning one's just desserts.

The impulse to sue is so widespread that "litigation has become the nation's secular religion," and a growing array of procedural rules and substantive provisions is daily gaining its adherents."([1])

أولاً: أهمية التقاضي في المجتمع الأمريكي:

يصف بعض الفقهاء المجتمع الأمريكي بأنه:" مجتمع محب للتقاضي" A Litigious Society([2])، ويضرب بعض الفقهاء مثالاً للتدليل على ذلك بأنه عند مطالعة إحصاءات القضايا المنظورة أمام المحاكم الأمريكية يمكن القول بأن لكل ٤٤ فرداً من ١٠٠٠ فرد قضية أمام القضاء، وهذا الرقم يقارب النسبة الموجودة في عدة دول منها على سبيل المثال الدنمارك؛ فلكل ٤٤ فرداً من ١٠٠٠ فرد قضية منظورة أمام القضاء، كذلك المملكة المتحدة لكل ٤١ من ١٠٠٠ فرد قضية، ومقاطعة أونتاريو بكندا لكل ٤٧ فرداً من ١٠٠٠ قضية، ونيوزلندا لكل ٥٣ فرداً من ١٠٠٠ قضية، واستراليا لكل ٦٢ فرداً من ١٠٠٠ فرد قضية منظورة أمام القضاء. في حين أن في ألمانيا لكل ٢٣ فرداً من ١٠٠٠ قضية، والسويد لكل ٣٥ فرد من ١٠٠٠ قضية، بالمقارنة بإسبانيا لكل ٣ أفراد من ١٠٠٠ قضية، وإيطاليا لكل ١٠ أفراد من ١٠٠٠ قضية، واليابان لكل ١٢ فرد من ١٠٠٠ فرد قضية([3]).

وهذا الانفجار الحقيقي في التقاضي المدني في الولايات المتحدة الأمريكية virtual explosion of primarily civil litigation جعل المحاكم تنظر في قضايا كان يتم تسويتها في سنوات سابقة بصورة شخصية بين المواطنين([4])، أو جعلتهم ينظرون في مسائل عادةً ما تستمر دون حل. وتبحث بعض هذه المسائل في موضوعات مهمة مثل حق الإجهاض في أمريكا qurtail abortion وجهود وكالة حماية البيئة لمنع ملوثي البيئة من التعدي عليها enjoin polluters of the environment([5]).

---

(1) Jethro K. Lieberman, *The Litigious Society*, Basic Books, New York, 1983, p viii.

(2) Christopher E. Smith, *Courts, Politics, and the Judicial Process*, 3rd Ed, Nelson Hall, Chicago, 1997, p 330, Cynthia L. Cates, Nancy V. McIntosh, *Law and the Web of Society*, Georgetown University Press, 2001, p 9, Charles Epp, *News of the Weird: Our Litigious Society*, Andrews McMeel Publishing, 2012, *See Also*, David M. Engel, *The Myth of the Litigious Society: Why We Don't Sue*, University of Chicago Press, 2016, p 1.

(3) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 18.

(٤) **لمزيد من التفاصيل عن حقيقة وجود أو عدم وجود انفجار قضائي في الولايات المتحدة الأمريكية on the reality or no reality of the litigation explosion يراجع الآتي:**

- Lawrence M. Friedman, "The Six Million Dollar Man: Litigation and Rights Consciousness in Modern America," *Maryland Law Review*, Vol. 39, No. 4, (1980), p 661.
- Marc Galanter, "Reading the Landscape of Disputes: What We Know and Don't Know (And Think We Know) About Our Allegedly Contentious and Litigious Society," *UCLA Law Review*, Vol. 31, No. 4, (1983), p 4.
- Lawrence M. Friedman, *Total Justice*, Russell Sage Foundation, 1985, p 35.
- Lawrence M. Friedman, *Your Time Will Come: The Law of Age Discrimination and Retirement*, Russell Sage Foundation, 1985, p 2.
- Lawrence M. Friedman, Grant M. Hayden, *American Law: An Introduction*, Oxford University Press, Third Edition, 2017, p 296, 336.

(5) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 18-19.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ثانياً: تنامي الدعاوى الكيدية والتافهة:

توجد الكثير من القضايا- أمام القضاء الأمريكي- تُذهل العقل بتفاهتها أو جراءتها surprisingly audacious or trivial، ومن أمثلتها الآتي([1]):

١- رفع رجل في " بولدر" بولاية كولورادو Boulder, Colorado دعوى على أبويه يطالبهما بـ ٣٥٠,٠٠٠ دولار بادعاء أنهما لم يوفرا له الحياة الأُسرية الكافية وتجاهلهم لاحتياجاته من الغذاء والمأوى والملبس والدعم المعنوي الكافي alleging that in neglecting his needs for food, shelter, clothing, and psychological support، ومن ثمَّ فهما مذنبان " بسوء ممارسة وظيفتهما الأُسرية"([2]).

٢- عندما فُصلت امرأة من كلية الحقوق بجامعة " جونزاجا" School of Law Gonzaga University([3])- بسبب ضعف متوسط تقديراتها- قامت برفع قضية في التو للمطالبة بالآتي: إما بدرجة في القانون أو بمبلغ ١١٠,٠٠٠ دولار. وكانت حجتها هي أنه بالنظر في تقديراتها المتوسطة والدرجة المستحقة لامتحاناتها، كان يتعيَّن على المجلس الذي يبت في القبول لكلية الحقوق أن ينصحها ويوضح لها أن فُرص تخرجها في كلية الحقوق ضئيلة.

٣- أقام موظف قديم بالمعمل العلمي في مختبر " لوس ألاموس الوطني" Los Alamos National Laboratory([4]) دعوى للحصول على تعويضات إصابة العمل occupational disability benefits مُدَّعياً أنه على الرغم من كونه لم يتعرَّض أبداً لأية إصابة بدنيه فقد أصبح عاجزاً ذهنياً نتيجة " خوفه من أن الإشعاع سوف يقتله" by a neurotic fear that radiation would kill him([5]).

ثالثاً: جائزة ستيلا لأغرب دعوى قضائية Stella Awards:

لم يقتصر الأمر على الدعاوى السابقة بل وُجدت جائزة ستيلا التي تُمنح لأغرب دعوى قضائية وأكثرها سخافةً ودون أي أسس قانونية، وقد بدأ الأمر مع " ستيلا ليبيك" Stella Liebeck التي قاضت سلسلة ماكدونالد عام ١٩٩٢م *Stella vs. McDonald*، وتتمثَّل وقائع هذه القضية في أن ستيلا بعد أن تناولت وجبتها في أحد مطاعم ماكدونالد في ولاية نيومكسيكو طلبت كوباً من القهوة، إلا أنها أسقطته سهواً على فخذيها بعد أن طلبت إضافة السكر والكريما إليه فأصيبت بحروق وتسلخات من الدرجة الثالثة، وتُشير بعض المصادر إلى أن نسبة الحروق وصلت إلى ٦٪، في حين تحدد مصادر أخرى نسبة الحروق بـ ١٦٪ six percent of her skin was burned, other sources say 16 percent، ولهذا تحتاج إلى سنتين من العلاج وإعادة التأهيل two years of treatment and rehabilitation، بالإضافة إلى عملية ترقيع للجلد skin grafts.

---

(١) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٣١.

- Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 18-19.

(2) *Student Lawyer*, Law Student Division, American Bar Association, 1981, p 8, *See Also*; Jethro K. Lieberman, *The Litigious Society*, op. cit., p 4.

(٣) **توجد جامعة جونزاجا بمدينة سبوكين بولاية واشنطون:**

- *School of Law, Gonzaga University*, Available at; https://www.gonzaga.edu/school-of-law

(٤) **مختبر لوس ألاموس الوطني: مختبر في الولايات المتحدة لإجراء أعمال سرية تتضمَّن تصميم الأسلحة النووية، ويقع في لوس ألاموس في نيو مكسيكو New Mexico**، يُراجع:

- *Los Alamos National Laboratory*, Available at; http://www.lanl.gov/

(5) Jethro K. Lieberman, *The Litigious Society*, op. cit., p 4.

وعلى الرغم من أن " ستيلا" هى التي أسقطت القهوة الساخنة على نفسها فقد سارعت إلى رفع دعوى قضائية ضد ماكدونالد واتهمت السيدة في شكواها المطعم بتقديم القهوة ساخنة جداً لدرجة يمكن أن تتسبب في حدوث أورام وجروح أو التهابات في الفم والمعدة، وقد طالبت هذه السيدة سلسلة ماكدونالد بتعويضها عن الأضرار الجسدية والمعنوية التي لحقت بها، ولكن رفضت سلسلة ماكدونالد عرضاً لتسوية الأمر مع ستيلا بمبلغ ٢٠ ألف دولار وهى قيمة التكاليف الطبية.

وعلى الرغم من رفض هذه التسوية فقد ذكر مدراء مراقبة الجودة في سلسلة ماكدونالد McDonald's quality control managers وبشفافية أنه يتعيَّن تقديم القهوة للمستهلكين في درجة حرارة تتراوح ما بين ١٨٠- ١٩٠ درجة فهرنهايت Fahrenheit (٨٢,٢٢- ٨٧,٧٨ درجة مئوية Celsius)(١)، فضلاً عن أن هذه السوائل يمكن أن تسبب- في تلك الحرارة- حروقاً من الدرجة الثالثة في خلال مدة زمنية تتراوح ما بين ٢- ٧ ثوان cause third-degree burn، ومثل هذه الحروق تتطلب ترقيع وتطعيم للجلد skin grafting، بالإضافة إلى ضرورة تقديم العلاج لإعادة التأهيل والاستشفاء whirlpool treatments to heal، فضلاً عن أن هذه الحروق يمكن أن تؤدي إلى ندوب دائمة في بعض الأحيان scarring is typically permanent.

وفي الفترة من عام ١٩٨٢ إلى ١٩٩٢ أحرقت قهوة ماكدونالد أكثر من ٧٠٠ شخص، وعادةً ما تكون هذه الحروق طفيفة وفي بعض الأحيان تكون خطيرة usually slightly but sometimes seriously؛ مما أدى إلى وجود عدد من المطالبات والدعاوى القضائية الأخرى claims and lawsuits.

ولكن ردت ماكدونالد على ذلك بأن الحالات الموثقة والمحددة بـ ٧٠٠ حالة على مدى عشر سنوات تُمثِّل ٧٠ حرقاً في السنة 70 burns per year، ولا يمكن الأخذ في الاعتبار بهذا الرقم، وقد أشار مستشارو ماكدونالد إلى أن هذا الرقم يُمثِّل مجرد إصابة واحدة لكل ٢٤ مليون كوب تم بيعها just 1 injury per *24 million* cups sold! وهذا دليل على أن القهوة ليست خطيرة بشكلٍ غير معقول "Isn't that proof that the coffee is not "unreasonably dangerous"

وعندما نظرت هيئة المُحلَّفين القضية أبدوا تعاطفهم مع ستيلا- على الرغم من حُكمهم على ستيلا بنسبة ٢٠٪ من الخطأ لوقوع بواسطتها؛ نتيجة تسرب القهوة على جسدها Stella was judged 20 percent at fault، وقد أصدرت محكمة الرأي العام The Court of Public Opinion حُكمها بقولها:" أصبحت ستيلا أيقونة أمريكية، بحق أم بغير حق، وهي تُعد رمزاً للتطبيق الخاطئ لنظام المسؤولية عن الضرر، وقد سمع الكثيرين بقضيتها، وله رأي فيها".

"Stella has become an American icon. Rightly or wrongly, she is a symbol of the American Tort system gone wrong, and most have heard of her case and have an opinion on it."(2)

والأمر الذي يدعوا إلى الدهشة أن المحكمة التي نظرت تلك الدعوى قررت أحقية العجوز ستيلا في الحصول على تعويض مادي قيمته ٢,٩ مليون دولار، ولكن حدثت تسوية سرية بين الطرفين فحصلت هذه السيدة بموجبها على تعويض قيمته ٦٤٠ ألف دولار، ومن هنا استحقت هذه السيدة جائزة ستيلا بجدارة Stella Awards.

(١) ١ درجة فهرنهايت = ١٧,٢٢ درجة مئوية.

(2) *The 'Real' Stella*, The True Stella Awards, Available at;
- http://www.stellaawards.com/stella.html

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ومنذ العام ١٩٩٢ ووسائل الإعلام الأمريكية تنظّم جائزة سنوية اسمها " جائزة ستيلا" وتمنحها لأي دعوى قضائية يفوز فيها الادعاء بشرط غرابته والذي ربما يصل إلى حدّ التسبب في وقوع الضرر على الآخرين، ثمَّ المطالبة بمحاسبتهم وإلزامهم بالتعويض المادي عن أخطاءٍ لم يرتكبونها من الأساس.

ومن أمثلة الفائزين بهذه الجائزة عام ٢٠٠٧ عائلة العسكري " روبرت هورنبيك" Robert Hornbeck الذي تجوَّل في منطقة خدمات الفندق المقيم به وهو في حالة سُكر، وعلى الرغم من وجود علامة تحذير من خطورة الزحف داخل وحدات التكييف crawled into an air conditioning unit فقد أدى تصرُّفه غير المسؤول وتجاوزه لمتطلبات السلامة إلى فقدانه لحياته عند تشغيل المكيفات was severely cut when the machinery activated، وقد ذكر الدفاع المُمثِّل للفندق بأنه شخص عسكري وكان يتعيَّن عليه أن يكون على قدرٍ من المسؤولية a supposedly responsible adult with military training، إلا أنه أودى بحياته نتيجة لاستلقائه في وحدة التكييف، وعلى الرغم من ذلك قاضت أسرته الفندق للحصول على تعويض مادي قيمته ١٠ ملايين دولار sued the hotel for $10 million وبالفعل دفع الفندق هذا المبلغ([1]).

وقد انتشرت في الآونة الأخيرة عدة قضايا لم تفز فعلياً بهذه الجائزة على الرغم من تأكيد القائمين عليها بأن هذه القضايا حقيقية؛ لأنها قد تحتوي- في بعض الأحيان- على عدة معطيات خاطئة تحول دون فوزها بتلك الجائزة (sometimes) true stories with false elements added to them منها على سبيل المثال الآتي:

١- **حصلت " كاثلين روبرتسون" على ٨٠٠ ألف دولار لأنها تعثَّرت بابنها:** حصلت " كاثلين روبرتسون" من أوستن بولاية تكساس Kathleen Robertson of Austin, Texas- بموجب حُكمٍ قضائي- على تعويض مالي قيمته ٨٠٠ ألف دولار أمريكي بعد إصابتها بكسرٍ في عظم كاحلها إثرَ تعثرها بطفل عمره سنتين after breaking her ankle tripping over a toddler كان يجري داخل متجرٍ للأثاث المنزلي، وهو الحكم بقيمة مبدئية للتعويض المالي الذي understandably surprised at the verdict؛ لأن الطفل كان ابن شقيقة كاثلين روبرتسون نفسها Ms. Robertson's son.

٢- **فشل " كارل ترومان" في السرقة فربح ٧٤ ألف دولار:** أصدرت محكمة في مدينة لوس أنجلوس Los Angeles حُكماً لصالح " كارل ترومان" Carl Truman البالغ من العمر ١٩ عاماً تُلزم فيه جارته بدفع تعويض مالي قيمته ٧٤ ألف دولار بالإضافة إلى تكاليف علاجه بعد أن دهست إحدى يديه بعجلة سيارتها الهوندا when his neighbor ran his hand over with a Honda Accord، عندما كان ترومان متهمكاً في محاولة سرقة قَلَنْسوات أغطية عجلات سيارتها whose hubcap he was trying to steal ولم يلاحظ أنها كانت [illegible] المقود وتستعد للانطلاق.

٣- **ربح " تيرينس ديكسون" نصف مليون دولار في ٨ أيام:** حاول لص المنازل " تيرينس ديكسون" Terrence Dickson سرقة منزل في مدينة بريستول Bristol وبعد أن دخل كراج المنزل لم يستطع الخروج منه لحدوث عطل أصاب جهاز التشغيل الأوتوماتيكي الخاص بباب الكراج الذي يربط بينه وبين المنزل، ولعدم استطاعته العودة إلى داخل المنزل بقى لمدة ٨ أيام دون طعام أو شراب، ولأن أصحاب المنزل كانوا في عُطلة طويلة اضطر اللص أن يقتات على طعام كلاب جاف ومشروب غازي a case of Pepsi he found, and a large bag of dry dog food عثر عليهما صدفة، والأمر الذي يدعوا إلى الدهشة أن " تيرينس ديكسون" رفع دعوى قضائية على شركة التأمين المسؤولة وطالبها بتعويضه عن الآلام والأضرار النفسية التي لحقت به undue mental anguish؛ بسبب العطل المفاجئ

---

(1) *True Stella Awards the 2007 Winners*, The True Stella Awards, Available at;
- http://www.stellaawards.com/2007.html

الذي أصاب جهاز تشغيل باب الكراج الأوتوماتيكي the automatic door opener was malfunctioning، وبالفعل ربح ديكسون حُكماً قضائياً يُلزم شركة التأمين بدفع مبلغ قيمته ٥٠٠ ألف دولار أمريكي على سبيل التعويض.

٤- حصل " جيري ويليامز" على ١٤,٥٠٠ دولار مقابل عضة كلب: أجاز حُكم قضائي للمدعو " جيري ويليامز" من ليتل روك بولاية أركنساس Jerry Williams of Little Rock, Arkansas الحصول على تعويض مالي قيمته ١٤,٥٠٠ دولار أمريكي بالإضافة إلى تكاليف علاجه medical expenses بعد أن تسلل إلى داخل حديقة منزل أحد جيرانه فهاجمه كلب ذلك الجار وعض مؤخرته after being bitten on the buttocks by his next door neighbor's beagle، علماً بأن هذا الكلب كان مربوطاً بسلسلة داخل سور الحديقة. وقد طالب ويليامز- في الدعوى التي رفعها ضد جاره- بالحصول على تعويض قيمته ٥٠ ألف دولار، إلا أن المحكمة خفَّضت تلك القيمة إلى ١٤,٥٠٠ دولار وقالت في حيثيات حُكمها:" أنها وضعت في الاعتبار أن ويليامز ربما يكون قد استفز الكلب عندما قفز إلى داخل الحديقة، بالإضافة إلى أنه أطلق النار على الكلب من بندقية صيد ولكنه لم يصبه" "the dog may have been provoked by Mr. Williams who, at the time, was shooting it repeatedly with a pellet gun"([1]).

٥- حصلت " آمبر كارسون" على ١١٣ ألاف دولار بسبب مشروب غازي: حصلت " آمبر كارسون" من لانكستر بولاية بنسلفانيا Amber Carson of Lancaster, Pennsylvania بموجب حُكم قضائي على تعويض مالي قيمته ١١٣ ألف دولار أمريكي من أحد مطاعم مدينة فيلادلفيا Philadelphia على خلفية إصابتها بكسر في عظم العُصْعُص إثر سقوطها على أرضية المطعم التي كانت مبللة بطبقة من مشروب غازي after she slipped on a spilled soft drink and broke her coccyx، ويرجع السبب في وجود المشروب الغازي على الأرض- قبل ذلك بثلاثين ثانية- إلى المشادة الحادة التي حدثت بين آمبر وصديقها كارسون Ms. Carson، فما كان منها إلا أن قذفت مشروبها الغازي في وجهه فتناثر المشروب على الأرض.

٦- حصلت " كارا والتون" على ١٢ ألف دولار مقابل سنها المكسور: دفعت " كارا والتون" من كليمونت بولاية ديلاوير Kara Walton of Claymont, Delaware دعوى قضائية ضد ملهى ليلي بعد أن سقطت وكسرت أحد أسنانها الأمامية and knocked out her two front teeth في أثناء محاولتها الخروج عبر نافذة الملهى، على الرغم من أنها كانت تحاول الهرب كي لا تدفع الحساب المستحق عليها للملهى وقيمته ٣,٥٠ دولار trying to sneak through the window in the ladies room to avoid paying the $3.50 cover charge، غير أن المحكمة التي نظرت دعواها حكمت على الملهى الليلي بدفع ١٢ ألف دولار إليها على سبيل التعويض بالإضافة إلى دفع تكاليف علاج أسنانها.

٧- حصل " ميرف غرازينسكي" على منزل متنقل جديد وأكثر من ١,٥ مليون دولار: بعد أن اشترى " ميرف غرازينسكي" Mr. Grazinski من ولاية أوكلاهوما Oklahoma منزلاً متنقلاً جديداً ماركة " وينيباجو" يبلغ طوله ٣٢ قدماً (١٠ أمتار) a brand new 32 foot Winnebago motor home([2]) انطلق به على إحدى الطرق السريعة، وضبط جهاز التحكم الآلي على سرعة ٧٠ ميلاً في الساعة (١١٢ كيلومتراً في الساعة) cruise control at 70 mph([3])، ثمَّ غادر مقصورة القيادة وتوجه

---

(1) *Decidedly NOT the Stellas*, The True Stella Awards, Available at;
- http://www.stellaawards.com/bogus.html

(٢) المتر = ٣,٢٨ قدم.

(٣) الميل = ١,٦٠٩ كيلو متر.

إلى المطبخ في مؤخرة المنزل المتنقل ليُعِدْ وجبة خفيفة، غير أن المنزل المتنقل انحرف تدريجياً عن الطريق وارتطم بحاجزٍ إسمنتي لينقلب رأساً على عقب. ولكن نجى غرازينسكي من الحادث بأعجوبة، ثمَّ رفع دعوى قضائية ضد الشركة المُصنِّعة للمنزل Winnebago Industries([1]) مُنوهاً إلى أن الشركة لم تُشر بوضوح في كُتيِّب التشغيل إلى عدم جواز مغادرة مقعد القيادة وترك مهمة توجيه المركبة لجهاز التحكم الآلي sued Winnebago for not advising him in the handbook that he could not actually do this، وبعد نظر تلك الدعوى قررت المحكمة أن يحصل المُدَّعي على تعويض قيمته مليون و٧٥٠ ألف دولار من الشركة، بالإضافة إلى منزل متنقل جديد عوضاً عن الذي تحطم في الحادث([2]).

تعقيب:

على الرغم من أن الكثير من القضايا المذكورة سابقاً هيِّنة suits are frivolous فما زالت تتطلب وقتاً ومجهوداً من القضاة Judges الذين يصبح لزاماً عليهم أن ينظروا- على الأقل- في مدى أهلية هذه الدعاوى المرفوعة أمام ١٧,٠٠٠ محكمة منتشرة في البلاد courthouses، على سبيل المثال، أخذ قاضي فيدرالي في وست فيرجينيا West Virginia عدة صفحات من نشرة الملحق الفيدرالي Federal Supplement([3]) لكي يشرح لماذا لا تُعَدّ معاقبة أحد مسجوني الولايات- لرفضه دفن ظربان ميت his refusal to bury a dead skunk([4])- انتهاكاً لحقوق المسجون المدنية([5]).

ولكبّد قاضي فيدرالي في ولاية بنسلفانيا Pennsylvania مشقة طبع مذكرة مطولة توضح ما إذا كان التعديل الأول من الدستور الأمريكي([6]) يحمي مجلة " التايم" من إقامة جنحة عليها tort action؛ لنشرها صورة رجل انفتحت سوسته سرواله a man whose flay had become unzipped([7]).

---

(1) *Winnebago Industries, Inc.*, Available at: https://winnebagoind.com/

(2) *Decidedly NOT the Stellas*, The True Stella Awards, Available at;
- http://www.stellaawards.com/bogus.html

(٣) **المُلحق الفيدرالي أو الاتحادي Federal Supplement:** هو سلسلة تُنشر بها آراء مختارة من محاكم المقاطعات في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي جزء من النظام الرسمي National Reporter System، وتنشر سلسلة الملحق الفيدرالي آراء محاكم الاستئناف في الولايات المتحدة ومحكمة المطالبات للولايات المتحدة، بالإضافة إلى تغطية بعض المحاكم الفيدرالية الأخرى، ... يُراجع:

Federal Supplement, Wikipedia. Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Supplement

(٤) **ظربان (مفرد): (حن) حيوان من اللَّواحم، من السلالة السَّمُّورية أصلم الأذنين، أصلم الأذنين، مجتمع الرأس، طويل الخَطْم، قصير القوائم، مُنْتن الرَّائحة، والظربان دابَّة [illegible] تَزْعم العربُ أن يَفْسُو في ثوب أحدهم إذا صادَه فَلَا تذهبُ رائحتُه حَتَّى يَبْلَى الثوبُ.**
- يُراجع: نشوان بن سعيد الحميري اليمني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الإرياني- د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٢٠- ١٩٩٩، الجزء ٧، ص ٤٠٧٩، ص ٤٢٣١، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده: المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧- ١٩٩٦، الجزء ٤، ص ٤٨٦، محمد بن مكرم بن علي ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٤، الجزء ١١، ص ١٤٣، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩- ٢٠٠٨، الجزء ٢، ص ١٤٣٣، المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٠٠- ١٩٨٠، ط ١٩٩٤، ط ٢٠٠٥، ص ٤٠٠، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ٢٠٠٤، ص ٥٧٥.

(5) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 19.

(٦) **التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة الأمريكية**: هو تعديل لنص الدستور الأصلي يمنع صياغة أي قوانين تحظر إنشاء ديانات، أو يعيق حرية ممارسة الدين، أو يحد من حرية التعبير، أو التعدي على حرية الصحافة، أو التدخُّل في حق التجمع السلمي، أو منع تقديم التماس للحكومة للحصول على الانتصاف من المظالم. وقد تم اعتماد التعديل الأول للدستور كواحد من عشر تعديلات تُشكِّل وثيقة الحقوق في ١٥ ديسمبر ١٧٩١، **وجاء نص التعديل الأول على النحو الآتي:**" لا يُصدر الكونغرس أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسته، أو يحد من حرية الكلام أو الصحافة، أو من حق الناس في الاجتماع سلمياً، وفي مطالبة

رابعاً: محاولات الحد من الدعاوى الكيدية والتافهة:

لم يقف المُشرّع الأمريكي أو القضاء الأمريكي مكتوف الأيدي في مواجهة الدعاوى الكيدية أو التافهة، وعلى الرغم من هذا الفيض plethora من القضايا التافهة monumental lawsuits يجب ملاحظة أن النظام القضائي الأمريكي يبدو كأنه يشن هجوماً مضاداً ضد هؤلاء الذين يحاولون استخدام ساحات المحاكم لنُصرة قضايا تافهة تماماً frivolous causes.

ولهذا تمنع القاعدة الحادية عشرة من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Rule: 11: Federal Rules of Civil Procedure (FRCP) من رفع الالتماسات عديمة القيمة filing of worthless petitions(٢)، وقد اكتسبت هذه القاعدة بُعداً أقوي عام ١٩٨٣ عندما مُنح قضاة الموضوع في الولايات المتحدة trial judges سلطة توقيع العقوبات عند رفع دعاوى تافهة(٣).

وقد أصدرت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية United States Supreme Court في عام ١٩٩١ حُكمين محوريين two key decisions أكدا من جديد على فرض غرامات كبيرة large fines على الذين يرفعوا دعاوى خادعة specious lawsuits مُرسلين بذلك رسالة قوية إلى المجتمع القانوني فحواها:" ان انتهاك القاعدة الحادية عشرة سوف يؤخذ على محمل الجد" "violation of Rule 11 will be taken seriously"(٤).

وعند النظر إلى قوانين الولايات نجد أنه يوجد في معظم الولايات قوانين قائمة- تم دعم العديد منها مؤخراً- لمواجهة هؤلاء الذين يُغرقون دور محاكمهم legal tribunals بالتماسات وعرائض تافهة worthless petitions. ولكن مثل الكثير من النواحي في النظام القضائي judiciary هناك اهمية

الحكومة بانصافهم من الاجحاف، دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع الاعلانات التوضيحية، مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، بدون تاريخ نشر، ص ١٦.

- **The Bill of Rights, Amendment 1: Freedom of Religion, Speech, And the Press; Rights of Assembly and Petition**: "Congress shall make no law respecting an establishment of religion, or prohibiting the free exercise thereof; or abridging the freedom of speech, or of the press; or the right of the people peaceably to assemble, and to petition the Government for a redress of grievances." *The Constitution of the United States of America with Explanatory Notes*, About America, U.S. Bureau of International Information Programs, The World Book Encyclopedia, July 2004, p 70.

(1) Robert A. Carp, C. K. Rowland, *Policymaking and Politics in the Federal District Courts*, Knoxville, University of Tennessee Press, 1983, p 18.

(٢) **Petition: طلب مكتوب، عريضة، استدعاء، مقابل motion في كونه طلبا شفوياً، فإذا قُدِم كتابةً أصبح petition، وتعني في بعض الولايات الأمريكية ورقة دعوى يبسط فيها المُدَّعي دعواه وأسبابها، يُراجع:**

- Harith Suleiman Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary, English- Arabic*, Librairie du Liban Publishers, Beirut, Lebanon, 3rd Revised Edition, Reprinted, 2002, p 523.

- التماس: ورقة المحكمة لاتخاذ إجراء قانوني، على سبيل المثال، تبدأ القضية في محكمة الأحداث بالالتماس.

- "Petition; A court paper that asks the court to take action. For example, in juvenile cases, the Petition starts the court case." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, County of Sacramento, June 22, 2005, p 73.

- يُراجع أيضاً: روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٣١.

(٣) **هؤلاء الذين انتقدوا هذه القاعدة أدانوها على أساس أنه كان لها أثر تجميدي a chilling effect على قضايا الحقوق المدنية، ولكن دراسات كليات الحقوق فندت هذا الادعاء إلى حدٍ بعيد، يُراجع:**

- Stephen Wermiel, "High Court Agrees to Hear Case on Segregation at State Colleges," *Wall Street Journal*, April 16, 1991.

- يُراجع أيضاً: روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٣١.

(4) *Chambers v. U.S. Department of the Army*, 499 U.S. 645 (1991); *Kunstler v. Britt*, 499 U.S. 969 (1991), *U.S. Supreme Court*, April 1991.

قصوى تُعطى للتقدير البشرى: فما يُعَدّ تافهاً من وجهة نظر شخص ما قد يُعِدّه شخص آخر مسألة غاية في الأهمية "what is frivolous to one person might be deadly serious to another"(١).

وعلى الرغم من أنه يوجد في الواقع انفجار في التقاضي a burst of litigation في الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القليلة الماضية فإنه يجب عدم إغفال حقيقة أن الأمريكيين كانوا دائماً شعباً مُحباً لرفع القضايا litigious people، وقد أشار المتابع الفرنسي اللماح " ألكسيس دو توكفيل" Alexis de Tocqueville منذ عام ١٨٣٥ إلى أنه:" قلما توجد مسألة سياسية في الولايات المتحدة لا تتحوَّل إن عاجلاً أو أجلاً إلى مسألة قضائية" "there is hardly a political question in the united states which does not sooner or later turn into a judicial one"(٢).

وكما قال أحد الباحثين المعاصرين:" إن تعبيرك عن الدهشة من إقبال الأمريكيين على رفع القضايا يُماثل اعترافك بالاندهاش لعلمك أن جذور معظم الأمريكيين تعود إلى بلاد أخرى. فنحن أمة مُحبة للتقاضي بالضبط كما نحن أمة مهاجرة. وبالتأكيد هناك صلة بين الحقيقتين" "To express amazement at American litigiousness us akin to professing astonishment at learning that the roots of most Americans lie in other lands, We have been a litigious nation as we have been an immigrant one. Indeed, the two are related"(٣).

ويمضي هذا الباحث ليُجادل قائلاً إن تاريخنا صنعته مجموعات متنوعة diverse groups أرادت كل منها أن تحيا وفقاً لعاداتها ولكنهم وجدوا أنفسهم جميعاً ينجذبون إلى جماعة سياسية أكبر؛ وكنتيجة لاصطدام بعضهم ببعض ولجوؤهم إلى المحاكم تولَّد النزاع. ولكن لوجود تقليد قانوني قوي إلى حدٍ معقول تمثَّل في القانون العام Common law(٤)، فقد تم توجيه مثل تلك النزاعات disputes في معظم الأحيان إلى قاعات المحاكم عوضاً عن محاولة كلها من خلال معركة battlefield(٥).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(١) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٣٢.
- Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 1.
(2) Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, Edited by; J. P. Mayer and Max Lerner, Trans. George Lawrence, Harper & Row, New York, 1966, p 248.
(3) Jethro K. Lieberman, *The Litigious Society*, op. cit., p 13.
(٤) **القانون العام المُتشكِّل من مجموعة القرارات القضائية، والعادات والمبادئ العامة التي بدأت منذ قرون في إنجلترا وتواصل تطورها حتى اليوم، يُراجع:**
- *Introduction Outline of the U.S. Legal System*, Available http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/publication/2008/05/20080522153347eaifas0.3826868.html#axzz3YaBx5DsC
- **Common Law القانون العام؛ في قانون انجلترا** هو مجموعة من الأحكام والنظريات الفقهية التي نشأت ونمت واستمدت سلطانها من العُرف المتوطد في البلاد منذ زمن لا تعيه الذاكرة، ثمَّ أُضيفت إليها كافة الأوامر والمراسيم الصادرة عن المحاكم الإنجليزية تثبيتاً للعُرف المذكور وبناءً عليه، وهي تنظم جميع المبادئ والقواعد اللازمة لإدارة الأشخاص والمحافظة على أرواحهم وأموالهم وحقوقهم؛ بعبارة أخرى: القانون الإنجليزي القديم غير المسطور unwritten أو غير المُقنن، المستمد من العُرف المتوطد في البلاد.
- **Common Law و في الولايات المتحدة الأمريكية** هو القانون الذي عُمل به في أثناء الثورة الأمريكية ولا يزال يُشكِّل جزءاً رئيساً من تشريعات عدد غير قليل من الولايات الأمريكية، يُراجع: حارث سليمان الفاروقي: المعجم القانوني، إنكليزي- عربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، منقحة ومزيدة، ٢٠٠٨، ص ١٤٢.
- **قانون عام: القوانين الآتية من قرارات المحكمة وليس من القوانين أو الدستور، يُراجع:**
- "Common Law; Laws that come from court decisions and not from statutes ("codes") or constitutions." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 22.
- **يُعرِّف بعض الفقهاء القانون العام بقوله:**" القانون العام، أي تلك التقاليد والمبادئ القانونية المكتوبة- أو غير المكتوبة- التي استخدمت كأساس لقرار المحاكم وللسلوك الإنساني المقبول لعدة قرون، على سبيل المثال، إذا عاش رجل وامرأة مع بعضهما كزوج

خامساً: أهمية الدراسة:

تساءل بعض الفقهاء عن الوضع القائم في النظام القضائي الأمريكي بقوله:" هل نحن إذن شعب يلتزم بالقانون أم إننا لا نلتزم به؟ هل احترامنا للقانون سطحي وإيماننا بأنه يجب على كل فرد أن يمتثل للقانون ما هو إلا رياء وتصنع بحت"، يبدو أن الحقيقة هى أن الأمريكيين يحملون، وبأمانة، احتراماً كبيراً للقانون وأن نفورنا من الذين يخرقون القانون هو شعور حقيقي وأصيل. ولكن من الإنصاف أيضاً أن نذكر أنه يمتزج بهذا التقليد وبهذه النزعة اعتقاد ثابت بأنه على الناس- في بعض الأحيان- أن يستجيبوا لقِيَم أسمى من القوانين المألوفة، ومن ثمَّ يسلكون سلوكاً غير قانوني. وبالتأكيد، سوف نجد أن نزعة المرء لعصيان القانون وإتباع نداء الضمير قد يبدو لشخص آخر هُراء تام، بالإضافة إلى هذا نجد أن الأمريكيين يملكون تقليداً شديد الواقعية تجاه القانون. فالقوانين التي تجعلنا عاجزين اقتصادياً (مثل نزع ملكية الضياع المرهونة أثناء الثلاثينات) والقوانين التي يُنظر لها على أنها تعدي بدون داع على متعتنا الشخصية (مثل تحريم المُسكرات والقوانين التي تمنع الأفراد من العيش معاً دون زواج؛ قوانين منع الإباحية) لا يُنظر لها بجدية مثل القوانين التي تحظر السطو على البنوك والاغتصاب"(٢).

"So, are Americans a law-abiding people or not? Is respect for the law only superficial and the belief that everyone ought to obey the law mere cant" The truth, it would appear, is that Americans do honesty have great respect for the law and that their abhorrence of lawbreakers is genuine. But it is also fair to say that mixed with this tradition and orientation is a long-standing belief that sometimes people are called to respond to values higher than the ordinary law and thereby to engage in illegal behavior. However, one person's command to disobey the law and follow the dictates of conscience will appear to another as mere foolishness. Furthermore, Americans have a hefty pragmatic tradition vis-à-vis the law. Laws that injure citizens to the real economically (such as farm foreclosures during the 1930s) and laws that are seen to needlessly impinge on personal matters (such as Prohibition and laws forbidding couples to live together without being married) are just not taken as seriously as those that forbid bank robbery and rape."([3])

إذاً يوجد بالتأكيد عدة أسباب تشرح لماذا كان الأمريكيون [illegible] شعباً مُحباً للتقاضي، ومناقشة هذه الأسباب بصورة منظمة يقع خارج نطاق هذا البحث.

وزوجة لعدد محدد من السنوات فمن الممكن الاستشهاد بالقانون العام في اعتبار عَلاقتهم زواجاً قانونياً"، روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ١٩.

- "**Common law, that is**, those written (and sometimes unwritten) legal traditions and principles that have served as the basis of court decisions and accepted human behavior for many centuries. For instance, if a couple lives together husband and wife for a specified period of years, the common law may be invoked to have their union recognized as a legal marriage." Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 7.

(1) Jethro K. Lieberman, *The Litigious Society*, op. cit., p 13.

(٢) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٩- ٣٠.

(3) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 17.

ولكن يكفي القول كما ذهب بعض الفقهاء:" بأن قاعات المحاكم في الولايات المتحدة هى بمثابة سندان الحداد التي يطرق عليها جزء كبير من مشاكلنا الشخصية والمجتمعية والسياسية"([1]) "Suffice it to say that in the United States the courthouse has been and us the anvil on which significant portion of personal, societal, and political problems are hammered out"([2]).

ولا يمكن مجابهة مثل هذا التحدي من قِبَل شخص واحد في معظم الأحيان؛ لأن تعقيدات القانون الأميركي والخاصية المرنة واللينة للمؤسسات التجارية الأمريكية تحتم التسلح بمعرفة متخصصة في مجالات متعددة، بالإضافة إلى توفير مكتبة كبيرة من المراجع.

ومن هنا يستدعي الأمر الاستعانة بمحامي متخصص للقيام بهذه المهمة على أكمل وجه، وحول سعة أفق الرؤية المطلوبة من المحامين يقول أحد القضاة الأمريكيين:" إن المحامي الذي يعمل على أسس حديثة يجب عليه أن يُقدِّم المشورة الدائمة لمُوكِّله ليس فقط حول ما هو مسموح به بموجب القانون بل حول ما هو مفضل أيضاً... إن واجبه نحو المجتمع ونحو مُوكِّله أيضاً ينطوي على اعتبارات كثيرة لها أهمية كبيرة مثل الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفلسفية"([3]).

The breadth of vision required has been suggested by one American judge: "The modern lawyer almost invariably advises his client upon not only what is permissible but also what is desirable… His duty to society as well as to his client involves many relevant social, economic, political, and philosophical considerations."([4])

من هذا المنطلق يتمتع المُدَّعَى عليهم في القضايا الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية- بحق دستوري يقضي بأن يتم تمثيلهم بواسطة محامي وقد أنشأت بعض الدوائر مكاتب عامة للمُدَّعَى عليهم للقيام بتمثيل المعوزين منهم وفي هذه الحالة، هناك سلوب واحد للتعيين محامي مستقل لتمثيل المُدَّعَى عليهم الذي لا يستطيعون أن يتكفلوا بأتعاب المحامي، أما المُدَّعَى عليهم الذين لا يستطيعون التكفل بأتعاب المحاماة فإنهم بالتأكيد سيحتاجون بتوكيل محامي خاص بهم.

أما في القضايا المدنية فلا يملك المُدَّعي أو المُدَّعَى عليه حقاً دستورياً في الخدمات التي يُقدِّمها المحامي. وعلى الرغم من ذلك فإن عادةً ما تكون الموضوعات القانونية في المجال المدني مُعقدة جداً بدرجة تتطلب خدمات المحامي، وهناك العديد من المعونة القانونية المتعددة للمعونة القانونية ما تكون متوافرة لهؤلاء الذين يكونون في حاجة إلى مساعدة([5]).

([1]) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٣٢.

[2] Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 20.

([3]) ألان فارنسورث: مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، تدقيق وتحرير: د. رائد السمرة، مركز الكتاب الأردني، ١٩٩٠، ص ٣٨.

[4] Judge Wyzanski in; *United States v. United State Shoe Machinery Corp*., 89 F. Supp. 357, 359 (D. Mass. 1950); U.S. District Court for the District of Massachusetts - 89 F. Supp. 357 (D. Mass. 1950), March 10, 1950, Justia US Law, Available at;

- https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/89/357/2597379/

- *See Also*; E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System of The United States*, Oceana Publications, Inc., New York, Third Edition, 1996, p 26.

([5]) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ١٣٧.

وعندما تبدأ إجراءات رفع الدعوى يُعرف الشخص الذي يبادر برفع الدعوى المدنية Civil Suit باسم المُدَّعي plaintiff، ويُعرف الشخص الذي تُرفع ضده الدعوى باسم المُدَّعَى عليه defendant or the respondent، وتُعرف الدعوى المدنية A Civil action في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية باسم كلٍ من المُدَّعي والمُدَّعَى عليه مثل " جونز ضد ميلر" *Jones v. Miller*، ويظهر اسم المُدَّعي أولاً([1]).

ثمَّ يبدأ محامي الشاكي plaintiff's attorney في دفع الرسوم fee وتسجيل الشكوى أو الطلب المكتوب files a complaint or petition لدى كاتب المحكمة المعنية clerk of the proper court، ويقرر في الشكوى الوقائع التي تُبنى عليها القضية The complaint states the facts on which the action is based، والأضرار المُدَّعَى وقوعها the damages alleged، والحُكم judgment، أو التعويض المطلوب relief being sought([2]).

فإذا ما تم تحديد المحكمة الملائمة وفقاً لمتطلبات الاختصاص القضائي وتم تسجيل الشكوى يقوم كاتب المحكمة The court clerk بإلحاق صور منها بأمر استدعاء summons يُرسل بعد ذلك إلى المُدَّعَى عليه، ويتم إعلانه serve بوسائل الإعلان المتبعة.

ويوجه أمر الاستدعاء إلى المُدَّعَى عليه لإيداع الرد الملائم في المحكمة file a response؛ وهو ما يُعرف باسم اللائحة الجوابية التي يوجهها الخصم لخصمه pleading([3]) وذلك في خلال مدة محددة a certain period of time (ثلاثين يوماً عادةً)، وإذا لم يقم المُدَّعَى عليه باتخاذ هذا الإجراء فإنه يصبح عُرضة للحُكم الغيابي a default judgment.

وهذه التحركات البسيطة التي يقوم بها المُدَّعي وكاتب المحكمة ومُحْضَر الإعلان process server تحرك القضية المدنية set the civil case in motion وما يتبعها بعد ذلك هو موجه من الأنشطة التي تسبق المحاكمة الفعلية precede a trial، وقد تستمر هذه الأنشطة لعدة شهور، وفي خلال هذه المدة يتم حل نسبة مرتفعة من القضايا دون محاكمة([4]).

والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل يتم الالتزام بهذه الإجراءات وفقاً للشكل المقرر، وهل يحرص أطراف الخصومة على السير قُدماً بالإجراءات لتحقيق العدالة في أقرب وقت ممكن أم يسعى أحدهما أو كليهما إلى إطالة أمد التقاضي؟

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 279-280.

(٢) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(٣) **Pleading**: تقديم المذكرات من الخصوم أو تبادلها، مرافعة دفاع، إقامة الحُجة على الادعاء بالواقع، لائحة ادعائية أو جوابية (رسمية) يوجهها الخصم لخصمه، وتسمى اللوائح والمذكرات التي يتبادل فيها الخصوم الردود والادعاءات pleadings.

- **Plea**: دفع، جواب المُدَّعَى عليه على دعوى المُدَّعي، لائحة جوابية يبسط فيها المُدَّعَى عليه الأسباب التي تقتضي رد الدعوى أو رفض طلب المُدَّعي، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 527-528.

- **Pleading**: بيان كتابي يُرفع إلى المحكمة يصف فيه طرف في القضية شرعية أو حقيقة ادعائه وماذا يطلب من المحكمة.

"Pleading; Written statements filed with the court that describes a party's legal or factual claims about the case and what the party wants from the court."

- **Plea**: رد المتهم في قضية جنائية على التهم الموجهة إليه، فإما أن يكون اعترافاً بالذنب، أو نكراناً للتهم.

- "Plea; In a criminal case, the defendant's statement pleading "guilty" or "not guilty" in answer to the charges." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 73.

(4) Howard Abadinsky, *Law and Justice*, Nelson Hall, Chicago, 2nd Ed, 1991, p 268, *See Also*; Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 281.

في الواقع لم يترك المُشرّع الأمريكي الأمر لرغبة الخصوم وإرادتهم، وعلى الرغم من أن المفاجأة كانت يوماً ما إحدى الخطوات التكتيكية المشروعة في المحاكمة surprise was once a legitimate trial tactic فإن النظام الإجرائي في الولايات المتحدة الأمريكية يُوفر حالياً إجراءات " استكشافية" discovery procedures تعمل على:" إزالة مظاهر التسلية والهزل من عمليات التقاضي وعلى التأكد من أن النتائج القانونية مبنية على الوقائع الحقيقية في القضية، وليس على مهارات المحامين" "take the sporting aspect out of litigation and make certain that legal results are based on the true facts of the case-not on the skill of the attorneys"(١).

وبعبارةٍ أخرى يكون من حق كل طرف في الدعوى party الاطلاع على المعلومات التي في حوزة الطرف الآخر in the possession of the other؛ من أجل تجنب المفاجأة في أثناء المحاكمة ولتشجيع تسوية النزاع encourage settlement في أقرب وقت ممكن.

من هنا كان الاستكشاف- وفقاً لرأي بعض الفقهاء- إحدى " الوسائل التي يستطيع من خلالها طرف- أو طرف محتمل- في دعوى قانونية أن يحصل على معلومات تتصل بالقضية ويحتفظ بها" The term discovery "encompasses the methods by which a party or potential party to a lawsuit obtains and preserves information regarding the action"(٢).

وهناك أكثر من أداة للاستكشاف several tools of discovery تتمثَّل في تقديم الإفادات A deposition، والاستجوابات الكتابية Interrogatories، وتقديم المستندات أو إنتاج المستندات The production of documents، والفحص البدني والعقلي The Physical and Mental Examination، ...(٣).

سادساً: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية والهيكل العام المنظم لها، ثمَّ عرض المبادئ العامة التي تحكم إجراءات التقاضي وإجراءات رفع الدعوى، ثمَّ دراسة قواعد الاستكشاف المدني ودورها في تحقيق العدالة والحد من ظاهرة البطء في التقاضي؛ وهو الهدف الرئيس لهذه الدراسة. ويمكن تجزئة هذا الهدف العام إلى أهداف جزئية تتمثَّل في الآتي:

١- البحث عن ماهية الاستكشاف والتعريف بقواعده؛ عن طريق تحديد مصدره والأساس النظري الذي يقوم عليه والفلسفة التي يتبناها.
٢- دراسة المبادئ الرئيسة التي يقوم عليها الاستكشاف المدني ودراسة دوره في تحقيق العدالة.
٣- دراسة الظروف التي نشأ بها هذا النظام والإحاطة بالمناخ الذي نما فيه عن طريق دراسة الأسانيد التاريخية التي يقوم عليها نظام الاستكشاف المدني لمعرفة تاريخه وحاضره واستشراف وضعه المستقبلي.
٤- دراسة وظيفة الاستكشاف في ظل قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.
٥- دراسة الآليات المستخدمة في الاستكشاف لتحقيق وظيفته.

---

(1) William T. Schantz, *The American Legal Environment, Individuals, Their Business, and Their Government*, West Publishing Co., Saint Paul, Minnesota, 1976, p 169.

(2) Jack H. Friedenthal, Mary Kay Kane, Arthur R. Miller, *Civil Procedure*, West Publishing Co., Saint Paul, Minnesota, p 380, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, Waveland Press, Long Grove, Illinois, Seventh Edition, 2014, p 327.

(٣) **سيتم تناول أدوات الاستكشاف عند دراسة أدوات الاستكشاف وآلياته.**

سابعاً: **أسئلة الدراسة**:

تتجلى أسئلة الدارسة في التساؤل الرئيس الآتي:

ما دور قواعد الاستكشاف المدني أمام القضاء المدني؟

وينبثق عن التساؤل الرئيس عدة أسئلة فرعية تسعى هذه الدراسة في ضوء أهدافها إلى الإجابة عنها، يتمثَّل أهمها في الآتي:

١- ما أوجه الشبه والاختلاف بين قواعد الاستكشاف المدني وقواعد الاستكشاف الجنائي؟
٢- هل تطور العمل بقواعد الاستكشاف أم لا، وما آليات الاستكشاف ونطاقها وآلية عملها؟
٣- هل تطبق قواعد الاستكشاف المدني على كافة القضايا المتداولة أمام المحاكم أم يقتصر تطبيقها على بعض القضايا؟
٤- هل يطبق الاستكشاف المدني أمام كافة درجات التقاضي أم يقتصر على بعضها فقط؟
٥- ما النتيجة المترتبة على العمل بقواعد الاستكشاف، وما الجزاء المترتب على الإخلال بالعمل بقواعده؟
٦- من أطراف الاستكشاف المدني، وهل يقتصر الاستكشاف على الخصوم أم يحق للغير الاستفادة من قواعد الاستكشاف وآلياته؟
٧- ما توقيت العمل بقواعد الاستكشاف، وهل أقر المُشرّع ضوابط محددة لتلك المواعيد أم يخضع الأمر لرغبة وإرادة الخصوم؟
٨- ما سلطة القاضي تجاه قواعد الاستكشاف؟
٩- هل يملك القاضي الحق في رفض العمل بقواعد الاستكشاف أو قبولها أو تغيير ضوابطها أم لا؟
١٠- ما أهم الآليات المستخدمة في الاستكشاف، وما ضوابطها، وما قواعدها؟

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ثامناً: **نطاق الدراسة وحدودها**:

موضوع هذه الدراسة هو (Civil Discovery (Disclosure[1]) في القانون المقارن، ويستخدم مصطلح Discovery ومصطلح Disclosure في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا لوصف عملية جمع الأدلة قبل المحاكمة، خلال المحاكمة، ويحكم قواعد الاستكشاف المدني وإجراءاته في إنجلترا وويلز قواعد الإجراءات المدنية CPR؛ Civil Rules of Procedure in England and Wales، ويحكم الاستكشاف المدني في المحاكم الأمريكية قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية FRCP؛ Federal Rules of Civil Procedure[2].

---

[1] **تُستخدم كلمة Discovery في الولايات المتحدة الأمريكية للدلالة على الاستكشاف بنوعيه الجنائي والمدني**، وللتمييز بينهما تسبق كلمة Discovery بكلمة Civil إذا كان الاستكشاف مدنياً، وتسبق بكلمة Criminal إذا كان الاستكشاف جنائياً، ويستخدم أحياناً لفظ Disclosure، وإن كان البعض يستخدم الكلمتين كمترادفين Synonymously، يُراجع على سبيل المثال:
- Comment, "Pre-Trial Disclosure in Criminal Cases," *The Yale Law Journal*, Vol. 60, No. 4 (April 1951), p 626, Note 2.
- **أما في إنجلترا واستراليا وكندا فيطلق لفظ Discovery على الاستكشاف المدني، ويطلق لفظ Disclosure على الاستكشاف الجنائي**، د. جمال إبراهيم محمد أبو عيسى: الاستكشاف الجنائي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠٠٩، ص ٣، وهامش ١ بالصفحة ذاتها.

[2] Michele C. S. Lange, Kristin M. Nimsger, *Electronic Evidence and Discovery: What Every Lawyer Should Know Now*, American Bar Association, Second Edition, 2009, p 240.

وعلى الرغم من تقارب المصطلحين وترادفهما ينبغي التأكيد على أن أثر القانون الإنجليزي في الولايات المتحدة الأمريكية- الذي انتهى عملياً في خلال الحرب الأهلية Civil War- لا يكاد يلاحظ في الوقت الحاضر؛ إذ أن القضايا الإنجليزية القريبة العهد more recent English cases لا يُستشهد بها cited إلا قليلاً في القرارات القضائية الأميركية المعاصرة American judicial opinions، ونادراً ما تستدعي قضية ما الرجوع إلى القانون الإنجليزي، إلا أن الأساليب الرئيسة لمعالجة المواضيع، وكثيراً من المفردات، وكثيراً من مبادئ وأفكار القانون العام principles and concepts of the common law ما زالت مألوفة في الولايات المتحدة وفي إنجلترا على حدٍ سواء. كما أن القضايا الإنجليزية- مع أن عددها قليل نسبياً- ما زالت تُشكِّل جزءاً من التقاليد التي تُدرَّس taught tradition في معاهد القانون الأميركية American Law Schools. وبينما يقوم المحامون والقضاة الأميركيون بإهمال المراجع الإنجليزية فإنهم على كل حال متأثرون بالأفكار الإنجليزية التي تم إدخالها في القانون الأمريكي في خلال قرن ونصف مضى. وفي مُقدِّمة هذه الأفكار الآتي:

أولاً: فكرة سيادة القانون concept of supremacy of law التي تتمثَّل في هذه البلاد بالمبدأ المُتميِّز الذي يُخضع حتى الدولة للمراجعة القضائية من خلال المعايير الدستورية distinctive principle that even the state is subject to judicial review under constitutional standard.

ثانياً: تقليد السوابق القضائية الذي تستند بموجبه القرارات اللاحقة على قضايا سابقة the tradition of precedent according to which later decisions are based on earlier cases.

ثالثاً: فكرة المحاكمة كإجراء تنازعي the notion of a trial؛ أي التنازع أمام هيئة من المُحلَّفين jury؛ والتي يُؤكد من خلالها الأطراف المتنازعة زمام المبادرة ويُؤكد القاضي فيها دور المُحكِّم in which the adversary parties take the initiative and in which the role of the judge is that of umpire rather than of inquisitor.(١)

من هذا المنطلق تقتصر هذه الدراسة على دراسة قواعد الاستكشاف المدني في الولايات المتحدة الأمريكية(٢) مع الإشارة إلى قواعد الاستكشاف وضوابطه في بعض الأنظمة القانونية التي تتبنى العمل بهذا النظام كإنجلترا وكندا على سبيل المثال، على أن تتم الإشارة إلى هذه القواعد في موضعها من الدراسة.

تاسعاً: خطة الدراسة:

الغاية من هذه الدراسة هي دراسة أُصول وقواعد الاستكشاف المدني في نظم القانون العام Common Law Countries وبخاصةً أُصول وقواعد الاستكشاف المدني الواردة في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية Federal Rules of Civil Procedure

---

(١) ألان فارنسورث: مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ٢٤- ٢٥.
- E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 12.

(٢) **يرى بعض الفقهاء أن الثقافة الأمريكية بشكلٍ عام والثقافة القانونية بشكلٍ خاص أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية محل إعجاب وتقدير واستلهام من جانب زعماء العالم ورجال القانون والمُشرّعين**، ويرجع علو مكانة النموذج القانوني الأمريكي إلى ارتباطه بقوة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والاقتصادية وإلى تميُّز فقهائها القانونيين، وإلى المنح الدراسية التي تتيحها لكثير من الأجانب في مجال القانون، وقد أصبح هؤلاء الدارسون مُشرّعين في بلادهم بعد انتهاء دراستهم، يُراجع:
- Wolfgang Wiegand, "The Reception of American Law in Europe," *The American Journal of Comparative Law*, Vol. 39, Issue 2, (April 1, 1991), p 229-248.

(FRCP)، ولكي تحقق هذه الدراسة الغاية منها فقد قُسمت إلى عدة فصول ومباحث ومطالب حتى تحقق- من وجهة نظر الباحث- الاستفادة منها، ولا يدَّعي الباحث أنه قد بلغ فيها المُرتقى، وإنما اجتهد وسعى، وعلى الله كان قصده، ويظن أنه قد هداه إلى سواء السبيل، وقد قُسمت خطة الدراسة على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: مُقدِّمة لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية:

المطلب الأول: قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.

المطلب الثاني: الهيكل العام لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.

المطلب الثالث: إجراءات رفع الدعوى المدنية.

الفصل الأول: الاستكشاف المدني وأساسه:

المبحث الأول: ماهية الاستكشاف المدني.

المبحث الثاني: أساس الاستكشاف المدني.

الفصل الثاني: آليات الاستكشاف المدني:

المبحث الأول: الإفادات.

المبحث الثاني: الاستجوابات.

المبحث الثالث: مطلب إنتاج الوثائق.

المبحث الرابع: الفحص البدني والعقلي.

المبحث التمهيدي

مُقدِّمة لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية

تمهيد وتقسيم:

يُعَدّ التمييز بين المحتوى والإجراء- أو الشكل والموضوع- Substance and Procedure قاعدة أكثر فائدة لغايات التصنيف؛ إذ أن مثل هذا التمييز distinction أمر مألوف في جميع الأنظمة القانونية، ويتخذ موضوع الإجراءات أو القانون الإجرائي- كما يُسمى أحياناً- في الولايات المتحدة الأمريكية the subject of procedure, or adjective law أهمية خاصة ليس فقط بسبب دور المحاكم الخلّاق في جميع البلاد التي تطبق القانون العام common law countries، بل أيضاً بسبب عوامل محلية indigenous factors؛ مثل التركيز على دراسة القانون the professional emphasis of law study، وتعقيدات النظام الفيدرالي complexities of the federal system.

وقد يكون التمييز بين المحتوى والإجراء- أو الشكل والموضوع- مهماً لأسباب مختلفة: فإذا كان التشريع يتصل بقضية " إجراء" وليس " محتوى" فلن يتأثر بالقيود الدستورية الخاصة بالتشريع بأثر رجعي، وإذا كانت المسألة تتصل " بالإجراء" وليس" بالمحتوى" if a statute concerns a matter of "procedure" rather than "substance" it will be unaffected by constitutional prohibitions against retroactive legislation فستطبق المحكمة الفيدرالية القانون الفيدرالي عند نظرها قضية تنازع قانوني a diversity case بدلاً من قانون الولاية state law؛ كما حدث في قضية " شركة سكة حديد اري ضد تومبكنز "*Erie Railroad Co. v. Tompkins*(١)، وإذا كانت القضية تتصل " بالإجراء" وليس " بالمحتوى" فستقوم محكمة الولاية state court بتطبيق القانون الخاص بها ولن تطبق قانون ولاية أخرى تتباختيره المحكمة في الحقوق الرئيسة والالتزامات primary rights and liabilities.

وأحياناً يكون من الصعب الحد الفاصل the line of demarcation بين ما ستعتبره المحكمة " محتوى" وبين ما ستعتبره " إجراء" في قضية مُعيَّنة particular case، على هدف التمييز بين الاثنين، ومن ثَمَّ فإن التشريع الخاص بالتحديدات statute of limitations قد يُعَدّ " إجرائياً" في منعه للعلاج لسبب ما as barring a remedy، ويُعَدّ " موضوعياً" في إنهاء حق لسبب آخر as terminating a right(٢).

وأياً ما كان الأمر فإن عدد القضايا المتصلة بالحد الفاصل borderline cases بين " الإجراء" و" المحتوى"- أو الشكل والموضوع- قليل نسبياً، بالإضافة إلى أن حدود الإجراءات ومجالها أصبحت واضحة على العموم the boundaries of the field of procedure are in the main well established، فهي تتصل بجميع أوجه السلوك في النزاعات القانونية أمام المحاكم it is concerned with all aspects of the conduct of legal controversy before the courts؛ بما في ذلك

---

(1) *Erie Railroad Co. v. Tompkins*, 304 U.S. 64 (1938), Justia US Supreme Court Center, Available at; https://supreme.justia.com/cases/federal/us/304/64/
- *See Also; Erie Railroad Co. v. Tompkins*, Wikipedia, Available at;
https://en.wikipedia.org/wiki/Erie_Railroad_Co._v._Tompkins
- *Erie Railroad Company v. Tompkins*, Oyez, Available at;
www.oyez.org/cases/1900-1940/304us64

(٢) ألان فارنسورث: مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ١٠٩.

سُبل الوصول إلى المحاكم access to the courts، ومن قد يدَّعي- يشتكي- ومن قد يُدَّعَى عليه who may sue and be sued، وشكل الدعوى the form of the action، وتوفر ادعاء التعويض the availability of countervailing claims، وظروف رفع الدعوى the conditions of maintaining suit، والمراحل قبل المحاكمة the steps before trail، وطريقة الإثبات the method of proof، والتعويضات القانونية remedies، وآثار حُكم المحكمة the effects of the court's judgment، والاستئناف appeals([1]).

من هذا المنطلق ستتناول هذه الدراسة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية أو الاتحادية The Federal Rules of Civil Procedure (FRCP) التي تنظم الإجراءات في القضايا المدنية أمام المحاكم الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية United States District (Federal) Courts([2])؛ عن طريق إلقاء نظرة عامة على هذه القواعد ودراسة هيكلها العام وتوضيح أهم القواعد الواردة فيها، ثمَّ توضيح كيفية رفع الدعوى المدنية لمعرفة موضع الاستكشاف المدني من إجراءات رفع الدعوى أمام القضاء في الولايات المتحدة الأمريكية على النحو الآتي:

المطلب الأول: قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.

المطلب الثاني: الهيكل العام لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.

المطلب الثالث: إجراءات رفع الدعوى المدنية.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(1) E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 95.
(2) *District Courts, Court Role and Structure*, United States Courts, Available at;
- http://www.uscourts.gov/about-federal-courts/court-role-and-structure
See Also; United States District Court, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_district_court

المطلب الأول

قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية

تمهيد وتقسيم:

تُنظم قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية أو الاتحادية The Federal Rules of Civil Procedure (FRCP) الإجراءات في القضايا المدنية أمام المحاكم الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية United States District (Federal) Courts.

وقد أصدرت المحكمة الاتحادية العليا للولايات المتحدة الأمريكية United States Supreme Court قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية وفقاً للقواعد المنظمة لعملها Rules Enabling Act، ثمَّ مُنح كونجرس الولايات المتحدة United States Congress سبعة أشهر للاعتراض على تلك القواعد والتي ستصبح جزءاً من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية فيما بعد Veto the rules promulgated or they become part of the FRCP.

مع ملاحظة أن تعديلات المحكمة العليا لتلك القواعد تعتمد عادةً على التوصيات الصادرة عن المؤتمر القضائي للولايات المتحدة الأمريكية Judicial Conference of the United States؛ وهو الهيئة الوطنية القضائية المعنية بوضع السياسات في القضاء الفيدرالي أو الاتحادي([1])، ولهذا يُعدّ هذا المؤتمر المنظمة الإدارية المركزية لصنع السياسة في النظام القضائي الفيدرالي the central administrative policymaking organization of the federal judicial system([2]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

[1] *Federal Rules of Civil Procedure*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Rules_of_Civil_Procedure

[2] **يُعَدّ المؤتمر القضائي للولايات المتحدة الهيئة الوطنية المعنية بوضع السياسات للمحاكم الاتحادية The national policy-making body**، وكان يسمى بمؤتمر قضاة الدوائر العليا منذ إنشائه عام ١٩٢٢ Conference of Senior Circuit Judges حتى بدأ العمل بمسمى المؤتمر الحالي عندما أصدر الكونجرس القسم ٣٣١ من العنوان ٢٨ من قواعد الولايات المتحدة Section 331 of Title 28 of the United States Code، ويتولى المؤتمر القضائي للولايات المتحدة القيام بالآتي:

١- إجراء دراسة شاملة لظروف العمل في محاكم الولايات المتحدة.
٢- تعيينات القضاة من أو إلى محاكم الاستئناف أو المحاكم المقاطعات حسب الاقتضاء.
٣- تقديم الاقتراحات إلى مختلف المحاكم لتعزيز إجراءات الإدارة الموحدة وإسراع في تيسير أعمال المحاكم.
٤- ممارسة السلطة المنصوص عليها في الفصل ١٦ من العنوان ٢٨ من قواعد الولايات المتحدة لاستعراض سلوك مجلس الدائرة وأوامر العجز المُقدَّمة بموجب هذا الفصل.
٥- دراسة مدى سريان وأثر القواعد العامة للممارسة والإجراءات في المحاكم الاتحادية، على النحو الذي تحدده المحكمة العليا عملاً بالقانون.

- The statute says the Judicial Conference will:

1- Comprehensively survey business conditions in the courts of the United States;
2- Plan assignments of judges to or from courts of appeals or district courts, where necessary;
3- Submit suggestions to the various courts that promote uniform management procedures and the expeditious conduct of court business;
4- Exercise authority provided in chapter 16 of title 28 United States Codes for the review of circuit council conduct and disability orders filed under that chapter;
5- Continuously study the operation and effect of the general rules of practice and procedure in the federal courts, as prescribed by the Supreme Court pursuant to law. *Judicial Conference*, United States Courts, Available at; http://www.uscourts.gov/about-federal-courts/governance-judicial-conference

ويجتمع المؤتمر القضائي المُكون من رئيس قضاة المحكمة العليا Chief Justice of the Supreme Court- بوصفه العضو الرئيس- ومن رؤساء قضاة الدوائر القضائية Chief Justice of the Chambers، وقاضي محكمة جزئية واحد District Court Judge من كل دائرة من الدوائر الإقليمية الاثنى عشر، ورئيس قضاة محكمة التجارة الدولية Chief Justice of the International Trade Tribunal مرة كل ستة أشهر في جلسات تمتد على مدار يومين حتى يتم معالجة مجموعة متنوعة من المواضيع في المؤتمر مثل وضع السياسة الخاصة بالتعيين المؤقت للقضاة داخل الدوائر temporary appointment of judges within the Chambers، والتوصية بإنشاء المناصب القضائية الجديدة new judicial positions، ورفع المرتبات القضائية وتطوير الميزانيات اللازمة لتشغيل المحاكم budgets.

وغالباً ما تأخذ التوصيات الصادرة عن المؤتمر القضائي شكل التشريع المقترح a proposed legislation الذي تتم الموافقة عليه من قِبَل المحكمة العليا ثمَّ يُحال بعد ذلك إلى الكونجرس للحصول على التصديق النهائي final ratification، مع ملاحظة أن:" الوظيفة الأهم (للمؤتمر) هى إصدار ومراجعة القواعد المختلفة المتصلة بالإجراءات المدنية والجنائية الفيدرالية"([1]).

وتضم القواعد المتصلة بالإجراءات المدنية والجنائية الفيدرالية كثيراً من الأفكار الحديثة حول الإجراءات The rules embody many of the most modern ideas on procedure وهى ليست مقصورة على محاكم المقاطعات الفيدرالية federal district courts بل يتم تقليدها أيضاً بدقة في أكثر من نصف محاكم الولايات الأمريكية([2]).

ولقد أُعطيت الفرصة لعدد من القضاة وأساتذة القانون والمحامين ليدلوا بدلوهم في تطوير هذه الأحكام، وفي بعض الأحيان تعقد جلسات استماع عامة للجمهور public hearings؛ لإتاحة الفرصة للأشخاص المهتمين لإبداء وجهات نظرهم فيما يتصل بالقواعد الإجرائية الفيدرالية federal procedural rules([3]).

وقد ذكر أحد أساتذة القانون فيما يتصل بهذه الجلسات العامة:" إنهم يُقدّمون أحياناً تبصراً قيّماً للغاية؛ تبصراً يتصل بما إذا كانت قاعدة ما قد تمت صياغتها بكفاءة، أم أنها قد حدثت خلطاً، أم أنها تحتاج إلى أن تُصقل قليلاً"([4]).

وعلى الرغم من أن [illegible] الفيدرالية مطالبة بتطبيق القانون الموضوعي للولايات كقواعد للقرار في الحالات التي يكون فيها قانون الولاية موضع شك، فإن [illegible] الفيدرالية تستخدم في الغالب الأعم قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية كقواعد [illegible] الإجراءات المدنية.

مع ملاحظة أنه يجوز للولايات تحديد القواعد الخاصة التي تطبق أمام محاكمها وإن كانت أغلب الولايات الأمريكية قد اعتمدت قواعد للإجراءات المدنية تقوم في المقام الأول على قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية([5]).

---

(1) Sheldon Goldman, Thomas P. Jahnige, *The Federal Courts as a Political System*, Harper & Row, New York, 2nd Ed, 1976, p 99.

(٢) ألان فارنسورث: مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ١١٤.

- E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 100.

(٣) **النص من مقابلة آرثر ميللر في:**

- *The Third Branch* 18 (November 1987): 8.

(٤) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٩٣.

(5) *Federal Rules of Civil Procedure*, Wikipedia, Available at;

وعلى كل حال فالقواعد المطبقة في كل ولاية بعيدة عن أن تكون قواعد موحدة على مستوى جميع الولايات Nevertheless, the law of civil procedure is far from uniform([1]).

أولاً: نظرة تاريخية على قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية:

اقتبست الولايات المتحدة الأمريكية قواعد الإجراءات المدنية في البداية من القوانين السائدة في إنجلترا والتي كانت تتألف من مجموعات قواعد المحاكم which was compounded of court rules، والقرارات القضائية judicial decisions، والعادات custom، وبعض التشريعات العرضية and occasional statutes، ولكن عدم الرضى عن النظام الصارم rigidity والرسمي formality الناتج عن ذلك قاد المصلحين reformer إلى الاستعانة بتشريعات واسعة النطاق extensive legislation، ولكن ثبتت سبل استخدام هذه القوانين وأصبحت تفاصيلها تتزايد proved rigid and become increasingly detailed، ولهذا أخذ الضغط يزداد للعودة إلى المحاكم من أجل ممارسة عملها في وضع هذه القواعد the rule-making function([2]).

وقد تم إقناع الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٣٤ بإعطاء المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية سلطة وضع القواعد العامة للإجراءات في محاكم المقاطعات مع إمكانية عدم خضوعها لموافقة الكونجرس subject or congressional disapproval، كما أُعطيت للمحاكم في عدد متزايد من الولايات سلطات كاملة وكبيرة في وضع هذه القواعد Complete or substantial rule-making power، وقد تم ممارسة هذه السلطات من قِبَل أعلى محكمة في الولاية وبمساعدة هيئة استشارية مثل المجلس القضائي Judicial Council([3]).

وتم اعتماد قواعد الإجراءات المدنية الأصلية لمحاكم المقاطعات بأمر المحكمة العليا الأمريكية في ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧، ثم أرسلت إلى الكونجرس الأمريكي بواسطة النائب العام في ٣ يناير ١٩٣٨، وبدأ سريانها والعمل بها في ١٦ سبتمبر ١٩٣٨([4]).

ومن هنا صدرت قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية في عام ١٩٣٨ لتحل محل الإجراءات السابقة عليها والصادرة بموجب قواعد العدالة والإنصاف الفيدرالية Federal Equity Rules وقانون المطابقة Conformity Act (28 USC 724 (1934)؛ الذي دمج الإجراءات المتصلة بالقضايا في قواعد القانون والإنصاف Law and Equity([5]) على النحو الآتي:

أ- كانت قواعد العدالة والإنصاف الفيدرالية The Federal Equity Rules([6]) قواعد قضائية تُنظم الإجراءات المدنية في دعاوى العدالة والإنصاف في المحاكم الاتحادية حتى عام ١٩٣٨، وقد وضعت هذه القواعد بواسطة المحكمة العليا للولايات المتحدة الامريكية بعد أن أذن لها كونجرس الولايات

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Rules_of_Civil_Procedure

(١) ألان فارنسورث: مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ١١٤.

- E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 100.

(2) E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 99.

(٣) ألان فارنسورث: مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ١١٤.

- E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 100.

(4) *Historical Note, Federal Rules of Civil Procedure*, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp

(5) *Federal Equity Rules*, Wikipedia, Available at;

- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Equity_Rules

(6) *Federal Equity Rules*, Wikipedia, Available at;

- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Equity_Rules

المتحدة بوضع هذه القواعد لتنظم شكل " إجراءات ميسن" Rules governing the form of Mesne Process وطريقة تطبيقها في دعاوى العدالة والإنصاف([1]).

وقد عُدِّلت تلك القواعد أكثر من مرة قبل إصدار قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الحالي عام ١٩٣٨ في عام ١٨٢٢، ١٨٤٢([2]) وفي عام ١٩١٢([3])، ثمَّ أُلغيت القواعد الصادرة عام ١٩١٢ بموجب قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الحالية الصادرة عام ١٩٣٨ والتي تستند إلى حدٍ كبير إلى قواعد عام ١٩١٢([4]).

ب- يجب أن تكون الإجراءات في الدعاوى القانونية بمقتضي قانون المطابقة The Conformity Act مُتمشية مع الممارسات المُطبقة في نظام القانون العام ونظام الإجراءات المدنية القائم.

وقد اعتمدت ٣٥ ولاية قوانين إجرائية تستند إلى القوانين الفيدرالية، ولكن توجد اختلافات طفيفة بطبيعة الحال عند التطبيق.

ثانياً: تعديلات قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية:

أُدخلت عدة تعديلات وتنقيحات على قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الصادرة عام ١٩٣٨ في عام ١٩٤٨، ١٩٦٣، ١٩٦٦، ١٩٧٠، ١٩٨٠، ١٩٨٣، ١٩٨٧، ١٩٩٣، ٢٠٠٠، ٢٠٠٦، ... حتى تعديلات ٢٨ أبريل ٢٠١٦ والتي دخلت حيز النفاذ من ١ ديسمبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى التعديلات الجديدة المزمع تطبيقها بدءاً من ١ ديسمبر ٢٠٢٠([5]).

وتتضمَّن قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية قسماً للملاحظات يوضح الأساس المنطقي لهذه التعديلات وتفاصيل كل تعديل منذ ١٩٣٨ حتى الآن([6]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(١) **لمزيد من التفاصيل عن *Mesne Process* يُراجع:**

- *Mesne*, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Mesne

(٢) **عُدِّلت هذه القواعد عدة مرات عام ١٨٥٠، ١٨٥٤، ١٨٦١، ١٨٦٤، ١٨٦٩، ١٨٧١، ... ، ١٨٧٩، ١٨٨٣، ١٨٩٠، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، يُراجع:**

- James Love Hopkins, *The New Federal Equity Rules, Promulgated by the United States Supreme Court at the October Term, [illegible] Together with the Cognate Statutory Provisions and Former Equity Rules. with an Introduction, Annotations and Forms*, W.H. Anderson, 1918.

(٣) **عُدِّلت هذه القواعد في عام ١٩٢٤، ١٩٣٠، ١٩٣٢، [illegible]**

- Wallace R. Lane, "Twenty Years Under Federal Equity Rules," *Harvard Law Review*, Vol. 46, No. 4, (February 1933), p 638-675; *See Also*; *Federal Equity Rules*, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Equity_Rules

(4) Stephen N. Subrin, "How Equity Conquered the Common Law: The Federal Rules of Civil Procedure," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 135, No. 4, (April 1987), p 909-1002.

(٥) **يمكن مطالعة بعض المصادر المتصلة بقواعد الممارسة والاجراءات Rules of Practice and Procedure التي أعدها المركز القضائي الفيدرالي Federal Judicial Center؛ كالمقترحات الصادرة عام ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠ على الرابط الآتي:**

Rules of Practice and Procedure: Amendments to the Federal Rules of Practice and Procedure, Federal Judicial Center, Available at;
https://www.fjc.gov/content/323845/amendments-federal-rules-practice-and-procedure

(٦) **عُدِّلت قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية عدة مرات كان آخرها تعديل ٢٨ أبريل ٢٠١٦ والذي دخل حيز النفاذ في ١ ديسمبر ٢٠١٦ على النحو الآتي:**

- **Dec. 28, 1939**, eff. Apr. 3, 1941; **Dec. 27, 1946**, eff. Mar. 19, 1948; **Dec. 29, 1948**, eff. Oct. 20, 1949; **Apr. 30, 1951**, eff. Aug. 1, 1951; **Apr. 17, 1961**, eff. July 19, 1961; **Jan. 21, 1963**, eff. July 1,

ومن أمثلة هذه التعديلات الآتي:

أ- عُدِّلت قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية عام ١٩٦٦ لتوحيد الإجراءات المدنية والأدميرالية، وأُضيفت القواعد التكميلية لبعض المطالبات الأدميرالية والبحرية؛ وهى الآن قواعد تكميلية للإجراءات المتصلة بالأدميرالية أو المطالبات البحرية وإجراءات مصادرة الأُصول "Supplemental Rules for Admiralty or Maritime Claims and Asset Forfeiture Actions".

ب- أُدخلت تعديلات على قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية عام ٢٠٠٦ ودخلت حيز النفاذ في ديسمبر ٢٠٠٦، وقد تضمَّنت هذه التعديلات تغييرات عملية على قواعد الاستكشاف Discovery لتسهيل عمل المحاكم ومنح أطراف الخصومة الحق في إدارة السجلات الالكترونية.

ج- أُعيدت صياغة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية بالكامل عام ٢٠٠٧ وتم العمل بهذه التعديلات اعتباراً من ١ ديسمبر ٢٠٠٧، وقد تمت هذه التعديلات برئاسة لجنة مُشكَّلة من أستاذ القانون ومحرر " قاموس بلاكس القانوني" Black's Law Dictionary " بريان أ. غارنر" Bryan A. Garner([1])؛ وكان الغرض المُعلَن لعمل لجنة التعديلات هو إعادة صياغة القواعد المدنية بوجهٍ عام general restyling of the Civil Rules لجعلها أكثر سهولة، ومن أجل جعل الأساليب والمصطلحات المستخدمة مُتسقة في مجموعها مع جميع القواعد، والهدف من هذه التعديلات هو التركيز على أسلوب الصياغة فقط "These changes are intended to be stylistic only"، وقد أشارت لجنة التعديلات إلى أنه لم يقصد بهذه التعديلات تعديل النمط المطبق في هذه الإجراءات وإنما سهولة الدراسة والفهم فقط([2]).

د- أُدخلت عدة تعديلات جوهرية- اعتباراً من ١ ديسمبر ٢٠٠٩- على قواعد الإجراءات المدنية الآتية: القاعدة [illegible]، ٥٦، ٥٩، ٦٢، ٦٥، ٦٨، و٧١، ٧٣، ٨١، وأُضيفت القاعدتان ٤٨ و٦٢.١، وأُلغيت القاعدة [illegible] و (1-f)، وقد

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

1963; **Feb. 28, 1966**, eff. July 1, 1966; **Dec. 4, 1967**, eff. July 1, 1968; **Mar. 30, 1970**, eff. July 1, 1970; **Mar. 1, 1971**, eff. July 1, 1971; **Nov. 20, 1972, and Dec. 18, 1972**, eff. July 1, 1975; **Apr. 29, 1980**, eff. Aug. 1, 1980; **Oct. 21, 1980**, Pub. L. 96-481, title II, §205(a), 94 Stat. 2330; **Jan. 12, 1983**, Pub. L. 97-462, §§2-4, 96 Stat. 2527-2530, eff. Feb. 26, 1983; **Apr. 28, 1983**, eff. Aug. 1, 1983; **Apr. 29, 1985**, eff. Aug. 1, 1985; **Mar. 2, 1987**, eff. Aug. 1, 1987; **Apr. 25, 1988**, eff. Aug. 1, 1988; **Nov. 18, 1988**, Pub. L. 100-690, title VII, §§7047(b), 7049, 7050, 102 Stat. 4401; **Apr. 30, 1991**, eff. Dec. 1, 1991; **Dec. 1, 1991**, Pub. L. 102-198, §11, 105 Stat. 1626; **Apr. 22, 1993**, eff. Dec. 1, 1993; **Apr. 27, 1995**, eff. Dec. 1, 1995; **Apr. 23, 1996**, eff. Dec. 1, 1996; **Apr. 11, 1997**, eff. Dec. 1, 1997; **Apr. 24, 1998**, eff. Dec. 1, 1998; **Apr. 26, 1999**, eff. Dec. 1, 1999; **Apr. 17, 2000**, eff. Dec. 1, 2000; **Apr. 23, 2001**, eff. Dec. 1, 2001; **Apr. 29, 2002**, eff. Dec. 1, 2002; **Mar. 27, 2003**, eff. Dec. 1, 2003; **Apr. 25, 2005**, eff. Dec. 1, 2005; **Apr. 12, 2006**, eff. Dec. 1, 2006; **Apr. 30, 2007**, eff. Dec. 1, 2007; **Apr. 23, 2008**, eff. Dec. 1, 2008; **Mar. 26, 2009**, eff. Dec. 1, 2009; **Apr. 28, 2010**, eff. Dec. 1, 2010; **Apr. 2013**, eff. Dec. 1, 2013; **Apr. 25, 2014**, eff. Dec. 1, 2014; **Apr. 29, 2015**, eff. Dec. 1, 2015; **Apr. 28, 2016**, eff. Dec 1, 2016.

- *Historical Note, Federal Rules of Civil Procedure*, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp

(1) Bryan A. Garner, *Black's Law Dictionary*, Thomson West, 10th Edition, May 2014, *See Also*; *Bryan A. Garner*, Dedman School of Law, Southern Methodist University, Available at; http://www.law.smu.edu/professor-profiles/garner

(2) *The Style Project, Committee Notes on Rules, 2007 Amendment*, Style Revisions, *Rule 1. Scope and Purpose*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_1#notes_2007_style

أثرت أغلب هذه التعديلات على مختلف متطلبات التوقيت وتغيير كيفية حساب بعض المواعيد النهائية، وأهم هذه التغييرات ما لحق بالقاعدة ٦ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Rule 6. Computing and Extending Time; Time for Motion Papers([1]).

ثالثاً: تطبيق لمرونة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية:

كانت قواعد المرافعة أكثر رسمية وتقليدية في مطالبات القانون العام Common-Law pleading([2]) قبل وضع قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الحالية ولاسيما في عباراتها ومتطلباتها phrases and requirements؛ إذ كان يجب على المُدَّعي plaintiff الذي يرفع دعوى التعدي على الأملاك trespass suit- على سبيل المثال- أن يذكر بعض الكلمات الرئيسة في شكواه حتى تُقبل دعواه. وعلى النقيض من ذلك، تستند قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الحالية إلى بناء قانوني يسمى بـ" دعاوى الإشعار" Notice pleading؛ وهو أمر أقل رسمية ويقوم بإنشائه وتعديله خبراء قانونيون، وهو أقل من الناحية التقنية في عباراته ومتطلباته([3]).

وفي دعاوى الإشعار Notice pleading لن يواجه المُدَّعي الذي يجلب القضية نقصاً بسبب عدم توافر المدة القانونية المحددة طالما كانت المطالبة القضائية قابلة للتنفيذ من الناحية القانونية، والفلسفة التي تغيَّاها المُشرّع من جراء هذا التعديل هى مجرد إعطاء " إشعار" بسبب التظلم to simply give "notice" of grievances وترك التفاصيل في وقت لاحق من القضية، وهذه الفلسفة تسعى إلى تحقيق العدالة من خلال التطبيق الفعلي للقانون عوضاً عن البناء الدقيق للمطالبات القضائية([4]).

وبالإضافة إلى الإشعار بالمطالبة القضائية تستخدم أقلية من الولايات الأمريكية (على سبيل المثال ولاية كاليفورنيا California) نظاماً وسيطاً يُعرف بمرافعة الشفرة Code pleading؛ وهو النظام القانوني الذي يتطلب من المُدَّعي أن يدرج في الوثائق الكتابية التي ترفع إلى المحكمة بالتفويض([5])، وهو نظام أقدم من نظام الإشعار بالمطالبات القضائية (بتقديم المذكرة)، ويستند إلى النظام التشريعي، ويميل هذا النظام إلى تجاوز الفجوة الموجودة بين المرافعة القانونية الموجودة في نظم القانون العام ونظام الإشعار

---

(1) *Federal Rules of Civil Procedure*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Rules_of_Civil_Procedure

(٢) **Pleading**: تقديم المذكرات من الخصوم أو تبادلها، مرافعة دفاع، إقامة الحُجة على الإدعاء بالواقع، لائحة ادعائية أو جوابية (رسمية) يوجهها الخصم لخصمه، وتشمل اللوائح والمذكرات التي يتبادل فيها الخصوم الحجج والادعاءات pleadings.
- **Plea**: دفع، جواب المدَّعى عليه على دعوى المُدَّعي، لائحة جوابية بسيطة يقدمها المُدَّعى عليه الأسباب التي تقتضي رد الدعوى أو رفض طلب المُدَّعي، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002 Edition, p 527-528.
- **Pleading**: بيان كتابي يُرفع إلى المحكمة يصف فيه طرف في القضية شرعية أو حقيقة ادعائه وماذا يطلب من المحكمة.
"Pleading; Written statements filed with the court that describes a party's legal or factual claims about the case and what the party wants from the court."
- **Plea**: رد المتهم في قضية جنائية على التهم الموجهة إليه، فإما أن يكون اعترافاً بالذنب، او نكراناً للتهم.
- "Plea; In a criminal case, the defendant's statement pleading "guilty" or "not guilty" in answer to the charges." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 73.

(3) *Notice Pleading*, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Pleading#Notice

(4) *Federal Rules of Civil Procedure*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Rules_of_Civil_Procedure

(5) "**Statutory scheme that required a plaintiff to plead sufficient facts to give rise to a claim for relief**," *Code Pleading*, Quimbee, Available at;
- https://www.quimbee.com/keyterms/code-pleading
- *See Also*; *The Law Dictionary, Featuring Black's Law Dictionary*, Free Online Legal Dictionary 2nd Ed, Available at; http://thelawdictionary.org/code-pleading/

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

بواسطة المطالبة القضائية obsolete common-law pleading and modern notice pleading([1]).

وقد ألغى هذا النظام أشكال العمل العُرفي القديمة في الدعوى القضائية abolished the ancient common-law Forms of Action واستبدل النظام الفني المفرط للمرافعة في مطالبات القانون العام overly technical system of Common-Law Pleading بأحكام مبسطة with simplified provisions تُمكِّن المُدَّعي من تقديم الدعوى for a plaintiff to bring a lawsuit، وتُمكِّن المُدَّعَى عليه من الرد على الادعاءات المزعومة في مواجهته and a defendant to answer the claims alleged against him or her([2]).

ولتوضيح تشدد أشكال العمل العُرفي القديمة يمكن القول بأن قواعد القانون العام التي نمت في إنجلترا Common Law developed in England بعد الغزو النورماندي Norman Conquest عام ١٠٦٦ وضعت قاعدة تمنع على المُدَّعي Plaintiff بدء الدعوى القضائية إلا من خلال الحصول على إذن من الملك أو مستشار الملك Obtaining a writ from the King or the King's Chancellor، وقد حددت هذه القاعدة أشكالاً ثابتة لتقديم هذه الادعاءات، ولهذا لم يستطع المُدَّعي تقديم أحد ادعاءاته إلا إذا كانت مطالبته مُقدَّمة بعبارات تتناسب مع أحد أشكال العمل المقررة obtain one only if the words of the claim fit one of the established forms of action، ومن هنا لم يكن هناك مجال للتغيير في كلمات الشكوى المُقدَّمة من المُدَّعي plaintiff's complaint أو للتغيير في رد المُدَّعى عليه defendant's response، وبحلول القرن الرابع عشر أصبحت أشكال العمل صارمة جداً واستولت عليها الخصائص التقنية technical characteristics الموجودة في إطار القانون العام المطبق في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن سنت ولاية نيويورك قانوناً جديداً في عام ١٨٤٨ ينظم المرافعة أمام محاكم الدولة وأُطلق عليه " قانون فيلد" Field Code([3]) تيمناً بـ" ديفيد دادلي فيلد الثاني" المحامي بولاية نيويورك David Dudley Field II([4]) الذي وضع هذا القانون، ثم تبعت عدة ولايات أخرى هذا القانون([5]).

([1]) **لمزيد من التفاصيل عن *Code Pleading* يُراجع:**
Jeffrey Lehman, Shirelle Phelps (Editors), *West's Encyclopedia of American Law*, Thomson Gale, a part of The Thomson Corporation, USA, 2nd Edition, 2005, Vol. 2, Be to Col, p 469-470, *See Also; Code Pleading*, Wikipedia, Available at; http://en.wikipedia.org/wiki/Pleading#Code

([2]) *Code Pleading*, The Free Dictionary, Available at;
- http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Code+Pleading

([3]) "Field Code of New York: The first code of CIVIL PROCEDURE that established simplified rules for PLEADING an action before a court, which was proposed by DAVID DUDLEY FIELD in 1848 for the state of New York and enacted by the state legislature." Jeffrey Lehman, Shirelle Phelps (Editors), *West's Encyclopedia of American Law*, Thomson Gale, a part of The Thomson Corporation, USA, 2nd Edition, 2005, Vol. 13, Dictionary and Indexes, p 91

([4]) **" ديفيد دادلي فيلد الثاني" (١٣ فبراير ١٨٠٥- ١٣ أبريل ١٨٩٤)** David Dudley Field II محامي أمريكي ومصلح قانوني قدَّم مساهمات كبيرة لتطوير قواعد الإجراءات المدنية الأمريكية، وكان أعظم انجازاته هندسة الابتعاد عن القانون العام والتمسك بمرافعة الشفرة engineering the move away from common law pleading towards code pleading والتي توجت بسن قانون فيلد Field Code في ولاية نيويورك عام ١٨٥٠.
David Dudley Field II, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/David_Dudley_Field_II

([5]) *Code Pleading*, The Free Dictionary, Available at;
- http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Code+Pleading

- لمزيد من التفاصيل يُراجع:

ويُعَدّ " قانون فيلد" Field Code- الذي اعتمد بين عامي ١٨٤٨ و١٨٥٠- الخطوة الوسيطة بين القانون العام والقواعد الحديثة التي أنشأها؛ ويتمثَّل ذلك في دمج قواعد القانون مع إجراءات العدالة والإنصاف merged law and equity proceedings(١).

ولكن وُجهت عدة انتقادات لهذا النظام Criticized كان من أهمها أن المحامين رأوا أنه من الصعب جداً إجراء بحث كامل لجميع الوقائع اللازمة لتقديم الشكوى facts needed to bring a complaint قبل أن يشرع أحد في اتخاذ الإجراءات القضائية، ولهذا لا يستطيع المُدَّعون تقديم شكواهم في الوقت المناسب قبل انتهاء مدة التقادم، وانتقد هذا النظام بالقول بأنه تعزيز " للقراءة التقنية المفرطة للأوراق القانونية" hyper technical reading of legal papers(٢).

وفي ظل العمل بقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الحالية تتطلب المرافعة ببساطة بيان قصير وسهل short and plain statement يُظهر فقط أن المترافع له الحق في الحصول على المساندة؛ القاعدة 8(a)(2) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية، ومن أهم الاستثناءات الواردة على هذه القاعدة الحالة التي يزعم فيها أحد الأفراد واقعة الاحتيال؛ إذ يجب عليه عندئذ أن يدَّعى الوقائع المتصلة بالاحتيال المزعوم على وجه الخصوص؛ القاعدة 9(b) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية(٣).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- Charles E. Clark, "The Complaint in Code Pleading," *Yale Law Journal*, Vol. 35, No. 3, (January 1929), p 259-291; George Ragland, Jr., *Discovery Before Trial*, Callaghan and Company, Chicago, 1932, p 334 etc.

(1) *Hurwitz v. Hurwitz*, 78 U.S. App. D.C. 66, 136 F.2d 796, 799 (1943); U.S. Court of Appeals for the District of Columbia Circuit; 136 F.2d 796 (D.C. Cir. 1943) June 22, 1943. *Hurwitz v. Hurwitz*, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/hurwitz-v-hurwitz#p799

See Also; *Hurwitz v. Hurwitz*, CaseMine, Available at;

- https://www.casemine.com/judgement/us/5914cb79add7b04934802cb9

See Also; *Hurwitz v. Hurwitz*, Justia US Supreme Court Center, Available at;

- https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/F2/136/796/1511607/

- سيتم دراسة " قانون فيلد" وتنبي العمل به والسمات العامة له عند دراسة أساس الاستكشاف والدور المحدود لقواعده قبل بداية القرن العشرين، يُراجع فيما يأتي: الفصل الأول: مفهوم الاستكشاف المدني وأساسه، المبحث الثاني: أساس الاستكشاف المدني، المطلب الثاني: الدور المحدود لقواعد الاستكشاف قبل بداية القرن العشرين.

(2) *United States v. Uni Oil, Inc*., 710 F.2d 1078, 1080-81, No.1 (5th Cir. 1983); United States Court of Appeals, Fifth Circuit, Aug. 1, 1983, Open Jurist, Available at;

- https://openjurist.org/710/f2d/1078/united-states-v-uni-oil-inc-m

(3) *Federal Rules of Civil Procedure*, Wikipedia, Available at;

- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Rules_of_Civil_Procedure

المطلب الثاني

الهيكل العام لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية

تتكون قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية من ٨٦ قاعدة تم جمعها في ١١ عنوان مستقل، بالإضافة إلى ملحق بالنماذج القانونية للمحاكم الأمريكية XII. Appendix of Forms، ثمَّ الفصل ١٣ الذي يتناول القواعد التكميلية للمطالبات الأدميرالية والبحرية وإجراءات مصادرة الأُصول XIII. Supplemental Rules For Admiralty or Maritime Claims And Asset Forfeiture Actions، وستتناول الدراسة بشيء من الإيجاز نظرة عامة على بعض القواعد المتصلة بموضوعها على النحو الآتي([1]):

أولاً: نطاق قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية، وشكل العمل الإجرائي:

أ- يشمل العنوان الأول من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية نطاق القواعد الإجرائية وشكل العمل الإجرائي Title I. Scope of Rules; Form of Action، وتوضح القاعدة الأولى من هذا العنوان نطاق قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية والغرض منها Rule 1. Scope and Purpose، وتؤكد أن هذه القواعد تحكم الإجراءات المتبعة في جميع الدعاوى المدنية وكافة الإجراءات التي يتم اتخاذها في محاكم المقاطعات في الولايات المتحدة الأمريكية([2]) فيما عدا ما تقره القاعدة ٨١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية([3]). وينبغي إتباع هذه القواعد وتفسيرها واستخدامها من قِبَل المحكمة وأطراف الخصومة؛ لضمان تحقيق العدالة وسرعة التقاضي والحد من التكاليف الباهظة لكل إجراء من إجراءات التقاضي.

وهذا ما أكدت مذكرة اللجنة الاستشارية لتعديل هذه القاعدة عام ١٩٩٣ Notes of Advisory Committee on Rules بقولها: "الغرض من هذه القاعدة [...] إدارتها" and "administered إلى الجملة الثانية هو الاعتراف بالواجب الإيجابي الذي تفرضه المحكمة على ممارسة السلطة الممنوحة لها بموجب هذه القواعد affirmative duty of the court to exercise the authority conferred by these rules؛ لضمان عدم تسوية النزاعات [...] فحسب بل أيضاً بدون إبطاء وبدون تكاليف لا داعي لها to ensure that civil litigation is resolved not only fairly، but also without undue cost or delay، وبوصف المحامين [...] بالمحكمة فهم يتقاسمون هذه

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

([1]) **لا يدخل في نطاق الدراسة استعراض كافة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية**، وإنما تقتصر الدراسة على بعض القواعد المتصلة بموضوعها؛ حتى تتضح خصوصية دراسة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية وما تتميَّز به من سمات قد تتشابه أو تختلف مع النظام القضائي المصري.

([2]) **لا تشمل عبارة محاكم المقاطعات في الولايات المتحدة الأمريكية الواردة في القاعدة الأولى من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية محاكم المقاطعات التي توجد في الأقاليم والممتلكات المنعزلة عن غيرها.**

- *Mookini et al. v. United States*, 303 U.S. 201, 58 S. Ct. 543, 82 L. Ed. 748 (1938), Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/303/201

([3]) **تُشير المادة ٨١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية إلى تطبيق القواعد الإجرائية بشكلٍ عام، وزوال الإجراءات Applicability of the Rules in General; Removed Actions**، وتضع- القاعدة ٨١- بعض القيود على تطبيق قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية نظراً لتعدد الإجراءات الخاصة.

المسؤولية As officers of the court, attorneys share this responsibility مع القاضي الذي تم تعيينه للفصل في القضية"([1]).

وعند تعديل القاعدة الأولى من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية عام ٢٠١٥ ذكرت اللجنة المُعدِّلة للنص أنه:" إذا كان تعديل القاعدة الأولى قد تم للتأكيد على دور المحكمة في تفسير وإدارة هذه القواعد- قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية- لتحقيق العدالة غير المُكِّلفة وتحقيق سرعة الفصل في القضايا لكل إجراء من الإجراءات، فهذا بدوره يُحمِّل أطراف الخصومة المسؤولية عن استخدام هذه القواعد بالطريقة نفسها، ومن ثمَّ يتعيَّن على أطراف الخصومة والمحامين تحقيق التعاون المُثمر لتحقيق هذه الغاية، بالإضافة إلى أن المناقشات المتصلة بطرق تحسين إدارة العدالة المدنية تؤكد على ضرورة عدم الإفراط في استخدام أو إساءة استخدام الوسائل الإجرائية المتاحة؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف الإجراءات وتأخيرها، ولا شك أن هذه الدعوة تتفق مع الدعوة الفعاله التي تسعى إلى التعاون بين كافة الأطراف والتناسب في استخدام الإجراءات القضائية".

ثمَّ استطرت اللجنة في التأكيد على أن:" هذه التعديلات لا تخلق مصدراً جديداً أو مستقلاً للجزاءات الإجرائية، بالإضافة إلى أنها لا تختصر نطاق أي قاعدة من هذه القواعد"([2]).

ب- أكد المُشرّع في القاعدة الثانية من العنوان الأول -Rule 2. One Form of Action والمُعدَّلة بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٧، والتي دخلت حيز النفاذ في ١ ديسمبر ٢٠٠٧- أن الشكل الوحيد للدعاوى التي تتناولها قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية هى الدعاوى المدنية فقط There is one form of action- the civil action.

وقد أكدت ملاحظات اللجنة بشأن تعديل هذه القاعدة عام ٢٠٠٧ أنه قد تم تعديل صياغة هذه القاعدة كجزء من إعادة صياغة القواعد المدنية بوجه عام general restyling of the Civil Rules لجعلها أكثر سهولة، ومن أجل جعل الأساليب والمصطلحات المستخدمة متسقة في مجموعها مع جميع القواعد، وكان الهدف من هذه التعديلات هو التركيز على أساليب الصياغة فقط "These changes are intended to be stylistic only"([3]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) *Notes of Advisory Committee on Rules*; Rule 1. Scope and Purpose; 1993 Amendment, *Rule 1. Scope and Purpose*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_1

(2) "**Rule 1 is amended to emphasize that** just as the parties should construe and administer these rules to secure the just, speedy, and inexpensive determination of every action, so the parties share the responsibility to employ the rules in the same way. Most lawyers and parties cooperate to achieve these ends.

- But discussions of ways to improve the administration of civil justice regularly include pleas to discourage over-use, misuse, and abuse of procedural tools that increase cost and result in delay. Effective advocacy is consistent with- and indeed depends upon- cooperative and proportional use of procedure.
- This amendment does not create a new or independent source of sanctions. Neither does it abridge the scope of any other of these rules."
- *Committee Notes on Rules*; Rule 1. Scope and Purpose, 2015 Amendment. *Rule 1. Scope and Purpose*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_1

(3) "The language of Rule 2 has been amended as part of the general restyling of the Civil Rules to make them more easily understood and to make style and terminology consistent throughout the rules. These changes are intended to be stylistic only." *Committee Notes on Rules*; Rule 2. One Form

ثانياً: بدء الدعوى القضائية: الإعلان القضائي، تقديم المذكرات واللوائح، الطلبات والأوامر:

تناول المُشرِّع في العنوان الثاني من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الشروع في بدء الدعوى القضائية وافتتاحها بالقيام بالإعلان القضائي، وتقديم المذكرات واللوائح، والطلبات والأوامر في القواعد من ٣- ٦ Title II. Commencing an Action; Service of Process, Pleadings, Motions, And Orders.

ويشمل هذا العنوان بدء الدعوى المدنية، ويتضمَّن الإيداع والاستدعاء وعملية الإعلان القضائي، ثمَّ تقديم المذكرات واللوائح والمرافعات والأوامر على النحو الآتي:

أ- أكد المُشرّع في القاعدة ٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Rule 3 أن الدعوى المدنية تبدأ بتقديم الشكوى إلى المحكمة. وقد بيَّنت اللجنة الاستشارية للقاعدة ٣ عام ١٩٣٧ أن القاعدة 5(e) تُحدد شكل الإيداع القانوني لدى المحكمة filing with the court، ثمَّ أوضحت اللجنة في البند ٢ من مذكرتها أن القاعدة ٣ تنظم بدء جميع الإجراءات القضائية بما في ذلك الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية أو التي تُتخذ ضدها أو ضد أحد موظفيها أو أحد وكالتها brought by or against the United States or an officer or agency thereof بغض النظر عما إذا كان الإعلان القضائي سيتم عملاً بالقاعدة 4(d) أو غير ذلك عملاً بالقاعدة 4(e).

ثمَّ أكدت اللجنة الاستشارية للقاعدة ٣ عام ١٩٣٧ في البند ٤ من مذكرتها أن هذه القاعدة تُحدد الخطوة الأولى في الدعوى والمُتمثِّلة في تقديم الشكوى filing of the complaint، ووفقاً للقاعدة 4(a) يتبع تقديم الشكوى إصدار أمر الاستدعاء issuance of a summons وإيصاله إلى الموظف المختص بالإعلان officer for service، ثمَّ تشير اللجنة إلى جزاء التخلف عن إجراء الإعلان القضائي(1).

وعندما عُدِّلت القاعدة ٣ عام ٢٠٠٧ جاء بملاحظات لجنة التعديل أن هذه القاعدة قد عُدِّلت تسميتها كجزء من إعادة صياغة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية بهدف جعلها أكثر فهماً وسهولة، ولجعل الأساليب والمصطلحات متسقة مع جميع القواعد، وأضافت اللجنة أن الهدف من هذه التغييرات هي تغييرات أسلوبية فقط(2).

ب- تناولت القاعدة ٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الإجراءات المتصلة بإصدار أوامر الاستدعاء ومثول الخصوم أمام المحكمة وأوضحت البيانات التي يتطلبها المشرّع كاسم المحكمة المُقام أمامها الدعوى وأسماء الخصوم وأسم وعنوان محامي الخصم، والوقت المحدد لمثول المُدَّعَى عليه أمام المحكمة والدفاع عن نفسه، بالإضافة إلى الإخطار بالنتائج في حالة عدم الحضور والدفاع سوف يؤدي إلى

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

of Action, 2007 Amendment. *Rule 2. One Form of Action*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_2

(1) *Notes of Advisory Committee on Rules*; Rule 3. Commencing an Action, 1937. *Rule 3. Commencing an Action*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_3

(2) *Committee Notes on Rules*; Rule 3. Commencing an Action, 2007 Amendment. *Rule 3. Commencing an Action*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_3

صدور حُكم في مواجهته(١). ثمَّ أوضحت القاعدة 4(c) إجراءات الإعلان القضائي والقائمين به...، ويمكن الإشارة إلى أهم ما ورد في القاعدة ٤ على النحو الآتي:

١- أوضحت القاعدة 4(1) المُستحدثة في ٢٢ أبريل ١٩٩٣ والمُعدَّلة في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧(٢) قواعد إعلان الأوراق الواجب إعلانها وفقاً للقاعدة ٤، وبيَّنت أوامر الاستدعاء الأخرى الواردة في القاعدة ٤٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية والتي يجب إعلانها بواسطة " مارشال الولايات المتحدة الأمريكية" United States marshal أو من قِبَل شخص مُعيَّن لهذا الغرض person specially appointed for that purpose(٣)، والتي يجب إعلانها في أي مكان داخل الحدود الإقليمية للولايات التي يتعيَّن إجراء الإعلان بها territorial limits of the state، بالإضافة إلى إثبات إتمام إجراء هذا الإعلان على النموذج المُعد لذلك Proof of service(٤).

---

(١) **عُدِّلت القاعدة ٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية عدة مرات كان آخرها تعديل ٢٨ أبريل ٢٠١٦، وقد دخل هذا التعديل حيز النفاذ في ١ ديسمبر ٢٠١٦ على النحو الآتي:**

- As amended **Jan. 21, 1963**, eff. July 1, 1963; **Feb. 28, 1966**, eff. July 1, 1966; **Apr. 29, 1980**, eff. Aug. 1, 1980; Pub. L. 97-462, §2, Jan. 12, 1983, 96 Stat. 2527; **Mar. 2, 1987**, eff. Aug. 1, 1987; **Apr. 22, 1993**, eff. Dec. 1, 1993; **Apr. 17, 2000**, eff. Dec. 1, 2000; **Apr. 30, 2007**, eff. Dec. 1, 2007; **Apr. 29, 2015**, eff. Dec. 1, 2015; **Apr. 28, 2016**, eff. Dec 1, 2016. *Rule 4. Summons*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4

(٢) **أُضيفت القاعدة 4(1) في ٢٢ أبريل ١٩٩٣ ودخلت حيز النفاذ في ١ ديسمبر ١٩٩٣، ثمَّ عُدِّلت في ٣ أبريل ٢٠٠٧ ودخلت حيز النفاذ في ١ ديسمبر ٢٠٠٧.**

- As added **Apr. 22, 1993**, eff. Dec. 1, 1993; amended **Apr. 30, 2007**, eff. Dec. 1, 2007. *Rule 4.1. Serving Other Process*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4.1

(٣) **أجاز المُشرِّع الأمريكي الاستعانة بشخص بالغ ليقوم بعملية الإعلان القضائي، واشترط فيه عدة شروط تتناسب مع أهمية الإعلان القضائي يتمثَّل أهمها في الآتي:**

١- أن يبلغ الشخص القائم بالإعلان ١٨ عاماً على الأقل.
٢- أن يكون هذا الشخص من غير أطراف الدعوى.
٣- أن يدرك الشخص أهمية القيام بإعلانه من أوراق قضائية.
٤- أن يتم إبلاغ الشخص القائم بالإعلان بمحتوى الإعلان.

- وهذه الشروط مستفادة ضمناً من المخالفات الآتية:

-Ralph Warner, *Everybody's Guide to Small Claims Court*, Nolo, 14th Edition, March 2012, p 148.

- **يُشير المُؤلِّف إلى تطبيق هذه الوسيلة للإعلان في ولاية كاليفورنيا، وكولورادو، وواشنطن بقوله:**

- "Service by disinterested adult. California, Colorado, Washington, and some other states allow service by any person who is at least 18 years old, except the person bringing the suit. Any person means just that- a relative or a friend is fine. However, many states require that this person be a proved by the court."

- **يُشير في موضع آخر إلى أن:**

- "Small claims papers may be served by an adult who is not named in the lawsuit by leaving a copy at the person's dwelling place in the presence of a competent member of the household who is at least age 18 (and who must be told what the papers are about)," Ralph Warner, *Everybody's Guide to Small Claims Court*, op. cit., p 151.
- "Process may be served on a person who is not yet an adult. However, to be effective, the person must be old enough to understand the significance of the process." William M. Hart, Roderick D. Blanchard, *Litigation and Trial Practice*, Thomson Delmar Learning, Sixth Edition, 2007, p 167.

(٤) **استلزم المُشرِّع الأمريكي التأكد من صحة إجراءات الإعلان القضائي بواسطة** ورقة تُثبت قيام القائم بالإعلان بها على أكمل وجه، وتُسمى هذه الورقة Proof of Service وهى بصيغة محددة:

- Rule 4.1 (a) Serving Other Process; *Federal Rules of Civil Procedure with forms*, The Committee on the Judiciary, House of Representatives, U.S. Government Printing Office, Washington, December 1, 2010, p 6.

١- عن تعريف تلك الصيغة:

٢- تناولت القاعدة ٤-١ في فقرتها الثانية 4(1)b- بالإضافة إلى إعلان الأوامر الصادرة بتطبيق الأوامر القضائية والمطلوب إعلانها بمقاطعات الولايات المتحدة الأمريكية- تنفيذ الأوامر القضائية وانتهاك حرمة تنفيذها.

وقد بيَّنت اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٤ عام ١٩٩٣ في مذكرتها أن الغرض من ذلك هو تمييز تلك القواعد عن القواعد الواردة في القاعدة ٤ لإتاحة قدر أكبر من الوضوح، بالإضافة إلى أن الفقرة الأولى 4(1)a لا تتضمَّن أي خروج عن الصياغة القانونية الواردة في القاعدة ٤([1])، ولا يشترط في هذا

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- "Proof of Service: written verification that papers have been delivered to a party, detailing when, where, and how the papers were delivered," Peggy N. Kerley, Joanne Banker Hames, Paul A. Sukys, *Civil Litigation*, Delmar Cengage Learning, 6th Edition, 2011, p 157.

٢- عن ضرورة إتمام تلك الصيغة واستكمال محتوياتها:

- Ruth Bader Ginsburg, Anders Bruzelius, *Civil Procedure in Sweden*, Project on International Procedure, School of Law, Columbia University, Martinus Nijhoff, The Hague, Netherlands, 1965, p 234, وهامش ٤٥ بالصفحة ذاتها.

- يؤكد المُؤلف ضرورة إتمام تلك الصيغة واستكمال محتوياتها من قبل الموظف المختص بمكتب [illegible]

"The proof of service form is detached, filled in by the postal employee and returned by mail to the court."

- *See Also*; William M. Hart, Roderick D. Blanchard, *Litigation and Trial Practice*, op. cit., p 168.

- يؤكد المُؤلف ضرورة إكمال تلك الصيغة بقوله:

"A proof of service of process must be filed with clerk of court before the time for answering expires (Rule 4(g))."

- يُشير المُؤلف- في الموضع ذاته- إلى أن تلك الصيغة إذا تولى الإعلان أحد رجال الشرطة

٣- عن إثبات تلك الصيغة لمكان وزمان [illegible] القضائي:

- Judy A. Long, *Office Procedures for the Legal Professional*, Thomson Delmar Learning, 2005, p 143.

- يؤكد المُؤلف أهمية هذه الصيغة؛ لأنها تُثبت مكان وزمان الإعلان القضائي بقوله:

"The time and date served must be noted by the server on the proof of service."

٤- عن الغرض من تلك الصيغة:

- Linda L. Edwards, J. Stanley Edwards, *Introduction to Paralegal Studies and the Law: A Practical Approach*, West Legal Studies, Cengage Learning, 2002, p 245.

- يُشير المُؤلف إلى الغرض من تلك الصيغة بقوله:

"The specific form and content of the paper may vary, but the purpose is to establish that the court record was delivered."

- William M. Hart, Roderick D. Blanchard, *Litigation and Trial Practice*, op. cit., p 168.

- يُشير المُؤلف إلى صيغة Return of Service في الموضع ذاته.

٥- لمطالعة نسخة من هذه الصيغة:

- Ralph Warner, *Everybody's Guide to Small Claims Court*, op. cit., p 154.

[1] *Notes of Advisory Committee on Rules*; Rule 4.1. Serving Other Process, 1993. *Rule 4.1. Serving Other Process*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4.1

الإعلان أن يتم للشخص المقام ضده الدعوى بل يمكن أن يتم هذا الإعلان عن طريق الإعلان لمحاميه([1])، مع ملاحظة أن الضوابط الواردة في القاعدة ٤ لا تؤثر على قواعد الإجراءات الجنائية الفيدرالية([2]).

أما عن تعديل القاعدة ٤ عام ٢٠٠٧ فقد أوضحت لجنة التعديل في مذكرتها أن هذا التعديل لم يزد عن كونه إعادة صياغة للقاعدة لتتناسب مع صياغة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية بوجهٍ عام؛ لجعلها أكثر سهولة وجعل الأساليب والمصطلحات الواردة متسقة مع بعضها بعضاً([3]).

(1) *Chagas v. United States*, 369 F.2d 643 (5th Cir. 1966); United States Court of Appeals, Fifth Circuit, Dec. 12, 1966, Open Jurist, Available at;
- https://openjurist.org/369/f2d/643/chagas-v-united-states
- *See Also*; *Waffenschmidt v. Mackay*, 763 F.2d 711 (5th Cir. 1985); United States Court of Appeals, Fifth Circuit, June 21, 1985, Open Jurist, Available at;
- https://openjurist.org/763/f2d/711/waffenschmidt-v-w-mackay-ii

(2) *Notes of Advisory Committee on Rules*; Rule 4.1. Serving Other Process, 1993. *Rule 4.1. Serving Other Process*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4.1

(3) *Committee Notes on Rules*; Rule 4.1. Serving Other Process, 2007 Amendment. *Rule 4.1. Serving Other Process*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4.1

المطلب الثالث

إجراءات رفع الدعوى المدنية

Filing a Civil Suit

يُعرف الشخص الذي يُبادر برفع الدعوى المدنية Civil Suit باسم المُدَّعي plaintiff ويُعرف الشخص الذي تُرفع ضده الدعوى باسم المُدَّعَى عليه defendant or the respondent، وتُعرف الدعوى المدنية A Civil action في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية باسم كل من المُدَّعي والمُدَّعَى عليه مثل " جونز ضد ميلر" *Jones v. Miller*، ويظهر اسم المُدَّعي أولاً(١).

وفي موقف نمطي In a typical situation يدفع محامي الشاكي plaintiff's attorney رسوماً fee ويُسجل شكوى أو طلباً مكتوباً files a complaint or petition لدى كاتب المحكمة المعنية clerk of the proper court، وتقرر الشكوى الوقائع التي تُبنى عليها القضية The complaint states the facts on which the action is based، والأضرار المدَّعَى وقوعها the damages alleged والحُكم judgment أو التعويض المطلوب relief being sought(٢).

ويمكن تناول إجراءات رفع الدعوى المدنية على النحو الآتي:

أولاً: متطلبات الاختصاص القضائي:

من المفيد أن نفهم كيف يُتخذ القرار decision فيما يتصل بالمحكمة التي سوف تنظر القضية بالفعل، ويتضمَّن هذا القرار مفاهيم الاختصاص القضائي ومكان المحاكمة concept of jurisdiction and venue(٣)؛ ويعالج مفهوم الاختصاص القضائي سلطة المحكمة وقدرتها على ممارسة السلطة القضائية court's authority to exercise judicial power، أما مكان (المحاكمة) venue فيعني المكان الذي يجب أن تُمارس فيه تلك السلطة(٤).

ويتم الوفاء بمتطلبات الاختصاص القضائي Jurisdictional requirements عندما يكون لدى المحكمة سلطة قانونية على كلٍ من موضوع والشخص المدَّعَى عليه، وهذا يعني أنه من الممكن أن يكون لأكثر من محكمة اختصاص قضائي في قضية ما.

على سبيل المثال، إذا كان هناك شخص يقيم في " دايتون" بولاية أوهايو Dayton, Ohio، وأُصيب هذا الشخص بإصابات خطيرة في حادث سيارة في " تينسي" عندما صدمت سيارته سيارة من الخلف يقودها شخص يُقيم في " كينجز بورت" بولاية تنيسي Kingsport, Tennessee، وعند تقدير قيمة الأضرار التي لحقت بسيارته وجد أنها تصل إلى نحو ٨٠,٠٠٠ دولار، ولهذا يكون لمحكمة الموضوع State trial court في ولاية أوهايو اختصاص قضائي فيما يتصل بموضوع القضية

---

(1) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 279-280.

(٢) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(3) Clinton M. Sandvick, *Decide Whether You Should File Your Case in State or Federal Court*, How to File a Civil Lawsuit, WikiHow, March 29, 2019, Available at;
- http://www.wikihow.com/File-a-Civil-Lawsuit

(٤) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٤٧- ٢٤٨.

subject matter jurisdiction، كما أن ولاية أوهايو من المرجح تماماً أن تحصل على اختصاص قضائي على المُدَّعَى عليه، بالإضافة إلى ذلك من المحتمل أن يكون لمحاكم الولايات في تينسي اختصاص قضائي على تلك القضية، ويرجع السبب في إمكانية اختصاص المحاكم الجزئية الفيدرالية Federal district courts في كلٍ من أوهايو وتينسي بالقضية إلى اختلاف المواطنة diversity of citizenship، بالإضافة إلى أن المبلغ محل النزاع the amount in controversy أكثر من ٧٥,٠٠٠ دولار. وإذا كان اهتمام المُدَّعي بالاختصاص القضائي يُمثِّل اهتمامه الوحيد ويجعله في المقام الأول لقضيته فيمكنه عندئذ أن يرفع دعواه لدى أي من هذه المحاكم can sue in any of these courts([1]).

ويُثير هذا المثال الافتراضي hypothetical example أسئلة كثيرة لعل من أهمها: أي من هذه المحاكم تُعَدّ الأوفق لمعالجة هذه القضية؟ وما المكان الأفضل لنظر هذه القضية؟

في الواقع، تُثير هذه الأسئلة مشكلة تحديد مكان (المحاكمة) أو المحكمة المختصة، وتحديد هذا المكان كثيراً ما يكون مسألة ملائمة a matter of convenience؛ ذلك أن مكان المحاكمة غير المناسب يمكن الاعتراض عليه given that improper venue can be waived، وبعبارة أخرى إذا كانت المحكمة تملك اختصاصاً قضائياً صحيحاً a court has proper jurisdiction ولم يعترض الأطراف على مكانها and the parties do not object to venue فيكون للمحكمة صلاحية إصدار الحُكم the court can render a valid judgment([2]).

وتحديد المكان الصحيح قد يكون وارداً في تشريع برلماني prescribed by statue مبني على محاولة تجنب التحيُّز المحتمل avoiding possible prejudice، أو قد يكون ببساطة مترتباً على مراعاة الظروف الموائمة، ويقر القانون الفيدرالي The federal law أن المكان الصحيح لانعقاد الاختصاص القضائي هو المقاطعة district التي يُقيم فيها المُدَّعي أو المُدَّعَى عليه، أو المقاطعة التي وقع فيها الضرر where the injury occurred.

ويتبيَّن من مطالعة تشريعات الولايات الخاصة بمكان المحاكمة State venue statutes أنها تختلف إلى حدٍ ما، ولكنها عادةً ما تذهب إلى أنه stipulate that عندما يتصل موضوع النزاع بالأرض فإن المكان الصحيح هو الإقليم الذي توجد فيه الأرض country where the land is located، ولكن في معظم الأحوال الأخرى يكون المكان هو الإقليم الذي يُقيم فيه المُدَّعَى عليه.

وقد ترتبط مسألة مكان المحاكمة) أيضاً بما يُحس أو يُخشى من تحيُّز من جانب القاضي The perceived or feared prejudice of the judge أو هيئة المحلفين المُتوقَّعة the prospective jury، ولهذا السبب يعترض المحامون- عادةً على انعقاد المحاكمات في منطقة مُعيَّنة، وقد يتقدَّمون بطلب تغيير مكان المحاكمة. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الاعتراض عادةً ما يكون مصاحباً للمحاكمات الجنائية التي تواجه درجة عالية من التغطية الإعلامية فإنه يحدث أيضاً في المحاكمات المدنية more commonly associated with highly publicized Criminal trials, it also occurs in civil trials([3]).

([1]) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

([2]) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 280-281.

([3]) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 281.

وهناك سبب آخر يُستخدم كأساس للمطالبة بتغيير مكان المحاكمة وهو مبدأ " المحكمة لا توافق"([1])؛ والذي يعني ببساطة أن المكان المختار لإجراء المحاكمة يُعَدّ غير ملائم، ويأخذ القاضي في الاعتبار التكلفة النسبية والإزعاج الذي يمكن أن يحدث للأطراف والشهود عندما يقرر الموافقة على التغيير([2]).

وهناك فئة أخرى كبيرة من القضايا Another broad category of cases التي تمارس عليها محاكم الموضوع الأمريكية U.S trial courts اختصاصاً قضائياً أصلياً وعاماً general original jurisdiction، وتتضمَّن هذه الفئة ما يُعرف باسم النزاعات المتصلة بمختلف الجنسيات والموطن citizenship disputes، أي النزاع بين أشخاص من ولايات مختلفة أو بين مواطن أمريكي ودولة أجنبية أو مواطن أجنبي؛ فإذا أُصيب مواطن من نيويورك New York في حادث سيارة في شيكاغو Chicago وكان السائق من إيلينوي Illinois فيحق للمصاب في الحادث أن يرفع دعواه في محكمة فيدرالية sue in federal court بما أن أطراف القضية ينتمون إلى مواطن إقامة مختلفة "diverse citizenship".

ولا يبدو أن اشتراط وصول المبلغ في قضايا اختلاف الجنسية أو الموطن إلى ٧٥,٠٠٠ دولار يعوق الوصول إلى القضاء الفيدرالي much of a barrier to the gates of the federal judiciary؛ فإذا كان الضرر الجسدي "physical injuries" أقل من ٧٥,٠٠٠ دولار فيمكن المطالبة بتعويضات عن " الأضرار النفسية" "psychological damages" لرفع قيمة المبلغ حتى يزيد عن الحد الذي يتطلّبه الاختصاص القضائي to push the amount in controversy above the jurisdictional threshold([3]).

فضلاً عن ذلك تتقاسم المحكمة العليا مع المحاكم الجزئية في الولايات المتحدة اختصاصها الأصلي the high court shares original jurisdiction (with the U.S. district courts) فيما يتصل بقضايا مُعيَّنة يرفعها أو تُرفع ضد السفراء والقناصل الأجانب foreign ambassadors or consuls، وفي القضايا بين الولايات المتحدة وإحدى الولايات وفي القضايا التي ترفعها إحدى الولايات ضد مواطني ولاية أخرى أو ضد الأجانب، وفي الحالات التي يتم فيها اقتسام الاختصاص القضائي where jurisdiction is shared يقال بأن المحاكم لديها اختصاص قضائي مشترك the courts are said to have concurrent jurisdiction.

ويجد الباحث- عند مراجعة الإحصائيات القضائية- أن القضايا التي يكون للمحكمة العليا اختصاص قضائي بشأنها كثيراً ما تكون قضايا مهمة Cases over which the Supreme Court has original jurisdiction are often important ولكنها لا تُمثِّل جزءاً كبيراً من عبء القضايا الإجمالي أمام المحاكم the overall cases load([4]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

([1]) **مبدأ المحكمة لا توافق: حق للمحكمة المختصة في رفض نظر الدعوى إذا رأت أن عرضها على محكمة أخرى هو أنسب للخصوم والشهود وأيسر لأغراض العدالة وأضمن لتحقيقها**، روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٤٩، وهامش * بالصفحة ذاتها.

([2]) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

([3]) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ١٥٧.

([4]) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 79.

- لمطالعة الإحصاءات التي توضح أعمال محاكم الاستئناف والمقاطعات ومحاكم الإفلاس في السنة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠١٩ يُراجع الرابط الآتي:

Federal Judicial Caseload Statistics 2019, United States Courts, March 31, 2019, Available at; https://www.uscourts.gov/statistics-reports/federal-judicial-caseload-statistics-2019

وقد تكونت حافظة المحكمة العليا عام ١٩٨٨- على سبيل المثال- من ٥٦٥١ قضية، ولكن ١٤ قضية فقط من هذه القضايا (أي نحو ربع نسبة ١٪) تم النظر فيها استناداً إلى الاختصاص القضائي الأصلي([1])، وتتضمَّن قائمة الدعاوى أمام المحكمة العليا في السنوات الأخيرة- على سبيل المثال- ١٪ من قضايا تقوم في المقام الأول على الاختصاص القضائي الأصلي، وفي عام ٢٠٠٧- على سبيل المثال- كان هناك خمس قضايا فقط من القضايا المدرجة في جدول المحكمة العليا تتصل بالاختصاص القضائي([2]).

ثانياً: اختلاف الدعوى باختلاف التعويض الذي يسعى إليه المُدَّعي:

لا تختلف الإجراءات القضائية باختلاف دوائر الاختصاص القضائي فقط بل تختلف أيضاً باختلاف التعويض الذي يسعى إليه المُدَّعي (المشتكي) remedy sought by the plaintiff، وتنطوي معظم القضايا المدنية civil actions على مطالبات للتعويض المادي عن الأضرار claims for compensatory money damages، كما تنطوي- أيضاً- كثير من الدعاوى المدنية المُقدَّمة إلى المحاكم الابتدائية الرئيسة في البلاد major trial courts على مطالبات للتعويض عن أضرار شخصية damage claims for personal injury([3]).

وفي عدة حالات a few instances كانت المعالجة القانونية remedies عينية أكثر منها تعويضية compensatory، فتواجدت بسبب ذلك دعاوى استرداد الأموال المحجوزة "*replevin*"([4]) لإعادة الممتلكات الخاصة personal property التي تم الاستيلاء عليها بطريقة غير قانونية إلى أصحابها wrongfully taken، ودعاوى الإخلاء "*ejectment*"([5]) من أجل استعادة

([1]) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ١٦٠.
- Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 79.

([2]) "In recent years less than 1 percent of the high court's docket consisted of cases heard on original jurisdiction. (In 2007, for instance, only five of the high court's cases on the docket were part of its original jurisdiction)." Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 79.
- *See Also; Federal Judicial Caseload Statistics 2007*, United States Courts, March 31, 2007, Available at; https://www.uscourts.gov/statistics-reports/federal-judicial-caseload-statistics-2007
- **لمطالعة العديد من الإحصاءات الصادرة في الأعوام ٢٠٠١- ٢٠١٩، يُراجع:**
Federal Judicial Caseload Statistics, United States Courts, Available at; https://www.uscourts.gov/statistics-reports/analysis-reports/federal-judicial-caseload-statistics

([3]) **يُشير بعض الفقهاء إلى أن قضايا التعويض في النزاعات العائلية تستغرق جزءاً كبيراً من العمل بالمقارنة بالنزاعات التجارية،** وعلى الرغم من أن قضايا التعويض في النزاعات التجارية أقل عدداً فإنها تجذب انتباه الجزء الأكبر من المتخصصين بقوله:
- "A substantial portion of [illegible] remainder are family disputes. While business disputes play numerically a minor role, they attract much of the attention of the profession." E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., [illegible] e No. 3 at the same page.

([4]) ***replevin* دعوى استرداد (ما حبس بغير حق)**، ودعوى *replevin* دعوى حقوقية مبعثها جُرم *ex delicto*، تُرفع لاسترداد حيازة أموال محتبسه بغير حق، ولا يستطيع المُدَّعي في هذه الدعوى أن يسترد حيازة المال موضوع المطالبة استناداً إلى ضعف حق المُدَّعَى عليه فيه بل إلى قوة حقه.
- **ومن معاني هذه الكلمة أيضاً**: رد المال المرهون أو المحجوز لصاحبه (الأصلي)، و *personal replevin* دعوى استرداد شخصي تُرفع لإخلاء سبيل شخص من سجن أو من حراسة شخص عادي، و *replevisor* مُدَّعي (في دعوى استرداد حيازة) رد عروض، أو أشياء محبوسة، لحائزها الأصلي بعد *replevy* أن يُعطي ضماناً بإقامة الدعوى ضد الحابس لإثبات بطلان فعله. وإخراج شخص من سجن تحت الكفالة، و (الطرف) الراد أو المجاوب repliant or replicant الذي يصدر عنه الـ Replication، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 601.
- **دعوى استرداد:** دعوى لاستعادة ممتلكات أُخذت من صاحبها بغير حق.
"Replevin; An action for the recovery of a possession that has been wrongfully taken." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 82.

([5]) ***ejectment* دعوى تخليه: تقام لاسترداد حيازة عقار والمطالبة بالأضرار الناتجة عن استمرار شغله بغير حق**، على أنه لا محل لهذا المصطلح في الوقت الحاضر من الناحية الفنية، وقد استعيض عنه بما يسمى بدعوى الحيازة action for possession، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 242.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

الأموال غير المنقولة recover possession of real property، ولا تزال هذه المصطلحات للدعاوى شائعة وتستخدم حتى الآن still in common use على الرغم من وجود شكل واحد فقط من الدعاوى المدنية في الوقت الحاضر(١).

وباستثناء هذه الحالات الشاذة exceptional cases ما زال التعويض المادي هو الأسلوب النموذجي standard remedy في المعالجة القانونية إلا إذا ثبت أن رفع الظلم بالتعويض غير ملائم compensatory relief فيتم آنذاك اللجوء إلى رفع الظلم بالعدالة equitable relief؛ بواسطة إصدار مرسوم للقيام بعمل عيني مُعيَّن a decree of specific performance، أو إيعاز بإتباع الإجراءات القانونية وعدم الخروج عنها.

مع ملاحظة أن أكثر أنواع القضايا انتشاراً most common sort of case هى الدعاوى الشخصية "*in personam*" a personal action(٢)؛ وهى دعوى شخصية ضد المُدَّعَى عليه من أجل الحصول على التعويض المادي عن الضرر compensatory money damages(٣)، وتهدف هذه الدعوى إلى تحديد حقوق الأطراف المعنية فيما يتصل بالنزاع وفرض المسؤولية The object of such an action is to determine the rights of the parties with respect to controversy and to impose liability(٤).

وقد تكون الدعوى عينية "*in rem*" وهدفها ليس فرض المسؤولية على أحد بل التأثير على مصالح الجميع في أمر مُعيَّن. وقد تكون الدعوى شبه عينيه "*quasi in rem*" وهى للتأثير على مصالح أشخاص مُعيَّنين في أمر مُعيَّن.

بالإضافة إلى ذلك يسمح المُشرِّع للمحاكم الفيدرالية والمحاكم في جميع الولايات تقريباً- بموجب تشريع خاص special statutes- بإصدار أحكام grant declaratory judgments تثبت حقوق المتعاقدين عند وجود نزاع actual controversy between adversary parties(٥)، ولكن قضاء هذا الأمر على الحجة التي يكون فيها استخدام وسائل رفع الظلم سابقة لأوانها أو غير ضرورية أو غير مؤثرة where other relief would be premature, unnecessary, or ineffective(٦).

ثالثاً: البدء في إجراءات رفع الدعوى:

عندما يتم تحديد المحكمة المختصة وتسجيل الشكوى لدى كاتب المحكمة The court clerk بإلحاق صور منها بأمر استدعاء summons يُرسل مع تلك الشكوى إلى المُدعَى عليه، ويمكن تسليم (أو إعلان)

---

(١) ألان فارنسورث: مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ١١٤.

(٢) ***in personam* دعوى شخصية: مقامة على شخص مُعيَّن دون غيره، تستند إلى حق شخصي**، وتقابلها الدعوى العينية *in rem* التي تقام في مواجهة الكافة أو في مواجهة من يهمه الأمر للمطالبة بحق انتفاع أو ارتفاق أو ما إلى ذلك، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 354.

"In Personam; An act or proceeding done or directed against or with reference to a specific person."

Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 53.

(٣) **يفترض النقاش هنا أن هناك طرفين فقط متورطين في النزاع القائم بينهما، أما المطالبة القضائية بين المُدَّعَى عليه ضد المُدَّعي، والمطالبة القضائية من قِبَل طرف ثالث أو ضده فليست محلاً للدراسة.**

- "The discussion here assumes that only two parties are involved. Claims by the defendant against the plaintiff and claims by or against third parties will not be taken up," E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 100, and note No. 4 at the same page.

(4) E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 100.

(٥) ألان فارنسورث: مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، مرجع سابق، ص ١١٥.

(6) E. Allan Farnsworth, *An Introduction to the Legal System*, op. cit., p 101.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

serve أمر الاستدعاء إما عن طريق مكتب رئيس الشرطة (الشريف؛ مارشال الولايات المتحدة)([1]) Sheriff's office, a U.S. Marshal([2])، أو من خلال وكالة خدمات خاصة بالإعلان القضائي private process-service agency([3]).

([1]) **Sheriff: الشريف (عمدة البلد): ينتخبه سكان المحافظة، وعمله هو حماية الأمن في منطقته القضائية، والمساعدة في الإجراءات القانونية في المحاكم الجنائية والمدنية.**

- "Sheriff; Elected officer of a county whose job is to conserve peace within his or her territorial jurisdiction as well as aid in the criminal and civil court processes." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 87.

- **Sheriff: عامل الملك أو الملكة. رئيس ضبط وتنفيذ، لا نظير له في أنظمة القضاء والإدارة الشرقية، يتمتع بسلطات واسعة تختلف من ناحية الخطورة والأهمية بين بلد وآخر.**

- **في القانون الأمريكي:** رئيس تنفيذ يختاره الأهلون للقيام بجمهرة من الوظائف؛ كمساعدة المحاكم الجنائية والمحاكم المدنية التدوينية Courts of Record في تبليغ الأوامر والأوراق وتشكيل هيئات المُحلّفين وتنفيذ الأحكام والقرارات ومباشرة البيوع القضائية وما إلى ذلك من أعمال التنفيذ، وهو يُعَدّ كبير رجال الأمن والحفظ في دائرته.

- **في القانون الإنجليزي:** مفوض أمن وتنفيذ يُعَد من كبار موظفي الإقليم التابع له. من وظائفه الرئيسة: تنفيذ أوامر محكمة العدل العليا High Court of Justice واتخاذ التدابير اللازمة لعقد جلسات هذه المحكمة في إقليمه والإشراف على تنفيذ الأحكام بما في ذلك أحكام الإعدام، وهو المسؤول عن حضور المُحلّفين جلسات محاكم الجنايات والقيام ببعض المهام الخاصة فيما يتصل بحضور قضاة المحاكم المذكورة. ويعود إليه الفضل في القبض على المخلين بالأمن والإشراف على الانتخابات.

- **في القانون الإسكتلندي:** يمارس " الشريف" ولاية قضائية واسعة مزدوجة تشمل المسائل الجنائية والمدنية وله فوق ذلك مثل المهام التنفيذية المسندة لزميله الـ sheriff الإنجليزي، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 641.

([2]) *Service of Process*, U.S. Marshals Service, Available at;
- https://www.usmarshals.gov/process/civil.htm

- **لمزيد من التفاصيل عن طرق إعلان الأفراد في الولايات الأمريكية والنصوص المنظمة لها، يُراجع:**
Methods of Service on Individuals by State, U.S. Marshals Service, Available at;
- https://www.usmarshals.gov/process/state.htm

([3]) **يستخدم المُشرع الأمريكي عدة وسائل أخرى للإعلان القضائي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:**

- **Document Exchange (DX)**, Stephen M. Gerlis, Paula Loughlin, *Civil Procedure*, *Routledge*, 2001, p 104.

- **يُشير المُؤلف إلى هذه الطريقة من طرق الإعلان بقوله:**

- "This method of service can only be used if either the party's address for service includes a numbered box at a DX on the writing paper of the party to be served…"

- **Regular First-Class Mail**, Ralph Warner, *Everybody's Guide to Small Claims Court*, op. cit., p 145; "A minority of states, including New York, allow papers to be served by first- class mail..."

- **يُشير المُؤلف إلى وسيلة أخرى في ص ١٥٠ تمثّل في:**

"Serving Someone with a Post Office Box."

- **وهناك وسيلة أخرى تتمثّل في:**

- **Substituted Service,** Stephen M. Gerlis, Paula Loughlin, *Civil Procedure*, op. cit., p 105.

- **يُشير المُؤلِف إلى ذلك بقوله:**

"Service by an alternative method is the new terminology for what was formerly known as Substituted service."

- Peggy N. Kerley, Joanne Banker Hames, Paul A. Sukys, *Civil Litigation*, op. cit., p 234, *See Also*; Ralph Warner, *Everybody's Guide to Small Claims Court*, op. cit., p 150.

- **يُشير المُؤلِف إلى إتباع هذه الطريقة من طرق الإعلان- وبخاصة مع مُحترفي الكيد والخصومة- بقوله:**

- **"Substitute Service (or "Nail and Mail")** It can be difficult to serve certain individuals. Some have developed their skill at avoiding process servers into a high art. In some states, avoiding service no longer works, as there is now a procedure that allows "substituted service" if you make "reasonable efforts" to serve a defendant and fail. Often the slang for this type of service is "Nail and Mail," Because in several states, if you are unable to serve the defendant personally, you do not have to leave the claim with a live person. Instead, you can simply tack one copy to the defendant's door and mail the second copy."

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ويوجه أمر الاستدعاء إلى المُدَّعَى عليه لإيداع الرد الملائم في المحكمة file a response وهو ما يُعرف باسم اللائحة الجوابية التي يوجهها الخصم لخصمه pleading(١) وذلك في خلال مدة محددة a certain period of time (ثلاثين يوماً عادةً)، وإذا لم يقم المُدَّعَى عليه باتخاذ هذا الإجراء فإنه يصبح عُرضة للحُكم الغيابي a default judgment.

وهذه التحركات البسيطة التي يقوم بها المُدَّعي وكاتب المحكمة ومُحْضَر الإعلان process server تُحرك القضية المدنية set the civil case in motion، وما يحدث بعد ذلك هو موجه من الأنشطة التي تسبق المحاكمة الفعلية precede a trail، وقد تستمر هذه الأنشطة لعدة شهور، وفي خلال هذه المدة يتم حل نسبة مرتفعة من القضايا دون محاكمة(٢).

رابعاً: مراحل تحضير الدعوى Pretrial Activities:

تمر الدعوى عند تحضيرها في النظام الإجرائي في الولايات المتحدة الأمريكية بالمراحل الآتية:

أ- تقديم الطلبات والدفوع Motions:

يكون لمحامي المُدَّعَى عليه defense attorney عندما يتم إعلان موكِّله بأمر الاستدعاء إلى المحكمة الحق في تقديم عدة طلبات منها- على سبيل المثال- الآتي:

١- طلب الشطب:

يحق لمحامي المُدَّعَى عليه أن يتقدَّم بطلب الشطب إلى المحكمة المختصة A motion to quash لكي تلغي المحكمة أمر الاستدعاء الموجه اليه asks the court to void the summons؛ على أساس أن الإعلان بأمر الاستدعاء لم يتم بطريقة سليمة was not properly served. على سبيل المثال، قد يدَّعي المُدَّعَى عليه أن أمر الاستدعاء لم يُرسل إليه بالطريقة المنصوص عليه في قانون الولاية التي ينتمي إليها state law.

٢- طلب الحذف:

يقصد بهذا النوع من الطلبات توقيع التماس المُدَّعي أو الاعتراض عليه plaintiff's petition، ويطلب المُدَّعَى عليه بموجب " طلب الحذف" من المحكمة أن تَحْذِف أجزاءً مُعيَّنة من الالتماس A motion to strike asks the court to excise or strike, certain parts of the petition؛

---

(١) **Pleading**: تقديم المذكرات من الخصوم أو تبادلها، مرافعة دفاع، إقامة الحُجة على الادعاء بالواقع، لائحة ادعائية أو جوابية (رسمية) يوجهها الخصم لخصمه، وتسمى اللوائح والمذكرات التي يتبادل فيها الخصوم الردود والادعاءات pleadings.

- **Plea**: دفع، جواب المُدَّعَى عليه على دعوى المُدَّعي، لائحة جوابية يبسط فيها المُدَّعَى عليه الأسباب التي تقتضي رد الدعوى أو رفض طلب المُدَّعي، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 527-528.

- **Pleading**: بيان كتابي يُرفع إلى المحكمة يصف فيه طرف في القضية شرعية أو حقيقة ادعائه وماذا يطلب من المحكمة.

"Pleading; Written statements filed with the court that describes a party's legal or factual claims about the case and what the party wants from the court."

- **Plea:** رد المتهم في قضية جنائية على التهم الموجهة إليه، فإما أن يكون اعترافاً بالذنب، أو نكراناً للتهم.

- "Plea; In a criminal case, the defendant's statement pleading "guilty" or "not guilty" in answer to the charges." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 73.

(2) Howard Abadinsky, *Law and Justice*, op. cit., p 268, *See Also*; Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 281.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

because they are prejudicial, improper, or irrelevant. لأنها مُتحيِّزة أو غير دقيقة أو ليس لها عَلاقة بالموضوع

٣- طلب جعل الأمور أكثر تحديداً:

يُقدَّم هذا النوع من الطلبات أحياناً من قِبَل الدفاع عن المُدَّعَى عليه بقصد توقيع التماس المُدَّعي أو الاعتراض عليه plaintiff's petition، وهذا الطلب يسأل المحكمة ببساطة أن تطالب المُدَّعي بأن يكون أكثر تحديداً فيما يتصل بشكواه asking the court to require the plaintiff more specific about the complaint؛ كأن يُطالب الدفاع بأن يتم وصف الأضرار بتفصيل أكبر(١).

٤- طلب الإسقاط:

يُعَدّ طلب الإسقاط a motion to dismiss النوع الرابع من الطلبات وكثيراً ما يُقدَّم هذا الطلب في القضايا المدنية، ويُظهر هذا النوع من الطلبات- على سبيل المثال- أن المحكمة قد تفتقد للاختصاص والولاية القضائية the court lacks jurisdiction، أو أن المُدَّعي لم يُقدِّم أساساً معقولاً من الوجهة القانونية لرفع القضية على المُدَّعَى عليه a legally sound basis for action against the defendant حتى لو كانت الاتهامات allegations حقيقية. ويسمى هذا الطلب في العديد من الولايات بـ" الاعتراض القانوني" demurrer(٢)، أو الجواب التحوطي الذي يدفع به المُدَّعَى عليه بعدم كفاية ادعاء المُدَّعي من الوجهة القانونية(٣).

ب- الرد The answer:

إذا لم تؤثر قرارات القاضي المتصلة بالطلبات السابق ذكرها على الشكوى المُقدَّمة فيجب على المُدَّعَى عليه أن يُقدِّم رداً على الشكوى answer، وقد يتضمَّن هذا الرد اعترافات admissions، أو انكارات denials، أو وجه دفاع defenses، أو ادعاءات مضادة counter claims.

وعندما تشتمل الإجابة على اعتراف فلا يكون هناك حاجة إلى إثبات تلك الحقيقة في أثناء المحاكمة trial، ولكن عندما يكون الإنكار من ناحية أخرى مسألة الوقائع التي يجب إثباتها في أثناء المحاكمة A denial brings up a factual issue to be proved at fact during the trail، أما الدفاع فيقرر أن بعض الحقائق والوقائع الواردة في الرد قد تمنع الشاكي من الحصول على حقه عن طريق الالتجاء إلى

---

(١) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٤٩.
- Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 281.

(٢) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(٣) **demurrer:** اعتراض قانوني، دفع تحوطي، يدفع فيه المُدَّعَى عليه بأن الأسباب التي يتمسك بها المُدَّعي لا تكفي لدعم دعواه من الوجهة القانونية، أو بأن هذه الأسباب- على الرغم من التسليم بصحتها- لا تكفي لحمله على الإجابة، أو لا تبرر الاستمرار في الدعوى.
- **general demurrer** دفع تحوطي عام: يدفع فيه المُدَّعَى عليه بعدم الكفاية القانونية- بصورةٍ عامة- دون أن يُبيّن طبيعة الاعتراض على وجه التخصيص؛ كأن يقول مثلاً بأن الشكوى المُقدَّمة لا تصح أن تكون أساساً لمسألة أو قضية.
- **special demurrer:** دفع تحوطي خاص: يَنْصب فقط على شكل ادعاء المُدَّعي أو يُحتسب بالطعن في ناحية خاصة منه دون النواحي الأخرى، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 157, p 209.
- **اعتراض:** عندما يعترض المتهم على أن الوقائع الذي قدَّمها المُدَّعي- على افتراض صحتها- غير كافية لإثبات مسؤولية المتهم القانونية.
- "**Demurrer**; When a defendant says the facts presented by a plaintiff may be true, but they aren't enough to prove the defendant's legal responsibility." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 33.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

A defense says that certain facts set forth in the answer may bar the القضاء plaintiff from recovery"([1]).

وقد يخلق المُدَّعَى عليه قضية مستقلة ضد الشاكي separate action تُعرف عندئذ باسم " الدعوى المضادة" a counterclaim، وبعبارة أخرى إذا اعتقد المُدَّعَى عليه أن مجموعة الأحداث نفسها توفر سبباً لرفع قضية ضد الشاكيa cause of action against the plaintiff، فيجوز له أن يُقدِّم مطالبة present the claim إلى المحكمة كرد على ادعاء الشاكي، ويجوز للشاكي في هذه الحالة أن يودع المحكمة رداً على إجابة المُدَّعَى عليه want to file a replay to the defendant's answer.

وفي هذا الرد قد يعترف الشاكي أو ينكر أو يدافع عن نفسه admit, deny, or defend في مواجهة الادعاءات المُدحضة للوقائع against the allegation of fact والتي تشتمل عليها إجابة المُدَّعَى عليه([2]).

ج- الاستكشاف وتقديم الأدلة Discovery:

على الرغم من أن المفاجأة كانت يوماً ما إحدى الخطوات التكتيكية المشروعة في المحاكمة surprise was once a legitimate trial tactic فإن النظام الإجرائي في الولايات المتحدة الأمريكية يوفر حالياً إجراءات " استكشافية" discovery procedures تعمل على:" إزالة مظاهر التسلية والهزل من عمليات التقاضي والتأكد من أن النتائج القانونية مبنية على الوقائع الحقيقية في القضية، وليس على مهارات المحامين" take the sporting aspect out of litigation and make certain that" legal results are based on the true facts of the case-not on the skill of the attorneys"([3]).

وبعبارة أخرى يكون من حق كل طرف في الدعوى party الاطلاع على المعلومات التي في حوزة الطرف الآخر in the possession of the other وتجنب المفاجأة في أثناء المحاكمة ولتشجيع تسوية النزاع encourage settlement.

وتتضمَّن كلمة الاستكشاف- وفقاً لرأي بعض الفقهاء- " الوسائل التي يتطلع من خلالها طرف- أو طرف محتمل- في دعوى ما إلى أن يحصل على معلومات تتصل بالقضية ويحتفظ بها" The term discovery "encompasses the methods by which a party or potential party to a lawsuit obtains and preserves information regarding the action"([4]).

وهناك أكثر من أداة للاستكشاف several tools of discovery تتمثَّل في تقديم الإفادات Depositions، والاستجوابات Interrogatories، وطلب إنتاج الوثائق Request to Produce Documents، والفحص البدني والعقلي Physical and Mental Examination، ...([5]).

ولكن ماذا يحدث لو رفض طرف من الأطراف أن يمتثل إلى طلب من طلبات الاستكشاف؟ refuses to comply with discovery requests يجوز للقاضي في هذه الحالة أن يفرض الالتزام

---

(1) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 282.
(2) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 282.
(3) William T. Schantz, *The American Legal Environment*, op. cit., p 169.
(4) Jack H. Friedenthal, Mary Kay Kane, Arthur R. Miller, *Civil Procedure*, West Academic, Horn book Series, 5th Edition, 2015, p 380, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 327.
(٥) **سيتم تناول أدوات الاستكشاف بالتفصيل عند دراسة أدوات الاستكشاف وآلياته.**

بالطلب compel compliance، أو يعتبر وقائع القضية قد تم تأسيسها deem the facts of the case established، أو يُسقط سبب إقامة القضية dismiss the cause of action، أو يحكم غيابياً enter judgment by default([1]).

د- الاجتماع السابق على المحاكمة The Pretrial Conference([2]):

نتيجة لتطور الاستكشاف discovery phase لا تصبح المفاجأة عنصراً رئيساً في القضايا المدنية، ولهذا يتم تسوية عدد كبير من القضايا دون الوصول إلى مرحلة المحاكمة without going to trial([3])، فإذا لم يتمكَّن الأطراف من الوصول إلى تسوية بالاتفاق فيما بينهم reach a settlement، فإن القاضي يحاول أن ييسر أمر الوصول إلى مثل هذا الاتفاق في اجتماع سابق على المحاكمة([4]).

١- تعريف الاجتماع السابق على المحاكمة:

يُعرف الاجتماع السابق على المحاكمة أو المؤتمر السابق على المحاكمة The Pretrial Conference بأنه:" الاجتماع الذي يتم بين المحكمة والمحامي لتحديد موعد المحاكمة وما يتصل بها من جلسات الاستماع قبل المحاكمة، وتحديد ما إذا كان من المقرر وجود هيئة مُحلَّفين أم لا، ولإيجاد حل للمسائل الإجرائية الأخرى" "The pretrial conference is a meeting between the court and counsel to schedule the trial and related pretrial hearings, to determine if a jury is to be impaneled, and to resolve other procedural matters"([5]).

ويدعو القضاة إلى مثل هذه الاجتماعات لمناقشة المسائل التي تتضمَّنها القضية بصورة غير رسمية مع محامي الأطراف المتعارضة the opposing attorneys، والتقليد العام المُتبع هو السماح للقاضي والمحامين فقط بحضور هذا الاجتماع الذي يتم عادةً في غرفة القاضي judge's chambers([6])، ولهذا لا يُسمح بدخول المتقاضين في الاجتماع وكما قال القاضي الجزئي " ج. سكيلي رايت" Judge J. Skelly Wright: "إذا سمحت للمتقاضين بالدخول -أي عملاء المحامين- فإن المحامين سوف يبدأون في التصرُّف بطريقة مسرحية أمام عملائهم"([7]).

([1]) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥١.
- Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 283.

([2]) **عن طبيعة الاجتماع السابق على المحاكمة ومقاصده في الولايات المتحدة الأمريكية، يُراجع:**
- Jack H. Friedenthal, Mary Kay Kane, Arthur R. Miller, *Civil Procedure*, op. cit., p 439 etc.

(3) Kenneth M. Holland, "The Federal Rules of Civil Procedure," *Law and Policy Quarterly*, Vol. 3, (1981), p 212.

([4]) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥١.
- "Independence of the Judiciary," *Issues of Democracy, Electronic Journals of the U.S Information Agency*, Vol. 1, No. 18, (December 1996), p 29-30, *See Also*; Kenneth Menendez, *Taming the Lawyers: What to Expect in a Lawsuit and How to Make Sure Your Attorney Gets Results*, Silver Lake Publishing, 2000, p 69-70, Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 283.

(5) Paul D. Jordan, *Paralegal Studies, An Introduction*, Cengage Learning, 2001, p 197.

(6) John H. Langbein, "The Disappearance of Civil Trial in the United States," *The Yale Law Journal*, Vol. 122, No. 3, (December 2012), p 554.

(7) J. Skelly Wright, "The Pretrial Conference," In: Sheldon Goldman, Austin Sarat (Edited), *American Court Systems: Readings in Judicial Process and Behavior*, W. H. Freeman, San Francisco, 1987, p 120.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٢- الغاية من الاجتماع السابق على المحاكمة:

يهدف الاجتماع السابق على المحاكمة إلى أن يستثمر القاضي والمحامون الاجتماع في محاولة الوصول إلى نوع من الاتفاق to come to some agreement على مسائل الواقع التي لا خلاف حولها uncontested factual issues، ويُعرف هذا الإجراء بـ" الاتفاق بين الخصوم على بعض المسائل الإجرائية" stipulations، والغرض من هذا الاتفاق تبسيط القضايا "simplification of the issues"(١)، وأن تكون المحاكمة الفعلية أكثر كفاءة more efficient(٢).

وعندئذ يتعيَّن على المحامين مشاركة بعضهم بعضاً في قائمة الشهود والأدلة a list of witnesses and documents التي تُعَدّ جزءاً لا يتجزأ من أي قضية(٣).

وباستخدام عبارات القاضي الجزئي " ج. سكيلي رايت" Judge J. Skelly Wright:" نحن نجعل كل جانب يُفرغ تماماً وكليةً كل شيء يتصل بقضيته، ولا يمكن أن توجد مفاجآت، إذا كان المحامون يعلمون ما يفعلون" "We make each side disgorge completely and absolutely everything about its case. There can't possibly be surprise, if the lawyers know what they are doing"(٤).

وقد يحاول أن يستثمر كل من القاضي والمحامين الاجتماع السابق على المحاكمة لتسوية القضية، والواقع أن بعض القضاة يعملون بهمة ونشاط لمحاولة الوصول إلى التسوية؛ حتى لا تذهب القضية إلى المحاكمة(٥).

ويُعَدّ القاضي الجزئي " ج. سكيلي رايت" من هؤلاء القضاة، ويدلل على هذا تعليقه على الاجتماع السابق على المحاكمة(٦) بقوله:" بدلاً أن نقول أننا نذهب إلى المحاكمة دعونا نتحدث عن التسوية، لقد قلت:" حسناً، هل استنفذنا كل احتمالات الوصول إلى تسوية؟"، ثمَّ قلت لمحامي المُدَّعي:" لقد رفعت هذه الدعوى، كم تساوي؟ [illegible] في حديث [illegible] أنهم يناقشون التسوية، وأنهم قد وصلوا إلى طريق مسدود فيما يتصل بعرض التسوية: فأحدهما يكون قد قدَّم عرضاً قيمته "س" ورد الآخر بعرض قيمته "ص". فإذا كانت القضية قضية ضرر شخصي انظر إلى تقرير الطبيب- ولكن إلى الفقرة الأخيرة منه [illegible] والتي تظهر مدى الضرر- ثمَّ أقول هذه تساوي ٢٠,٠٠٠ دولار لكي يتم تسويتها"، ثمَّ أقول لهم سبب ذلك، وأقول لهم أيضاً أن يذهبوا إلى مُوكّليهم ويقولوا لهم إني قد قلت ذلك. والشيء المضحك، أن المحامين في مقاطعتنا يريدون من القاضي أن يعفيهم من ذلك، فهم يريدون أن يعودوا إلى مُوكِّليهم وبعض من العبء قد رُفع عن كاهلهم. [illegible] لم يكن رأيي ولكن القاضي يرى ذلك" وفي الغالب الأعم تُحل هذه القضايا [illegible] تسويتها.

ويجوز لأي طرف أو أي شخص يفترض أن يقوم بإجراءات الاستكشاف أن يُصدِر أمر حماية من المحكمة بصدد الدعوى المرفوعة أمامها وفقاً للقاعدة 26(c)(1) من قواعد الإجراءات المدنية

---

(١) **يُلاحظ أن القاعدة ١٦ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية تهدف إلى الاستعاضة عن المذكرات والتخفيف من حدة الإجراءات الرسمية من أجل تضييق نطاق الخلاف بين أطراف الدعوى عند المحاكمة**، يُراجع:
- David L. Shapiro, "Federal Rule 16: A Look at the Theory and Practice of Rulemaking," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 137, (1969), p 1981.

(2) Paul D. Jordan, *Paralegal Studies, An Introduction*, op. cit., p 197.

(٣) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥١.

(4) J. Skelly Wright, "The Pretrial Conference," op. cit., p 120.

(5) Kenneth Menendez, *Taming the Lawyers: What to Expect in a Lawsuit*, op. cit., p 70.

(٦) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥٢.

(7) J. Skelly Wright, "The Pretrial Conference," op. cit., p 120.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

الفيدرالية، وقد ذكرت " جوديث ريسنيك" Judith Resnik في مقال بارز لها في عام ١٩٨٢ أنه وفقاً لحقوق الاستكشاف الجديدة الممنوحة لأطراف الخصومة " أصبح من حق المتقاضين طلب مساعدة المحكمة في الحصول من بعضهم بعضاً على جميع المعلومات التي لم يمنحها الطرف الآخر والتي تتصل بموضوع الدعوى" "litigants became entitled to the court's help in obtaining from each other all unprivileged information 'relevant to the subject matter' of the lawsuit"(١)، ومن هنا نما دور قضاة المحاكم في القيام بدور حيوي في الاجتماع السابق على إجراءات المحاكمة(٢).

ولكن يُعبِّر " دونالد إليوت" E. Donald Elliott عن رأي مخالف لما سبق ويوضح العَلاقة بين قواعد الاستكشاف الفيدرالية ودور القاضي في الإجراءات السابقة على المحاكمة بقوله:" الحُكم الإداري هو رد على عيب في البنية الرئيسة لقواعد الإجراءات المدنية الاتحادية؛ عدم وجود حافز للمتقاضين لتضييق نطاق القضايا عند المحاكمة "managerial judging is a response to a fundamental design flaw in the Federal Rules of Civil Procedure: the lack of incentives for litigants to narrow issues for trial"(٣).

ويذكر " دونالد إليوت" في موضع آخر:" إن المشكلة التي يسعى الحُكم الإداري إلى حلها هى في الأساس مشكلة هيكلية تنتج عن اختلال جوهري في القواعد بين التقنيات المتاحة لتطوير القضايا وتوسيعها وتلك المتصلة بتضييقها أو حلها قبل المحاكمة "The problem that managerial judging aims to solve is, at base, structural: it results from a fundamental imbalance in the Rules between the techniques available for developing and expanding issues and those for narrowing or resolving them prior to trial"(٤).

وأخيراً يمنح الاجتماع السابق على المحاكمة المحامين سلطة لم يسبق لها مثيل للحصول على شهادة ثابتة unprecedented authority to obtain sworn testimony وإرسال الطرف الآخر في النزاع على الكشف عن المعلومات compel the other party to disclose information التي تتطلب وجود رقابة قضائية "judicial oversight"؛ من أجل الحفاظ على النظام ومنع إساءة استعمال الإجراءات وتأخيرها to keep order and to prevent abuse and delay(٥).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(1) Judith Resnik, "Managerial Judges," *Harvard Law Review*, Vol. 96, (1982), p 392, (quoting Fed. R. Civ. P. 26(b), 28 U.S.C. § 5 (1940).

(2) John H. Langbein, "The Disappearance of Civil Trial in the United States," op. cit., p 554.

(3) E. Donald Elliott, "Managerial Judging and the Evolution of Procedure," *The University of Chicago Law Review*, Vol. 53, (1986), p 308.

(4) E. Donald Elliott, "Managerial Judging and the Evolution of Procedure," op. cit., p 319.

(5) "Granting the lawyers for the parties "unprecedented authority to obtain sworn testimony and to compel the other party to disclose information" required that there be "judicial oversight" to keep order and to prevent abuse and delay," John H. Langbein, "The Disappearance of Civil Trial in the United States," op. cit., p 554,

- *See Also*; Mirjan Damaška, *The Common Law-Civil Law Divide: Residual Truth of a Misleading Distinction*, In: Janet Walker, Oscar G. Chase, *Common Law, Civil Law and The Future of Categories*, LexisNexis Canada, 2010, p 11.

الفصل الأول

مفهوم الاستكشاف المدني وأساسه

تمهيد وتقسيم:

لا تتيح مفردات العلوم الإنسانية تفسيراً قاطعاً محدداً للأسف؛ إذ كثيراً ما تختلف التفسيرات من كاتب إلى آخر، ذلك أن الكلمات، كما يقول " كلود ليفي شتراوس" Claude Lévi-Strauss([1]):" الكلمات بالنسبة لكل منا أدوات نطبقها ونفسرها، على ما نهوى ونشاء، طالما كانت في خدمة مرامينا ونياتنا"؛ بمعنى أن الكلمات في العلوم الإنسانية، كالفلسفة على سبيل المثال تختلف معانيها، مهما كانت بساطتها على حسب فكر من يستخدمها أو يُفسرها"([2]).

من هنا تأتى أهمية ذكر المصطلحات وتعريفاتها الإجرائية نظراً لكثرة المدلولات المحتملة للمصطلح الواحد؛ نتيجة عدم اتفاق العلماء في كثير من الأحيان على دلالتها، وكذلك نتيجة لاختلاف القرائن الدالة على معنى ما دون غيره([3]).

إذن يجد الباحث نفسه إزاء العديد من التعريفات المتناثرة لموضوع الدراسة في بطون الكتب والأبحاث سواء أكانت تعريفات قديمة أم وسيطة أم حديثة، وبتتبع هذه التعريفات في مظانها ستعمد الدراسة إلى كشف زوايا يأمل الباحث أن تكون مُعينة على خفض سقوف إشكالية التعريف وتوضيح أبعاده من جهة، ثمّ بيان أساسه وتطوره التاريخي من جهةٍ أخرى، وهو ما يهم كل باحث في نهاية مساعيه البحثية والفكرية([4]).

من هذا المنطلق تنقسم الدراسة في هذا الفصل على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الاستكشاف المدني.

المبحث الثاني: أصل الاستكشاف المدني.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

([1]) **عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا الفرنسي " كلود ليفي شتراوس" أو " كلود ليفي ستروس" Claude Lévi-Strauss (٢٨ نوفمبر ١٩٠٨ـ ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٩)**، يُراجع:

Claude Lévi-Strauss, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Claude_L%C3%A9vi-Strauss

([2]) فرناند بروديل: تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة: د. حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩، ص ٤.

([3]) د. محمد عبد السميع عثمان: تصميم البحوث الاجتماعية، الأساليب المنهجية والإجرائية للتنفيذ مع دراسات تطبيقية، بدون ناشر، ٢٠٠٢، ص ٥٢.

([4]) د. عبد الله البريدي: اللغة هوية ناطقة، كتاب المجلة العربية رقم ١٩٧، المجلة العربية، المملكة العربية السعودية، العدد ٤٣٦، جمادى الأولى ١٤٣٤هـ - أبريل ٢٠١٣، ص ١٩.

المبحث الأول

ماهية الاستكشاف المدني

تمهيد وتقسيم:

لكل فنٍ من الفنون لغته الخاصة ومصطلحاته الكاشفة عن مفاهيم ومعاني موضوعاته، وقضية تحديد المصطلحات والمفاهيم من القضايا الخادمة لمبدأ التصوُّرات، التي لا يصح الدخول في بحثٍ ما دون درايتها؛ حتى يمكن الوصول إلى نتيجة مقنعة في الموضوع محل البحث؛ إذ الحُكم على الشيء فرع تصوُّرِه.

ويُمثِّل المصطلح العلمي اللغة الفنية الخاصة بكل علم، والتي يستخدمها أصحابه في التعبير عن قضاياهم وأفكارهم، وربما استغلقت على غيرهم، لكن ضرورات البحث العلمي المتخصص ومقتضياته استوجبت نشوء هذه اللغة القائمة على العُرف الخاص والاتفاق بين أصحاب كل فنٍ أو علم في مجال تخصصهم.

ويستلزم الشروع في تفسير مصطلحات كل فنٍ البدء أولاً بتوضيح المعنى اللغوي؛ للارتباط بين المعنيين؛ لأن المصطلحات أعلامٌ على المعاني المستخدمة في فنونها، والأعلام منها المرتجل ومنها المنقول عن معنى آخر، والمصطلحات من جنس الأعلام المنقولة التي رُوعي فيها لَمْحُ الأصل المنقول عنه(١).

كما تأتي أهمية ذكر المصطلحات وتعريفاتها الإجرائية نظراً لكثرة الدلالات المحتملة للمصطلح الواحد؛ نتيجة عدم اتفاق علماء اللغة والقانون وغيرهم في كثير من الأحيان على دلالتها، وكذلك نتيجة لاختلاف القرائن الدالة على معنى دون غيره.

ولهذه العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي كان العلماء يرجحون بعض المعاني الاصطلاحيَّة على غيرها؛ لكونها أقرب إلى المعنى اللغوي من غيرها(٢)، ومن هذا المنطلق تنقسم الدراسة في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: تعريف الاستكشاف لغةً.

المطلب الثاني: تعريف الاستكشاف [illegible]

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(١) مصطفى حسنين عبد الهادي: التعريف الاصطلاحي ومصادره، شبكة الألوكة، على الرابط الآتي:
- http://www.alukah.net/Fatawa_Counsels/0/14422

(٢) د. محمد عبد السميع عثمان: تصميم البحوث الاجتماعية، مرجع سابق، ص ٥٢.

المطلب الأول

تعريف الاستكشاف لغةً

كَشَفَ الشيء، وعنه كشفاً، وَهُوَ أكشف(١)؛ أي رفع عنه ما يواريه ويُغطّيه. وكشَفَ الشّيءَ/ كشَفَ عن الشّيء: رفَع عنه ما يُغطِّيه، أظهره وبيَّنه(٢)، ويقال: كشف الأمر، وعنه أَظْهَرَهُ. وكشف الله غمه: أزاله، وكَاشَفَهُ بالأمر: أفضى به إليه، واكتشف الأمر: كشف عنه بشيءٍ من الجهد، واسْتَكْشَفَ الشيء: اكتشفه(٣)، واسْتَكْشَفَ عنه: سأل أن يكشف له عنه(٤). وكشف عنه الثوب وكشّفه، وانكشف وتكشَّف(٥).

وكَشَفْتُ الشيءَ أكشِفه كَشْفاً، إذا أظهرته وأبديته(٦). وكشْف الحقيقة: إزالة ما يُواريها(٧). قَالَ اللَّيْث: الكشْف: رَفْعُكَ شَيْئا عمَّا يُواريهِ ويُغَطِّيهِ(٨). قالَ ابنُ عَبّادٍ: هُوَ مُبالَغَةُ الكَشْفِ(٩).

واسْتَكْشَفَ عنهُ: إذا سأَلَ أَنْ يُكْشَفَ لَهُ عَنهُ. وَفِي الصَّحاح: كاشَفَه بالعَداوَة: أَي بادَاهُ بِها مُكاشَفةً(١٠)، وكِشافاً. ويقالُ فِي الحَدِيث: لَو تَكاشَفْتُمْ مَا تَدَافَنْتُم(١١)، قَالَ الجوهريُّ: أَي لَو انْكَشَفَ عَيْبُ بَعْضِكُم لبَعْضٍ، وقالَ ابنُ الأَثير: أَي لَو عَلِمَ بَعْضُكُمْ سَرِيرَةَ بعضٍ لاسْتَثْقَلَ تَشْيِيعَ جنازَتِه ودَفْنَه(١٢).

وتكاشفوا: أي كشف بعضُهم ما عند بعض(١). واستكشف عن الحقيقة: سأل أن يُكشَف له عنها " استكشف عن أسباب الإخفاق". واكتشف الأمرَ: كشَفَ عنه بشيء من الجُهْد، واكتشف الشَّيءَ: كشَفَ عنه لأوّل مرَّة، وكاشفه بأسرار لم يُبح بها من قبل، وكشَّف الأمرَ: بالغ في كشْفِه وتوضيحه(٢).

---

(١) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي: المُحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠، الجزء ٦، ص ٦٨٩، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم اللغة لابن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦، الجزء ١، ص ٧٨٥؛ باب الكاف والشين وما يثلثهما.

(٢) د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط ١، ٢٠٠٨، الجزء ٣، ص ١١٣٦.

(٣) المعجم الوجيز، ط ١، ١٩٨٠، ط ١٩٩٤، ط ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٥٧٥.

(٤) المعجم الوسيط، ط ٤، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٧٨٩.

(٥) أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري: أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨، الجزء ٢، ص ١٣٧، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ - ١٩٧٩، الجزء ٥، ص ١٨١؛ باب الكاف والشين وما يثلثهما.

(٦) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي: جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٧، الجزء ٢، ص ٨٧٤؛ باب شفك.

(٧) محمد رواس قلعجي- حامد صادق قنيبي: معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨، الجزء ١، ص ٣٨١.

(٨) أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي البصري: كتاب العين، تحقيق: د مهدي المخزومي- د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون سنة نشر، الجزء ٥، ص ٢٩٧، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور: تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠١، الجزء ١٠، ص ١٨.

(٩) محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون سنة نشر، الجزء ٢٤، ص ٣١٢.

(١٠) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧، الجزء ٤، ص ١٤٢١، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي: مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية- الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩، الجزء ١، ص ٢٧٠.

(١١) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٤، الجزء ٩، ص ٣٠٠، نشوان بن سعيد الحميري اليمني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الإرياني- د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٢٠- ١٩٩٩، الجزء ٩، ص ٥٨٤٥.

(١٢) محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، مرتضى الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء ٢٤، مرجع سابق، ص ٣١٥.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وجاءت كلمة كشف في تكملة المعاجم العربية لـ " رينهارت بيتر آن دُوزِي" على النحو الآتي:

كشف على: كشف على دفتر، نقب في السجلات، راجعها واطلع عليها رسمياً لأغراض العدالة، وكاشفه بما في نفسه مكاشفةً أظهره له وأطلعه عليه. وتكشَّف: تعرَّض، كشف باطنه. تعرَّى، حسر عن رأسه، أو اكتشاف وكشّف.

وذُكرت كلمة استكشف بمعنى فحص، قبض على ولده، ثمَّ استكشف على حاله فظهرت له براءته. واستكشف عن: استعلم عن، رام الحصول على بعض المعلومات المتعلقة بـ، واستكشف عن: أزاح النقاب عن، توصل إلى معرفة ما كان مخفياً.

وجاءت كلمة كشْف أيضاً بمعنى فحص، تحقيق، استقصاء، تحرّ، خبرة تقرير الكشف، تقرير الخبراء؛ بيان، فحص البضائع، جرد جديد للبضائع، إعادة نظر، مراجعة، كشف على محال: انتقال المحكمة إلى مكان الحادث، وقاضي الكشف عند أهل لبنان معتمد يُرسِله الحاكم لأجل الفحص عن حادثة(٣).

إذاً يعني اسْتَكْشَفَ الشيء: اكتشفه، واسْتَكْشَفَ عنه: سأل أن يكشف له عنه. وتكاشفوا: أي كشف بعضُهم ما عند بعض. واستكشف عن الحقيقة: سأل أن يُكشَف له عنها. وذُكرت كلمة استكشف بمعنى فحص، واستكشف عن: استعلم عن، رام الحصول على بعض المعلومات المتصلة بشيءٍ ما. ومن هنا جاءت تسمية البحث " الاستكشاف في المواد المدنية، دراسة في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية".

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(١) محمد بن مكرم بن علي ابن منظور: لسان العرب، الجزء ٩، مرجع سابق، ص ٣٠٠، نشوان بن سعيد الحميري اليمني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، الجزء ٩، مرجع سابق، ص ٥٨٤٥.

(٢) د. أحمد مختار عبد الحميد عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، الجزء ٣، مرجع سابق، ص ١٩٣٧.

(٣) رينهارت دُوزي: تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلَّق عليه: جمال الخياط، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط ١، ١٩٩٩، الجزء ٩؛ كـ ـ ل، ص ٩٤- ٩٧، رينهارت بيتر آن دُوزي: تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلَّق عليه: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط ١، ١٩٧٩- ٢٠٠٠، الجزء ٩، ص ٩٤- ٩٦.

المطلب الثاني

تعريف الاستكشاف اصطلاحاً

الاصطلاح: مصدر اصطلح وهو:" اتفاق طائفة على شيء مخصوص"، وهو " اتفاق في العلوم والفنون على لفظٍ أو رمزٍ مُعيَّن لأداء مدلول خاص، ويُقال لكل علم مصطلحاته"(١).

ويتضح من دراسة الاستكشاف تعدد تعريفاته من الناحية الاصطلاحية وفقاً للمنظور الذي يسعى التعريف لعرضه، ولكي تتضح الصورة وتتبيَّن أبعاد المصطلح يمكن عرض عدة تعريفات مختلفة للاستكشاف على النحو الآتي:

أولاً: تعريف الاستكشاف بصفةٍ عامة:

أ- يُعرف الاستكشاف في قواعد الإجراءات المدنية بأنه:" كشف النقاب عن وقائع أو مستندات لم تكن معروفة من قبل"(٢)، والاستكشاف؛ الإجراءات المستخدمة للكشف عن الأدلة قبل المحاكمة(٣).

ب- يُعرف الاستكشاف بأنه:" جمع معلومات عن القضية؛ كالوقائع facts، أو الوثائق documents، أو الشهادات testimony(٤) قبل إحالة القضية إلى المحاكمة، ويتم الاستكشاف بعدة طرق مثل: الإفادات depositions(٥)، والاستجوابات interrogations(٦)، وطلبات القبول requests

---

(١) المعجم الوجيز، ط ١، ١٩٨٠، ط ١٩٩٤، ط ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ٣٦٨، المعجم الوسيط، ط ٤، ٢٠٠٤، مرجع سابق، ص ٥٢٠.

(2) Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 221.

(3) "Discovery; Procedures used to obtain disclosure of evidence before trial." *Discovery, Glossary of Legal Terms, United States Court*, Available at:
- http://www.uscourts.gov/glossary

(٤) **testimony شهادة شفهية من اليمين (أو ما يقوم مقامه) يؤديها كامل الأهلية:** تستخدم هذه الكلمة أحياناً كمرادف لكلمة evidence غير أنها ليست كذلك ولا تخرج مقارنتها بها عن مقارنة الجزء بالكل؛ إذ تقتصر الأولى testimony على نوع واحد من البيِّنة، هو شهادة الشهود أو ما يرد على ألسنتهم من الوقائع، أما الثانية evidence فهي كل ما يمكن الاستشهاد به وعرضه على المُحلَّفين لأغراض الإثبات، سواء أكان شهادة شهود أم وثائق أم مبررات أم غير ذلك من وسائل البيِّنة وأسبابها، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 692.
- **شهادة: إفادة شفهية أو خطية في المحاكم**

"Testimony; Oral evidence at a trial or deposition." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 92.

(٥) **deposition إفادة:** شهادة أو أقوال يُدلي بها ذو الشأن خارج المحكمة مشفوعة باليمين، وتحرر حال الإدلاء بها، ثمَّ تتلى عليه فيوقِّعها وتُحفظ ليرجع إليها في أثناء المحاكمة عند اللزوم، و deposition *de bene esse* إفادة أو شهادة تتلى في أثناء الجلسة عند الحاجة، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 211.
- **deposition إفادة:** شهادة خطية أو شفهية معززة بقسم أمام شخص ثالث مفوض كمدوّن المحكمة، وتجرى الإفادة خارج المحكمة، وتساعد الأطراف في الوقت نفسه على الحصول على نسخة من شهادة الشخص المطلوب شهادته أو شهادة الشاهد الذي يعيش بعيداً، وتساعد المحامين على تحضير إقراراتهم.

"Deposition; Written or oral testimony given under oath in front of an authorized third person like a court reporter. Depositions take place outside of the court. They allow the parties to get a record of a person's testimony, or to get testimony from a witness that lives far away. They can help the lawyers prepare their court papers called "pleadings." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 33.

(٦) **interrogatories ورقة استجواب:** سلسلة من أسئلة تحريرية رسمية توجه لخصوم أو شهود في قضيةٍ ما، يُعِدَّها وكلاء الخصوم وهى على نوعين: ١- استجوابات مباشرة direct interrogatories توجه للشاهد من الخصم الذي استدعاه للشهادة، ٢- مناقشة الخصم لشاهد خصمه cross interrogatories، يُراجع:

for admissions، ويمكن أن يتم أيضاً من خلال تحقيقات مستقلة independent investigation، أو من خلال التحدث مع محامي الطرف الآخر"(١).

ج- يُعرف كشف الوقائع بأنه:" العملية التي يتعرَّف من خلالها المحامون على قضية الخصم استعداداً للمحاكمة، وتشمل أدوات الاستكشاف النموذجية الإفادات، والاستجوابات، وطلب المستندات"(٢).

د- يُعرف الاستكشاف بأنه:" التبادل الرسمي وغير الرسمي للمعلومات بين الجانبين في الدعوى، وهناك نوعان من الاستكشاف هما: الاستجوابات interrogatories، وتقديم الإفادات depositions"(٣).

ثانياً: تعريف الاستكشاف وفقاً للهدف منه:

يُعرف الاستكشاف المدني في قانون الولايات المتحدة الأمريكية وقوانين الدول الأخرى بأنه:" إجراء تمهيدي في الدعوى القضائية a pre-trial procedure يُمكِّن كل طرف من أطرافها- بواسطة قانون الإجراءات المدنية- من الحصول على أدلة من الطرف الآخر أو الأطراف الأخرى عن طريق آليات الاستكشاف المُتمثِّلة في طلب الحصول على إجابات على الاستجوابات المُقدَّمة request for answers to interrogatories، وطلب إنتاج الوثائق request for production of documents، وطلبات القبول والإفادات request for admissions and depositions.

ويمكن إجراء الاستكشاف تجاه الغير عن طريق استخدام أوامر الاستدعاء subpoenas؛ ويجوز للطرف المُقدِّم لطلب الاستكشاف- عند الاعتراض على طلبه- التماس مساعدة المحكمة؛ عن طريق تقديم طلب للإجبار على الاستكشاف" by filing a motion to compel discovery"(٤).

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 358.

- **interrogatories ورقة استجواب:** عبارة عن أسئلة مكتوبة يطرحها أحد الأطراف في الدعوى القضائية، ويتوجب على الطرف الآخر - المعارض- الإجابة عليها كتابةً.

"Interrogation; Written questions asked by one party in a lawsuit for which the opposing party must answer them in writing." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 54.

(1) "The gathering of information (facts, documents, or testimony) before a case goes to trial. Discovery is done in many ways, such as through depositions, interrogations, or requests for admissions. It can also be done through independent investigation or by talking with the other side's lawyer." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 35.

(2) "Discovery: The process by which lawyers learn about their opponent's case in preparation for trial. Typical tools of discovery include depositions, interrogatories, and requests for documents." *Discovery*, Outline of The U.S. Legal System, November 14, 2008, Available at; http://usinfo.state.gov/products/pubs/legalotln/glossary.htm

See Also; Way Back Machine, Available at;
https://web.archive.org/web/20081114232636/http://usinfo.state.gov/products/pubs/legalotln/glossary.htm

(3) "Discovery; 1. The formal and informal exchange of information between sides in a lawsuit. Two types of discovery are interrogatories and depositions." Daniel Oran, Mark Tosti, *Oran's Dictionary of the Law*, West Legal Studies, 3rd Edition, 2000, p 150.

(4) "Discovery, in the law of the United States and other countries, is a pre-trial procedure in a lawsuit in which each party, through the law of civil procedure, can obtain evidence from the other party or parties by means of discovery devices such as a request for answers to interrogatories, request for production of documents, request for admissions and depositions. Discovery can be obtained from non-parties using subpoenas. When a discovery request is objected to, the requesting party may seek

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ثالثاً: تعريف الاستكشاف وفقاً للآليات التي يقوم عليها:

أ- يُعرف الاستكشاف بأنه:" مرحلة تسبق المحاكمة في الدعوى القضائية pre-trial stage تُمكِّن أي من أطرافها من طلب الحصول على الوثائق والأدلة الأخرى من الأطراف الأخرى في الدعوى request documents and other evidence from other parties. ويتم طلب الاستكشاف إما عن طريق إعلان الطرف الآخر service of an adverse party وإرسال إشعار له notice to examine يتم إعداده بواسطة محامي المُدَّعي، أو بناءً على أمر المحكمة by the applicant's attorney or by a court order.

ويحق لأحد أطراف الدعوى أن يطلب تقديم المستندات وأدلة الإثبات من الأطراف الأخرى في الدعوى، أو إجباره على إنتاج الأدلة can compel the production of evidence باستخدام تكليف أو أمر حضور (كتابي) subpoena (يفرض على الشاهد (الموجه إليه) التكليف بأن يحضر أمام المحكمة المعنية في زمان ومكان محددين ليشهد للخصم المُشار إليه في الأمر المذكور، وأن لا يتأخر أو ينتحل أي عذر لعدم الحضور)(١)، أو إنتاج الأدلة من خلال إحدى الآليات الأخرى المستخدمة في الاستكشاف؛ كطلب إنتاج الوثائق request for production of documents، أو الإفادات depositions التي تتضمَّن شهادة أو أقوال يُدلي بها ذو الشأن في أثناء الجلسة وعند الحاجة إليها"(٢).

ب- يُعرف الاستكشاف بأنه تحقيق رسمي A formal investigation- تحكمه قواعد المحكمة- يتم قبل المحاكمة من قِبَل كلا الطرفين، ويسمح الاستكشاف لأي من أطراف الدعوى بسؤال الأطراف الأخرى the other parties، أو سؤال الشهود أحياناً sometimes witnesses(٣)، وتتمثَّل الأنواع الأكثر شيوعاً للاستكشاف في الآتي:

---

the assistance of the court by filing a motion to compel discovery." *Discovery (law)*, Wikipedia, Available at;

- https://en.wikipedia.org/wiki/Discovery_(law)

(١) **subpoena تكليف أو أمر حضور (كتابي)، أمر استدعاء:** يفرض على الشاهد (الموجه إليه) أن يحضر أمام المحكمة المعنية في زمان ومكان محددين ليشهد للخصم المُشار إليه في الأمر المذكور وأن لا يتأخر أو ينتحل أي عذر لعدم الحضور، والكلمة مُركَّبة من sub ومعناها تحت و *poena* ومعناها عقوبة، أي " تحت طائلة العقوبة".

- ***subpoena ad testificandum*** أمر لأداء شهادة.

- ***subpoena duces tecum*** أمر إبراز تكليف من المحكمة يقتضي من شخص ما أن يبرز لها ورقة منتجة في الدعوى توجد في حوزته أو تحت تصرُّفه، وذلك بناءً على طلب أحد الخصوم ذوي الشأن.

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p. 3.

- **subpoena استدعاء المحكمة، مذكرة إحضار:** أمر رسمي للمثول أمام المحكمة في وقت معيَّن، وتستخدم أوامر الاستدعاء عادةً لإخبار الشهود بالمثول أمام المحكمة للإدلاء بشهادتهم في المحاكمة.

"Subpoena; An official order to go to court at a certain time. Subpoenas are commonly used to tell witnesses to come to court to testify in a trial." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 90.

(2) "Discovery is the pre-trial stage in a lawsuit by which each party can request documents and other evidence from other parties.

- Discovery is obtained either by the service of an adverse party with a notice to examine prepared by the applicant's attorney or by a court order. One party can request documents and other evidence from other parties and can compel the production of evidence by using a subpoena or through other discovery devices, such as request for production of documents and depositions." *Discovery*, US Legal.com, Available at;

- https://civilprocedure.uslegal.com/discovery/

(3) "Discovery A formal investigation- governed by court rules- that is conducted before trial by both parties. Discovery allows each party to question the other parties, and sometimes witnesses." Gerald

١- الاستجوابات interrogatories التي تتضمَّن أسئلة مكتوبة يتعيَّن على الطرف الآخر الإجابة عنها وإلا وقع تحت طائلة القانون بدفع الغرامة المُوقَّعة عليه penalty(١)، أو الخضوع لعقوبة شهادة الزور perjury(٢).

٢- الإفادات depositions التي تمنح أحد أطراف الدعوى الفرصة لطرح الأسئلة الشفوية oral questions على الطرف الآخر أو أحد الشهود تحت القَسَم under oath، في الوقت الذي يتم فيه إعداد نسخة مكتوبة بواسطة القاضي المقرر في المحكمة a written transcript is made by a court reporter(٣).

٣- طلب إنتاج الوثائق من قِبَل أحد أطراف الدعوى requests to produce documents والذي يستطيع إجبار الطرف الآخر على إنتاج الأدلة المادية produce physical evidence(٤).

ومن هنا يجوز لكل طرف من أطراف الدعوى- بموجب قواعد الاستكشاف- أن يطلب من خصمه الاعتراف بالحقائق الرئيسة المطروحة في الدعوى أو إنكارها Parties may also ask each other to admit or deny key facts in the case.

ويسمح الاستكشاف لكل طرف من أطراف الدعوى بتقييم قوة أو ضعف قضية خصمه the strength or weakness of an opponent's case(٥)؛ من أجل دعم محادثات التسوية بين الطرفين، ومن أجل التأكد من أن كلا الطرفين يملك القدر الكافي من المعرفة للسير قُدماً بإجراءات المحاكمة have as much knowledge as possible for trail(٦).

N. Hill, Kathleen Thompson Hill, *Nolo's Plain-English Law Dictionary*, Nolo, 1st Edition, May 2009, p 132-133.

(١) **Penalty غرامة، عقوبة، جزاء، حد، قصاص، و penalty مبلغ يتعهد الملتزم بدفعه إذا أخل بشروط الالتزام، وهى عقوبة** يفرضها القانون على من خالف أحكامه أو ارتكب فعلاً ممنوعاً أو قعد عن واجب قانوني، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 518, Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 71.

(٢) **Perjury (جُرم) شهادة الزور، [illegible] الحلف الكاذب، الحنث (في اليمين)؛** يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 521.

- **شهادة الزور، الحنث باليمين:** الإدلاء العمدي بشهادة زور [illegible] في دعوى قضائية.

"Perjury; A false statement made on purpose [illegible] in a court proceeding." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 71.

(٣) **reporter قاض يتولى بسط القرارات المتخذة في المسائل القانونية لدى المحاكم العادية ودوائر العدالة الإنصافية،** يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 601.

(4) "The most common types of discovery are **interrogatories**, consisting of written questions the other party must answer under penalty of perjury; **depositions**, at which one party to a lawsuit has the opportunity to ask oral questions of the other party or witnesses under oath while a written transcript is made by a court reporter; and **requests to produce documents**, by which one party can force the other to produce physical evidence." Gerald N. Hill, Kathleen Thompson Hill, *Nolo's Plain-English Law Dictionary*, op. cit., p 132-133.

(٥) **opponent غريم، ضد، خصم أو خصيم،** يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 498.

(6) "Parties may also ask each other to admit or deny key facts in the case. Discovery allows parties to assess the strength or weakness of an opponent's case, in order to support settlement talks and also to be sure that the parties have as much knowledge as possible for trail." Gerald N. Hill, Kathleen Thompson Hill, *Nolo's Plain-English Law Dictionary*, op. cit., p 132-133.

رابعاً: تعريف الاستكشاف وفقاً لضوابطه:

يُعرف الاستكشاف وفقاً لضوابطه بأنه:" أ- الأساليب التي يستخدمها الأطراف في الخصومة المدنية أو الجنائية civil or criminal action للحصول على المعلومات التي يحتفظ بها الطرف الآخر والمتصلة بالدعوى.

ب- الإفصاح عن المعلومات the disclosure of information التي يحتفظ بها الطرف الآخر في الدعوى- الطرف المعارض opposing party in an action -... وفقاً للقاعدة 26(b)(2) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية"([1]).

والاستكشاف المسموح به وفقاً للقاعدة ٢٦ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية بعيد المدى- مع وجود بعض الاستثناءات With some exceptions far-reaching- ولهذا يمكن أن يحصل أحد أطراف الدعوى على استكشاف أي معلومات ذات صلة بدعواه relevant information ما دام أنها لا تخضع لمنع الاستكشاف as long as it is not privileged؛ بما في ذلك المعلومات التي لا تكون مقبولة في المحاكمة not be admissible at trial ولكن من المُرجح أن تؤدي إلى الاستكشاف([2]).

خامساً: تعريف الاستكشاف الجنائي:

يُعرف الاستكشاف الجنائي([3]) بأنه:" جمع وتبادل المعلومات المتعلقة بالقضية بين أطرافها، تمهيداً لحلّها بدون محاكمة أو بجعلها صالحة للفصل فيها بالسرعة الممكنة إذا ما ذهبت إلى المحاكمة"([4])، ويُعرف أيضاً بأنه:" نظام من أنظمة العدالة الجنائية الأنجلوسكسونية يتم فيه تبادل المعلومات المتعلقة بالمنازعة الجنائية بين أطرافها المُتمثِّلة في الادعاء والمتهم والطرف الثالث في جميع مراحل الدعوى، وبواسطة آليات مُبيَّنة وذلك قبل المناقشة بدالة وفعالية، عن طريق جلسة تُعقد أمام المحاكمة أو بالمحاكمة التقليدية، يقوم على مجموعة من المبادئ الخاصة به وكذلك المبادئ العامة في القانون الجنائي"([5]).

---

(1) "A- The methods used by parties to a civil or criminal action to obtain information held by the other party that is relevant to the action.

B- the disclosure of information held by the opposing party in an action (a party may obtain… of the existence and contents of any insurance agreement. Federal Rules of Civil Procedure Rule 26(b)(2)." *Merriam-Webster's Dictionary of Law*, Merriam-Webster, Incorporated, Springfield, Massachusetts, 1996, p 142.

(2) "Discovery allowed under Federal Rules of Civil Procedure 26 is far-reaching. With some exceptions, a party my obtain discovery of any relevant information as long as it is not privileged, including information that itself would not be admissible at trial but that is likely to lead to the discovery..." *Merriam-Webster's Dictionary of Law*, 1996, op. cit., p 142.

(٣) **يذهب رأي إلى أنه يمكن استخدام لفظ الاستكشاف والكشف للدلالة على الاستكشاف الجنائي بقوله:"** ونحن نستخدم كلا اللفظين للدلالة على الاستكشاف الجنائي والكشف الجنائي. وهما بمعنى واحد، ولكن الاختلاف هو من حيث التعبير عمن يقوم بالاستكشاف؛ فإذا نظرنا إلى طلب المعلومة من قِبَل طرفي النزاع كان ذلك استكشافاً، وإذا نظرنا فقط إلى المطلوب منه المعلومة كان ذلك كشفاً"، يُراجع: د. جمال إبراهيم أبو عيسى: الاستكشاف الجنائي، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ١٧.

(٤) د. جمال إبراهيم أبو عيسى: الاستكشاف الجنائي، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ١٤.

(٥) د. جمال إبراهيم أبو عيسى: الاستكشاف الجنائي، رسالة دكتوراه، مرجع سابق، ص ١٨.

ومن هنا يمكن القول بأن الاستكشاف يوجد- أيضاً- في القضايا الجنائية التي يتعيَّن بموجبها على المُدَّعي العام أن يُسلِّم إلى الدفاع أي أقوال للشهود وأي أدلة قد تميل إلى تبرئة المُدَّعَى عليه. واعتماداً على قواعد المحكمة يجوز للمُدَّعَى عليه أيضاً أن يتقاسم الأدلة مع المُدَّعي العام(١).

ومن أمثلة قواعد الاستكشاف الجنائي الآتي:

أ- يجوز للمُدَّعي a defendant بموجب القاعدة ١٦ من قواعد الإجراءات الجنائية الفيدرالية Federal Rule of Criminal Procedure- على سبيل المثال- أن يطلب الاستكشاف للحصول على البيانات الخطية أو المسجلة أو الاعترافات الناتجة عن الاستجوابات والاختبارات written or recorded statements or confessions results of examinations and tests(٢)، أو الاعترافات والشهادات المسجلة أمام هيئة المُحلَّفين الكبرى recorded testimony before a grand jury(٣)، والحصول على الشهادة التي يُقدِّمها شهود الادعاء من خبراء النيابة العامة prosecution's expert witnesses(٤).

ب- يجوز للمُدَّعَى عليه أن يتفقد دفاتر الإدعاء العام(٥) ووثائقه والصور والوثائق وغيرها من الأدلة inspect the prosecution's books, documents, photographs, objects, and other items of evidence، وبموجب القاعدة 12.1 من قواعد الإجراءات الجنائية الفيدرالية يجب أن يكشف مُمثِّل الادعاء أمام النيابة العامة أسماء شهود الحصر الذين سيتم استدعاؤهم لدحض دفاع المُدَّعَى عليه defendant's alibi defense(٦).

---

(1) "Discovery is also present in criminal cases, in which by law the prosecutor must turn over to the defense any witness statements and any evidence that might tend to exonerate the defendant. Depending on the rules of the court, the defendant may also be obliged to share evidence with the prosecutor." Gerald N. Hill, Kathleen Thompson Hill, *Nolo's Plain English Law Dictionary*, op. cit., p 132-133.

(٢) **examination تحقيق، فحص، بحث، امتحان مناقشة، استجواب**، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 262.

(٣) **grand jury هيئة المُحلَّفين الكبرى:** لا يقل عدد أفرادها عن اثنى عشر ولا يزيد على ثلاثة وعشرين، يستدعيها عامل الملك sheriff لكل جلسة تعقدها محاكم الجنايات، وهي تختص بتلقي الشكاوى والتهم الجنائية وسماع بيانات المُقدَّمة من المراجع الرسمية وتقرير صحة لوائح الاتهام إذا اقتنعت بتوافر الأسباب الكافية لوجوب المحاكمة أو تقرير رفضها إذا لم تقتنع، وذلك كله بعد أن يؤدي أفرادها اليمين وتُصدر إليها المحكمة الإرشادات القانونية اللازمة، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 395.

- **grand jury هيئة المُحلَّفين الكبرى:** مجموعة مكونة من ١٦ إلى ٢٣ مواطناً يستمعون إلى الأدلة التي يُقدِّمها المُدَّعي العام في الادعاءات الجنائية، ويقررون ما إذا كان هناك سبب للاعتقاد بأن شخصاً ما ارتكب جريمة واتهامه بهذه الجريمة.

"Grand Jury; group of 16 to 23 citizens that listen to the prosecutor's evidence of criminal allegations and decide whether there is probable cause to believe a person committed a crime and to charge them with that crime." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 48.

(4) "…Under Federal Rule of Criminal Procedure 16, a defendant may obtain discovery of his or her own written or recorded statements or confessions results of examinations and tests, his or her recorded testimony before a grand jury, and testimony to be given by the prosecution's expert witnesses." *Merriam-Webster's Dictionary of Law*, 1996, op. cit., p 142.

(٥) **Prosecution الادعاء العام:** الطرف الذي يبدأ بالقضية ويرفعها إلى المحكمة. الادعاء العام هو المحامي الذي يُمثِّل الولاية. الاسم الشائع الذي يطلق على الطرف المُمثِّل للولاية في القضية.

"Prosecution; The party that starts a criminal case and files criminal charges. The prosecution is the lawyer for the state. A common name for the state's side of the case." Samia Zumout, *English-Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 78.

(٦) **alibi حصر النفس:** تقديم بيانات تُثبت أن المتهم وقت ارتكاب الفعل المُسند إليه كان بعيداً عن مكان وقوعه بُعداً لا يعقل معه إمكان اقترافه له، ويُسمى الشهود على ذلك شهود حصر، يُراجع:

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ج- يجب على المُدَّعَى عليه أن يسمح لمُمثِّل الادعاء permit the prosecution بفحص- تفتيش- الكتب والوثائق والصور الفوتوغرافية وغيرها من الأشياء، وأن يكشف عن تقارير استكشاف الأدلة المُقدَّمة إلى المحكمة وشهادة الشهود الخبراء testimony of expert witnesses لإتمام عملية الاستكشاف([1]).

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 35.
- **alibi** الغياب، أو إثبات التغيُّب عن المكان: ادعاء الدفاع بأن المتهم كان في مكان آخر وقت ارتكاب الجريمة.
"Alibi; A defense claim that the accused was somewhere else at the time a crime was committed." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 7.

(1) "A defendant may also inspect the prosecution's books, documents, photographs, objects, and other items of evidence. Under Federal Rule of Criminal Procedure 12.1, the prosecution must also disclose the names of witnesses that will be called to rebut the defendant's alibi defense. The defendant must also permit the prosecution to inspect books, documents, photographs, and objects and must disclose reports of examinations or tests and testimony of expert witnesses." *Merriam-Webster's Dictionary of Law*, 1996, op. cit., p 142.

المبحث الثاني

أساس الاستكشاف المدني

تمهيد وتقسيم:

يجب أن تمنح قواعد الاستكشاف والإفادة معاملة واسعة وتحررية، ولم يَعُدْ بإمكان صرخة " حملة صيد الأسماك" *Fishing Expedition*([1]) أن تمنع أحد أطراف القضية من التحقيق في الوقائع الكامنة وراء حالة الخصم الآخر، فالمعرفة المتبادلة لجميع الحقائق التي جمعها الطرفان ضرورية لعملية التقاضي السليمة؛ وهذا ما ذُكر في قضية " هكمان ضد تايلور" *Hickman v. Taylor* على النحو الآتي:

"the deposition-discovery rules are to be accorded a broad and liberal treatment. No longer can the time-honored cry of "fishing expedition" serve to preclude a party from inquiring into the facts underlying the opponent's case. Mutual knowledge of all the relevant facts gathered by both parties is essential to proper litigation."([2])

وقبل صدور قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الحالية في ١٦ سبتمبر ١٩٣٨ Federal Rules of Civil Procedure (Federal Rules) كانت قواعد الاستكشاف في القضايا المدنية أمام المحاكم الفيدرالية- أو الاتحادية- محدودة للغاية was severely limited، وقد أدى التطور في قواعد الاستكشاف إلى زيادة كبيرة في [illegible] ونتيجة لقانون التمكين الصادر عام ١٩٣٤ Rules Enabling Act of 1934 "Rules Enabling Act" or "Enabling Act"([3]) أضحت القواعد الفيدرالية [illegible] عام ١٩٣٨ [illegible] معركة تبني قانون التمكين استمرت لمدة ثلاث وعشرين سنة يقودها لجنة تابعة لنقابة المحامين الأمريكية American Bar Association (ABA)([4]).

وعند مناقشة قانون التمكين لم تكن قواعد الاستكشاف على قدر كبير من الأهمية وتم تجاهلها إلى حدٍ كبير largely ignored ولفترة طويلة، وقد أوضح الاقتباس الذي ذكر في قضية " هكمان ضد تايلور" مدى تغيُّر الموقف حيال قواعد الاستكشاف المدني في الفترة ما بين عامي ١٩٣٢ و١٩٤٦.

([1]) **سيتم تناول " حملة صيد الأسماك" بالتفصيل عند دراسة المطلب الثاني: الدور المحدود لقواعد الاستكشاف قبل بداية القرن العشرين.**

(2) *Hickman v. Taylor*, 329 U.S. 495, 507 (1947), Justia US Supreme Court Center, Available at;
- https://supreme.justia.com/cases/federal/us/329/495/case.html

([3]) **قانون التمكين Rules Enabling Act of 1934:"** قانون أقره الكونجرس الأمريكي عام ١٩٣٤ يمنح المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية سلطة وضع قواعد الإجراءات والإثبات للمحاكم الاتحادية ما دام أنها " لا تتعدى أو تتوسع أو تُنشئ أي حق جوهري أو موضوعي".

- "An act passed by Congress in 1934 that gave the Supreme Court the power to make rules of procedure and evidence for federal courts as long as they did not "abridge, enlarge, or modify any substantive right." *Rules Enabling Act of 1934*, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/wex/rules_enabling_act_of_1934

(4) Stephen B. Burbank, "The Rules Enabling Act of 1939," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 130, No. 5, (May 1982), p 1048-1098.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وقد تناولت قضية " هكمان ضد تايلور" عدة أسئلة كان من أهمها: كيف ولماذا تغيَّر هذا الموقف تجاه قواعد الاستكشاف؟ ولماذا حدث هذا الاهتمام والتغيُّر المفاجئ لقواعد الاستكشاف؟ وما التحفظات reservations التي صاغها واضعو القواعد الفيدرالية أو الاتحادية Federal Rules drafters وغيرهم بشأن أحكام الاستكشاف الجديدة؟ وما الإصلاحات الإجرائية المستقبلية future procedural reformers لقواعد الاستكشاف والتي يمكن تعلمها من التجربة القضائية السابقة على تبنيها؟([1]).

من هذا المنطلق تنقسم الدراسة في هذا المبحث على النحو الآتي:

المطلب الأول: غياب قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين.

المطلب الثاني: الدور المحدود لقواعد الاستكشاف قبل بداية القرن العشرين.

المطلب الثالث: قواعد الاستكشاف في المحاكم الفيدرالية قبل صدور قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.

المطلب الرابع: قواعد الاستكشاف في المحاكم الفيدرالية بعد صدور قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.

(1) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed: The Historical Background of the 1938 Federal Discovery Rules," *Boston College Law Review*, Vol. 39, Issue 3: Symposium Conference on Discovery Rules, Article 6, (May 1998), p 691-692.

المطلب الأول

غياب قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين([1])

يتعيَّن لدراسة هذا المطلب التعرُّض بدايةً لقانون المطابقة الصادر عام ١٨٧٢، ثمَّ التعرُّض لقانون التمكين الصادر عام ١٩٣٤؛ لمعرفة حجج المؤيدين والمعارضين لإصداره، ثمَّ مناقشة تطبيق قواعد الاستكشاف عند إصداره على النحو الآتي:

أولاً: قانون المطابقة الصادر عام ١٨٧٢:

يُعَدّ قانون المطابقة Conformity Act of 1872 الصادر في ١ يونية ١٨٧٢ قانون فيدرالي يُقر أن الممارسة والإجراءات في محاكم المقاطعات الفيدرالية (بخلاف المسائل المتصلة بالعدالة والإنصاف والأمور البحرية) يجب أن تتوافق مع الممارسة والإجراءات التي تستخدمها محاكم الولايات في القضايا المماثلة([2]).

Conformity Act is a 1872 federal statute practice and procedure in federal district courts (other than in equity and admiralty matters) must conform to the practice and procedure used by the state courts for like cases.

ويذهب قانون المطابقة إلى أنه يحق للمُدَّعي- بموجب أحكام القانون العام common law- الحصول على تعويضات مناسبة the plaintiff shall be entitled to similar remedies في محاكم الدوائر والمحاكم المحلية في الولايات المتحدة in the circuit and district courts؛ من خلال الحجز أو القيام بأي إجراء آخر ضد ممتلكات المُدَّعَى عليه by attachment or other process against the property of the defendant([3])، [illegible] بديله([4]).

---

(1) *The Absence of Discovery in The Enabling Act Debate*, Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 692.

(٢) **هذا الأمر على النقيض مما أقره قانون [illegible] الصادر عام ١٧٨٩ والذي وجه المحاكم الاتحادية إلى إتباع إجراءات محاكم الولايات بالشكل التي كانت موجودة عليه عام ١٧٨٩.** يُراجع:

Conformity Act, June 1, 1872, Federal Judicial Center, available at;
- https://www.fjc.gov/history/timeline/conformity-act

- **يذهب قانون الإجراءات الفيدرالية الصادر عام ١٧٨٩ والقوانين اللاحقة له إلى أنه يتعيَّن على المحاكم الفيدرالية أن تطبق القانون الإجرائي للولاية التي يوجد بها المحكمة الفيدرالية.**
- "The Federal Process Act of 1789 and subsequent acts prescribed that federal courts should apply the procedural law of the state that housed the federal court," Stephen Subrin, Margaret Y. K. Woo, *Litigating in America, Civil Procedure in Context*, Aspen Publishers Online, New York, 2006, p 51.

(٣) **attachment حجز (على شخص أو مال بموجب أمر قضائي):** يحجز الشخص عادةً لضمان حضوره أمام المحكمة، كما يُوقَّع الحجز على المال أحياناً لقهر صاحبه على الخضوع لولاية المحكمة، والحضور أمامها، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 61.
- **attachment مُلحق: حجز- مصادرة:** ١- وثيقة تُلحق بأوراق المحكمة لإعطاء المزيد من المعلومات، ٢- طريقة للوصول إلى الحُكم بالحصول على أمر من المحكمة يُقر أنه بإمكانك الحصول على قطعة من ممتلكات المحكوم عليه.
"Attachment; (1) Document attached to court papers to give more information; (2) A way to collect judgment: by getting a court order that says you can take a piece of property." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary, Superior Court of California*, op. cit., p 10.

(٤) **يُطبق هذا الإجراء حالياً وفقاً لقانون الولاية التي تُعقد فيها المحاكمة.**

ويجوز لمحاكم الدوائر أو المقاطعات The circuit or district courts- من وقتٍ لآخر وبموجب القواعد العامة- أن تعتمد قوانين الولاية التي سيطبق فيها الإجراء المتصل بالحجز أو أي عملية أخرى.

من هذا المنطلق يحق للطرف الذي يحصل على الحُكم في القضية the party recovering by execution or judgment(١) الحصول على تعويضات مناسبة من خلال التنفيذ أو غير ذلك otherwise؛ من أجل الوصول إلى ممتلكات المدين المحكوم عليه to reach the property of the judgment debtor على النحو المنصوص عليه في قوانين الولاية التي تطبقها محاكم الدوائر أو المحاكم المحلية في قضايا مماثلة، أو التي يتم اعتمادها بموجب القواعد المذكورة أعلاه(٢).

على سبيل المثال، تحكم محكمة المقاطعة الفيدرالية في ولاية مونتانا Federal district court located in Montana عند النظر في المطالبات القضائية- وفقاً لقانون التمكين- بموجب قواعد مونتانا للإجراءات المدنية Montana Code of Civil procedure، بالإضافة إلى ذلك تتجه محكمة المقاطعة الفيدرالية إلى العمل بالسوابق القضائية المطبقة في محاكم ولاية مونتانا عند تفسير القواعد المطبقة في الولاية turned for guidance to the case law of the Montana state courts on how to interpret the state rules(٣).

ولا يخفى على الفطنة صعوبة تطبيق هذا الأمر؛ فإذا كانت هناك قضيتان متشابهتان في الوقائع- إلى حدٍ كبير- أمام محكمة ولايتين على سبيل المثال، فستطبق المحكمة الفيدرالية قواعد إجرائية مختلفة وفقاً للقواعد المطبقة في كل ولاية على الرغم من تبعيتهما لمحكمة فيدرالية واحدة، وهذا يؤدي إلى صعوبات في الواقع العملي، فضلاً عن المخاطرة بخسارة القضية في ظل هذه الظروف، على الرغم من التشابه الظاهر للعيان بين القضايا المعروضة.

مشكلات قانون المطابقة:

أثار العمل بقانون المطابقة العديد من المشكلات في الواقع العملي، ومن أهم هذه المشكلات مشكلة الاختصاص القضائي لمحكمة الولايات المتحدة للصين United States Court for China؛ وهي محكمة محلية للولايات المتحدة الأمريكية United States district court قائمة في الفترة من عام ١٩٠٦- ١٩٤٣ لتختص بالمسائل المدنية والجنائية had jurisdiction in civil and criminal matters لمواطني الولايات المتحدة الأمريكية المقيمين في الصين- أي لديها الولاية القضائية خارج إقليمها على المواطنين الأمريكيين في الصين had extraterritorial jurisdiction over U.S. citizens in China- وكان الطعن في أحكامها يقدم إلى محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة التاسعة في سان فرانسيسكو with appeals taken to the U.S. Court of Appeals for the Ninth

---

(١) **recover يسترجع، يسترد (شيئاً مفقوداً)، يحصل (على)، يربح قضية، ينال (تعويضاً)**، نحو: لكل شخص أن ينال تعويضاً على مثل ذلك الضرر any person may recover for a similar injury، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 588.

(٢) **ينبغي التأكيد على أن قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الحالية قد حلت محل قانون المطابقة وأصبحت سارية منذ عام ١٩٣٨ حتى الآن**، يُراجع:
Conformity Act Law and Legal Definition, US Legal.com, Available at;
- https://definitions.uslegal.com/c/conformity-act/

(3) Paul R. Dubinsky, *United States: Harmonization and Voluntarism. The Role of Elites in Creating an Influential National Model the Federal Rules of Civil Procedure*, In: X. E. Kramer, C. H. Van Rhee, *Civil Litigation in a Globalising World*, Springer, 2012, p 231-232.

Circuit in San Francisco([1])، ولكي تتضح عناصر هذه المشكلة ينبغي ذكر نبذة مختصرة عن هذه المحكمة على النحو الآتي:

أ- منحت الصين الولاية القضائية خارج حدودها الإقليمية extraterritorial jurisdiction لأول مرة للولايات المتحدة الأمريكية بموجب " معاهدة وانغيا" Treaty of Wanghia عام ١٨٤٥، ثمَّ " معاهدة تينتسين" Treaty of Tientsin عام ١٨٦٠، وبموجب هذه المعاهدات يتم نظر القضايا تجاه الأمريكيين أمام المحاكم القنصلية الأمريكية U.S. Consular Courts، ويتم نظر القضايا تجاه مواطني الصين أمام المحاكم الصينية Chinese Courts([2]).

بمعنى آخر، يحق لمواطني الولايات المتحدة في الصين تجاوز الحدود الإقليمية للاختصاص entitled to extraterritoriality، وهو شكل من أشكال الإعفاء من سلطة المحاكم المحلية، وبموجب هذه المعاهدات كان الأمريكيون في الصين يخضعون- في البداية- للمحاكم القنصلية were initially subject to adjudication by consular courts التي يرأسها مسؤولون أمريكيون ويحكمها القانون الأمريكي presided over by American officials and governed by American law([3]).

ب- تم إنشاء المحكمة عام ١٩٠٦ في " مركز شنغهاي الدولي للتسوية" Shanghai International Settlement، وتعقد المحكمة جلساتها في مدينة شنغهاي Shanghai أو إحدى المدن الصينية الأخرى مثل كانتون، تينتسين، وهانكو في فترات محددة Chinese cities of Canton, Tientsin, and Hankou([4]).

وكان هيكل محكمة الولايات المتحدة للصين مشابهاً لهيكل المحكمة العليا البريطانية للصين وكوريا British Supreme Court for China and Korea التي أُنشئت في شنغهاي عام ١٨٦٥([5])، ولم يكن لهذه المحكمة سوى قاضي واحد وكان يتم تعيين [illegible] في بعض الأحيان- أن ينتظروا عدة أشهر لانعقاد الاجتماعات القضائية، وتسمح بالطعون على أحكام هذه المحكمة أمام محكمة الاستئناف الأمريكية للدائرة التاسعة في سان فرانسيسكو United States Court of Appeals for the Ninth Circuit([6]).

ج- احتفظت المحاكم القنصلية الأمريكية في الصين بالولاية القضائية المحدودة The U.S. consular courts in China retained limited jurisdiction، لكن نظراً لظهور بعض الشكاوى من عمل هذه المحكمة حدد الكونجرس الأمريكي ولايتها القضائية عام ١٩٠١، ومن ثمَّ أصبحت تختص بالنظر في القضايا المدنية التي لا تتجاوز قيمتها المحددة في [illegible] ٥٠٠ دولار did not exceed

---

(1) *United States Court for China*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Court_for_China

(2) Teemu Ruskola, "Colonialism without Colonies: On the Extraterritorial Jurisprudence of the U.S. Court for China," *Law and Contemporary Problems, Duke University School of Law*, Vol. 71, No. 3, (Summer 2008), p 217-242.

(3) *U.S. Court for China, 1906-1943*, Federal Judicial Center, Available at;
- https://www.fjc.gov/history/courts/u.s.-court-china-1906-1943

(4) "The said court shall hold sessions at Shanghai, China, and shall also hold sessions at the cities of Canton, Tientsin and Hankau at stated periods," *An Act Creating A United States Court for China and Prescribing the Jurisdiction Thereof*, Public No. 403, Fifty-Ninth Congress, Session I, Chapter 3934, enacted June 30, 1906, p 814 etc.

(5) *British Supreme Court for China*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/British_Supreme_Court_for_China

(6) *United States Court for China*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Court_for_China

$500، والنظر في القضايا الجنائية التي لا تتجاوز عقوبتها ١٠٠ دولار، بالإضافة إلى عقوبة الغرامة أو السجن لمدة ٦ أشهر and criminal charges carrying a punishment greater than a $100 fine or six months imprisonment(١)، أما الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم جنائية فيتم إرسالهم إلى السجن الفيدرالي في " جزيرة ماكنيل" في واشنطون لقضاء مدة العقوبة Persons who were convicted of criminal offences were generally sent to the federal penitentiary at McNeil Island in Washington to serve their sentence(٢).

د- أعطى لاختصاص المحكمة تفسيراً موسعاً Its jurisdiction was given an expansive interpretation، وعلى الرغم من أن المحكمة تختص بنظر مشكلات المواطنين الأمريكيين فقط فقد تولت النظر في منازعات أشخاص آخرين نشأوا في المستعمرات الأخرى كالفلبين وغوام على سبيل المثال and Guam(3) colonies such as the Philippines(٤).

ونظراً لطبيعة عمل هذه المحكمة كانت مصادر القانون التي تستند إليها متنوعة جداً were quite varied ومزيجاً معقداً من القوانين الفيدرالية والقانون العام الإنجليزي a complex blend of federal statutes, English common law، ولهذا أقر الكونجرس الأمريكي في عام ١٩٢٥ أن المحكمة لن تطبق الدستور الأمريكي في الصين the United States Constitution did not apply in China؛ لأن مقر المحكمة خارج الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يجوز عندئذ أن تتم المحاكمة بوجود هيئة مُحلَّفين أو باتباع الإجراءات القانونية الواجبة التطبيق there was no right to a jury trial nor to constitutional due process(٥).

وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد طبقت المحكمة- في بعض الحالات- القانون الصيني التقليدي أو التقاليد القانونية الصينية Traditional Chinese Law(٦)، والعُرف الصيني المحلي It enforced what it called "Compradore" or "Chinese custom"(٧).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(1) *U.S. Court for China, 1906-1943*, Federal Judicial Center, Available at;
- https://www.fjc.gov/history/courts/u.s.-court-china-1906-1943

(2) Norwood Francis Allman, *Shanghai Lawyer*, McGraw-Hill Book Company, Maple Press Co., 1943, p 99.

(3) *United States v. Elmer Scogin*, The United States Court for China, Criminal Cause No. 97; filed June 30, 1914 (USC-C, June 30, 1914), Charles Sumner Lobingier, *Extraterritorial Cases, Including the Decisions of the United States Court for China from its Beginning, Those Reviewing the Same by the Court of Appeals, and the Leading Cases Decided by Other Courts on Questions of Extraterritoriality*, Bureau of Printing, Manila, 1920, p 376 etc.

(4) *United States v. Simon Osman*, The United States Court for China, Cause No. 483; filed March 17, 1916 (USC-C, March 17, 1916), Charles Sumner Lobingier, *Extraterritorial Cases*, 1920, Vol. 1, op. cit., p 540 etc.

(5) *Casement v. Squier*, 138 F.2d 909 (9th Cir. 1943); Circuit Court of Appeals, Ninth Circuit, Nov 5, 1943, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/casement-v-squier-2
See Also; *Casement v. Squier*, Leagle. com, Available at;
- https://www.leagle.com/decision/19431047138f2d9091723
Citing in; *In Re Ross*, 140 U.S. 453 (1891); U.S. Supreme Court, May 25, 1891, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/in-re-ross-7

(٦) **لمزيد من التفاصيل عن التقاليد القانونية الصينية يُراجع للمؤلف:** د. محمد عبد النبي السيد غانم: السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩، ص ١٩٣ وما بعدها.

(7) *King Ping Kee v. American Food Manufacturing Co.*, The United States Court for China, Cause No. 619; filed May 10, 1918 (USC-C, May 10, 1918), Charles Sumner Lobingier, *Extraterritorial Cases*, 1920, Vol. 1, op. cit., p 735 etc., *See Also*; Teemu Ruskola, "Colonialism without Colonies: On the Extraterritorial Jurisprudence of the U.S. Court for China," op. cit., p 233.

هـ - لم يستمر عمل المحكمة لفترة طويلة حتى تعرَّضت إلى حُكم قضائي يتعيَّن أن تتصدى فيه للتساؤل الآتي: ما الذي يسن أو يُشكِّل القانون العام؟ The question as to what constituted "common law"?، وقد أدى هذا التساؤل إلى صعوبات شديدة مردَّها أن القانون الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية لا يغطي كافة الجرائم الجنائية أو المسائل المدنية التي ينص عليها قانون الولايات المحلي عادةً U.S. federal law did not cover many criminal offenses or civil matters (which were normally provided for by U.S. state law).

وعلى الرغم من هذه الصعوبات تصدت الدائرة السابعة لهذه المعضلة a solution to this conundrum عند نظرها لقضية " بيدل ضد الولايات المتحدة الأمريكية" *Biddle v. United States*(١)، ورأت المحكمة أن قوانين الاسكا أو قوانين مقاطعة كولومبيا هى قوانين فيدرالية ولهذا يمكن للمحكمة أن تطبقها في هذه الحالة the laws of the Territory of Alaska or the District of Columbia were federal law and could be applied by the Court(٢).

وقد عبَّر القاضي " تشارلز سومنر لوبينجير" Judge Charles Sumner Lobingier(٣)- في وقتٍ لاحق- عن هذا الأمر بقوله:" لا يمكن اعتماد هذا المبدأ في منتصف الطريق، بل ينبغي أن يشمل كل القوانين أو لا يشمل أي شيء، ولا يمكن منطقياً أن يقتصر التطبيق على فئة مُعيَّنة من القوانين دون غيرها، بل ينبغي أن يُطبق على القوانين المدنية كما يطبق على القوانين الجنائية...".

"there can be no half way adoption of that doctrine; it includes all such laws or none. It cannot logically be restricted to any particular class of acts. It is just as applicable to civil laws as to criminal; just as "necessary" in respect to corporations as to procedure."(4)

وإيذاء الوضع السابق حددت المحكمة قواعدها الخاصة بالاجراءات الواجب إتباعها، ولكن تناقض هذا التحديد مع الوضع في الولايات This was in contrast to the situation in the States؛ لأن

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(1) *Biddle v. United States*, 156 F.759 (9th Cir. 1907); *The Federal Reporter*, United States Series, National Reporter System, Vol. 156, Dec 1907- Jan 1908, West Publishing Co., 1908, p 759.
- Reversing (on other grounds) *United States v. C. A. Biddle*, the United States Court for China, Criminal Cause No. 6; filed March 7, 1907 (USC-C, March 7, 1907), Charles Sumner Lobingier, *Extraterritorial Cases*, 1920, Vol. 1, op. cit., p 4 etc.

(٢) **قدَّم القاضي " تشارلز سومنر لوبينجير" دليلاً مفصلاً على إعمال القانون وتطبيقه من قِبَل المحكمة وخارج الحدود الإقليمية في الصين إلى لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب عام ١٩١٧.**
- "Judge Charles S. Lobingier gave detailed evidence on the workings of, and application of law by, the court and extraterritoriality in China to the House Committee on Foreign Affairs in 1917." Charles Sumner Lobingier, *Hearings before the Committee on Foreign Affairs*, House of Representatives, 65th Congress, Sept 27 and 28 and October 1, 1917.

(٣) **يُعَدّ القاضي " تشارلز سومنر لوبينجير" Judge Charles Sumner Lobingier أحد الفقهاء الأمريكيين البارزين**، عمل قاضياً في المحكمة الابتدائية الفلبينية Philippine Court of First Instance عام ١٩٠٤- ١٩١٤، وعمل قاضياً في محكمة الولايات المتحدة للصين United States Court for China في شنغهاي عام ١٩١٤- ١٩٢٤، وله مؤلفات عديدة في القانون الدولي والقانون المقارن، يُراجع:

Charles S. Lobingier, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Charles_S._Lobingier

(4) *United States Ex Rel. Raven et al v. Paul McRae*, The United States Court for China, Cause No. 586; filed June 9, 1917 (USC-C, June 9, 1917), Charles Sumner Lobingier, *Extraterritorial Cases*, 1920, Vol. 1, op. cit., p 655 etc.

قانون الولاية يذهب عادةً إلى إتباع الإجراءات المدنية في المحاكم الفيدرالية الأمريكية بموجب قانون المطابقة لعام ١٨٧٢([1]).

و- أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على اليابان بعد الهجوم على " ميناء بيرل هاربور" عام ١٩٤١ the attack on Pearl Harbor in 1941، وترتب على ذلك اندلاع الحرب، وفي أثناء الحرب العالمية الثانية والحرب الصينية اليابانية الثانية Second Sino-Japanese and World Wars احتلت اليابان أجزاءً من الصين Japan invaded and occupied parts of China بما في ذلك مدينة شنغهاي، ونتيجةً لذلك احتلت اليابان قنصلية الولايات المتحدة الأمريكية ومحكمة شنغهاي The United States Consulate and Court in Shanghai were occupied by the Japanese في ٨ ديسمبر ١٩٤١ واحتجزت القاضي والموظفين لمدة ٦ أشهر قبل إعادتهم إلى أوطانهم The Judge and other staff were interned for 6 months before being repatriated.

ومن هنا وقّعت الولايات المتحدة الأمريكية معاهدة مع الصين في ١١ يناير ١٩٤٣ للتخلي عن الولاية خارج الحدود الإقليمية للصين U.S. and China signed the Treaty for Relinquishment of Extraterritorial Rights in China ومن ثمَّ التخلي عن جميع حقوق الولايات المتحدة خارج أراضيها وحدودها الإقليمية thereby relinquishing all U.S. extraterritorial rights، وقد تم التصديق على المعاهدة في مايو ١٩٤٣ ودخلت حيز التنفيذ بعد ذلك The treaty was ratified in May 1943 and came into force then، وانتهى الأمر بإلغاء محكمة الولايات المتحدة للصين والمحاكم القنصلية الأمريكية في الصين، وعلى الرغم من ذلك لا تزال أحكام المحكمة تستخدم كسوابق قانونية داخل الصين However, their judgments continued to serve as *res judicata*([2]) within China([3]).

ثانياً: قانون الصين الصادر عام ١٩٣٤ ([4]):

قدّم " توماس دابليو شيلتون Thomas W. Shelton" من ولاية فيرجينيا Virginia اقتراحاً في اجتماع نقابة المحامين الأمريكية American Bar Association (ABA) عام ١٩١١ لإنشاء لجنة بنقابة المحامين الأميركية بشأن الإجراءات القضائية الموحدة ABA Committee on Uniform

---

(1) *United States Court for China*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Court_for_China

(2) ***res judicata*** أمر (أو شيء) مقضي به بصفة مُحكمة أو مقضية؛ أي مقضي به بصفة نهائية ولا تقبل المراجعة فيها أو في أي جزء منها، و ***res judicata pro veritate accipitur*** يُعَدّ الشيء المقضي به صحيحاً. للمزيد من المراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002 Edition, p 605, p 604.
- ***res judicata*** **قضية محسومة:** قاعدة من قواعد القانون المدني تفيد أنه بمجرد القاضي في إحدى المسائل وإصدار الحُكم النهائي بشأنها من قِبَل محكمة الموضوع فلا يمكن لأطراف إعادة النظر فيها أمام المحكمة نفسها أو أمام أي محكمة أخرى.
"Res Judicata; A rule of civil law that once a matter has been litigated and final judgment has been rendered by the trial court, the matter cannot be relitigated by the parties in the same court, or any other trial court." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary, Superior Court of California*, op. cit., p 82.

(3) *U.S. Court for China, 1906-1943*, Federal Judicial Center, Available at;
- https://www.fjc.gov/history/courts/u.s.-court-china-1906-1943

(٤) **قانون التمكين Rules Enabling Act of 1934:"** قانون أقره الكونجرس الأمريكي عام ١٩٣٤ يمنح المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية سلطة وضع قواعد الإجراءات والإثبات للمحاكم الاتحادية ما دام أنها " لا تتعدى أو تتوسع أو تُنشئ أي حق جوهري أو موضوعي".
- "An act passed by Congress in 1934 that gave the Supreme Court the power to make rules of procedure and evidence for federal courts as long as they did not "abridge, enlarge, or modify any substantive right." *Rules Enabling Act of 1934*, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/wex/rules_enabling_act_of_1934

Judicial Procedure؛ وذلك دعماً للتشريع- قانون التمكين Enabling Act- الذي من شأنه أن يُمكِّن المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية من إصدار قواعد إجرائية للقضايا المدنية promulgate uniform procedural rules for civil cases in law(١).

ولكن تعرَّض قرار نقابة المحامين الأمريكية للنقد الشديد لأكثر من عقدين من الزمن over two decades من السيناتور " توماس والاش" Senator Thomas Walsh- الديمقراطي التقدُّمي من ولاية مونتانا A Democratic progressive from Montana!(٢)- الذي وقف حجر عثرة أمام تطبيق هذا القانون لمدة ٢٠ عاماً(٣).

ومن أكثر الأمور التي كانت مدعاة للدهشة والتساؤل حينها النقاش العام public debate بين أولئك الذين قاتلوا بشدة من أجل قانون التمكين وضده قولاً بعدم أهمية قضايا الاستكشاف(٤).

أ- حجج المؤيدين لقانون التمكين:

١- دافع مؤيدي قانون التمكين Enabling Act عادةً عن الهجوم على قانون المطابقة الصادر في ١ يونية ١٨٧٢ Conformity Act of 1872(٥) والذي كان يقتضي- باستثناء قضايا العدالة والإنصاف والقضايا البحرية excepting equity and admiralty cases- أن تكون الإجراءات المدنية في كل محكمة فيدرالية تتناسب- أقرب ما يمكن- مع قانون الولاية التي سيتم عقد جلسات المحاكمة بها(٦).

٢- ذهب مؤيدي قانون المطابقة The pro-uniform procedural rules advocates إلى أن العديد من القوانين والممارسات الإجرائية الفيدرالية federal procedural statutes لها الأسبقية عند التطبيق قبل تطبيق قانون الولاية(٧)، ونتيجةً لذلك كان من الضروري التأكيد في الإجراء الذي سيطبق في أي محكمة فيدرالية معيَّنة(٨)، ووفقاً لرأي المؤيدين the proponents فهذه الصعوبات تُكلف الكثير

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(١) **بدأ قرار " توماس شيلتون" لعام ١٩١١ بقوله:**" حيث أن القسم ٩١٤ من النظام الأساسي المنقح لقانون المطابقة الصادر في عام ١٨٧٢ قد فشل تماماً في تحقيق توحيد عام لقواعد الإجراءات الفيدرالية وقواعد المحاكمة في القضايا المدنية في الولايات...".
- Shelton's 1911 ABA resolution began: "Whereas, Section 914 of the Revised Statutes [the Conformity Act of 1872] has utterly failed to bring about a general uniformity in federal and state proceedings in civil cases..." *Report of the 35th Annual Meeting of The American Bar Association*, The Lord Baltimore Press, Baltimore, 1912, Vol. 37, p 434; *See Also*; Stephen B. Burbank, "The Rules Enabling Act of 1939," op. cit., p 1049, No. 151, Stephen N. Subrin, "Federal Rules, Local Rules, and State Rules: Uniformity, Divergence, and Emerging Procedural Patterns," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 137, (1989), p 1902.

(2) Henry P. Chandler, "Some Major Advances in the Federal Judicial System 1922-1947," *Federal Rules Decisions*, No. 31 (1963), p 479-485; (providing the story for this battle).

(3) "who kept the Enabling Act from being passed for over 20 years," Stephen Subrin, Margaret Y. K. Woo, *Litigating in America, Civil Procedure in Context*, op. cit., p 52.

(4) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 692.

(5) Conformity Act of 1872; Act of June 1, 1872, Michael J. Davidson (Major), "A Modest Proposal: Permit Interlocutory Appeals of Summary Judgment Denials," *Military Law Review*, Vol 147, (Winter 1995), p 145-217, at p 155, *See Also*; *Conformity Act, June 1, 1872*, Federal Judicial Center, Available at; https://www.fjc.gov/history/timeline/conformity-act

(6) "The Act required (excepting equity and admiralty cases) that the civil procedure in each federal trial court conform "as near as may be" with that of the state in which it sat." Stephen N. Subrin, "Federal Rules, Local Rules, and State Rules…," op. cit., p 2002.

(7) Stephen N. Subrin, "Federal Rules, Local Rules, and State Rules…," op. cit., p 2002.

(8) Thomas Wall Shelton, "Uniform Judicial Procedure- Let Congress Set the Supreme Court Free," *Central Law Journal (CENT. L. J)*, Vol. 73, (July-December 1911), p 320-321, *See Also*; Thomas

من الوقت والمال this difficulty cost time and money، ولاسيما شركات المحاماة التي تحتفظ بمحامين متخصصين في كل ولاية، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى استئنافات لا داعي لها needlessly caused appeals(١).

٣- رأى مؤيدي تطبيق قانون التمكين- آنذاك- أنه عندما تقوم المحكمة العليا بوضع القواعد الإجرائية لجميع المحاكم الفيدرالية empowered to make procedural rules فستعتمد الولايات طوعاً هذا النموذج لإجراءاتها الخاصة the states would adopt voluntarily this model for their own procedure(٢)، ووفقاً لرأي " توماس دبليو شيلتون" وغيره من المؤيدين لن يستطيع القضاة الفيدراليين federal judges تأكيد الإجراءات procedure did not conform التي تم اتخاذها في الولايات التي تولوا الحُكم فيها؛ لأن إجراءات الولايات ستكون معيبة في كثير من الأحيان because frequently state procedures were flawed.

وكجزء من هذه الحجة لصالح قانون التمكين this argument in favor of the Enabling Act أبدى تقرير مجلس الشيوخ لعام ١٩١٧ Senate Report النقد criticism لقانون المطابقة وانتهى إلى القول بأن:" المحكمة العليا ستعتمد قواعد بسيطة جداً وقابلة للتطبيق من الناحية العملية حتى تُشكِّل نماذج للولايات المختلفة..." "Supreme Court will adopt rules of so simple and workable a character that they will constitute models for the various states…"(٣)، وهذا الوضع يحتاج إلى خبرة ومكانة المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية من أجل إصدار قواعد حديثة ومترابطة وبسيطة ومرنة وموحدة "The expertise and prestige of the United States Supreme Court was needed to promulgate modern, correlated, simple, flexible, uniform rules"(٤).

٤- كانت هناك عدة شكاوى complaints من شهود- بالإضافة إلى الحجج المعلّلة- مفادها أن إجراءات القانون العام common law procedure وقانون الإجراءات القانونية (المأخوذ في قانون

Wall Shelton, "Let Congress Set the Supreme Court Free," *Central Law Journal (CENT. L. J)*, Vol. 75, (July-December 1912), p 126-127.

(1) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 692-693.

(2) Thomas W. Shelton, William Howard Taft, Jacob M. Dickinson, Frank Irvine and C. A. Severance, "Report of the Committee on Uniform Judicial Procedure," *American Bar Association Journal*, Vol. 6, No. 3, (July 1920), p 515-516.

- ذكر التقرير هذه الحجة في ص ٥١٦ تحديداً على النحو الآتي:

- "(a) The conceded failure of the [illegible] of the federal courts to conform to the practice of the state courts (*Bank vs. Halstead*, Supra) demonstrates the necessity for a change, (b) A second and greater reason is that a simple scientific correlated system of rules, such as will be prepared and promulgated by the Supreme Court of the United States for use in the federal district courts, will prove an attractive model for the respective states to adopt for their courts."

(3) Senator Report No. 892, 64th Congress, 2nd Session, part 2, 1917, p 6.

- عُرضت ثلاث مقترحات للتوحيد الإجرائي في هذا التوقيت هي: ١- تطبيق القواعد نفسها في جميع محاكم المقاطعات الفيدرالية (inter-federal district court uniformity)، ٢- تطبيق القواعد الإجرائية نفسها داخل الولاية (interstate uniformity)، ٣- تطبيق القواعد الإجرائية نفسها لجميع أنواع القضايا بغض النظر عن جوهرها (trans-substantive uniformity).

- There were to be three types of procedural uniformity: the same rules for all federal district courts (inter-federal district court uniformity), the same procedural rules within the state (interstate uniformity), and the same procedural rules for all types of cases regardless of their substance (trans-substantive uniformity), Stephen Subrin, Margaret Y. K. Woo, *Litigating in America, Civil Procedure in Context*, op. cit., p 51.

(٤) **لمزيد من التفاصيل عن هذه الحُجة وأسانيدها، يُراجع:**

- Stephen N. Subrin, "How Equity Conquered the Common Law: The Federal Rules of Civil Procedure," op. cit., p 956-961.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

فيلد المطبق في ولاية نيويورك عام ١٨٤٨)؛ (قانون فيلد) "patterned on the 1848 New York Field Code" (Field Code) كانتا تقنيتين للغاية too technical وتتداخلان مع القضايا التي يتم إقرارها على أساس وقائع الحالة الموضوعية interfered with cases being decided on the merits(١).(٢)

٥- دافع مؤيدي تطبيق قانون التمكين- على وجه الخصوص- عن آلاف التعديلات التي أُدخلت على قانون فيلد thousands of amendments to the Field Code، وقد ألقوا باللوم فيها على السياسة وعديمي الخبرة في الهيئة التشريعية بولاية نيويورك they blamed on the politics and in expertise of the New York state legislature، وزعم هؤلاء المؤيدين أن أيدي القضاة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات الصارمة التي يتم اتخاذها the hands of judges were tied by rigid procedures، ولهذا حث المؤيدين لقانون فيلد على ضرورة وضع قواعد بسيطة ومرنة simple, flexible rules تمنح القضاة السلطة التقديرية لتحقيق العدالة give the judge's discretion to do justice في القضايا الفردية(٣).

ب- حجج المعارضين لتوماس والاش:

على الرغم من السجال والجدال المحتدم بين مؤيدي قانون فيلد ومعارضيه لم يتطرق أحد عند ذكر حججه arguments لأهمية قواعد الاستكشاف وضرورة إعادة تشكيلها the need to re-form discovery، ولم يتطرَّق الخصم الرئيس لحركة توحيد قواعد الإجراءات الفيدرالية the uniform federal rule movement إلى مناقشة Senator Thomas Walsh "توماس والش" السيناتور قواعد الإستكشاف في أي من خطبه أو كتابته speeches and writings التي تناولت قانون التمكين Enabling Act(٤).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(١) **decision on merits:** قرار موضوعي أو في الموضوع يفصل في موضوع النزاع ويقرر حقوق المتخاصمين المتصلة به، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 199.

- **decision** قرار: حُكم المحكمة والمرسوم الذي يحسم النزاع.

"Decision; A court's judgment or decree that settles a dispute." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary, Superior Court of California*, op. cit., p 31.

- **Merits** استحقاق أو جدارة: " القرار بالأسس الموضوعية". "A decision on the merits" هو القرار الذي يصل إلى حق (حقوق) الطرف، وذلك تمييزاً عن الفصل في قضية ما على أساس عدم الوصول إلى الحق (الحقوق) التي أُثيرت في الدعوى".

- ومن هنا عندما يُقال بأن القرار مبني على " الاستحقاق" فهذا يُشير إلى أن حقوق أحد أطراف القضية قد تم إثباتها، وذلك تمييزاً لرفض القضية لعدم إثبات الحقوق المُثارة فيها.

"Merits; A decision "on the merits" is one that reaches the right(s) of a party, as distinguished from disposition of a case on a ground not reaching the right(s) raised in an action." Samia Zumout, English- Arabic Legal Glossary, Superior Court of California, op. cit., p 64.

(2) Charles E. Clark, *Handbook of The Law of Code Pleading*, 1928, p 34-35, Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 693.

(٣) **لم تذكر هذه الحجج عدة جوانب أخرى من الإجراءات** specific aspects of procedure، **ولكنها كانت تتحدث بشكل إيجابي عن قواعد العدالة والإنصاف** speak positively about equity procedure، ويرى بعض الباحثين أنه:" يمكن اعتبار حديثهم العام عن مزايا قواعد العدالة والإنصاف حديثاً عن معايير التقاضي الليبرالية وضم الأطراف والقضايا على نطاق أوسع من أجل توسيع نطاق الاستكشاف".

- "Perhaps one could consider their general talk of the advantages of equity procedure as implying liberal pleading standards, broader joinder of parties and issues, and enlarged discovery," Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 693, Note No. 16.

(٤) **يقول عضو مجلس الشيوخ الأمريكي " توماس والش" Senator Thomas Walsh بأن إجراءات العدالة والإنصاف ليست بسيطة بأي حال من الأحوال كما يقول مؤيدي قانون التمكين**، يُراجع:

وقد تمثَّلت حجج المعارضين للسيناتور " توماس والش"The major strands of the Walsh opposition في الآتي:

١- يعمل قانون المطابقة Conformity Act بشكلٍ أفضل مما تصوره مؤيدي العمل به، ومن السهل جداً معرفة الإجراءات التي ستطبق في أي محكمة فيدرالية محددة على سبيل المثال، وإذا كان تطبيق القواعد الفيدرالية الموحدة uniform federal rules سيكون سهلاً وميسوراً على عدد قليل من المحامين الذين يمارسون العمل على نطاق واسع في المحاكم الفيدرالية the relatively few lawyers who practiced extensively in federal court، إلا أن الأمر سيكون من الصعوبة بمكان على المحامين Run-of-the-Mill Lawyer(١) الذين يألفون العمل بالإجراءات المطبقة في الولايات state procedure والتي تُطبق في بعض الأحيان أمام المحاكم الفيدرالية but would only occasionally practice in federal court.

٢- يمكن القول- حتى تتضح الصورة أكثر- بأن تطبيق قانون فيلد Field Code في ولاية مونتانا- ولاية توماس والاش Walsh's state of Montana- وفي عدة ولايات أخرى يتم بشكل جيد جداً، ولكن عندما يتم عرض إجراءات جديدة فسيكون الوضع معقداً ويحتاج إلى سنوات عديدة من أجل تفسير هذه الإجراءات وإزالة الارتباك complicated and subject to years of interpretation and confusion، وعلى خلاف الوضع القائم في إنجلترا تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اتساعاً من الناحية الجغرافية، ولهذا تخضع العديد من ولايتها لقانون وطني للإجراءات one national procedure.

٣- تُعدّ الهيئات التشريعية في الدول الديمقراطيةthe legislature in a democracy هيئة أكثر ملائمة لصياغة التشريعات drafting procedural rules، وقد يكون قانون التمكين غير دستوري يوجه من المشرع إلى المحاكم Enabling Act might be an unconstitutional delegation from the legislature to the courts، بالإضافة إلى أن أعضاء المحكمة العليا الذين وصفهم " توماس والش" بالمحافظين conservative والبعيدين عن عمل محاكم الموضوع work of trial courts كانوا مجموعة غير مناسبة ill-suited group بشكلٍ خاص للقيام بعمل شاق وعملي لصياغة القواعد الإجرائية to do the tedious and practical work of drafting procedural rules(٢).

ج- مناقشة قانون التمكين

اختار الرئيس الأمريكي " فرانكلين ديلانو روزفلت Franklin Delano Roosevelt توماس والش" ليكون أول وزير عدل للولايات المتحدة الأمريكية في أثناء ولايته to be his first

---

- United States, Congress, Senate, Committee on the Judiciary, *Simplification of Judicial Procedure: Hearings Before the Subcommittee .. Pursuant to S. Res. 522*, 64th Cong. 12 (1915) (Statements of Thomas Walsh).
- *See Also*; Thomas J. Walsh, *Reform of Federal Procedure, Address Delivered at a Meeting of the Tri-State Bar Association at Texarkana*, Ark-Tex, (April 23, 1926), in: Senate Doc. No. 69-105, at 1-2 (1926).

(1) **Run-of-the-Mill; not special in any way;** "run-of-the-mill boxing"; "your run-of-the-mine college graduate"; "an unexceptional an incident as can be found in a lawyer's career." *Run-of-the-Mill. (n.d.) WordNet 3.0, Farlex Clipart Collection, (2003-2008)*, Available at; http://www.thefreedictionary.com/run-of-the-mill

- *See Also*; Run-of-the-Mill; average or ordinary, *Definition of Run-of-the-Mill by Merriam-Webster*, Available at; https://www.merriam-webster.com/dictionary/run-of-the-mill

(2) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 694.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

Attorney General([1])، ولكنه توفى في طريقه إلى الجلسة التي سيلقى فيها روزفلت خطابه لتوليه الحُكم FDR's inauguration([2])، وقد مهدت هذه الحادثة الطريق أمام " هومر كامينجز" Homer Cummings ليصبح وزيراً للعدل في الولايات المتحدة الأمريكية([3]).

وعندما تولي كامينجز عمله اقنع " فرانكلين روزفلت" في وقتٍ لاحق convinced FDR بدعم قانون التمكين الذي مرره بواسطة الكونجرسwho steered it through Congress([4]).

ومن المفارقات Ironically الملفتة للنظر أن ما كان إصلاحاً رعاه المحافظين conservatives مثل " ويليام هوارد تافت" William Howard Taft([5]) ونقابة المحامين الأمريكية ABA- والذي لاقى معارضةً من قِبَل التقدُّميين والشعبيين progressives and populists؛ مثل السيناتور " توماس والش" والديمقراطيين في اللجنة القضائية في مجلس الشيوخ Democrats on the Senate

---

([1]) **Attorney General: نائب عام، أو رئيس نيابات، وتعني في القانون الأميركي وزير العدل أو رئيس دائرة العدل head of the department of justice**، يُعيّنه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويكون عضواً في الوزارة الأميركية، من مهامه الفنية تمثيل الحكومة فيما يعنيها من القضايا أمام المحكمة العليا وإبداء الرأي فيما يستفتيه فيه رئيس الولايات المتحدة أو رؤساء الدوائر (الوزراء).

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 63.

([2]) خطاب فرانكلين روزفلت الرئيس ٣٢ للولايات المتحدة الأمريكية يوم السبت ٤ مارس ١٩٣٣، يُراجع:

First Inauguration of Franklin D. Roosevelt, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/First_inauguration_of_Franklin_D._Roosevelt

- يُراجع أيضاً:

FDR Inaugurated, March 04, 1933, The Day in History Available at;
- http://www.history.com/this-day-in-history/fdr-inaugurated

([3]) **كان " هومر ستيل كامينجز" Homer Stille Cummings (٣٠ أبريل ١٨٩٠- ١٠ سبتمبر ١٩٥٦) شخصية سياسية أمريكية بارزة**، وقد عمل أيضاً للعدل في الولايات المتحدة الأمريكية United States Attorney General من عام ١٩٣٣- ١٩٣٩، وانتخب أيضاً عمدة لمدينة " ستامفورد" بولاية كونيكتيكت mayor of Stamford, Connecticut لثلاث مرات، وقد أسس شركة قانونية باسم " كامينجز ولوكوود" Cummings & Lockwood في عام ١٩٠٩، وشغل منصب رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية Chairman of Democratic National Committee في عامي ١٩١٩، ١٩٢٠، يُراجع:

- "Jomer Stille Cummings," John R. Vile, *Great American Lawyers: An Encyclopedia*, ABC-CLIO, 2001, Vol. 1, p 155 etc., *See Also*; *Homer Stille Cummings*, Wikipedia, Available at;
https://en.wikipedia.org/wiki/Homer_Stille_Cummings

- **من أهم أعماله قبل توليه منصب وزير العدل عمله** كمحامي عام لولاية كونيكتيكت **في مقاطعة فيرفيلد** state attorney for Connecticut in Fairfield County، وقد قام بتبرئة "هارولد إسرائيل" Harold Israel المتهم بجريمة قتل بعد إجراءه لتحقيقات شاملة أدت لبراءته، يُراجع:

- Homer S. Cummings, "State vs. Harold Israel," *Journal of the American Institute of Criminal Law and Criminology*, Northwestern University School of Law, Vol. 15, No. 3 (November 1924), p 406, *See Also*; Matthew Kauffman, *Courtroom Surprises: Twists and Turns in Connecticut Trials*, Moments in History, Hartford Courant, April 13, 2014, Available at;
https://www.courant.com/courant-250/moments-in-history/hc-xpm-2014-04-13-hc-250-trial-surprises-20140413-story.html

(4) Stephen B. Burbank, "The Rules Enabling Act of 1939," op. cit., p 1095-1098, Henry P. Chandler, "Some Major Advances in the Federal Judicial System," op. cit., p 483-485.

([5]) **" وليام هوارد تافت" (١٥ سبتمبر ١٨٥٧- ٨ مارس ١٩٣٠) محامي وسياسي أمريكي** شغل منصب الرئيس رقم ٢٧ للولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٠٩- ١٩١٣، وشغل منصب رئيس المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية من عام ١٩٢١- ١٩٣٠، يُراجع:

William Howard Taft, Whitehouse.gov, Available at;
- https://www.whitehouse.gov/1600/presidents/williamhowardtaft

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

Judiciary Committee الذين تبعوا خطاه- قد تم تمريره في نهاية المطاف كصفقة تشريعية جديدة passed as New Deal legislation(١).

د- إصدار قانون التمكين:

أدت الموافقة على قانون التمكين إلى إصداره بواسطة الكونجرس الأمريكي في ١٩ يونية ١٩٣٤(٢)، وقد منح الكونجرس بموجبه السلطة القضائية- مُمثَّلةً في المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية- سلطة إصدار قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية an Act of Congress that gave the judicial branch the power to promulgate the Federal Rules of Civil Procedure(٣)، ما دام أنها لا تتعدى أو تتوسع أو تُنشئ أي حق جوهري أو موضوعي as long as they did not "abridge, enlarge, or modify any substantive right"(٤).

مع ملاحظة أن إنشاء أو تنقيح القوانين- وفقاً لقانون المطابقة- The creation and revision of rules pursuant to the Rules Enabling Act يتم عادةً من قِبَل المؤتمر القضائي للولايات المتحدة الأمريكية Judicial Conference of the United States؛ وهو الهيئة الوطنية القضائية المعنية بصنع السياسات policymaking في المحاكم الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية(٥). ولهذا يُعَدّ هذا المؤتمر المنظمة الإدارية المركزية لصنع السياسة في النظام القضائي الفيدرالي the central administrative policymaking organization of the federal judicial system(٦).

---

(1) Stephen N. Subrin, "How Equity Conquered the Common Law: The Federal Rules of Civil Procedure," op. cit., p 969, Note 15, Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 694.

(2) *The Rules Enabling Act* (Act of June 19, 1934, Pub. L. No. 73-415, 48 Stat. 1064, enacted June 19, 1934, 28 U.S.C. § 2072).

(٣) **أتاحت التعديلات التي تم إدخالها على قانون التمكين Amendments to the Act وضع قواعد الإجراءات الجنائية الفيدرالية والقواعد الإجرائية الأخرى للمحاكم** Federal Rules of Criminal Procedure and other procedural court rules، يُراجع:

Rules Enabling Act, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Rules_Enabling_Act

(4) *Rules Enabling Act of 1934*, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/wex/rules_enabling_act_of_1934

(5) *Federal Rules of Civil Procedure*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Rules_of_Civil_Procedure

(٦) **يُعَدّ المؤتمر القضائي للولايات المتحدة الهيئة الـ... لصنع السياسات للمحاكم الاتحادية- The national policy-making body**، وكان يُسمى بمؤتمر قضاة الدوائر العليا منذ إنشائه عام ١٩٢٢ Conference of Senior Circuit Judges حتى بدأ العمل بمسمى المؤتمر القضائي عندما أصدر الكونجرس القسم ٣٣١ من العنوان ٢٨ من قواعد الولايات المتحدة Section 331 of Title 28 of the United States Code، ويتولى المؤتمر القضائي للولايات المتحدة القيام بالآتي:

٦- إجراء دراسة شاملة لظروف العمل في محاكم الولايات المتحدة.
٧- تعيينات القضاة من أو إلى محاكم الاستئناف أو إلى محاكم المقاطعات حسب الاقتضاء.
٨- تقديم الاقتراحات إلى مختلف المحاكم لتعزيز إجراءات الإدارة المُوحدة والإسراع في تيسير أعمال المحاكم.
٩- ممارسة السلطة المنصوص عليها في الفصل ١٦ من العنوان ٢٨ من قواعد الولايات المتحدة لاستعراض سلوك مجلس الدائرة وأوامر العجز المُقدَّمة بموجب هذا الفصل.
١٠- دراسة مدى سريان وأثر القواعد العامة للممارسة والإجراءات في المحاكم الاتحادية، على النحو الذي تحدده المحكمة العليا عملاً بالقانون.

- **The statute says the Judicial Conference will:**
6- Comprehensively survey business conditions in the courts of the United States;
7- Plan assignments of judges to or from courts of appeals or district courts, where necessary;
8- Submit suggestions to the various courts that promote uniform management procedures and the expeditious conduct of court business;

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وكانت اللحظة التي تم فيها سن قانون التمكين في ١٩ يونية ١٩٣٤ لحظة ثورية في تاريخ الإجراءات المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية "The enactment of the Rules Enabling Act on June 19, 1934, was a revolutionary moment in the history of civil procedure in the United States."

ومن ثمَّ ألغى قانون التمكين مبادئ قانون المطابقة القديم The law repealed the archaic conformity principle الذي كان يحكم الإجراءات القانونية في المحاكم الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية لأكثر من ١٤٠ عاماً، وألغى تحديداً القاعدة التي مفادها أن المحاكم الفيدرالية ينبغي أن تتوافق إجراءاتها مع الإجراءات المطبقة في إحدى الولايات التابعة لها والتي توجد بها المحاكم التي تنظر النزاع the rule that "federal courts should conform their procedure in such actions to that of the courts in the state in which they were located."

ولا يخفى على الفطنة أن تطبيق مبادئ قانون المطابقة قد تسبب في مشكلات كبيرة للمحاكم الفيدرالية عند التطبيق The conformity principle had caused major problems for federal courts؛ نظراً لتغيُّر الإجراءات التي تطبقها المحاكم الفيدرالية في كل ولاية تابعة لها مما أدى إلى إصدار قانون التمكين(١).

ثالثاً: إغفال مناقشة قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين:

توجد عدة أسباب تبرر عدم مناقشة قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين وعدم جعلها جزءاً من هذه المناقشات was not part of the debate over the Enabling Act على النحو الآتي:

أ- عند النظر إلى تلك المناقشات discussion نجدها قد تناولت المسائل الرئيسة المتصلة بالسياسة والسلطة politics, power and the needs of the profession ولم تتعرَّض لقواعد الاستكشاف(٢).

ب- كان من أهم أسباب عدم مناقشة قواعد الاستكشاف أن المؤيدين الرئيسيين لقانون التمكين the major proponents كانوا إلى حدٍ ما من السياسيين ودعاة التغيير وليسوا علماءً إجرائيين متخصصين politicians and propagandists, not procedural scholars، ولهذا لم تكن لديهم رؤية واضحة للإجراءات الدقيقة التي قد تنجم عن جهودهم على الرغم من وجود عدة تلميحات إلى أنهم

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

9- Exercise authority provided in chapter 16 of title 28 United States Codes for the review of circuit council conduct and disability orders filed under that chapter;
10- Continuously study the operation and effect of the general rules of practice and procedure in the federal courts, as prescribed by the Supreme Court pursuant to law. *Judicial Conference*, United States Courts, Available at; http://www.uscourts.gov/about-federal-courts/governance-judicial-conference

(1) *Rules Enabling Act*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Rules_Enabling_Act
- **يُراجع أيضاً المشكلات التي أثارتها محكمة الولايات المتحدة للصين United States Court for China- السابق الإشارة إليها- عند مناقشة مشكلات قانون المطابقة الصادر عام ١٨٧٢**، المطلب الأول: غياب قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين، أولاً: قانون المطابقة الصادر عام ١٨٧٢، مشكلات قانون المطابقة.

(2) Stephen B. Burbank, "The Rules Enabling Act of 1939," op. cit., p 1106-1107.

although there were many يميلون إلى إحداث تغييرات كبيرة تستند إلى قواعد العدالة والإنصاف hints that they were leaning to a procedure largely based on equity([1]).

ج- علاوةً على ذلك، قد تكون الخصوصية في هذه المرحلة المُتقدِّمة specificity at this early stage أثارت معارضة وحفيظة هؤلاء المحامين والقضاة الذين أتقنوا إلى حدٍ كبير القواعد الإجرائية المطبقة في ولايتهم provoked the opposition of those lawyers and judges who had mastered the procedures of their home states، ولهذا لم يتعرَّض أحد لمناقشة قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين([2]).

([1]) **فضلاً عن الأسباب الواردة في المتن يُراجع:** النقاش الذي أثاره البروفيسور " ستيفن بوربانك" Professor Stephen Burbank قبل ١٥ عاماً بشأن القواعد الموضوعية التي تتجاوز سلطة المحكمة العليا substantive rules beyond the power of the Supreme Court؛ ليس بوصفها مسألة فيدرالية بل بوصفها فصلاً حاسماً بين السلطات not as a question of federalism but as a crucial separation of powers issue، يُراجع:

- Stephen N. Subrin, "How Equity Conquered the Common Law: The Federal Rules of Civil Procedure," op. cit., p 956-973.

([2]) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 694.

المطلب الثاني

الدور المحدود لقواعد الاستكشاف قبل بداية القرن العشرين

كانت قواعد الاستكشاف محدودة للغاية من الناحية التاريخية في كلٍ من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية(١)، وفي القانون العام المبكر At early common law لم يُنظر إلى إجراءات التقاضي litigation process بوصفها محاولة للسعي العقلاني من أجل الحقيقة فقط as a rational quest for truth بل بالأحرى بوصفها طريقة يمكن للمجتمع من خلالها تحديد أي جانب اتخذه الله تعالى ليكون صادقاً أو عادلاً which side God took to be truthful or just(٢)، ولم تكن قواعد الاستكشاف آنذاك تُمثِّل فارقاً في عالم ملئ بالمحن والمعارك القائمة، والقائمين على اليمين in a world of ordeal, battle and oath-takers، وكان المُحلَّفون أنفسهم jurors في البداية أشخاصاً في المجتمع لديهم معرفة بالحقائق who had knowledge of the facts(٣).

ولم تكن هناك حاجة لقواعد الاستكشاف في الفترة اللاحقة على تطبيق القانون العام عندما كانت قواعد المطالبة القضائية pleadings- كالادعاء وتقديم المذكرات والمرافعات والادعاءات- تُمثِّل في حد ذاتها دوراً حاسماً في القضايا a critical role، وكان الغرض الرئيس من المرافعة الوحيدة في القضية single issue pleading هو تقليص حدود القضية؛ حتى تكون كالمطالبات القضائية التقليدية المُقدَّمة فيمكن البت فيها قانوناً، أو من أجل تحديد المسائل المتصلة بالواقع في القضية to reduce the case to a demurred issue that could be decided legally to a limited question of fact(٤).

أولاً: مبررات الدور المحدود لقواعد الاستكشاف:

كانت هناك عدة أسباب لجعل قواعد الاستكشاف محدودة جداً، وكان من أهمها تركز المحامين الإنجليز بصفةٍ رئيسية في لندن The English barristers were centered in London، ولهذا لم يكن من السهل عليهم المشاركة في المحاضرات التي يتم عقدها في المقاطعات والتي تتناول قواعد الاستكشاف بالدراسة والتحليل، فضلاً عن صعوبة السفر(٥)، بالإضافة إلى ذلك فقد تضاءل شعور " البيوريتان" في كلٍ من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بالمجتمع Puritan sense of community dwindled(٦)، وكان هناك اعتقاد عميق deep belief باستقلال كل مواطن بنفسه واكتفاءه الذاتي

---

(1) "Anti-Discovery Sentiment and the Limited Role of Discovery Prior to The Twentieth Century," Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 694 etc.

(2) "At early common law, the litigation process was looked at not as a rational quest for truth, but rather a method by which society could determine which side God took to be truthful or just." Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 694-695.

(٣) **كان المُحلَّفون في وقتٍ لاحق يجهلون الوقائع المُقدَّمة في النزاع قبل الاستماع إلى الشهادات المُقدَّمة.**

- It was only later that jurors were to be ignorant of the facts in dispute prior to hearing testimony, Fleming James, Jr., Geoffery C. Hazrd, Jr., *Civil Procedure*, 3rd Edition, 1985, p 7.2, *See Also*: Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed..," op. cit., p 695, Note 23.

(4) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 695.

(5) William S. Holodsworth, *A History of English Law*, 7th Ed, 1956, *See Also*; Theodore F. T. Plucknett, *A Concise History of The Common Law*, 5th Ed, 1956.

(٦) **تعدد المهاجرون الفارون بعقائدهم الدينية من سلطان الكنيسة الرسمية في أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وأظهر هؤلاء " طائفة البيوريتان" Puritans.** و" التطهيرية" أو " البيوريتانية" (Puritan أو Puritanism) مذهب مسيحي بروتستانتي يجمع خليطاً من الأفكار الاجتماعية والسياسية واللاهوتية والأخلاقية، وقد ظهر هذا المذهب في إنجلترا في عهد الملكة " إليزابيث الأولى" وازدهر في القرنين السادس عشر والسابع عشر، ونادى بإلغاء اللباس والرتب الكهنوتية، وقد شهد النصف الأول من القرن السابع عشر هجرتين للمتطهرين: أولاهما في أواخر عام ١٦٢٠ إلى هولندا، ثمَّ إلى رأس الرجاء الصالح ولكنهم تعرَّضوا للهلاك

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

self-sufficiency of each citizen independence، وكان نظام الخصومة في هذا الوقت مثالاً على عقلية " أن كل شخص لنفسه" "each person for himself".

وكانت فكرة أن الشخص ينبغي أن يساعد معارضيه في الخصومة لإعداد قضيتهم أمراً بغيضاً The idea that one should help opponents prepare their case was distasteful(١)، بالإضافة إلى وجود اعتقاد قديم وقائم على نطاق واسع a long-standing and widely-held belief بأنه إذا تمكَّن أي من الجانبين من استكشاف الموقف الواقعي لخصمه discover the factual position of the opponent فسيحتاج الجانب المستكشف إلى الشهادة القانونية لتأييد موقفه the discovering side would perjure testimony(٢).

والأكثر أهمية من ذلك أنه لن يستطيع أي طرف في الخصومة- في القانون العام- أن يتخذ موقفاً neither take the stand nor force the opposing party to do so(٣)؛ لأن الشخص الأكثر طلباً للاستعانة بقواعد الاستكشاف سيكون الطرف المعارض بطبيعة الحال Because the most natural person to discover would be the opposing party، بالإضافة إلى أن شهادته- أو شهادتها- ستكون غير مقبولة قانوناً his or her testimony was inadmissible in law case، ولهذا لم يكن لتطبيق قواعد الاستكشاف أهمية ذات نفع آنذاك discovery made little sense(٤).

هناك بسبب المجاعة والأمراض أما الهجرة الثانية فقد اتجهت نحو "ماساتشوستس Massachusetts" (نيوإنجلند)- إحدى المستعمرات الإنجليزية في أمريكا الشمالية- عام ١٦٣٠، بعد أن أقدم ملك إنجلترا "شارل الأول" على حل البرلمان.

- يُراجع: د. أحمد كمال أبو المجد، الدستور في الولايات المتحدة الأمريكية، أبحاث في تاريخ القانون العام، مجلة القانون والاقتصاد للبحث في القانون والاقتصاد، كلية الحقوق جامعة القاهرة، السنة الحادية والثلاثون، العدد الثاني، يونية ١٩٦١، ص ٢٨٨- ٢٨٩، د. حسن شلبي يوسف: الضمانات الدستورية للحرية الشخصية في النظامين الإنجليزي والأمريكي بالمقارنة بالنظام المصري، النهضة العربية، القاهرة، ١٤١٢- ١٩٩٢، ص ١٧٢، د. عبد العزيز سليمان نوار- د. محمود محمد جمال الدين: تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٣٠، د. إسماعيل أحمد ياغي: معالم التاريخ الأمريكي الحديث، نشأة الولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢١- ٢٠٠١، ص ٩، يُراجع أيضاً:

- John Evans, *History of All Christian Sects and Denominations*, BiblioLife, October 2008, p 106, Samuel M. Schmucker, *History of All Religions*, Macritchie Press, November 2008, p 293.

- **" البيوريتان" هم نحلة من أتباع " مذهب " الفن Calvin الديني ضاقوا في أوروبا أول الأمر واضطروا إلى الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على دينهم**، فر [illegible] تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: مهيبة مالكي الدسوقي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر، ص ٢٣، اليسيا سترين: إنجلترا شعبها وأرضها، ترجمة: زينب محمود جوهر، مراجعة وتقديم: د. عز الدين فريد، حول العالم في كتب، العدد ٦، مكتبة النهضة المصرية، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، القاهرة- نيويورك، سبتمبر ١٩٦٥، ص ١٥٨، **وعن كالفن**، يُراجع: د. محمد صادق صبور: موجز تطور الحضارات الإنسانية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦، ص ٣٤٦- ٣٤٨، يُراجع أيضاً:

- Marcus L. Loane, *Makers of Puritan History*, Banner of Truth, August 2009.

(١) **يمكن ملاحظة استمرار هذه المقاومة وعمق النظر إليها في معظم معارضات المحامين في الاستكشاف الإلزامي وفقاً للقاعدة 26(a) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية**؛ تعديلات ١٩٩٣ لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية، يُراجع على سبيل المثال:

- Griffin B. Bell Et Al., "Automatic Disclosure in Discovery- The Rush to Reform," *Georgia Law Review*, Vol. 27, (1992), p 28-30, *See Also*; Rochelle C. Dreyfuss, "The What and Why of the New Discovery Rules," *Florida Law Review*, Vol. 46, (1994), p 19-21.

(2) Edson R. Sunderland, "Scope and Method of Discovery Before Trial; Inadequacy of the Pleadings as a Basis for Trial," *The Yale Law Journal*, Vol. 42, No. 6 (April 1933), p 863, p 866-867.

(3) Robert Wyness Millar, *Civil Procedure of Trial Court in Historical Perspective*, Law Center of New York University for the National Conference of Judicial Councils, New York, 1952, p 207.

(4) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 695.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ثانياً: تبني العمل بقانون فيلد:

كان أكبر تغيير إجرائي منهجي في الولايات المتحدة الأمريكية منذ اعتماد العمل بنظم القانون العام هو قانون فيلد The biggest systemic procedural change after the adoption of common law systems, was the Field Code الذي طُبق بدايةً في ولاية نيويورك بواسطة " ديفد دادلي فيلد الثاني" المحامي بولاية نيويورك David Dudley Field II([1]) ثمَّ تم نسخه فيما بعد في سبع وعشرين ولاية Copied in twenty seven states([2]).

ويُعَدّ " قانون فيلد" Field Code- الذي اعتمد بين عامي ١٨٤٨ و١٨٥٠- الخطوة الوسيطة بين القانون العام والقواعد الحديثة التي أنشأها؛ ويتمثَّل ذلك في دمج قواعد القانون مع إجراءات العدالة والإنصاف merged law and equity proceedings([3]).

وقد عمل قانون فيلد على تحرير بعض قواعد الاستكشاف liberalization of discovery، ومن أمثلة ذلك تحرير قواعد تقديم الإفادات المُقدَّمة من الطرف المعارض permitted depositions of the opposing party؛ والمُتمثِّلة في الشهادة أو الأقوال التي يُدلي بها ذو الشأن في أثناء الجلسة.

وعلى النقيض من القواعد الفيدرالية نجد أن الإفادات المُقدَّمة وفقاً لقانون فيلد Code deposition تحل محل استدعاء الطرف الآخر في المحاكمة، وتخضع لقواعد الفحص نفسها المطبقة في المحاكمة the adverse party at the trial, and subject to "the same rules of examination" as at trial؛ إذ يجب أن توجه الإفادات المُقدَّمة قبل المحاكمة A pretrial deposition إلى القاضي الذي يتولى النظر في الاعتراضات على الأدلة المُقدَّمة إليه who would rule on evidence objections([4]).

والواقع أن "ديفيد دادلي فيلد" لم يثق بداية في السلطة من أي نوع distrusted authority ولاسيما القضاء عن انتخاب unelected judiciary ولم يكن يحترم نوعاً العدالة والإنصاف He particularly its despised equity ولاسيما في جوانبها التقديرية وسلطتها الضمنية على الأفراد discretionary aspects, and its implicit power over the individual

---

([1]) **" ديفيد دادلي فيلد الثاني"** (٣ فبراير ١٨٠٥- **١٣ أبريل ١٨٩٤**) David Dudley Field II محامي أمريكي ومصلح قانوني قدَّم مساهمات كبيرة لتطوير قواعد الإجراءات المدنية الأمريكية، وكان أعظم انجازاته هندسة الابتعاد عن القانون العام والتمسك بمرافعة الشفرة engineering the move away from common law pleading towards code pleading والتي توجت بسن قانون فيلد Field Code في ولاية نيويورك عام ١٨٥٠.

David Dudley Field II, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/David_Dudley_Field_II

(2) George Ragland, Jr., *Discovery Before Trial*, Callaghan and Company, Chicago, 1932, p 17-18.
- **لمزيد من التفصيل عن تطبيق قانون فيلد بولاية نيويورك**، يُراجع المرجع نفسه، ص ٣٣٤ وما بعدها.

(3) *Hurwitz v. Hurwitz*, 78 U.S. App. D.C. 66, 136 F.2d 796, 799 (1943); U.S. Court of Appeals for the District of Columbia Circuit; 136 F.2d 796 (D.C. Cir. 1943) June 22, 1943. See; *Hurwitz v. Hurwitz*, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/hurwitz-v-hurwitz
See Also; *Hurwitz v. Hurwitz*, CaseMine, Available at;
- https://www.casemine.com/judgement/us/5914cb79add7b04934802cb9
See Also; *Hurwitz v. Hurwitz*, Justia US Supreme Court Center, Available at;
- https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/F2/136/796/1511607/

(4) "In contrast to the Federal Rules [however], the Code deposition was in lieu of calling the adverse party at the trial, and subject to "the same rules of examination" as at trial. A pretrial deposition… was to be before a judge, who would rule on evidence objections," Stephen N. Subrin, "David Dudley Field and the Field Code: A Historical Analysis of an Earlier Procedural Vision," *Law and History Review*, Vol. 6, No. 2 (Autumn 1988), p 333.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وكما أشار بعض الفقهاء:" فقد أراد فيلد أن يقلل من كمية الوثائق المُقدَّمة reduce the amount of documentation؛ من أجل أن تكون محاكمات العدالة والإنصاف كمحاكمات القانون Making equity trials like law trials with testimony in مع وجود شهادات مُقدَّمة إلى محاكمة علنية open court، وكانت هذه خطوة حاسمة في تحقيق الدمج بين قواعد العدالة والإنصاف وقواعد القانون"was a critical step in achieving the merger of law and equity"(١).

ثالثاً: السمات العامة لقانون فيلد:

عند مطالعة قانون فيلد نجد أنه قد وضع حدوداً لوثائق الاستكشاف والاستجوابات المُقدَّمة كجزء من مشروع القانون المنصف ...eliminated equitable bills of discovery، مع ملاحظة أنه لا توجد أحكام استجوابيه في قانون فيلد interrogatory provisions(٢).

وقد رأى " ديفيد دادلي فيلد"- بالمخالفة لواضعي القواعد الفيدرالية Unlike the drafters of the Federal Rules- أنه ينبغي استخدام المذكرات الدقيقة والمتحقق من مصداقيتها precise and verified pleadings؛ للحد من المسائل المتصلة بالواقع والقانون to eliminate legal and factual issues، ومن أجل التركيز على محل النزاع to focus the controversy.

ويتضمَّن قانون فيلد أحكاماً مُقيِّدة restrictive provisions لفحص أو معاينة inspection أو نسخ الأوراق التي في حوزة الطرف الآخر أو تحت سيطرته copying of papers in the possession or control of the opposition، ولكن كانت العقوبة الوحيدة لعدم التقيُّد بذلك the only penalty for nun-compliance هى أنه يحق للمحكمة- إن أرادت- أن تستبعد الأدلة المُقدَّمة كدليل في الدعوى "exclude the paper from being given in evidence"(٣).

ولهذا يمكن القول أن " ديفيد دادلي فيلد" كان أحد الليبراليين الحقيقيين في القرن التاسع عشر "Field was a true nineteenth century liberal" ووفقاً لهذا المنطق كان هدفه السياسي الأسمى each individual should be left أن يترك كل فرد لرغبته his greatest political goal alone، وأن يبقى التدخل الحكومي في حده الأدنى government intervention should be kept at a minimum(٤).

وقد أشار فيلد إلى ذلك بقوله: "ليس من شأن الحكومة الاضطلاع بمهمة رعاية الأفراد، بل يتعيَّن على الأفراد أن يرعوا مصالحهم بأنفسهم، وهذا هو قانون الطبيعة وقانون الله تعالى" "It is not the

(1) "Field wanted to reduce the amount of documentation. Making equity trials like law trials, with testimony in open court, was a critical step in achieving the merger of law and equity." Stephen N. Subrin, "David Dudley Field and the Field Code: A Historical Analysis of an Earlier Procedural Vision," op. cit., p 332, *See Also*; Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 696.

(2) "The Field Code eliminated equitable bills of discovery, and interrogatories as part of the equitable bill… There were no interrogatory provisions in the Field Code," Stephen N. Subrin, "David Dudley Field and the Field Code: A Historical Analysis of an Earlier Procedural Vision," op. cit., p 332, *See Also*; Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 696.

(3) Stephen N. Subrin, "David Dudley Field and the Field Code: A Historical Analysis of an Earlier Procedural Vision," op. cit., p 328-331, *See Also*; Final Report of The New York State Practice Commission, Reprinted in: 1 *Speeches, Arguments, And Miscellaneous Papers of David Dudley Field*, A. P. Sprague Ed., 1884, p 290, p 302-303.

(4) Stephen N. Subrin, "David Dudley Field and the Field Code: A Historical Analysis of an Earlier Procedural Vision," op. cit., p 314-315, p 323-327.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

business of government to take care of the people. The people must and will take care of themselves. This is the law of nature, which is the law of God"([1]).

ومن الصعب معرفة ما إذا كان فيلد كان أكثر استياءً من استخدام قواعد الاستكشاف بتوسع والذي يُعَدّ تعدياً على حق الأفراد في الخصوصية that invaded the privacy of citizens، أو من توسعة سلطة القضاء في الإشراف على إجراءات التقاضي وإدارته the expansive role of the judiciary in overseeing and managing litigation.

وتفسر الآراء التحررية لفيلد Field's libertarian views القوة التفسيرية لمصطلح " حملة صيد الأسماك" "pejorative power of the term "fishing expedition؛ للسماح بالصيد في عقل أو ملفات الخصم to permit fishing in an opponent's mind or files تحت رعاية القضاء under the auspices of the judiciary، وقد أثار هذا الرأي غضب من عارضوا الاستكشاف الموسع those who opposed expanded discovery([2]).

وبالمخالفة لما ورد سابقاً- القوة التفسيرية لمصطلح حملة صيد الأسماك- ذكر " جورج راجلاند" George Ragland أن محكمة كانساس في أواخر القرن التاسع عشر Kansas court in the late nineteenth century قد منعت استخدام الإفادات المُقدَّمة forbade the use of deposition procedure؛ كالشهادة أو أي أقوال أخرى يُدلي بها ذو الشأن، فيما اصطلح عليه حملة صيد الأسماك بقوله:" والمثل المثالي- بالطبع- هو أن جميع الإجراءات القضائية تكون متاحة لكلا الجانبين على قدم المساواة، والكلمات التي أوردتها محكمة كانساس العليا Kansas Supreme Court هي في كثير من الأحوال:" يُقال بأنه يمكن السماح لشخص ما بالسير في حملة صيد الأسماك للتأكد من شهادة خصمه to ascertain his adversary's testimony، وهو حق متساوٍ لطرفي الخصومة، ولن تكون العدالة عُرضة للمعاناة إذا كان كل طرف يعرف مسبقاً شهادة خصمه"([3]).

ويذكر راجلاند في موضع آخر أنه:" قضت محكمة كانساس في وقتٍ مبكر بأنه يمكن استخدام إجراءات تقديم الإفادات لأغراض الاستكشاف قبل المحاكمة، ولكن تراجعت عن قرارها فيما بعد The court reversed itself later وحرَّمت استخدام إجراءات تقديم الإفادات forbade the use of deposition procedure فيما أُطلق عليه حملة صيد الأسماك"([4]).

---

(1) David Dudley Field, *Municipal Officers, Address to the Young Men's Democratic Club of New York*, March 13, 1879, reprinted in: *Classics in Legal History: Speeches of David Dudley Field*, A. Sprague Ed, 1884, reprint, D. Appleton, 1890, Vol. 2, p 176, 183, *See Also*; Stephen Subrin, Margaret Y. K. Woo, *Litigating in America, Civil Procedure in Context*, op. cit., p 49.

(2) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 696-697.

(3) "The ideal, of course, is that all procedural devices be available to both sides equally. The often-quoted words of the Kansas Supreme Court are in point: "It is said that this permits one to go on a "fishing expedition" to ascertain his adversary's testimony. This is an equal right of both parties, and justice will not be apt to suffer if each party knows fully beforehand his adversary's testimony," George Ragland, Jr., *Discovery Before Trial*, 1932, op. cit., p 36.

(4) "The Kansas court early ruled that deposition procedure could be used for purposes of discovery before trial. The court reversed itself later and forbade the use of deposition procedure for what it termed "fishing expeditions," George Ragland, Jr., *Discovery Before Trial*, 1932, op. cit., p 305.

رابعاً: حملة صيد الأسماك وقواعد الاستكشاف:

يتعيَّن لدراسة العَلاقة بين حملة صيد الأسماك وقواعد الاستكشاف تعريف مصطلح حملة صيد الأسماك بدايةً ثمَّ دراسة العَلاقة بينهما على النحو الآتي:

أ- تعريف حملة صيد الأسماك:

يقصد بـ" مصطلح حملة صيد الأسماك" Fishing Expedition محاولة استكشاف المعلومات دون معرفة ماهيتها without knowing what it may be، ويعني هذا المصطلح أن البحث لا يتضمَّن بالضرورة موضوعاً محدداً، بل يتم تنفيذه على أمل العثور على بعض المعلومات الجديدة التي ستفيد الباحث في القضية، وقد ذُكر هذا المصلح لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية، وكان السياق الذي ذُكر فيه يتمثَّل في أن محامي الدفاع قد رد على الاستجواب الغامض في القضية متهماً النيابة العامة بالاشتراك في حملة صيد الأسماك، ومن هنا تم استخدام هذا المصلح(١).

ويُعرف هذا المصطلح أيضاً بأنه:" ١- الإجراء القانوني الرئيس الذي يتم إتباعه لاستجواب الخصم أو فحص ممتلكاته (أو ممتلكاتها) ووثائقه من أجل الحصول على معلومات مفيدة، ٢- أي تحقيق يتم إجرائه دون خطة أو غرض محدد وواضح على أمل اكتشاف معلومات مفيدة"(٢).

ويُعرف هذا المصطلح أيضاً بأنه:" محاولة اكتشاف الحقائق حول شيءٍ ما من خلال جمع الكثير من المعلومات التي تكون في كثير من الأحيان سرية، على سبيل المثال يُعَدّ طلب المحققين لحسابات شركة ما هو مجرد حملة صيد؛ لأنهم ليس لديهم أدلة حقيقية على ارتكاب المخالفات"(٣).

ويُعرّفه معجم " مريام ويبستر " بأنه:" ١- تحقيق (كما هو الحال في استخدام الاستكشاف) واسع النطاق دون داعي، ولا عَلاقة له بالدعوى، ٢- تحقيق لا يلتزم بهدف محدد ولكنه يأمل في الكشف عن أدلة تجريم أو أدلة جديرة بالصديق"(٤).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) "An attempt to discover information without knowing what it may be. The term implies that the search does not have a specific subject but is rather performed in the hopes that some new information will be found that will be beneficial to the searcher. Primarily heard in US. The defense attorney objected to the vague line of questioning, accusing the prosecutor of engaging in a fishing expedition," *Fishing Expedition*, (*The Farlex Dictionary of Idioms*, Available at;
http://idioms.thefreedictionary.com/fishing+expedition

(2) "1- a legal proceeding mainly for the purpose of interrogating an adversary, or of examining his or her property and documents, in order to gain useful information.
2- any inquiry carried on without any clearly defined plan or purpose in the hope of discovering useful information," *Fishing Expedition*, Dictionary.com, Available at;
- http://www.dictionary.com/browse/fishing-expedition
- *See Also*; Michael J. Kelly, *Lives of Lawyers Revisited, Transformation and Resilience in the Organizations of Practice*, University of Michigan Press, 2007, p 1, Klaus Krippendorff, Mary Angela Bock, *The Content Analysis Reader*, SAGE, 2009, p 148.

(3) "An attempt to discover the facts about something by collecting a lot of information, often secretly: The investigators' request for the company's accounts is simply a fishing expedition- they have no real evidence of wrongdoing," *Definition of "A Fishing Expedition" from the Cambridge Advanced Learner's Dictionary & Thesaurus*, Cambridge University Press, Available at;
- http://dictionary.cambridge.org/us/dictionary/english/a-fishing-expedition

(4) "1: an inquiry (as by the use of discovery) that is unnecessarily extensive or unrelated to the lawsuit. 2: an investigation that does not stick to a stated objective but hopes to uncover

ولائحة التصيد Fishing bill؛ هى اللائحة التي لا يأتي فيها المُدَّعي بأية أسباب تدعم دعواه بل يحاول استدراج المُدَّعَى عليه إلى توفير الأسباب المطلوبة (الصالحة لدعواه)، وهى اللائحة التي يلتمس بها المُدَّعي أسانيده وأسبابه فيما يكشف عنه المُدَّعَى عليه من الوقائع(١).

ب- حملة صيد الأسماك وممارسة الاستكشاف:

أوضح " جورج راجلاند" George Ragland في دراسته المؤثرة عن ممارسات الاستكشاف his influential study of discovery practices عام ١٩٣٢ أن مصطلح " حملة صيد الأسماك" Fishing Expedition قد استخدم في مواجهة أدلة الطرف الآخر من الاستكشاف has been employed against the taking of depositions for discovery adverse party's evidence ضد استخدام الأقوال والإفادات المُقدَّمة في عملية الاستكشاف في كل ولاية تبنَّت العمل بهذا النظام، وكان الغرض الأول من ذلك هو منع عملية الفحص في عملية الاستكشاف بدايةً ولكن فشل هذا المسعى بغرض تقييد نطاقه(٢).

وفي مُقدِّمة كتاب جورج راجلاند " الاستكشاف قبل المحاكمة"Discovery Before Trial، ذكر " إدسون ريد سندرلاند" Edson Read Sunderland(٣) أن مؤيدي الاستكشاف الموسع سيتعيَّن

---

incriminating or newsworthy evidence," *Definition of Fishing Expedition by Merriam-Webster*, Available at; https://www.merriam-webster.com/dictionary/fishing%20expedition

(1) Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 293.

(2) "the epithet "fishing excursion for the adverse party's evidence" has been employed against the taking of depositions for discovery in every state where it has been attempted, first for the purpose of preventing the examination entirely, and failing of this, for the purpose of restricting its scope," George Ragland, Jr., *Discovery Before Trial*, 1932, op. cit., p 120. Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed. .," op. cit., p 697.

(٣) وُلد " إدسون ريد سندرلاند" **Edson Read Sunderland** عام ١٨٧٧ في مدينة [illegible] بولاية " ماساتشوستس" **Northfield, Massachusetts**، وحصل على [illegible] من جامعة ميشيجن University of Michigan: بكالوريوس الآداب عام ١٨٩٧ bachelor of arts، وماجستير الفلسفة عام ١٨٩٨ master of arts in philosophy، وبكالوريوس القانون عام ١٩٠١ bachelor of law، ثمَّ قبل دعوة الانضمام إلى الكلية وشرع في مهمة التدريس في جامعة ميشيجان، واهتم بالكتابة [illegible] وأصبحت ذات شأن على الصعيد الوطني فيما بعد، وعمل سكرتيراً لنقابة المحامين في الولاية secretary of the state bar association، ومحرراً لمجلة المحامين الحكومية editor of the state bar journal من عام ١٩٢٢- ١٩٢٤، وأصبح مدافعاً [illegible] الإصلاح في الإجراءات القانونية ولهذا طُلب منه المشاركة في لجنة الولاية التي تمثَّلت مهمتها في التشاور مع قضاة محكمة [illegible] العليا Justices of the Michigan Supreme Court لاقتراح قواعد الممارسة والإجراءات المنقحة revised rules of practice and procedure بالإضافة إلى وضع قواعد مبسطة للاستئناف simplified method of appellate procedure وعمل على نشر تقاريره في نشرة معهد البحوث القانونية بجامعة ميشيجان [illegible] Legal Research في عامي ١٩٢٨- ١٩٢٩، ثمَّ نشرت هذه القواعد في شكلها النهائي الذي اعتمدته المحكمة العليا عام ١٩٣٠، يراجع:

- *Edson R. Sunderland*, History and Traditions, Michigan Law, University of Michigan, Available at; http://www.law.umich.edu/historyandtraditions/faculty/Faculty_Lists/Alpha_Faculty/Pages/EdsonRSunderland.aspx

- لمزيد من التفاصيل والدراسة عن " إدسون ريد سندرلاند" Edson Read Sunderland، يُراجع:

- Resolution of The Michigan Law Faculty, "On the Death of Edson Read Sunderland," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 1-5.
- Charles E. Clark, "Edson Sunderland and the Federal Rules of Civil Procedure," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 6-12.
- Jason L. Honigman, "Edson R. Sunderland's Role in Michigan Procedure," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 13-18.
- Charles H. King, "Edson R. Sunderland and the Teaching of Procedure," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 19-26.
- George Ragland, Jr., "Edson R. Sunderland's Contribution to the Reform of Civil Procedure in Illinois," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 27-36.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

he stated that proponents of expanded discovery would have to overcome the "fishing expedition" argument and image عليهم التغلب على حجة حملة صيد الأسماك وصورته بقوله:

" من المحتمل ألا توفر أي إجراءات قضائية فرصاً أكبر لزيادة كفاءة إقامة العدالة efficiency of the administration of justice أكثر من فرص الاستكشاف قبل المحاكمة discovery before trial، فمعظم التأخير في إعداد قضيةٍ ما delay in the preparation of a case، ومعظم الوقت الضائع في أثناء المحاكمة most of the lost effort in the course of the trial، وجزء كبير من عدم اليقين من النتيجة ينجم عن عدم وجود معلومات من جانب الخصم أو محاميه فيما يتصل بالطبيعة الحقيقية للمطالبات ذات الصلة the real nature of the respective claims والوقائع التي يستندون إليها the facts upon which they rest"(١).

ويستطرد " إدسون سندرلاند" في القول بأن:" الأسباب المُقدَّمة ووسائل الدفاع الكاذبة والخيالية False and fictitious causes and defenses تزدهر في ظل نظام يقوم على الإخفاء والسرية في a system of concealment and secrecy in the preliminary المراحل الأولية من التقاضي stages of litigation والتي يليها المفاجأة والارتباك في المحاكمة surprise and confusion at the trial"(٢).

وفي ظل هذا النظام لا تفهم الأطراف مزايا الاختلافات القائمة بشكلٍ كامل، ولا تعرضها على المحاكم بشكلٍ كاف are inadequately presented to the courts، ولهذا تفشل ممارستهم غالباً في السيطرة على الحُكم النهائي "fail to exert a controlling influence upon the final judgment"(٣).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- Glenn R. Winters, "Edson R. Sunderland and Judicial Administration," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 37-40.

***See Also*; Law Quadrangle Notes Articles:**

- "Emeritus Faculty Bu... Writing and Traveling," *Law Quadrangle, Notes from Michigan Law*, Vol. 2, (November 1957), p 2.
- "Professor Sunderland Die... March 29," *Law Quadrangle, Notes from Michigan Law*, Vol. 3, (May 1959), p 5.
- "A New Professorship in Memory ... Sunderland," *Law Quadrangle, Notes from Michigan Law*, Vol. 12, (Fall 1968), p 19.

- عن دور " إدسون ريد سندرلاند" في تطوير قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية يُراجع:

- Charles E. Clark, "Edson Sunderland and the Federal Rules of Civil Procedure," op. cit., p 6-12.

(1) "It is probable that no procedural process offers greater opportunities for increasing the efficiency of the administration of justice than that of discovery before trial. Much of the delay in the preparation of a case, most of the lost effort in the course of the trial, and a large part of the uncertainty in the outcome, result from the want of information on the part of litigants and their counsel as to the real nature of the respective claims and the facts upon which they rest." Edson R. Sunderland, Foreword to George Ragland, Jr., *Discovery Before Trial*, 1932, op. cit., p iii.

(2) "False and fictitious causes and defenses thrive under a system of concealment and secrecy in the preliminary stages of litigation followed by surprise and confusion at the trial." Edson R. Sunderland, Foreword to George Ragland, Jr., *Discovery Before Trial*, 1932, op. cit., p iii.

(3) "Under such a system the merits of controversies are imperfectly understood by the parties, are inadequately presented to the courts, and too often fail to exert a controlling influence upon the final judgment," William A. Glaser, *Pretrial Discovery and the Adversary System*, Russell Sage Foundation, 1986, p 11.

ويكمل " إدسون سندرلاند" حديثه بقوله:" كل هذه الأسباب مُعترف بها جيداً من قِبَل ممارسي المهنة، وعلى الرغم من ذلك فهناك خوف واسع الانتشار من تحرير قواعد الاستكشاف a wide-spread fear of liberalizing discovery، ولهذا يُمارس العداء ضد حملة صيد الأسماك قبل المحاكمة حتى أصبح من المحرمات القوية والتقليدية a traditional and powerful taboo، ويتطلَّب التغلب على تأثيرها الدقيق ما هو أكثر من الدراسة والمنطق requires more than logic and learning، ولا شك أن التجربة وحدها هى التي يمكن أن تُلبي هذه الحاجة بفعالية "Experience alone can effectively meet it"([1]).

من هذا المنطلق يجب أن تمنح قواعد الاستكشاف والإفادة معاملة واسعة وتحررية، ولم يَعُدْ بإمكان " صرخة حملة صيد الأسماك" *Fishing Expedition* أن تمنع أحد أطراف القضية من التحقيق في الوقائع الكامنة وراء حالة الخصم الآخر، لأن المعرفة المتبادلة لجميع الحقائق التي جمعها الطرفان ضرورية لعملية التقاضي السليمة؛ وهو ما جاء في قضية " هكمان ضد تايلور" *The Hickman v. Taylor* كما ذُكر سابقاً([2]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(1) "All this is well recognized by the profession, and yet there is a wide-spread fear of liberalizing discovery. Hostility to "fishing expeditions" before trial is a traditional and powerful taboo. To overcome its subtle influence requires more than logic and learning. Experience alone can effectively meet it," Edson R. Sunderland, Foreword to George Ragland, Jr., *Discovery Before Trial*, 1932, op. cit., p iii.

(2) "the deposition-discovery rules are to be accorded a broad and liberal treatment. No longer can the time-honored cry of "fishing expedition" serve to preclude a party from inquiring into the facts underlying the opponent's case. Mutual knowledge of all the relevant facts gathered by both parties is essential to proper litigation," *Hickman v. Taylor*, 329 U.S. 495, 507 (1947) (Murphy, J.), Justia US Supreme Court Center, Available at;

- https://supreme.justia.com/cases/federal/us/329/495/case.html

المطلب الثالث

قواعد الاستكشاف في المحاكم الفيدرالية

قبل صدور قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية

بدأ " إدسون سندرلاند" Edson Sunderland عام ١٩٣٥ في صياغة drafting ما أصبح فيما بعد القواعد من ٢٦ إلى ٣٧ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Rules 26 to 37 of the Federal Rules(١)، وحتى هذا الوقت كانت قواعد الاستكشاف تلعب دوراً محدوداً في كلاً من قضايا القانون وقضايا العدالة والإنصاف في المحاكم الفيدرالية took place in both law and equity cases in the federal courts(٢)

وعندما صاغ سندرلاند القواعد المتصلة بالاستكشاف عام ١٩٣٨(٣) أوضح أنه قبل صدور قواعد الاستكشاف كان هناك أربعة مصادر فقط تُمكِّن من القيام بعملية الاستكشاف أمام المحاكم الفيدرالية؛ قانونان فيدراليان وقاعدتان من قواعد العدالة والإنصاف بقوله:

There were "just four sources [of] authority for any proceeding involving discovery before trial in the federal courts: two federal statutes and two equity rules."(4)

من هذا المنطلق سيتم دراسة هذه القوانين والقواعد(٥) على النحو الآتي:

---

(1) Charles E. Clark, "Edson Sunderland and the Federal Rules of Civil Procedure," op. cit., p 6, 7, 10.
- مع ملاحظة أن مسودة سندرلاند تغطي القواعد التي تم اعتمادها برقم ٢٦ إلى ٣٥، يُراجع ص ٦ تحديداً

(2) *Discovery in The Federal Courts Prior to The Federal Rules*, Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 698.

(3) "Thus, with the Chairman's approval, I was able to commission Edson to prepare the draft of that part of the rules known originally as "WRITTEN DEPOSITIONS, DISCOVERY AND SUMMARY JUDGMENTS." Charles E. Clark, "Edson Sunderland and the Federal Rules of Civil Procedure," op. cit., p 6, 10.

(4) Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," *West Virginia Law Quarterly (W. VA. L. Q.)*, Vol. XLV (45), Number 1, (December 1938), p 5-26, at p 19.
- قدَّم " إدسون سندرلاند" هذا المقال إلى نقابة المحامين في فيرجينا الغربية في ٢٠ أغسطس ١٩٣٨.
- "Sunderland delivered this address to the West Virginia Bar Association on August 20, 1938." Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition in the Federal Rules: Who's in Charge?" *Yale Law School, Student Legal History Papers*, Paper No. 1, (2012), p 5, Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition in the Federal Rules: Who's in Charge?" *Seton Hall Circuit Review*, Vol. 10, (2013), p 48.

(٥) **يذهب رأي إلى تقسيم هذه القوانين والقواعد إلى قسمين: الأول: القوانين الفيدرالية التي تسمح بتقديم الإفادات من أجل الحفاظ على الشهادة واستدامتها** Federal Statutes Permitting Depositions to Preserve Testimony**، الآخر: قواعد العدالة والإنصاف التي تسمح بتقديم الإفادات والاستكشاف** Rules of Equity Permitting Depositions and Discovery**،** يُراجع:
- Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition…," *Student Legal History Papers*, op. cit., p 6-7, Ezra Siller, "The Origins of the Oral…," *Seton Hall Circuit Review*, op. cit., p 49-50.

أولاً: القوانين الفيدرالية التي تسمح بتقديم الإفادات والاستكشاف Federal Statutes:

باستثناء الطلب الموجه إلى المحكمة أو إلي القاضي المختص except the motion for a bill of particulars(١)؛ والذي يُعَدّ أحد الردود الرسمية التي يتبادلها الخصوم في الدعوى pleading device، كذلك عريضة البيّنات الجديدة التي يرفعها أحد الخصوم في الدعوى bill of discovery(٢)؛ والتي تُقدَّم للاستكشاف من أجل دعم قضية مُعيَّنة in support of a law case، وإن كانت مرهقة ولا تُستخدم بشكلٍ متكرر a cumbersome and infrequently used device(٣)، كان الاستكشاف الوحيد بالنسبة لقضايا القانون منصوصاً عليه في قانونين فيدراليين For law cases two federal statutes يتناولان الإفادات المُقدَّمة في القضية dealing with depositions(٤) على النحو الآتي:

أ- الإفادات المشروطة depositions *de bene esse*؛ القانون 28 U.S.C. § 639(٥):

تعامل القانون الأول 28 U.S.C. § 639 مع الإفادات؛ كالشهادات أو الأقوال التي يُدلي بها ذو الشأن في أثناء الجلسة عند الحاجة dealt with depositions *de bene esse*(٦)، أو الإفادات المشروطة conditional depositions.

---

(١) **Bill of Particulars: بيان جزئيات أو مفردات:** عرض كتابي يشمل تفاصيل الطلب أساس الدعوى أو رد المُدَّعَى عليه على تفاصيل هذا الطلب إذا كان لأغراض المقاصة (مع بيان التواريخ والمبالغ المُدَّعَى بها أو المدفوعة وغير ذلك مما يلزم بيانه)، ويكون تقديم هذا البيان من خصم إلى آخر تلقائياً أو بأمر من القاضي، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 82.

- **Bill of Particulars بيان جزئيات:** بيان يتضمَّن تفاصيل الاتهام الموجه ضد المُدَّعَى عليه.

"Bill of Particulars: A statement of the details of the charge made against the defendant." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary, Superior Court of California*, op. cit., p 14.

(٢) **Bill of Discovery** طلب اعتمد عريضة بيانات جديدة فيها أحد الخصوم في دعوى قد رفعها المُدَّعي فيها اكتشاف بيّنات أو وثائق حيوية لدى خصم آخر أو تحت تصرّفه وملتمساً بها إصدار أمر للمحكمة للخصم بتقديمها كي تنجلي بها بعض غوامض الدعوى أو يُستفاد منها على أي حال، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 83.

(3) *See*; 6 James William Moore, Et Al., *Moore's Federal Practice* § 26 App. 100, (Daniel R. Coquillette et al. eds), 3rd Ed, 2011.

- يمكن للمرء أن يستخدم عريضة بيانات جديدة (مُدَّعياً فيها اكتشاف بيّنات أو وثائق حيوية لدى خصم آخر أو تحت تصرّفه وملتمساً بها إصدار أمر للمحكمة للخصم بتقديمها كي تنجلي بها بعض غوامض الدعوى أو يُستفاد منها على أي حال عند الاستكشاف)؛ للمساعدة في اتخاذ إجراء قانوني مُعيَّن in aid of a legal action " كان هناك تضارب في الرأي حول ما إذا كان يمكن للخصم أن يستخدم الاستكشاف في الأدلة التي تكون ذات صلة بـ [illegible] و الدفاع فقط، أو ما إذا كان بإمكان الخصم أن يستخدم الاستكشاف في الأدلة ذات الصلة بأي مسألة [illegible] إضافة إلى أن استخدام هذه العرائض -bill of discovery- كانت عملية مرهقة وتثقل كاهل المحاكم باستمرار...

- "One could use an equitable bill of discovery in aid of a legal action, but "there was a conflict of opinion as to whether a party could obtain discovery only of evidence that was relevant to the claim or defense or whether the party could obtain discovery of evidence which was relevant to any issue in dispute." Id. Moreover, "[t]he bill of discovery was a cumbersome proceeding. The courts were constantly burdened, with applications to settle the form, scope, and propriety of interrogatories," Id. (citing a Learned Hand opinion, *Pressed Steel Car Co. v. Union Pac. R. R. Co.*, 241 F. 964, 967 (S.D.N.Y. 1917); *Stating that* "Judge Learned Hand pointed out the wastefulness of this procedure," Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 698.

(4) Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 19.

(5) 28 U.S.C. § 639 (1928) (amended 1968).

(٦) **Deposition *de bene esse*:** إفادة أو شهادة تتلى في أثناء الجلسة عند الحاجة، يُراجع:

- Harith Faruqi: *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 211.

- **D. B. E. *de bene esse*: مؤقتاً، احتياطاً، لحاجة مستقبلة، يُراجع:**

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 192.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وهذه الإفادات لا يُسمح بتقديمها إلا في الحالات الآتية: عندما يقطن الشاهد the witness في مكان يبعد مائة ميل عن مكان المحاكمة، أو عندما يكون في رحلة بحرية، أو عندما يكون على وشك مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية، أو عندما يكون الشاهد مُسناً أو مصاباً بالعجز والضعف والسَقَم was aged or infirm(١).

ويحظر هذا القانون- 28 U.S.C. § 639- الاستجواب على الخصم الآخر في الخصومة، وكذلك الفحص الشفهي للأطراف والشهود قبل المحاكمة oral examination of parties and witnesses in advance of the trial إلا إذا سمحت القوانين الفيدرالية بذلك.

وعلى الرغم من ذلك كانت بعض المحاكم الفيدرالية- التي تعقد جلساتها في الولايات Some federal courts sitting in states- تسمح بالاستكشاف بصورة أكثر تحرراً من القوانين الفيدرالية permitted more liberal discovery، وفي بعض الأحيان يتم إتباع إجراءات الولايات في ظروف لا يمكن تصور تطبيق قوانين الولايات بشأنها(٢).

- **يُعرّف قاموس بلاك *de bene esse* على النحو الآتي:** مشروط، مؤقتاً، تحسباً لاحتياجات المستقبل، وهي عبارة تُطبق في الإجراءات التي تُتخذ من جانب واحد بصفةٍ مؤقتة which are taken *ex parte* of provisionally، ويسمح لها بالوقوف على ما هو عليه في الوقت الحاضر، ولكنها قد تكون عُرضة للاستثناء أو التحدي في المستقبل، ويجب أن تقف أو تسقط وفقاً لجدتها الذاتية وانتظامها.
- وهكذا تسمح المحاكم في بعض الحالات بالولوج لأدلة من شهادات الأشخاص المحتمل وفاة الأدلة بسبب وفاة الشاهد أو غيابه، وهذا ما يسمى بأخذ الأدلة "taking evidence *de bene esse*" وتتم الموافقة عليها على أنها فحص مؤقت ومشروط؛ ليتم استخدامه فقط في حالة عدم إمكان فحص الشاهد بعد ذلك في الدعوى بالطريقة العادية.
- "*De bene esse*; Conditionally; provisionally; in anticipation of future need. A phrase applied to proceedings which are taken *ex parte* of provisionally, and are allowed to stand as *well done* for the present, but which may be subject to future exception or challenge, and must then stand or fall according to their intrinsic merits and regularity,"
- Thus. "In certain cases, the courts will allow evidence to be taken out of the regular course, in order to prevent the evidence being lost by the death or the absence of the witness. This is called "taking evidence *de bene esse*," and is looked upon as a temporary and conditional examination, to be used only in case the witness cannot afterwards be produced in the suit the regular way."
- Henry Campbell Black, *A Dictionary of Law, Definitions of the Terms and Phrases of American and English Jurisprudence, Ancient and Modern*, West Publishing Co., 1891, p 321, Henry Campbell Black, *A Dictionary of Law, Definitions of the Terms and Phrases of American and English Jurisprudence, Ancient and Modern*, The Law book Exchange, Ltd., Union, New Jersey, 2nd Edition, 1995, p 320, *See Also*; Elizabeth A, Martin, *Oxford Dictionary of Law*, Oxford University Press, Fifth Edition, 2003, p 136.

(1) "when the witness lived more than one hundred miles from the place of trial, or was on a voyage at sea, or about to go out of the United States, or when the witness was aged or infirm," Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 19.

(2) "Some federal courts sitting in states that permitted more liberal discovery than did the federal statutes nevertheless occasionally followed the state procedure in circumstances that were arguably not contemplated by the federal statutes," *See Generally*; *Anderson v. Mackay*, 46 F. 105 (S.D.N.Y. 1891), Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition…," *Student Legal History Papers*, op. cit., p 5, Note 11, Ezra Siller, "The Origins of the Oral…," *Seton Hall Circuit Review*, op. cit., p 48, Note 12.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ب- تقديم الإفادات تحت سلطات مُعيَّنة depositions under a *dedimus potestatem*؛ القانون 28 U.S.C. § 644([1]):

يتضمَّن القانون الثاني 28 U.S.C. § 644 تقديم الإفادات تحت سلطات مُعيَّنة covered depositions under a *dedimus potestatem*([2])، والتي ترجع تاريخياً إلى أمر انتداب صادر عن دائرة الـ Chancery في إنجلترا يمنح المذكورين فيه سلطات مُعيَّنة([3])؛ كتحليف اليمين أو تدوين أقوال المُدَّعَى عليهم أو غير ذلك، مثل إدارة يمين المُدَّعَى عليه administering an oath to a defendant، وتسجيل إجاباته عن الأسئلة recording defendant's answers to questions([4]).

ويتطلب القسم ٦٤٤ ألا تُتخذ هذه الإفادات deposition إلا في الحالات التي تدعوا الحاجة إليها لمنع الفشل في تحقيق العدالة أو تأخيرها where it was "necessary to prevent a failure or delay of justice"([5]).

ويمكن لأي محكمة فيدرالية أن تمنح الإفادات تحت سلطات مُعيَّنة depositions under a *dedimus potestatem*، ولكن يجب على الخصم الذي يُحرك الدعوى مراعاة الآتي:

١- إظهار أن المسألة التي يراد اتخاذ هذا الإجراء بها يتصل بإجراءٍ ما قد تم تأجيله وانتظار نتيجته a pending action.

---

(1) 28 U.S.C. § 644 (1928) (amended 1997).

(٢) "**We have given the power**؛ وهو أمر انتداب صادر عن دائرة الـ Chancery يمنح المذكورين فيه سلطات مُعيَّنة؛ كتحليف اليمين أو تدوين أقوال المُدَّعَى عليهم أو غير ذلك" (إجراءات إنجليزية).

- Henry Gwillim (Sir), Charles Edward Dodd, Reid Wilson, Louis Bouvier, *A New Abridgment of the Law*, T. & J. W. Johnson & Company, 1856, Vol. 4, p 259, Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 211, Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 19, Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition…," *Student Legal History Papers*, op. cit., p 6, Note 18, Ezra Siller, "The Origins of the Oral…," *Seton Hall Circuit Review*, op. cit., p 49, Note 19.

- *See Also; Dedimus Potestatem*, Law and Legal Definition, US Legal.com, Available at; https://definitions.uslegal.com/d/dedimus-potestatem/

(٣) **chancery**: اختصاص قضائي مطلق (في المحكمة العُليا الإنجليزية)، و[illegible] دائرة القضاء المطلق والعدالة الطبيعية غير المُقيَّدة، وهى من دوائر المحكمة العُليا الإنجليزية، [illegible] اختصاص مطلق [illegible] بحرفية النصوص القانونية. ويلجأ إليها حين تعجز هذه النصوص عن مسايرة العدالة الطبيعية أو [illegible] العدالة المنطلقة من قيود حرفية القانون.

- **Chancery Division**: دائرة من دوائر محكمة العدل العُليا (الإنجليزية) قوامها ستة مستشارين، تختص بالنظر في كافة الدعاوى المتصلة بإدارة التركات ومسائل الشركات وحقوق البراءة والرهون وعقود بيع الأموال الثابتة وإيجارها والوصايا المتصلة بالصغار، وتوزيع الأموال الخاصة لحقوق الامتياز أو الاختصاص وإصدار أوامر منع التعدي على الحقوق الخاصة وقهر الملزمين على مراعاة المواثيق والعهود والاتفاقات، وتقرير مفاهيم المستندات أو المحررات المشكوك فيها. ولهذه الدائرة محاكم تابعة كمحاكم الإفلاس والمحاكم المختصة بنظر مسائل إدارة الشركات أو تصفيتها وإقفالها وغير ذلك من المواد.

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 119.

(4) "*dedimus potestatem*; We have given power; In English practice. A writ of commission issuing out of chancery, empowering the persons named therein to perform certain acts, as to administer oats to defendants in chancery and take their answers, to administer oaths of office to justices of the peace, etc." Henry Campbell Black, *A Dictionary of Law, Definitions of the Terms and Phrases of American and English Jurisprudence*…, 1891, op. cit., p 343, Henry Campbell Black, *A Dictionary of Law, Definitions of the Terms and Phrases of American and English Jurisprudence*…, 1995, op. cit., p 341.

(5) Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 19, Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 698.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٢- أن تكون الإفادات المُقدَّمة وفقاً لسلطات محددة لأشخاص مُعيَّنين *a dedimus* ضرورية لمنع الفشل في تحقيق العدالة أو تأخيرها to prevent a failure or delay of justice.

٣- أن يكون الشاهد بعيداً عن الوصول إلى إجراءات المحاكمة beyond the reach of the court's process.

٤- لا يمكن الأخذ في الاعتبار بالشهادة مؤقتاً واحتياطياً لحاجة مستقبلية دون إرسال إخطار بذلك pursuant to notice.

٥- أن يُقدَّم الطلب بحُسن نية وليس لأغراض الاستكشاف in good faith and not merely for discovery purposes(١).

فإذا توافرت الشروط السابقة تُمنح الإفادة تحت سلطات مُعيَّنة *dedimus potestatem* بصورة تقديرية وعكسية وفقاً للحاجة إليها، وبشرط عدم التعسف في استخدامها(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن طلب الإفادات؛ كالشهادات أو الأقوال التي يُدلي بها ذو الشأن deposition وفقاً للاستخدام الشائع "common usage"- بمقتضى القسم ٦٤٤- يُشكِّل قيداً على الفائدة من الاستكشاف، وقد أقرت المحكمة العليا عام ١٨٨٥ أن يقتصر الطرف الذي يطلب الاستكشاف قبل المحاكمة a party seeking disclosure in advance of trial على الإجراء الذي ينص عليه القانون الفيدرالي للحصول على أدلة للمحاكمة أمام المحاكم الفيدرالية(٣).

تعقيب:

يتضح من دراسة هذين القانونين 28 U.S.C. § 639، 28 U.S.C. § 644 أنهما كانا يهدفان إلى الحصول على شهادة من أحد الشهود في ظل ظروف معينة يكون فيها الشاهد غائباً obtain testimony for trial under circumstances when a witness was likely to be absent، أو عندما تكون هناك حاجة إلى أدلة حاسمة للمحاكمة critical evidence was needed for trial، أو لاستكمال بيانات في صحيفة الدعوى، أو ادعاءات للخصوم(٤) لا يمكن الحصول عليها complete a

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) "To warrant the taking of such a deposition it was necessary to show: 1- that the issue had been joined in a pending action, 2- that a *dedimus* was necessary to prevent a failure or delay of justice, 3- that the witness was beyond the reach of the court's process, 4- that the testimony could not be taken *de bene esse* pursuant to notice, and 5- that the application was made in good faith and not merely for discovery purposes." 6 James William Moore, Et Al., *Moore's Federal Practice* § 26 App. 100.

(2) "The granting of a *dedimus potestatem* was discretionary and reversible only for clear abuse," 6 James William Moore, Et Al., *Moore's Federal Practice* § 26 App. 100, No. 11, Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 699.

(3) Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition…," *Student Legal History Papers*, op. cit., p 7, Note 21, Ezra Siller, "The Origins of the Oral…," *Seton Hall Circuit Review*, op. cit., p 49, Note 22.

(٤) **Pleadings مذكرات، لوائح، مرافعات، ادعاءات، ردود رسمية يتبادلها الخصوم في الدعوى، ويُعرف كلاً منها باسم خاص، يُراجع:**

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 194.

- Pleadings بيانات مكتوبة تُقدَّم إلى المحكمة تصف شرعية أو حقيقة ادعاءات أحد الخصوم بشأن القضية وماذا يطلب من المحكمة.

"Pleadings; Written statements filed with the court that describes a party's legal or factual claims about the case and what the party wants from the court." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 73.

pleading otherwise unobtainable([1])، ومن هنا يمكن القول بأن هذين القانونين من القوانين الفيدرالية التي تسمح بتقديم الإفادات من أجل الحفاظ على الشهادة واستدامتها Federal Statutes Permitting Depositions to Preserve Testimony([2]).

ثانياً: قواعد العدالة والإنصاف التي تسمح بتقديم الإفادات والاستكشاف Rules of Equity([3]):

قامت المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية في ٤ نوفمبر ١٩١٢ باعتماد وإنشاء القواعد المطبقة أمام محاكم العدالة والإنصاف في الولايات المتحدة الأمريكية Code of Rules for the Courts of Equity of the United States والتي يجب أن تحل محل جميع القواعد التي نصت عليها المحكمة العليا.

وقد خضعت هذه القواعد للتدقيق والعديد من الاختبارات الصارمة have been subjected to close scrutiny and many rigorous tests في خلال السنة الأولى من إصدارها، وعلى الرغم من أن العديد من المحامين قد رأوا أن التغييرات التي أدخلتها هذه القواعد كانت ذات طبيعة ثورية مما يعيق بشكلٍ كبير المحاكمة السليمة في قضايا العدالة والإنصاف، وفي بعض الحالات تهزم أهداف العدالة تماماً these rules were of such a radical nature as to seriously handicap the proper trial of equity causes and in some instances to entirely defeat the ends of justice فإن إدارة هذه القواعد على نحوٍ متسق ومُنصف يؤدي إلى تحقيق الغاية المنشودة منها Where consistently and fairly administered, they are securing the ends sought؛ أي تأمين إنهاء محاكمات العدالة والإنصاف بصورة أسرع، مع المحافظة على الحد الأدنى من النفقات المدفوعة من قِبَل المتقاضين more speedy termination of equity litigation with the minimum of expense to the litigants([4]).

وتذهب القاعدة (1) Rule 81 من قواعد العدالة والإنصاف إلى أنه تسري هذه القواعد في الأول من فبراير عام ١٩١٣، وتحكم جميع الدعاوى والقضايا التي تكون قيد النظر ولم يُبت فيها pending([5])، أو تكون محلاً للنظر بعد ذلك، وباستثناء الحالات التي يكون قد صدر فيها أمر أو فعل لا يمكن تغييره دون وقوع ضرر كبير، يجوز للمحكمة أن تُنفِّذ هذا الأمر أو تتصرَّف بالقدر اللازم لتجنب أي

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 699.

(2) Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition…," *Student Legal History Papers*, op. cit., p 6, Note 21, Ezra Siller, "The Origins of the Oral…," *Seton Hall Circuit Review*, op. cit., p 49, Note 22.

(٣) **يذهب رأي إلى تناول هذه القواعد تحت عنوان:** قواعد العدالة والإنصاف التي تسمح بتقديم الإفادات والاستكشاف Rules of Equity Permitting Depositions and Discovery في مواجهة القوانين الفيدرالية التي تسمح بتقديم الإفادات من أجل الحفاظ على الشهادة واستدامتها Federal Statutes Permitting Depositions to Preserve Testimony، يُراجع:

- Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition…," *Student Legal History Papers*, op. cit., p 7, Ezra Siller, "The Origins of the Oral…," *Seton Hall Circuit Review*, op. cit., p 50.

(4) Wallace R. Lane, "One Year under the New Federal Equity Rules," *Harvard Law Review*, Vol. 27, No. 7, (May 1914), p 629.

(٥) **ترد كلمة Pending أحياناً مرادفة لكلمة Depending بمعنى: مُعلَّق، عالق، لم يُبت فيه، أو قيد النظر،** يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 210.

- **مُعلَّقة- قيد النظر:** حالة القضية التي لم تُحسم بعد بواسطة المحكمة.

"Pending; The status of a case that is not yet resolved by the court." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 71.

ظلم من هذا القبيل، وتُلغى جميع القواعد التي سبق أن وضعتها المحكمة العليا- والتي تُنظم ممارسة الدعاوى وفقاً لقواعد العدالة والإنصاف- عندما تصبح هذه القواعد نافذة المفعول([1]).

وعندما صاغ " إدسون سندرلاند" قواعد الاستكشاف عام ١٩٣٨ ذكر أن القانونين السابقين- 28 U.S.C. § 639، 28 U.S.C. § 644- يُطبقان أيضاً في قضايا العدالة والإنصاف The two statutes also applied to equity cases، ويوجد بالإضافة إليهما قاعدتان إضافيتان في قضايا العدالة والإنصاف two additional rules for equity cases([2])- ينبغي الإشارة إليهما في هذا السياق- على النحو الآتي:

أ- القاعدة ٤٧ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف:

تذهب القاعدة ٤٧ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف الصادرة عام ١٩١٢ Federal Equity Rule 47; FED. EQ. R. 47 إلى أنه:" يجوز للمحكمة بناءً على طلب أي من الطرفين- وعندما يسمح القانون بذلك أو لأسباب جدية واستثنائية for good and exceptional cause- الخروج عن القاعدة العامة departing from the general rule، ... وأن تسمح بأخذ الإفادات من قِبَل شهود محددين"([3])

وعبارة الخروج عن القاعدة العامة "The language "departing from the general rule تُشير إلى القاعدة ٤٦ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف Federal Equity Rule 46; FED. EQ. R. 46 التي تذهب إلى أنه:" في جميع المحاكمات في مجال العدالة والإنصاف تؤخذ شهادة الشهود شفوياً في محكمة علنية باستثناء ما ينص عليه في النظام الأساس أو في هذه القواعد"([4])؛ أي تقضي هذه

---

(1) "These rules shall be in force on and after February 1, 1913, and shall govern all proceedings in cases then pending or thereafter brought, save that where in any then pending cause an order has been made or act done which will not be changed without doing substantial injustice, the court may give effect to such order or act to the extent necessary to avoid any such injustice. All rules theretofore prescribed by the Supreme Court, regulating the practice in suits in equity, shall be abrogated when these rules take effect," Robert E. Bunker, "The New Federal Equity Rules," *Michigan Law Review*, Vol. 11, No. 6, (April 1913), p 435.

- كانت القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف تحكم قواعد الإجراءات المدنية في قضايا العدالة والإنصاف أمام المحاكم الفيدرالية حتى عام ١٩٣٨، وقد وضعت هذه القواعد بواسطة المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن مُنح لها كونجرس الولايات المتحدة بوضع هذه القواعد، وقد عُدّلت عدة مرات في عام ١٨٢٢، ١٨٤٢، و١٨٥٠، ١٨٥٤، ١٨٦١، ١٨٦٤، ١٨٦٩، ١٨٧١، ١٨٧٥، ١٨٧٩، ١٨٨٢، ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٤، و١٩١٠، ثمّ عُدّلت قواعد ١٩١٢ عدة مرات عام ١٩٢٤، ١٩٣٠، ١٩٣٢، وقد أُلغيت قواعد ١٩١٢ في عام ١٩٣٨ عندما حلّت قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية التي تستند إلى حدٍ كبير لقواعد عام ١٩١٢، يُراجع:

- James Love Hopkins, *The New Federal Equity Rules, Promulgated by the United States Supreme Court at the October Term, 1912, op. cit., See Also*; Wallace R. Lane, "Twenty Years Under Federal Equity Rules," op. cit., p 638-675, Stephen N. Subrin, "How Equity Conquered the Common Law: The Federal Rules of Civil Procedure," op. cit., p 909-1002, *See Also*; *Federal Equity Rules*, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Equity_Rules

(2) Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 19-20.

(3) "the court, upon application of either party, when allowed by statute, or for good and exceptional cause for departing from the general rule, to be shown by affidavit, may permit the deposition of named witnesses…," FED. EQ. R. 47, 226 U.S. 661 (1912), in: George Frederick Rush, *Equity Pleading and Practice*, 1913, p 221.

(4) "in all trials in equity the testimony of witnesses shall be taken orally in open court, except as otherwise provided by statute or these rules," FED. EQ. R. 46, in: George Frederick Rush, *Equity Pleading and Practice*, op. cit., p 220-221.

- **كانت قضايا العدالة والإنصاف أمام المحاكم الفيدرالية- في ظل القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف الصادرة عام ١٨٤٢** Federal Equity Rules of 1842- **يتم الحُكم فيها بناءً على المستندات الرئيسة والشهادات المكتوبة** equity cases in

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

القواعد بتقديم الشهادة الشفوية في محاكمة علنية required oral testimony in open court، ومن ثمَّ يحل هذا الإجراء محل الإجراء التقليدي replacing the traditional equitable procedure المُتمثِّل في استخدام الوثائق والشهادات المكتوبة using documents and written testimony، ومن هنا تسمح القاعدة ٤٧ بالخروج على الشرط العام للشهادة الشفوية، ولكن الإفادات التي تسمح بها هذه القاعدة هى وسيلة لجمع الأدلة للمحاكمة(١).

وعلى الرغم من القيود الواردة في القاعدة ٤٧ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف فمن الواضح أن بعض المحاكم كانت على أتم الاستعداد " لمعاملة معظم قضايا العدالة والإنصاف بوصفها " استثنائية" إذا وافق محامو الخصوم على هذا الإجراء(٢).

وقد أشار " إدسون سندرلاند" إلى أن القاعدة ٤٧- مثل القانونين السابق الإشارة إليهما two deposition statutes- لا يمكن النظر إليها على أنها وسيلة للاستكشاف a discovery device بل بوصفها وسيلة لجمع الأدلة للمحاكمة بقوله بأن:" الغرض هنا ليس الاستكشاف بل الحصول على الدليل" "The purpose here was not discovery but obtaining proof"(٣).

ب- القاعدة ٥٨ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف:

وفقاً لرأي " إدسون سندرلاند" تُعدّ القاعدة ٥٨ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف Federal Equity Rule 58; FED. EQ. R. 58- والتي تقر ثلاثة أنواع من الاستكشاف في قضايا العدالة

---

federal court had previously been decided on the basis of documents and written testimony. لتقييم قواعد العدالة والإنصاف الفيدرالية الصادرة عام ١٩١٢ Federal Equity Rules يُراجع:

- Robert H. Talley, "The New and Old Federal Equity Rules Compared," *The Virginia Law Register*, Vol. 18, No. 9, (January 1913), p 667.

(١) **يذكر " إدسون سندرلاند" أن" الغرض من القاعدة ٤٧ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف ليس الاستكشاف بل الحصول على الدليل"، يراجع:**

- "The purpose here [Federal Equity Rule 47] was not discovery but obtaining proof." Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 20, *See Also*; Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 700, Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition…," *Student Legal History Papers*, op. cit., p 8, Note 25, Ezra Siller, "The Origins of the Oral…," *Seton Hall Circuit Review*, op. cit., p 50, Note 26.

(2) "in effect treat most equity cases as "exceptional" if the counsel for the litigants agree to such procedure."

- يرى " والاس لين" أن المحاكم في بعض المقاطعات تطبق بصرامة القاعدة التي تقضي بتقديم الشهادة الشفوية في محاكمة علنية في مواجهة الإجراء التقليدي المتمثل في استخدام الوثائق والشهادات المكتوبة وإن كان القضاة يفضلون سماع ورؤية الشهود أمامهم.

- According to Lane, "In some districts the courts strictly enforce the rule that testimony of all witnesses within the reach of subpoenas be given in open court, as the judges indicate that they prefer to hear and see the witnesses on the stand." *See;* Rule 46, Trial- Testimony Taken in Open Court, Wallace R. Lane, "Federal Equity Rules," *Harvard Law Review*, Vol. 35, No. 3, (January 1922), p 291-292.

- يُشير " والاس لين" إلى أن القاضية " روز" من ولاية ميرلاند- ومن أجل استماعها إلى الشهود شفوياً- كانت تجلس أحياناً قبل المحاكمة لأخذ الأدلة من بعض الشهود الذين قد لا يكونون متاحين في وقت المحاكمة.

- "Judge Rose (Maryland), in order to hear witnesses orally, occasionally sits in advance of the trial to take the evidence of some witness who may not be available at the time of trial." Wallace R. Lane, "Federal Equity Rules," op. cit., p 292, Note 66.

(3) Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 20, *See Also*; Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 700, Ezra Siller, "The Origins of the Oral Deposition…," *Student Legal History Papers*, op. cit., p 8, Note 25, Ezra Siller, "The Origins of the Oral…," *Seton Hall Circuit Review*, op. cit., p 50, Note 26.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

والإنصاف equity cases"- النص الوحيد في النظام الاتحادي بأكمله والمعدة للاستكشاف" "the only provision in the entire federal system intended for discovery"([1]) على النحو الآتي:

أولاً: تسمح القاعدة ٥٨ لأحد أطراف الدعوى بتقديم استجوابات إلى الأطراف الأخرى interrogatories to opposing parties من أجل استكشاف " الحقائق والوثائق المادية لدعم القضية أو للدفاع عنها for the discovery of "facts and documents material to the support or defense of the cause..."([2]).

ثانياً: يستطيع أيٍ من أطراف الخصومة أن يطلب من المحكمة أو من القاضي المختص by motion وبموجب أمر قضائي followed by a judicial order السماح له بإجراء تفتيش inspection أو إنتاج للوثائق التي في حوزة الطرف الآخر production of documents؛ من أجل الحصول على أدلة إثبات في الدعوى evidence material، أو من أجل الدفاع في مواجهة خصمه defense of his adversary([3]).

ويقتصر هذين الحُكمين provisions وبموجب التفسير القضائي judicial interpretation على التحقق من الوقائع أو الوثائق المتصلة بقضية الطرف الذي يسعى للحصول على حقه ascertaining facts or documents relating to the seeking party's own case وليس في حالة الخصم أو الغريم case of the adversary، ووفقاً لرأي " إدسون سندرلاند" يُعَدّ هذين النوعين من الاستكشاف " جيدان للهجوم ولكن ليس للدفاع "good for attack but not for defense"([4]).

وقد عبَّر قانون Old Chancery Bill of Discovery([5]) عن أن الاستكشاف الأكثر احتياجاً يتم رفضه ولا يسمح إلا بالحد الأدنى المطلوب من الاستكشاف "The discovery most needed is denied, that least needed is permitted"([6]).

ويتعين على الطرف الذي يطلب التحقيق و تفتيش ومستندات inspection of documents- وفقاً للقاعدة ٥٨ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف- أن يحصل على اعتراف من الطرف الآخر بأن الوثائق كانت في حوزته أو تحت سيطرته in his possession... or control قبل أن تصدر المحكمة أمراً بإصدارها أو جعلها before the court would make an order for their production([7]).

---

(1) Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 20.

(2) FED. EQ. R. 58, in George Frederick Rush, *Equity Pleading and Practice*, op. cit., p 224.

(3) "to effect the inspection or production of documents in the possession of either party and containing evidence material to the cause of action or defense of his adversary." FED. EQ. R. 58, in George Frederick Rush, *Equity Pleading and Practice*, op. cit., p 225.

(٤) **Bill of Discovery:** خطاب اعتماد، عريضة بيّنات جديدة يرفعها أحد الخصوم في دعوى قيد النظر، مُدَّعياً فيها اكتشاف بيّنات أو وثائق حيوية لدى خصم آخر أو تحت تصرُّفه وملتمساً إصدار الأمر لهذا الخصم بتقديمها كي تنجلي بها بعض غوامض الدعوى أو يُستفاد منها على أي حال، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 83.

(5) "good for attack but not for defense. It is nothing, in fact, but the discovery available under the old chancery bill of discovery. The discovery most needed is denied, that least needed is permitted." Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 21.

(6) According to Equity Rule 58, "the party seeking an inspection of documents was required to obtain an admission from the adverse party that the documents were in his possession, custody, or control before the court would make an order for their production." 7 James William Moore, Et Al., *Moore's Federal Practice* § 34 App. 100 (2).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ثالثاً: تسمح القاعدة ٥٨ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف للخصم الذي يسعى إلى الحصول على اعتراف خطي من الخصم الآخر a party to seek a written admission from the opponent([1]) في وقت مبكر من المحاكمة إلى إعدام أو أي وثيقة، أو رسالة أو كتابة أخرى... "the execution or genuineness of any document, letter or other writing..."([2])؛ كطلب الحصول على اعتراف- أو قبول أو إقرار- مكتوب يعارض الحقائق بشكلٍ عام "Such requests for admissions only went to writings, as opposed to facts generally"([3])

بالإضافة إلى ذلك يجب على المرء أن يعرف مُقدَّماً الكتابة من أجل الحصول على الاعتراف know in advance about the writing to seek the admission- وكما رأينا سابقاً- فهناك استكشاف محدود بشأن ذلك([4]).

وتُشير بعض الأدلة إلى أن المحكمة العليا لم تستغل الفرص المتاحة أمامها لتوسيع نطاق الاستكشاف في المحاكم الفيدرالية "the Supreme Court did not take advantage of opportunities to expand discovery in federal courts" في الوقت الذي يمكنها أن تقوم فيه بذلك بصورة مشروعة([5]).

على سبيل المثال يُقر قانون القضاء لعام ١٧٨٩ Judiciary Act of 1789 أنه يجوز لمحاكم الولايات المتحدة، في محاكمة الإجراءات القانونية In the trial of actions at law- بناءً على الطلب المُقدَّم لها والإخطار الواجب بناء على ذلك on motion and due notice thereof([6])- أن تطلب من الأطراف تقديم أو إخراج المستندات أو الكتابات التي في حوزتهم أو تحت سلطاتهم produce books or writings in their possession or power([7]) والتي تحتوي على أدلة ذات صلة بالموضوع which contain evidence pertinent to the issue، في الحالات التي قد يضطرون فيها إلى تقديم

---

(١) **Admission:** قبول، تسليم، إقرار، اعتراف (الشهادة والبيّنة) قبولها على اعتبار أنها معقولة يُقرها العقل أو تتصل اتصالاً موضوعياً بمدار البحث، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 24.

Admission - قبول- إقرار: الاعتراف بالحقائق صحيحة ولكن ليس الاعتراف بالذنب

"Admission; Saying that certain facts are true. But not saying you are guilty." Samia Zumout, *English-Arabic Legal Glossary, Superior Court of California*, op. cit., p 4.

(2) Fed. EQ. R. 58. George Frederick Rus., Equity Pleading and Practice, op. cit., p 225.

(3) Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 21.

(4) Edson R. Sunderland, "The New Federal Rules," op. cit., p 21

(5) "Some evidence suggests that the Supreme Court did not take advantage of opportunities to expand discovery in federal courts when it might have done so legitimately." Stephen N. Subrin, "Fishing Expeditions Allowed…," op. cit., p 700.

(٦) **Motion:** طلب يوجه إلى المحكمة أو القاضي المختص (والفعل move for يطلب).

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 465.

Motion - طلب شفهي أو خطي يتقدَّم به أحد الطرفين قبل المحاكمة، أو في خلالها أو بعدها، مُلتمساً من القاضي أن يُصدِر حُكماً أو أمراً في صالح مُوكِّله.

"Motion; Oral or written request made by a party to an action before, during, or after a trial asking the judge to issue a ruling or order in that party's favor." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary, Superior Court of California*, op. cit., p 65.

(٧) **Book:** مجموعة من أفكار أو بيانات أو أرقام أو قيود مطبوعة على ورق أو ما يقوم مقامه ومجلدة. مؤلف أدبي مطبوع ومجلد. وقد يعني هذا التعبير، لأغراض القانون، كراسا أو مجلة أو عددا من الاستمارات (المُعدَّة للتعبئة).

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 90.

تلك الأدلة بالإجراءات القضائية العادية في دائرة العدالة والإنصاف([1]) to produce the same by the ordinary rules of proceeding in chancery([2]).

[1] **Chancery: اختصاص قضائي مطلق** (في المحكمة العليا البريطانية) دائرة القضاء المطلق والعدالة الطبيعية غير المُقيَّدة، وهى من دوائر المحكمة العليا تمارس اختصاصا مطلقا لا يتقيَّد بحرفية النصوص القانونية. ويلجأ إليها حين تعجز هذه النصوص عن مسايرة العدالة الطبيعية أو تقصر دون بلوغ أهداف العدالة المنطلقة من قيود حرفية القانون.

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 119.

- **Court of chancery محكمة العدالة المطلقة:** دائرة من دوائر المحكمة العليا، تتشكَّل برئاسة الـ chancellor وتفصل فيما يرفع إليها من المسائل على أساس الإنصاف والعدالة المطلقة. وهى تختلف عن المحاكم العادية في أنها ابعد درجات الإنصاف والعدالة الطبيعية ولا تلزم نفسها بالتقيُّد بالنصوص القانونية في سبيل ذلك.

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 177.

[2] 7 James William Moore, Et Al., *Moore's Federal Practice* § 34 App.100 (1).

- This was last codified at 28 U.S.C. § 636 (1946). According to Moore, this "was superseded by the Rules [Fan. R. Cw. P.1 and was formally repealed by the judicial Code of 1948." Id.

المطلب الرابع

قواعد الاستكشاف في المحاكم الفيدرالية

بعد صدور قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية

يُطبق نظام الاستكشاف المدني Civil discovery على نطاق واسع في ظل القانون الفيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن ينطوي على العديد من المواد ذات الصلة بالقضية المطروحة أمام القضاء باستثناء المعلومات التي تتمتع بالامتياز من الاستكشاف privileged، أو المعلومات التي تُعَدّ مجهوداً شخصياً لأحد أطراف الخصومة work-product doctrine، أو أنواع مُعيَّنة من آراء الخبراء، وتختلف قواعد الاستكشاف الجنائي في القواعد القانونية الفيدرالية عن القواعد التي تتم دراستها هنا، وتختلف عن قواعد الاستكشاف الالكتروني "E-discovery" التي تُستخدم عندما يتم تخزين الأدلة والمستندات على الوسائط الالكترونية.

وعند دراسة النظام القضائي الأمريكي نجد أن الممارسة العملية قد أثبتت أنه يتم تسوية معظم القضايا المدنية في الولايات المتحدة الأمريكية أو حلها بعد القيام بإجراءات الاستكشاف دون الوصول إلى المحاكمة الفعلية without actual trial، وبعد إجراء الاستكشاف يتوصل كلا الطرفين إلى اتفاق حول القوة النسبية لأدلة كلٍ منهما في القضية، وهذا يؤدي غالباً إلى تسوية النزاع عن طريق التخفيف من حدة المحاكمة وتكاليفها eliminates the expense and risks of a trial، ومن ضمن الطرق المقترحة أيضاً للوصول إلى التسوية بين الطرفين بدون محاكمة هو اقتراح إصدار حُكم موجز أو اقتراح برفض القضية summary judgment or a motion to dismiss.[1]

وقد كتب Armistead Dobie عميد كلية الحقوق بجامعة فرجينيا dean of the University of Virginia Law School، وعضو لجنة صياغة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية member of the Rules drafting committee أن قواعد الاستكشاف عند تبني العمل بها كانت قواعد ثورية في أهميتها wrote at the time that the discovery provisions were "revolutionary" in their importance.[2]

---

(1) *Civil Discovery Under United States Federal Law*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Civil_discovery_under_United_States_federal_law

(2) Armistead M. Dobie, "The Federal Rules of Civil Procedure," *Virginia Law Review (VA. L.REV)*, Vol. 25, (1939), p 267-268, p 270-274, p 283, *See Also*; Judith Resnik, "Failing Faith: Adjudicatory Procedure in Decline," *The University of Chicago Law Review (U. CHI. L. REV)*, Vol. 53, No. 2 (Spring, 1986), p 494-560, at 521, No. 119. (citing Dobie's article).

الفصل الثاني

آليات الاستكشاف المدني

تمهيد وتقسيم:

على الرغم من أن المفاجأة كانت يوماً ما إحدى الخطوات التكتيكية المشروعة في المحاكمة surprise was once a legitimate trial tactic فإن النظام الإجرائي في الولايات المتحدة الأمريكية يوفر حالياً إجراءات " استكشافية" discovery procedures تعمل على:" إزالة مظاهر التسلية والهزل من عمليات التقاضي والتأكد من أن النتائج القانونية مبنية على الوقائع الحقيقية في القضية، وليس على مهارات المحامين".

"take the sporting aspect out of litigation and make certain that legal results are based on the true facts of the case-not on the skill of the attorneys."([1])

وبعبارة أخرى يكون من حق كل طرف في الدعوى party الاطلاع على المعلومات التي في حوزة الطرف الآخر in the possession of the other من أجل تجنب المفاجأة في أثناء المحاكمة ولتشجيع تسوية النزاع encourage settlement.

وتتضمَّن كلمة استكشاف- وفقاً لرأي بعض الفقهاء- " الوسائل التي يستطيع من خلالها طرف- أو طرف محتمل- في دعوى قانونية أن يحصل على معلومات تتصل بالقضية ويحتفظ بها".

The term discovery "encompasses the methods by which a party or potential party to a lawsuit obtains and preserves information regarding the action."([2])

وهناك أكثر من أداة للاستكشاف several tools of discovery تتمثل في تقديم الإفادات Deposition، والاستجوابات Interrogatories، وطلب إنتاج الوثائق Request to Produce Documents، والفحص البدني والعقلي Physical and Mental Examination([3])، ... على النحو الآتي:

---

(1) William T. Schantz, *The American Legal Environment*, op. cit., p 169.

(2) Jack H. Friedenthal, Mary Kay Kane, Arthur R. Miller, *Civil Procedure*, 2015, op. cit., p 380, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 327.

(3) "The most common types of discovery are **interrogatories**, consisting of written questions the other party must answer under penalty of perjury; **depositions**, at which one party to a lawsuit has the opportunity to ask oral questions of the other party or witnesses under oath while a written transcript is made by a court reporter; and **requests to produce documents**, by which one party can force the other to produce physical evidence." Gerald N. Hill, Kathleen Thompson Hill, *Nolo's Plain-English Law Dictionary*, op. cit., p 132-133.

١- الإفادات Depositions:

تُعرف الإفادة Deposition بأنها:" شهادة أو أقوال يُدلي بها ذو الشأن خارج المحكمة مشفوعة باليمين، وتحرر حال الإدلاء بها، ثمَّ تتلى عليه فيُوقِّعها وتُحفظ ليرجع إليها في أثناء المحاكمة عند اللزوم، و *deposition de bene esse* إفادة أو شهادة تتلى في أثناء الجلسة عند الحاجة"([1]).

ويُعرِّف قاموس بلاك *de bene esse* على النحو الآتي: مشروط، مؤقتاً، تحسباً لاحتياجات المستقبل، وهى عبارة تطبق في الإجراءات التي تُتخذ من جانب واحد بصفةٍ مؤقتة which are taken of provisionally *ex parte*، ويسمح لها بالوقوف على ما هو عليه في الوقت الحاضر، ولكنها قد تكون عُرضة للاستثناء أو التحدي في المستقبل، ويجب أن تقف أو تسقط وفقاً لجدتها الذاتية وانتظامها.

وهكذا تسمح المحاكم- في بعض الحالات- بإخراج الأدلة من دورات الانعقاد العادية؛ من أجل منع فقد الأدلة بسبب وفاة الشاهد أو غيابه، وهذا ما يسمى بأخذ الأدلة "taking evidence *de bene esse*"، وينظر إليها على أنها فحص مؤقت ومشروط؛ ليتم استخدامه فقط في حالة عدم إمكان فحص الشاهد بعد ذلك في الدعوى بالطريقة العادية([2]).

وتُعرف الإفادة أيضاً بأنها شهادة شاهد يتم الحصول عليها بعد قَسَمه اليمين خارج المحكمة "A deposition is the testimony of a witness taken under oath outside the court"([3])؛ لاستخدامها لاحقاً في المحاكمة أو لأغراض الاستكشاف، وعادةً ما تُستخدم الإفادات في القاضي في الولايات المتحدة وكندا، ويتم إجرائها خارج المحكمة من قِبَل المحامين أنفسهم، مع عدم وجود قاضي للإشراف على عملية أخذ الإفادات([4]).

وفي هذه الحالة يتم توجيه الأسئلة والأجوبة التي يتم تدوينها داخل قاعة المحكمة As in the courtroom, the question-and-answer format is used، وعندئذ يتعيَّن إعلام كل طرف من أطراف القضية بأنه سيكون هناك شاهد يتم استجوابه بتمام مساواة الأطراف الأخرى في الحضور لاستجواب الشاهد cross-examine the witness([5]).

---

(1) Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 211.

(2) "*De bene esse*; Conditionally; provisionally; in anticipation of future need. A phrase applied to proceedings which are taken *ex parte* and provisionally, and are allowed to stand as *well done* for the present, but which may be subject to further examination or challenge, and must then stand or fall according to their intrinsic merit and regularity."

- Thus. "in certain cases, the courts will allow evidence to be taken out of the regular course, in order to prevent the evidence being lost by the death or the absence of the witness. This is called "taking evidence *de bene esse*," and is looked upon as a temporary and conditional examination, to be used only in case the witness cannot afterwards be examined in the suit the regular way."

- Henry Campbell Black, *A Dictionary of Law, Definitions of the Terms and Phrases of American and English Jurisprudence*…, 1891, op. cit., p 321, Henry Campbell Black, *A Dictionary of Law, Definitions of the Terms and Phrases of American and English Jurisprudence*…, 1995, op. cit., p 320, *See Also*; Elizabeth A, Martin, *Oxford Dictionary of Law*, op. cit., p 136.

(3) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, Delmar Publishers, 1997, p 209, Deborah Moskovitch, *The Smart Divorce: Proven Strategies and Valuable Advice from 100 Top Divorce Lawyers, Financial Advisers, Counselors, and Other Experts*, Chicago Review Press, 2007, p 195, Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 282.

(4) *Deposition (law)*, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Deposition_(law)

(٥) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥٠، يُراجع أيضاً:

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ومن هنا تمنح الإفادات Depositions لأحد أطراف الدعوى الفرصة لطرح الأسئلة الشفوية oral questions على الطرف الآخر أو أحد الشهود تحت القَسَم under oath، في الوقت الذي يتم فيه إعداد نسخة مكتوبة بواسطة القاضي المقرر في المحكمة a written transcript is made by a court reporter([1]).

٢- الاستجوابات Interrogatories:

تُعرف الاستجوابات بأنها مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي يجب الإجابة عنها بعد حلف اليمين written question that must be answered under oath، ولا يجوز تقديم هذه الاستجوابات إلا لأطراف القضية فقط، ولهذا لا تُعرض على الشهود Interrogatories can be submitted only to the parties in the case, not to witnesses([2]). وهذه الاستجوابات المكتوبة مفيدة جداً في الحصول على وصف للأدلة descriptions of evidence التي في حوزة الأطراف المتنازعة في القضية the opposing parties in the suit([3]).

إذاً تتضمَّن الاستجوابات Interrogatories أسئلة مكتوبة يتعيَّن على الطرف الآخر الاجابة عنها وإلا وقع تحت طائلة القانون بدفع الغرامة المُوقَّعة عليه penalty([4])، أو الخضوع لعقوبة شهادة الزور perjury([5]).

٣- طلب إنتاج الوثائق Request to Produce Documents:

يُمثِّل طلب إنتاج الوثائق من قِبَل أحد أطراف الدعوى- والذي يستطيع إجبار الطرف الآخر على إنتاج الأدلة المادية produce physical evidence([6])- الأداة الثالثة التي تُستخدم في عملية الاستكشاف، [illegible] requests an inspection of documents، والمكتوبات writings، والرسومات drawings، والرسوم البيانية graphs، والمخططات البيانية charts، والخرائط maps، والصور الفوتوغرافية photographs، أو المفردات

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 328-329, Marianne M. Jennings, David P. Twomey, *Business Law: Principles for Today's Commercial Environment*, South Western, Cengage Learning, 3rd Edition, 2011, p 23, David Twomey, *Labor and Employment Law: Text & Cases*, South Western, Cengage Learning, Fifteenth Edition, 2[illegible] p 35.

([1]) **Reporter: قاضي يتولى بسط القرارات المأخوذة في المسائل القانونية لدى المحاكم العادية ودوائر العدالة الانصافية**، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 521.

([2]) روبرت أ. كارب- روتالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(3) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, op. cit., p 209, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 328.

([4]) **Penalty غرامة، عقوبة، جزاء، حد، قصاص، و penalty مبلغ يتعهد الملتزم بدفعه إذا أخلَّ بشروط الالتزام**، وهى عقوبة يفرضها القانون على من خالف أحكامه أو ارتكب فعلاً ممنوعاً أو قعد عن واجب قانوني، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 518, Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 71.

([5]) **Perjury (جُرم) شهادة الزور، اليمين الغموس، الحلف الكاذب، الحنث (في اليمين)**، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 521.

- **شهادة الزور، الحنث باليمين:** الإدلاء العمدي بشهادة غير صحيحة في أثناء أداء اليمين في دعوى قضائية.

"Perjury; A false statement made on purpose while under oath in a court proceeding." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 71.

(6) "The most common types of discovery… **requests to produce documents**, by which one party can force the other to produce physical evidence." Gerald N. Hill Kathleen Thompson Hill, *Nolo's Plain-English Law Dictionary*, op. cit., p 132-133.

الأخرى التي في حوزة الطرف الآخر or other item held by the other party؛ للاستفادة منها في القضية المعروضة أمام القضاء([1]).

٤- الفحص البدني والعقلي Physical and Mental Examination:

يجوز للمحكمة عندما تكون الحالة الجسدية أو العقلية لأحد أطراف الدعوى محلاً للتساؤل أو الجدل أن تأمر هذا الشخص بأن يخضع للفحص بواسطة طبيب مختص على سبيل المثال submit to an examination by a physician([2]).

ولكن ماذا يحدث لو رفض طرف من الأطراف أن يمتثل إلى طلب من طلبات الاستكشاف؟ refuses to comply with discovery requests يجوز للقاضي في هذه الحالة أن يفرض الالتزام بالطلب compel compliance، أو يعتبر وقائع القضية قد تم تأسيسها deem the facts of the case established، أو يُسقط سبب إقامة القضية dismiss the cause of action، أو يحكم غيابياً enter judgment by default([3]).

من هذا المنطلق تنقسم الدراسة في هذا المبحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإفادات.

المبحث الثاني: الاستجوابات.

المبحث الثالث: طلب إنتاج الوثائق.

المبحث الرابع: الفحص البدني والعقلي.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 282, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 329.

(2) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, op. cit., p 214, Celia C. Elwell, Robert Barr Smith, *Practical Legal Writing for Legal Assistants*, West Publishing, 1996, p 443, Charles P. Nemeth, *Law and Evidence: A Primer for Criminal Justice, Criminology, Law and Legal Studies*, Jones & Bartlett Learning, Second Edition, 2011, p 265 etc., David Twomey, *Labor and Employment Law: Text & Cases*, South Western, Cengage Learning, Fifteenth Edition, 2012, p 35.

(٣) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥١.

- Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 283.

المبحث الأول

الإفادات

تطورت الإفادات Depositions في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في القرن التاسع عشر كجزء من عملية الاستكشاف التي يجمع بموجبها المتقاضون المعلومات من أجل الاستعداد للمحاكمة. وتسمح الدول التي لا تُقر قوانينها بالأخذ بالإفادات بالحق في الاحتفاظ بالشهادة الشفوية المشفوعة باليمين testimony(١)؛ لاستخدامها في المستقبل عن طريق الإدلاء بالشهادة الحية التي تتم في قاعة المحكمة live testimony in the courtroom، أو عن طريق الإفادة الخطية المشفوعة باليمين written affidavit(٢).

وتعترف بعض السلطات القضائية jurisdictions بالشهادة الخطية كأحد أشكال الإفادات وتسمى أحياناً " الإفادات القائمة على الأسئلة المكتوبة" deposition upon written questions، في الوقت الذي تسمح فيه الولايات القضائية التي تطبق القانون العام common law jurisdictions كإنجلترا وويلز واستراليا ونيوزيلندا بتسجيل الأدلة الشفوية لدعم الشهود " الحصول على الإفادة" recording the oral evidence of supporting witnesses (obtaining a statement)؛ وهي إجراءات روتينية في أثناء التحقيقات السابقة على التقاضي pre-litigation investigations تمنح الحق في طرح الأسئلة الشفوية على الأطراف المقابلة في الخصومة opposing party's قبل أن تتم إجراءات المحاكمة(٣).

وفي هذه الحالة يُستخدم نمط الأسئلة والأجوبة نفسها المستخدم داخل قاعة المحكمة As in the courtroom, the question-and-answer format is used، وعندئذ يتيح إعلام كل طرف من أطراف القضية بأنه سيكون هناك إفادة؛ حتى يتمكن من يمثل الأطراف الأخرى من الحضور لاستجواب الشاهد cross-examine the witness(٤).

---

(١) **Testimony شهادة شفوية من اليمين (أو ما يقوم مقامه) يؤديها كامل الأهلية:** تستخدم هذه الكلمة أحياناً كمرادف لكلمة evidence غير أنها ليست كذلك، ويجب عدم الخلط بينهما عند مقارنة الجزء بالكل؛ إذ تقتصر الأولى testimony على نوع واحد من البيّنة، هو شهادة الشهود أو ما يدلون به على ألسنتهم من الوقائع، أما الأخرى evidence فتشمل كل دليل يمكن الاستشهاد به وعرضه على المحلفين لأغراض الإثبات، سواء أكان شهادة شهود أم وثائق أم غير ذلك من وسائل البيّنة وأسبابها، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 92.

- شهادة: إفادة شفهية أو خطية في المحاكمة.

"Testimony; Oral evidence at a trial or deposition." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 92.

(٢) **Affidavit إفادة خطية مشفوعة بيمين، تصريح، إقرار أو تقرير كتابي مصحوب بقَسَم يؤديه المُقرر أمام موظف رسمي مختص**، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 28.

- إقرار مُعزز بالقَسَم: إفادة خطية مشفوعة باليمين- القَسَم- تُقدَّم أمام شخص مفوض قانوناً؛ كالقاضي أو كاتب العدل.

"Affidavit; A written statement that someone swears to under oath in front of someone that is legally authorized, like a judge or notary public." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 5.

(3) *Deposition (law)*, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Deposition_(law)

(٤) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥٠، يُراجع أيضاً:

- Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 328-329, Marianne M. Jennings, David P. Twomey, *Business Law: Principles for Today's Commercial Environment*, op. cit., p 23, David Twomey, *Labor and Employment Law: Text & Cases*, op. cit., p 35.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ومن هنا تمنح الإفادات Depositions لأحد أطراف الدعوى الفرصة لطرح الأسئلة الشفوية oral questions على الطرف الآخر أو أحد الشهود تحت القَسَم under oath، في الوقت الذي يتم فيه إعداد نسخة مكتوبة بواسطة القاضي المقرر في المحكمة a written transcript is made by a court reporter()[1].

ولهذا يستطيع الطرف الذي يحصل على شهادة الشاهد الحفاظ عليها، ومن ثمَّ الحصول على فكرة جيدة عما ستكون عليه شهادة الشاهد في أي جلسة استماع أو محاكمة لاحقة، بالإضافة إلى أنه سيكون من الصعب على الشاهد تقديم أي شهادة أخرى تختلف بشكلٍ كبير عن الشهادة المُقدَّمة في الإفادة()[2].

مع ملاحظة أن مصطلح الإفادات يُعَدّ المصطلح الأكثر شيوعاً في المحاكم الفيدرالية الأمريكية U.S. Federal Courts وفي أغلب الولايات الأمريكية، في الوقت الذي تُشير فيه بعض الدول إلى هذا الإجراء بوصفه " استجواباً قبل المحاكمة" (Examination Before Trial) "EBT"()[3].

أولاً: تعريف الإفادات:

يمكن تعريف الإفادات على النحو الآتي:

أ- **تعريف الإفادات بوجهٍ عام:**

تُعرَّف الإفادة Deposition بأنها:" شهادة أو أقوال يُدلي بها ذو الشأن خارج المحكمة مشفوعة باليمين، وتحرر حال الإدلاء بها، ثمَّ تتلى عليه فيُوقِّعها وتُحفظ ليرجع إليها في أثناء المحاكمة عند اللزوم، و *deposition de bene esse* إفادة أو شهادة تتلى في أثناء الجلسة عند الحاجة"()[4].

وتُعرف الإفادة أيضاً بأنها شهادة شاهد يتم الحصول عليها بعد قَسَمه اليمين خارج المحكمة "A deposition is the testimony of a witness taken under oath outside the court"()[5]؛ لاستخدامها لاحقاً في المحاكمة أو لأغراض الاستكشاف، وعادةً ما تُستخدم الإفادات في التقاضي في الولايات المتحدة وكنتيجة إجرائها خارج المحكمة من قِبَل المحامين أنفسهم، مع عدم وجود قاضي للإشراف على عملية أخذ الإفادات()[6].

وتُعرف الإفادة بأنها شهادة تحريرية أو شفهية Written or oral testimony معززة بالقَسَم أمام شخص ثالث مفوض كمدوّن المحاضر وتجرى الإفادة خارج المحكمة وتساعد الأطراف في الوقت نفسه

---

(1) **Reporter: قاضي يتولى بسط القرارات المتخذة في المسائل القانونية لدى المحاكم العادية ودوائر العدالة الإنصافية**، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 601.

(2) Aaron Larson, *What is a Deposition*, ExpertLaw, May 6, 2018, Available at;
- https://www.expertlaw.com/library/civil-litigation/what-deposition

(3) "The popular name for depositions is "EBT" (Examination Before Trial) but depositions can be taken, by Court Order, before an action has been commenced, during trial and even after trial (see, CPLR 3102(c), (d) and CPLR 5229)." W. Russell Corker, *Fundamentals of Depositions*, New York State Bar Association, p 346, June 17, 2020, *Available Also at*;
https://nysba.org/NYSBA/Coursebooks/Fall%202013%20CLE%20Coursebooks/Bridging%20The%20Gap%20October%202013/6_Fundamentals_of_Depositions_Russ_Corker.pdf

(4) Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 211.

(5) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, op. cit., p 209, Deborah Moskovitch, *The Smart Divorce: Proven Strategies and Valuable Advice from 100 Top Divorce Lawyers*, op. cit., p 195, Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 282.

(6) *Deposition (law)*, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Deposition_(law)

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

على الحصول على نسخة من شهادة الشخص المطلوب شهادته أو شهادة الشاهد الذي يعيش بعيداً، ويمكنها أن تساعد المحامين في إعداد أوراقهم القضائية المسماة بالمذكرات Pleadings([1]).

"Deposition; Written or oral testimony given under oath in front of an authorized third person like a court reporter. Depositions take place outside of the court. They allow the parties to get a record of a person's testimony, or to get testimony from a witness that lives far away. They can help the lawyers prepare their court papers called "pleadings."([2])

ب- الإفادات لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها:

يُقصد بأخذ الإفادات لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها Depositions to Perpetuate Testimony- الواردة في القاعدة ٢٧ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27; Rule 27([3])- الإجراء الذي تسمح به قواعد الاستكشاف الفيدرالية وفي الولايات من أجل الحفاظ على شهادة الشاهد واستدامتها preserving the attestation of a witness حتى لا تضيع قبل المحاكمة التي يعتزم استخدامها فيها، وتتمثَّل الطريقة المعتادة لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها perpetuating testimony في أخذ الإفادات deposition، ويُسمح بها عادةً عندما يكون الشاهد مسناً ومريضاً أو على وشك مغادرة البلاد([4]).

ويقصد أيضاً باستدامة الشهادة والحفاظ عليها Perpetuate Testimony الفعل الذي يتم بموجبه اختزال الشهادة إلى الكتابة على النحو المنصوص عليه في القانون؛ حتى يتم قراءتها في صورة دليل في الدعوى أو الإجراءات القانونية التي يتم رفعها بعد ذلك([5]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

([1]) **Pleadings مذكرات، لوائح، مرافعات، ادعاءات، ردود رسمية يتبادلها الخصوم في الدعوى، ويُعرف كلاً منها بإسم خاص، يُراجع:**

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 194.

- Pleadings بيانات مكتوبة تقدم الى المحكمة تصف شرعية أو حقيقة ادعاءات أحد الخصوم بشأن القضية وماذا يطلب من المحكمة.

"Pleadings; Written statements filed with the court that describes a party's legal or factual claims about the case and what the party wants from the court." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 73.

([2]) Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 33.

([3]) **يمكن مراجعة القاعدة ٢٧ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27; Rule 27 على الرابط الآتي:**

Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

([4]) "Perpetuate Testimony; The procedure permitted by federal and state discovery rules for preserving the attestation of a witness that might otherwise be lost prior to the trial in which it is intended to be used.

- The usual method of perpetuating testimony is by taking a deposition. It is usually allowed when a witness is aged and infirm or is about to leave the state." Jeffrey Lehman, Shirelle Phelps (Editors), *West's Encyclopedia of American Law*, Thomson Gale, a part of The Thomson Corporation, USA, 2nd Edition, 2005, Vol. 7, Mc to Pl, p 430.

- *See Also*; *Perpetuate Testimony*, Legal Dictionary, The Free Dictionary, Available at; http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Perpetuating+Testimony

([5]) "The act by which testimony is reduced to writing as prescribed by law, so that the same shall be read in evidence in some suit or legal proceedings to be thereafter instituted." *Perpetuating*

واستدامة الشهادة تعني الحفاظ على شهادة الشهود التي قد تضيع قبل المحاكمة التي يتوقَّع استخدامها فيها، وتشمل أسباب استدامة الشهادة والحفاظ عليها الآتي: إذا كان الشاهد كبيراً في السن، أو مريضاً، أو إذا كان يستعد لمغادرة البلاد لفترة طويلة أو غير محددة.

ومن هنا تستخدم أدلة الشخص- إذا تم تسجيلها- في المستقبل لمنع ظلم محتمل أو لدعم مطالبة مستقبلية بالملكية، وتتمثَّل الطريقة المعتادة لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها في الحصول على الإفادات(١).

مع ضرورة الإشارة إلى أن مصطلح examination *de bene esse* يقصد به الاستجواب توقّعاً أو (احتياطاً) للحاجة؛ أي استجواب الشاهد خارج المحكمة وقبل البدء في نظر القضية إذا كان مُقعداً أو مريضاً، أو يُخشى موته أو سفره الطويل، وكانت شهادته في واقعة مُعيَّنة عظيمة الأهمية، وعندئذ تؤخذ أقواله لتتلى في أثناء المحاكمة حرصاً على عدم ضياع معالم تلك الواقعة أو المسألة، أو احتياطاً لاستحالة حضوره للاستجواب في الجلسة(٢).

ثانياً: ضوابط أخذ الإفادات لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها:

ذكرت القاعدة ٢٧ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الضوابط المتصلة بأخذ الإفادات لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها Fed. R. Civ. P.27; Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony(٣) على النحو الآتي:

أ- قبل أن يتم رفع الدعوى:

جاءت القواعد المتصلة بأخذ الإفادات لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها قبل أن يتم رفع الدعوى Before an Action Is Filed في القاعدة ٢٧(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P.27(a); Rule 27(a) على النحو الآتي:

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

Testimony (n.d.), John Bouvier, *A Law Dictionary, Adapted to the Constitution and Laws of the United States*, 1856, June 17, [illegible], US Legal.com, Available
- https://legal-dictionary.thefreedic[illegible].com/Perpetuating+Testimony

(1) "Perpetuating testimony means preserving the testimony of witness, which might otherwise be lost before the trial in which it is intended to be used. Reasons for perpetuating testimony include: The witness is aged, the witness is ill, or the witness is preparing to leave the country for a lengthy or indefinite period of time.
- The person's evidence, if recorded, is then used in the future to prevent a possible injustice or to support a future claim of property. The usual method of perpetuating testimony is by taking a deposition." *Perpetuating Testimony*, Legal Definitions, US Legal.com, Available at; https://definitions.uslegal.com/p/perpetuating-testimony/

(2) Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 194.

(٣) **عُدِّلت القاعدة ٢٧ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P.27; Rule 27 عدة مرات بدءاً من تعديلها في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٦ حتى تعديلها في ٢٦ مارس ٢٠٠٩ على النحو الآتي:**

- (As amended **Dec. 27, 1946**, eff. Mar. 19, 1948; **Dec. 29, 1948**, eff. Oct. 20, 1949; **Mar. 1, 1971**, eff. July 1, 1971; **Mar. 2, 1987**, eff. Aug. 1, 1987; **Apr. 25, 2005**, eff. Dec. 1, 2005; **Apr. 30, 2007**, eff. Dec. 1, 2007; **Mar. 26, 2009**, eff. Dec. 1, 2009). *Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

١- الالتماس (العريضة) Petition([1]):

يجوز للشخص الذي يطلب الحصول على الشهادة- لاستدامتها والحفاظ عليها- بشأن أي مسألة يمكن إدراكها في محاكم الولايات المتحدة الأمريكية أن يُقدِّم التماساً موثقاً في محكمة المقاطعة للمنطقة التي يُقيم فيها خصمه المتوقَّع adverse party، ويجب أن يطلب الالتماس- أو العريضة- إصدار أمر يأذن للملتمس- أو مُقدِّم العريضة- بطلب الإفادة من الأشخاص المذكورين من أجل الحصول على شهادتهم والحفاظ عليها in order to perpetuate their testimony.

ويجب أن يحمل الالتماس أو العريضة اسم مُقدِّمه، ويجب أن يُبيِّن الآتي:

أ- أن مُقدِّم الالتماس أو العريضة يتوقَّع أن يكون طرفاً في دعوى يمكن إدراكها- أو تمييزها- في إحدى محاكم الولايات المتحدة، ولكنه لا يستطيع أن يرفعها أو أن يتسبب في رفعها في الوقت الراهن.

ب- موضوع الإجراء المُتوقَّع وبيان مصلحة مُقدِّم الالتماس.

ج- الوقائع التي يُريد الملتمس إثباتها بالشهادة المقترحة وأسباب الحفاظ عليها.

د- أسماء أو وصف الأشخاص الذين يتوقَّع مُقدِّم الالتماس أن يكونوا خصوماً مقابلين له في الدعوى وعناوينهم، بالقدر الكافي لمعرفتهم.

هـ- الاسم، والعنوان، وجوهر الشهادة المُتوقَّعة من كل شاهد يُدلي بشهادته تحت القَسَم deponent([2]).

([1]) **Petition** طلب مكتوب، عريضة، التماس. يلتمس عنه الـ motion في كونه طلباً شفوياً، إذا قُدِّم كتابةً أصبح petition.

- **Petition** (في بعض الولايات المتحدة الأمريكية) ورقة دعوى يبسط فيها المُدَّعي دعواه وأسبابها، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 523.

- **التماس:** ورقة المحكمة لاتخاذ إجراء قانوني، على سبيل المثال تبدأ القضية في محكمة الأحداث بالتماس.
"Petition; A court paper that asks the court to take action. For example, in juvenile cases, the Petition starts the court case." Sami Zaroubi, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 73.

([2]) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بالالتماس (العريضة) في القاعدة ٢٧(أ) من قواعد الاجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27(a)(1); Rule 27(a)(1)** على النحو:

"Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony:

A- Before an Action Is Filed.

1- *Petition*. A person who wants to perpetuate testimony about any matter cognizable in a United States court may file a verified petition in the district court for the district where any expected adverse party resides. The petition must ask for an order authorizing the petitioner to depose the named persons in order to perpetuate their testimony. The petition must be titled in the petitioner's name and must show:

A- that the petitioner expects to be a party to an action cognizable in a United States court but cannot presently bring it or cause it to be brought;

B- the subject matter of the expected action and the petitioner's interest;

C- the facts that the petitioner wants to establish by the proposed testimony and the reasons to perpetuate it;

D- the names or a description of the persons whom the petitioner expects to be adverse parties and their addresses, so far as known; and

E- the name, address, and expected substance of the testimony of each deponent."

٢- الإشعار- أو الإخطار القانوني- وإعلانه Notice and Service:

يجب على مُقدِّم الالتماس- قبل ٢١ يوماً على الأقل من تاريخ جلسة الاستماع- أن يُعلِن الأطراف المتخاصمة المُتوقَّعة بنسخة من الالتماس أو العريضة، بالإضافة إلى أشعار- أو إخطار قانوني- يُحدد ميعاد ومكان الجلسة(١).

ويجوز تقديم الإشعار- أو الإخطار القانوني- إما داخل أو خارج المقاطعة أو الولاية بالطريقة المنصوص عليها في القاعدة ٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P 4; Rule 4(٢)، وإذا تعذر إجراء هذا الإعلان بالعناية المقبولة تجاه الطرف الآخر- المُتوقَّع مخاصمته- فيجوز للمحكمة أن تقوم بالإعلان عن طريق النشر أو بغير ذلك من الوسائل.

ويجب على المحكمة أن تُعيّن محامياً لتمثيل الأشخاص الذين لم يتم إعلانهم بالطريقة المنصوص عليها في القاعدة ٤، ولكي يتولى استجواب الشاهد الذي يُدلي بشهادته تحت القَسَم بدقة cross-examine the deponent(٣)؛ إذا لم يكن الشخص الذي لم يتم إعلانه قد تم تمثيله بطريقةٍ أخرى if an unserved person is not otherwise represented.

وإذا كان الطرف الآخر المُتوقَّع مخاصمته قاصراً أو غير كفء فتطبق أحكام القاعدة ١٧(ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 17(c); Rule 17(c)(٤).

---

(١) عُدِّلت المدة الواردة في المتن إلى ٢١ يوماً عام ٢٠٠٩ بعد أن كانت ٢٠ يوماً يُراجع ملاحظات اللجنة التشريعية لتعديل القاعدة ٢٧ عام ٢٠٠٩ على النحو الآتي:

"The time set in the former rule at 20 days has been revised to 21 days." *Committee Notes on Rules, 2009 Amendment; Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

(٢) يمكن مراجعة القاعدة ٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P 4; Rule 4 على الرابط الآتي:

Rule 4. Summons, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at: https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4

(٣) Cross Examination مناقشة الشهود استجوابهم (من خصم الفريق الذي استدعاهم في الدعوى)، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 105.

- **مناقشة الشاهد:** عندما يطرح محامي الطرف الآخر أسئلة على شاهد في جلسة الاستماع أو المحاكمة.

"Cross-Examination: When the other side's lawyer asks a witness questions in a hearing or trial." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 30.

- **Deponent صاحب الإفادة:** من حُررت أقواله مشفوعة باليمين وذيلت بإمضائه أو ما يقوم مقامه. من أدلى أمام المحكمة بشهادة، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 211.

(٤) يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بالإشعار- أو الإخطار القانوني- وإعلانه Notice and Service في القاعدة ٢٧(أ) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27(a)(2); Rule 27(a)(2) على النحو الآتي:

"Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony:

A- Before an Action Is Filed…

2- *Notice and Service*. At least 21 days before the hearing date, the petitioner must serve each expected adverse party with a copy of the petition and a notice stating the time and place of the hearing. The notice may be served either inside or outside the district or state in the manner provided in Rule 4. If that service cannot be made with reasonable diligence on an expected adverse party, the court may order service by publication or otherwise. The court must appoint an attorney to represent persons not served in the manner provided in Rule 4 and to cross-

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٣- الأوامر والاستجوابات Order and Examination:

إذا اقتنعت المحكمة بأن استدامة الشهادة والحفاظ عليها perpetuating the testimony قد يحول دون الفشل في تحقيق العدالة أو تأخيرها فيجب عليها أن تُصدِر أمراً يُحدد أو يصف الأشخاص الذين يجوز أخذ إفاداتهم depositions، وأن تحدد موضوعات الاستجوابات specifies the subject matter of the examinations(١)، وأن تذكر ما إذا كانت تلك الإفادات سوف تؤخذ شفوياً أو بواسطة الاستجوابات المكتوبة the depositions will be taken orally or by written interrogatories(٢).

ويجوز عندئذ أن تؤخذ هذه الإفادات بموجب هذه القواعد، ويجوز للمحكمة إصدار أوامر كالأوامر المأذون بها بموجب القاعدتين ٣٤ و٣٥(٣).

والإشارة في هذه القواعد إلى المحكمة التي يكون فيها الإجراء قيد النظر يعني- لأغراض هذه القاعدة- المحكمة التي يُقدَّم اليها الالتماس- أو العريضة- بطلب الحصول على الإفادات(٤).

---

examine the deponent if an unserved person is not otherwise represented. If any expected adverse party is a minor or is incompetent, Rule 17(c) applies."

Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

- يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بالشخص القاصر أو غير الكفء **Minor or Incompetent Person** في القاعدة ١٧ (ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية **Fed. R. Civ. P. 17(c); Rule 17(c)** على النحو الآتي:

Rule 17. Plaintiff and Defendant; Capacity; Public Officers, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_17

(١) **Examination** استجواب، تحقيق، فحص، بحث، امتحان، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 262, Samia Zuraq, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 40-41.

(٢) سيتم تناول الاستجوابات **Interrogatories** في المبحث الثاني.

(٣) يُراجع القاعدة ٣٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية المتصلة بطلب إنتاج الوثائق والمعلومات المُخزنة إلكترونياً، والأشياء المادية، أو الدخول إلى [illegible] لأغراض التفتيش وللأغراض الأخرى Fed. R. Civ. P. 34; Rule 34: Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto [illegible] for Inspection and Other Purposes والقاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية المتصلة بالفحص الجسدي والعقلي Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35: Physical and Mental Examinations.
- سيتم تناول طلب إنتاج الوثائق في المبحث الثالث، الفحص البدني والعقلي في المبحث الرابع.

(٤) يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بالأوامر والاستجوابات في القاعدة ٢٧(أ) ٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية **Fed. R. Civ. P. 27(a)(3); Rule 27(a)(3)** على النحو الآتي:

"Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony:
A- Before an Action Is Filed…
3- *Order and Examination*. If satisfied that perpetuating the testimony may prevent a failure or delay of justice, the court must issue an order that designates or describes the persons whose depositions may be taken, specifies the subject matter of the examinations, and states whether the depositions will be taken orally or by written interrogatories. The depositions may then be taken under these rules, and the court may issue orders like those authorized by Rules 34 and 35. A reference in these rules to the court where an action is pending means, for purposes of this rule, the court where the petition for the deposition was filed."

Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

٤- استخدام الإفادة Using the Deposition:

يمكن استخدام الإفادة- المُتمثِّلة في الشهادة أو الأقوال التي يُدلي بها ذو الشأن خارج المحكمة مشفوعة باليمين- لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها A deposition to perpetuate testimony بموجب القاعدة ٣٢(أ) Fed. R. Civ. P. 32(a); Rule 32(a) في أي دعوى لاحقة تُقدَّم إلى محكمة المقاطعة تتناول الموضوع نفسه(١)؛ إذا اتخذت تلك الإفادة بموجب هذه القواعد. وإذا لم تستخدم هذه الإفادة- بموجب هذه القواعد- فيجوز قبولها في الإثبات أمام محاكم الولاية التي اتخذت فيها(٢).

ب- الاستئناف قيد النظر والمراجعة:

أقر المُشرّع القواعد المتصلة بالاستئناف قيد النظر والمراجعة Pending Appeal(٣) في القاعدة ٢٧(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27(b); Rule 27(b) على النحو الآتي:

١- بشكلٍ عام:

يجوز للمحكمة التي صدر فيها الحُكم- إذا تم تقديم الإستئناف أو إذا كان محلاً للنظر والمراجعة- أن تسمح للطرف الذي يطلب الحصول على إفادة الشهود باستبعاد شهادتهم من أجل استدامتها والحفاظ عليها لاستخدامها عند اتخاذ إجراءات أخرى أمام تلك المحكمة.

٢- الطلب الموجه إلى المحكمة أو القاضي المختص Motion:

يجوز للطرف الذي يرغب في الحفاظ على الشهادة واستدامتها perpetuate testimony أن يتقدَّم بطلب إلى المحكمة المختصة للإذن بأخذ الإفادات، في الطلب والإعلان نفسه كما لو كان الإجراء مُعلقاً- أو قيد النظر- في محكمة المقاطعة the district court، as if the action were pending، ويجب أن يتضمَّن الطلب الآتي:

---

(١) **يمكن مراجعة القاعدة ٣٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 32; Rule 32 على الرابط الآتي:**
Rule 32. Using Depositions in Court Proceedings, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_32

(٢) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة باستخدام الإفادة في القاعدة ٢٧ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27(a)(4); Rule 27(a)(4) على النحو الآتي:**

"Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony:
A- Before an Action Is Filed…
4- *Using the Deposition*. A deposition to perpetuate testimony may be used under Rule 32(a) in any later-filed district-court action involving the same subject matter if the deposition either was taken under these rules or, although not so taken, would be admissible in evidence in the courts of the state where it was taken."

Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

(٣) **ترد كلمة Pending أحياناً مرادفة لكلمة Depending بمعنى: مُعلَّق، عالق، لم يُبت فيه، أو قيد النظر،** يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 210.
- **مُعلَّقة- قيد النظر:** حالة القضية التي لم تُحسم بعد بواسطة المحكمة.
"Pending; The status of a case that is not yet resolved by the court." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 71.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

أ- الاسم، والعنوان، وجوهر الشهادة المُتوقَّعة من كل شاهد يُدلي بشهادته تحت القَسَم deponent(١).

ب- أسباب طلب استدامة الشهادة والحفاظ عليها perpetuating the testimony.

٣- أمر المحكمة Court order:

إذا وجدت المحكمة أن استدامة الشهادة والحفاظ عليها perpetuating the testimony قد يحول دون الفشل في تحقيق العدالة أو تأخيرها فيجوز لها أن تسمح بالحصول على الإفادات، وأن تُصدِر أوامر كالأوامر المأذون بها بموجب القاعدتين ٣٤ و٣٥(٢)، ويمكن الأخذ بهذه الإفادات واستخدامها كأية إفادات أخرى تم اتخاذها في دعوى مُعلَّقة- أو قيد النظر- أمام محكمة المقاطعة a pending district-court action(٣).

ج- الاستمرار في استدامة الشهادة والحفاظ عليها:

ذكر المُشرّع الأحكام المتصلة بالاستمرار في استدامة الشهادة والحفاظ عليها Perpetuation by an Action في القاعدة ٢٧(ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27(c);

---

(١) **Deponent صاحب الإفادة:** من حُررت أقواله مشفوعة باليمين مدوَّنات بإمضائه أو ما يقوم مقامه من أدلى أمام المحكمة بشهادة، يُراجع:
- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p. 211.

(٢) **يُراجع القاعدة ٣٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية المتصلة بطلب إنتاج الوثائق، والمعلومات المُخزنة إلكترونياً، والأشياء المادية، أو الدخول إلى الأرض؛ لأغراض التفتيش وللأغراض الأخرى** Fed. R. Civ. P. 34; Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes، **والقاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية المتصلة بالفحص الجسدي والعقلي** Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35. Physical and Mental Examinations
- سيتم تناول طلب إنتاج الوثائق في المبحث الثالث، الفحص البدني والعقلي في المبحث الرابع.

(٣) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بـ[illegible] قيد النظر والمراجعة في القاعدة ٢٧(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27(b); Rule 27(b) على النحو الآتي:**

"Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony.

B- Pending Appeal.

1- *In General*. The court where a judgment has been rendered may, if an appeal has been taken or may still be taken, permit a party to depose witnesses to perpetuate their testimony for use in the event of further proceedings in that court.

2- *Motion*. The party who wants to perpetuate testimony may move for leave to take the depositions, on the same notice and service as if the action were pending in the district court. The motion must show:

A- the name, address, and expected substance of the testimony of each deponent; and

B- the reasons for perpetuating the testimony.

3- *Court Order*. If the court finds that perpetuating the testimony may prevent a failure or delay of justice, the court may permit the depositions to be taken and may issue orders like those authorized by Rules 34 and 35. The depositions may be taken and used as any other deposition taken in a pending district-court action."

Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

Rule 27(c) بقوله: لا تُقيِّد هذه القاعدة سلطة المحكمة في اتخاذ إجراء ما لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها to entertain an action to perpetuate testimony([1]).

ثالثاً: الأشخاص الذين يجوز أخذ الإفادات من قِبَلهم:

ذكرت القاعدة ٢٨ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الأشخاص الذين يجوز أخذ الإفادات من قِبَلهم Fed. R. Civ. P. 28; Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken([2]) على النحو الآتي:

أ- داخل الولايات المتحدة الأمريكية:

ذكرت القاعدة ٢٨(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(a); Rule 28(a) الأحكام المتصلة بأخذ الإفادات داخل الولايات المتحدة الأمريكية بقولها:

١- بشكلٍ عام، يجب أخذ الإفادة- المُتمثِّلة في الشهادة أو الأقوال التي يُدلي بها ذو الشأن خارج المحكمة مشفوعة باليمين- في داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي إقليم أو جُزر خاضعة للولاية القضائية للولايات المتحدة من قِبَل:

أ- الموظف المأذون له بإدارة القَسَم- اليمين- إما بموجب القانون الفيدرالي أو بموجب القانون المطبق في مكان الاستجواب place of examination.

ب- الموظف الذي تُعيِّنه المحكمة في المكان الذي يكون الإجراء مُعلقاً فيه على إدارة اليمين والإدلاء بالشهادة.

٢- تعريف الموظف: يقصد بمصطلح الموظف المذكور في القاعدة ٢٨ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الشخص الذي تُعيِّنه المحكمة بموجب هذه القاعدة- القاعدة ٢٨- أو الذي يُعيِّنه الطرفان بموجب القاعدة ٢٩(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 29(a); Rule 29(a)([3]).

([1]) **يمكن مراجعة هذه الأحكام في القاعدة ٢٧(c) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 27(c); Rule 27(c) على النحو الآتي:**

"Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony:

C- Perpetuation by an Action. This rule does not limit a court's power to entertain an action to perpetuate testimony." *Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

([2]) **عُدِّلت القاعدة ٢٨ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28; Rule 28 عدة مرات بدءاً من تعديلها في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٦ حتى تعديلها في ١ أبريل ٢٠٠٧ على النحو الآتي:**

- (As amended **Dec. 27, 1946**, eff. Mar. 19, 1948; **Jan. 21, 1963**, eff. July 1, 1963; **Apr. 29, 1980**, eff. Aug. 1, 1980; **Mar. 2, 1987**, eff. Aug. 1, 1987; **Apr. 22, 1993**, eff. Dec. 1, 1993; **Apr. 1, 2007**, eff. Dec. 1, 2007). *Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

([3]) **يمكن مراجعة هذه الأحكام في القاعدة ٢٨(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(a); Rule 28(a) على النحو الآتي:**

"Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken:

A- Within the United States.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

ب- في بلد أجنبي:

ذكرت القاعدة ٢٨(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b); Rule 28(b) الأحكام المتصلة بأخذ الإفادات خارج الولايات المتحدة الأمريكية بقولها:

١- بشكلٍ عام:

يجب أن تؤخذ الإفادات في البلد الأجنبي على النحو الآتي:

أ- بموجب معاهدة أو اتفاقية واجبة التطبيق.

ب- بموجب خطاب التماس letter of request، سواء أكان عبارة عن تفويض التماسي letter rogatory- إنابة قضائية- أم لا.

ج- عند الإشعار أو الإخطار القانوني on notice: أمام الشخص المأذون له بإدارة القَسَم- اليمين- إما بموجب القانون الفيدرالي أو بموجب القانون المطبق في مكان الاستجواب place of examination.

د- أمام الشخص المُكلف من قِبَل المحكمة لإدارة أي قَسَم ضروري وأخذ الشهادة(١).

ويتضح من دراسة القاعدة ٢٨(ب) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)1; Rule 28(b)1 الآتي:

1- *In General*. Within the United States or a territory or insular possession subject to United States jurisdiction, a deposition must be taken before:
   A- an officer authorized to administer oaths either by federal law or by the law in the place of examination; or
   B- a person appointed by the court where the action is pending to administer oaths and take testimony.
2- *Definition of "Officer"*. The term "officer" in Rules 30, 31, and 32 includes a person appointed by the court under this rule or designated by the parties under Rule 29(a)."

Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

(١) **يمكن مراجعة هذه الأحكام في القاعدة ٢٨(ب) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)(1); Rule 28(b)(1) على النحو الآتي:**

"Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken: …
B- In a Foreign Country.
1- *In General*. A deposition may be taken in a foreign country:
   A- under an applicable treaty or convention;
   B- under a letter of request, whether or not captioned a "letter rogatory;"
   C- on notice, before a person authorized to administer oaths either by federal law or by the law in the place of examination; or
   D- before a person commissioned by the court to administer any necessary oath and take testimony."

Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

١- يُعرف مصطلح " التفويض الالتماسي" letter rogatory- أو " الإنابة القضائية"- الوارد في القاعدة ٢٨(ب) ١ البند (ب) بأنه: التماس رسمي مكتوب توجهه محكمة محلية إلى محكمة أخرى في بلد أجنبي راجيةً منها أن تأخذ بمعرفتها شهادة شاهد مُقيم في دائرة اختصاصها (حول مسألة مُعيَّنة)، وأن تُرسل إليها تلك الشهادة لتستعين بها في الدعوى المنظورة أمامها، مُعربةً عن استعدادها لتقديم أية مساعدة مماثلة تُطلب منها في المستقبل. ويوجه مثل هذا الالتماس أيضاً من قاضي إلى آخر في دائرة اختصاص مستقلة، رجاءً منه في أن يستدعي أمامه شخصاً مُعيَّناً يُقيم في دائرته لكي يأخذ أقواله في موضوع خاص ويُرسلها إليه (إلى القاضي الملتمس) ليستعين بها في دعوى معروضة عليه([١]).

ويُعرف التفويض الالتماسي أيضاً بأنه: وثيقة التماس دولية، أو رسالة رسمية، خطية، تُرسلها محكمة محلية لديها قضية مُعلَّقة- أو قيد النظر- إلى قاضي أو إلى محكمة أخرى في بلد أجنبي، ملتمسةً منه أو منها أن يأخذ أو تأخذ شهادة شاهد مُقيم في دائرته أو دائرتها القضائية، وأن يُرسله أو ترسلها إليها لتستعين بها في الدعوى المنظورة أمامها([٢]).

٢- ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٢٨(ب) عام ١٩٦٣ أن صياغة هذه الفقرة جاء بهدف تسهيل عملية أخذ الإفادات التي تتم خارج الولايات المتحدة الأمريكية facilitate depositions in foreign countries عن طريق زيادة الفئة التي يمكن أن تأخذ الإفادات، ولهذا لم تَعُدْ هذه الفئة مقتصرة- كما هو الحال في الوقت الحاضر- على سكرتير السفارة أو المفوضية secretary of embassy or legation، أو القنصل العام consul general، أو القنصل consul، أو نائب القنصل العام vice consul، أو الوكيل القنصلي للولايات المتحدة consular agent of the United States في بلد أجنبي يمكن أن يدَّعي أن أخذ الإفادات من قِبَل مسؤول أجنبي للمساعدة في التقاضي العالق في محكمة دولة أخرى يُعَدّ انتهاكاً لسيادتها an infringement upon its sovereignty.

وفي الوقت نفسه ذكرت اللجنة الاستشارية أن الشرط قد قصد من مراجعة الجملة الرابعة من التقسيم الفرعي المُعنَّى التغلب على [illegible] to overcome this judicial antipathy، والسماح بالاختيار السليم بين [illegible] to permit a sound choice بين أخذ الإفادات بموجب التفويض الالتماسي- الإنابة القضائية- أو الإشعار أو التفويض في جميع الظروف depositions under a letter rogatory and on notice or by commission لعدة أسباب منها على سبيل المثال الآتي:

إذا أجبرت الدولة [illegible] الشاهد على الحضور بصفةٍ شخصية، أو الإدلاء بشهادته بموجب التفويض الالتماسي- الإنابة القضائية- عندئذ يُفضل بعض أطراف الدعوى الاستعانة بالإنابة القضائية؛ لأن تنفيذها أقل تكلفة less expensive to execute، أو [illegible] الشاهد أنه على استعداد للإدلاء بشهادته طوعاً testify voluntarily ولكنه يُغير [illegible] في اللحظة الأخيرة، عندئذ يكون من الأفضل إصدار كلاً من التفويض والإنابة القضائية- التفويض الالتماسي- issue both a commission and a letter rogatory؛ حتى يتسنى التنفيذ بموجب إحداهما إذا فشل التنفيذ بالوسيلة الأخرى([٣]).

---

(1) Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 417.

(٢) **يُراجع التعريف الآتي:**

"Letters Rogatory; A formal communication, in writing, sent by a court in which an action is pending to a court or judge of a foreign country, requesting that the testimony of a witness who lives within the jurisdiction of the foreign court may be taken under its direction and transmitted to the first court for use in the pending action." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 60.

(3) *Notes of Advisory Committee on Rules, 1963 Amendment; Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٣- يتضح من دراسة ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٢٨ عام ١٩٩٣ أنه قد تمت مراجعة القاعدة ٢٨(ب) من أجل الاستخدام الفعال لاتفاقية لاهاي بشأن أخذ الأدلة في الخارج في المسائل المدنية والتجارية Hague Convention on the Taking of Evidence Abroad in Civil or Commercial Matters وأي معاهدات مماثلة قد تلتزم بها الولايات المتحدة مستقبلاً وبخاصة التي تذكر إجراءات أخذ الإفادات في الخارج، وعادةً ما يكون الطرف الذي يأخذ الإفادة ملزماً بالامتثال لمعاهدة أو اتفاقية قابلة للتطبيق إذا كان من الممكن اتخاذ الإفادات بالوسائل المعتمدة دولياً(١).

ومن هنا تم استبدال مصلح " خطاب الالتماس" letter of request في القاعدة ٢٨(ب) ١ البند (ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)(1)(b); Rule 28(b)(1)(b) بمصطلح " التفويض الالتماسي" letter rogatory- أو الإنابة القضائية؛ لأنه الطريقة الرئيسة المنصوص عليها في اتفاقية لاهاي، علماً بأن الإنابة القضائية تُعَدّ شكلاً من أشكال خطاب الالتماس(٢).

٢- إصدار خطاب الالتماس أو التفويض Letter of Request or a Commission:

أقرت القاعدة ٢٨(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)(2); Rule 28(b)(2) أنه يجب إصدار خطاب الالتماس أو التفويض أو كليهما على النحو الآتي:

أ- بشروط مناسبة بعد تقديم الطلب والإشعار به، و

ب- بدون إظهار أن أخذ الإفادات بطريقة أخرى أمر غير عملي أو غير مريح impracticable or inconvenient(٣).

---

(١) **للاطلاع على مناقشة تأثير مثل هذه المعاهدات على عملية الكشف discovery process، وتطبيق بعض المحاكم الأمريكية لمبدأ المجاملة عند إجراء عمليات الاستكشاف impact of such treaties upon the discovery process، وتطبيق بعض المحاكم الأمريكية لمبدأ principles of comity upon discovery في البلدان غير المُوقعّة على الاتفاقية** يُراجع الحُكم الآتي:

Société Nationale Industrielle Aérospatiale v. United States District Court for the Southern District of Iowa, 482 U.S. 522 (1987), Justia US Supreme Court Center, Available at: https://supreme.justia.com/cases/federal/us/482/522/

Société Nationale Industrielle Aérospatiale v. United States District Court for the Southern District of Iowa, 482 U.S. 522 (1987), Oral Argument: January 14, 1987, Decided: June 15, 1987, Oyez, Available at; https://www.oyez.org/cases/1986/85-1695

(٢) **ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٢٨ عام ١٩٩٣ المُلحقة بها:**

"The term "letter of request" has been substituted throughout for the term "letter rogatory" because it is the primary method provided by the Hague Convention. A letter rogatory is essentially a form of letter of request. There are several other minor changes that are designed merely to carry out the intent of the other alterations." *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993 Amendment; Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

(٣) **يمكن مراجعة القاعدة ٢٨(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)(2); Rule 28(b)(2) على النحو الآتي:**

"Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken: …

B- In a Foreign Country…

2- *Issuing a Letter of Request or a Commission*. A letter of request, a commission, or both may be issued:

A- on appropriate terms after an application and notice of it; and

B- without a showing that taking the deposition in another manner is impracticable or inconvenient."

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٣- نموذج الالتماس، أو الإشعار، أو التفويض Form of a Request, Notice, or Commission:

ذكر المُشرِّع في القاعدة ٢٨(ب) ٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)(3); Rule 28(b)(3) أنه يجب عندما يُستخدم خطاب الالتماس أو أي أداة أخرى وفقاً لمعاهدة أو اتفاقية أن يُقدَّم بالشكل المنصوص عليه في تلك المعاهدة أو الاتفاقية. ويجب أن يوجه خطاب الالتماس إلى " السلطة المختصة (باسم الدولة)".

ويجب أن يُعيِّن إشعار أخذ الإفادة أو التفويض deposition notice or a commission بالاسم أو اللقب الوصفي الشخص الذي ينبغي أن تؤخذ أمامه الإفادة(١).

٤- خطاب الالتماس- قبول الأدلة Letter of Request-Admitting Evidence:

أقرت القاعدة ٢٨(ب) ٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)(4); Rule 28(b)(4) أنه لا ينبغي استبعاد الأدلة التي يتم الحصول عليها استجابةً لخطاب الالتماس لمجرد أنها ليست نسخة حرفية- طبق الأصل it is not a verbatim transcript، أو لأن الشهادة لم تؤخذ تحت القَسَم، أو لأنها تخرج عن الشروط المماثلة لمتطلبات الإفادات التي اتخذت داخل الولايات المتحدة(٢).

Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

(١) **يمكن مراجعة القاعدة ٢٨(ب) ٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)(3); Rule 28(b)(3) على النحو الآتي:**

"Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken: …
B- In a Foreign Country…
3- *Form of a Request, Notice, or Commission*. When a letter of request or any other device is used according to a treaty or convention, it must be captioned in the form prescribed by that treaty or convention. A letter of request may be addressed "To the Appropriate Authority in [name of country]." A deposition notice or a commission must designate by name or descriptive title the person before whom the deposition is to be taken."

Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

(٢) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بخطاب الالتماس، قبول الأدلة في القاعدة ٢٨(ب) ٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(b)(4); Rule 28(b)(4) على النحو الآتي:**

"Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken: …
B- In a Foreign Country…
4- *Letter of Request-Admitting Evidence*. Evidence obtained in response to a letter of request need not be excluded merely because it is not a verbatim transcript, because the testimony was not taken under oath, or because of any similar departure from the requirements for depositions taken within the United States."

Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

ج- عدم الأهلية:

أقرت القاعدة ٢٨(ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(c); Rule 28(c)- المتصلة بعدم الأهلية Disqualification- أنه يجب عدم أخذ الإفادات أمام أي شخص قريب، أو موظف، أو محام يكون مرتبطاً بأي من أطراف الخصومة أو يعمل لدى محامي أي من أطراف الخصومة، أو يكون مهتماً مالياً بالدعوى(١).

ومن هنا لا يجوز للقائمين بأخذ الإفادات أن يباشروا عملاً يدخل في حدود وظائفهم في الدعاوى الخاصة بهم أو بأزواجهم أو أقاربهم أو أصهارهم وإلا كان هذا العمل باطلاً، وهذا الحُكم ينطبق بطبيعة الحال على أي شخص قريب من أحد أطراف الخصومة أو يعمل محامياً لدى أي من أطراف الخصومة، أو أن يكون مهتماً بصورة خاصة بالدعوى القائمة؛ لأنه لا يجوز لهؤلاء الأشخاص أن يشتروا بأسمائهم ولا باسم مستعار الحق المتنازع فيه كله أو بعضه وإلا كان البيع باطلاً.

رابعاً: الاتفاقات المتصلة بإجراء الاستكشاف:

ذكرت القاعدة ٢٩ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الاتفاقات المتصلة باجراء الاستكشاف- أو الشروط المتصلة بالقبول والرضى المشترك Fed. R. Civ. P. 29; Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure(٢)- بقولها: ما لم تأمر المحكمة بخلاف ذلك، يجوز للطرفين الاتفاق على الآتي:

أ- يجوز أخذ الإفادة- المُتمثِّلة في الشهادة أو الأقوال التي يُدلي بها ذو الشأن خارج المحكمة مشفوعة باليمين- أمام أي شخص في أي وقت، وفي أي مكان، وبأي إخطار، وبالطريقة المحددة، وفي هذه الحالة يمكن [illegible] التي [illegible] الإفادات الأخرى.

ب- يمكن تعديل الإجراءات المتعلقة بالاستكشاف، وفقاً لما تقضي به القاعدة ٢٩، بأن يكون الاتفاق على إطالة أمد الوقت stipulation extending the time لأي شكل من أشكال الاستكشاف بموافقة

---

(١) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بعدم الأهلية في القاعدة ٢٨(ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 28(c); Rule 28(c) على النحو الآتي:**

"Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken …

C- Disqualification. A deposition must not be taken before a person who is any party's relative, employee, or attorney; who is related to or employed by any party's attorney; or who is financially interested in the action."

Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

(٢) **Stipulation بند (في اتفاقية)، اشتراط، مشارطة، استيعاد. في الإجراءات: اتفاق (كتابي) بين وكلاء الخصوم ذوي الشأن على بعض المسائل الإجرائية**، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 663.

- عُدِّلت القاعدة ٢٩ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 29; Rule 29 عدة مرات بدءاً من تعديلها في ٣٠ مارس ١٩٧٠ حتى تعديلها في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧ على النحو الآتي:

- (As amended **Mar. 30, 1970**, eff. July 1, 1970; **Apr. 22, 1993**, eff. Dec. 1, 1993; **Apr. 30, 2007**, eff. Dec. 1, 2007). *Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

المحكمة إذا كان ذلك سيتعارض مع الوقت المحدد لاستكمال الاستكشاف أو لسماع الطلب المُقدَّم، أو للمحاكمة for hearing a motion, or for trial([1]).

ويتضح من دراسة القاعدة ٢٩ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية أنها قد خضعت للدراسة والتنقيح عدة مرات على النحو الآتي:

أ- ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٢٩ عام ١٩٧٠ أنه لا يوجد نص يؤكد اختلاف الإجراءات التي تحكم الاستكشاف عن الإجراءات التي تحكم الإفادات؛ الشهادات أو الأقوال التي يُدلي بها ذو الشأن، ومن الممارسات الشائعة اتفاق أطراف الدعوى على مثل هذه الاختلافات It is common practice for parties to agree on such variations. ويعترف التعديل بهذه الاتفاقات ويوفر آلية رسمية في القواعد لإعطائها الفعالية الكافية، ويمكن إبطال أي اتفاق يختلف عن الإجراءات المطبقة بموجب أمر المحكمة superseded by court order، ويتطلب الاتفاق على إطالة أمد الوقت المحدد للاستجابة لطلب الاستكشاف بموجب القاعدة ٣٣، ٣٤، ٣٦ موافقة المحكمة([2]).

ب- ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٢٩ عام ١٩٩٣ أن هذه القاعدة قد تم تنقيحها لإعطاء فرصة أكبر للمتقاضين للموافقة على تعديل الإجراءات التي تحكم الاستكشاف أو القيود المفروضة عليه، ومن أجل تشجيع المحامي على الاتفاق على أساليب أقل تكلفة وأقل استهلاكاً للوقت للحصول على المعلومات، كما هو الحال من خلال التبادل التطوعي للوثائق من قبل الخصوم voluntary exchange of documents، واستخدام المقابلات بدلاً من الحصول على الإفادات وما إلى ذلك.

وبالمثل، عندما تكون هناك حاجة إلى المزيد من الإفادات والاستجوابات المسوح بها بموجب هذه القواعد، أو عندما تكون هناك حاجة إلى وقت أكثر لاستكمال الإفادات أكثر من الوقت المسموح به بموجب

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

([1]) **يمكن مراجعة هذه الأحكام في القاعدة ٢٩ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 29، Rule 29 على النحو الآتي:**

"Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure:
Unless the court orders otherwise, the parties may stipulate that:
A- a deposition may be taken before any person, at any time or place, on any notice, and in the manner specified—in which event it may be used in the same way as any other deposition; and
B- other procedures governing or limiting discovery be modified—but a stipulation extending the time for any form of discovery must have court approval if it would interfere with the time set for completing discovery, for hearing a motion, or for trial."

Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

([2]) **ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٢٩ عام ١٩٧٠ هذا المعنى بقولها:**

"There is no provision for stipulations varying the procedures by which methods of discovery other than depositions are governed. It is common practice for parties to agree on such variations, and the amendment recognizes such agreements and provides a formal mechanism in the rules for giving them effect. Any stipulation varying the procedures may be superseded by court order, and stipulations extending the time for response to discovery under Rules 33, 34, and 36 require court approval." *Notes of Advisory Committee on Rules, 1970 Amendment; Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

قاعدة محلية، ويمكن للمحامين- من خلال الموافقة على طلب استكشاف إضافي additional discovery- الحد من الحاجة إلى تقديم طلب خاص special motion موجه إلى المحكمة(١).

واستطردت اللجنة في القول بأنه لا يُطلب من المتقاضين عادةً- بعد تنقيح القاعدة ٢٩ عام ١٩٩٣- الحصول على موافقة المحكمة على هذه الاتفاقات stipulations، بيد أنه يمكن للمحكمة- بموجب أمر أو قاعدة محلية By order or local rule- أن توجه موافقتها مباشرةً إلى الحصول على أنواع مُعيَّنة من الاتفاقات- أو الشروط المتصلة بالقبول والرضى المشترك- direct that its approval be obtained for particular types of stipulations.

وعلى أية حال، يجب الحصول على موافقة المحكمة إذا كان الاتفاق على تمديد فترة الثلاثين يوماً للرد على الاستجوابات interrogatories، وطلبات إنتاج الوثائق requests for production، أو طلبات القبول requests for admissions من شأنه أن يتعارض مع التواريخ التي حددتها المحكمة لاستكمال الاستكشاف، أو لسماع الطلب المُقدَّم، أو للمحاكمة(٢).

ج- ذكرت ملاحظات لجنة تعديل القاعدة ٢٧ عام ٢٠٠٧ أنه قد عُدِّلت صياغة القاعدة ٢٩ كجزء من إعادة صياغة القواعد المدنية بوجهٍ عام general restyling of the Civil Rules لجعلها أكثر سهولة، ومن أجل جعل الأساليب والمصطلحات المستخدمة مُتسقة في مجموعها مع جميع القواعد، والهدف من هذه التعديلات هو التركيز على أسلوب الصياغة فقط "These changes are intended to be stylistic only"، وقد أشارت لجنة التعديلات إلى أنه لم يقصد بهذه التعديلات تعديل النمط المطبق في هذه الإجراءات وإنما سهولة الدراسة والفهم فقط(٣).

---

(١) **ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٢٩ عام ١٩٩٣ هذا المعنى بقولها:**

"This rule is revised to give greater opportunity for litigants to agree upon modifications to the procedures governing discovery or to limitations upon discovery. Counsel are encouraged to agree on less expensive and time-consuming methods to obtain information, such as through voluntary exchange of documents, use of interviews in lieu of depositions, etc. Likewise, when more depositions or interrogatories are needed than allowed under these rules or when more time is needed to complete a deposition than allowed under a local rule, they can, by agreeing to the additional discovery, eliminate the need for a special motion addressed to the court." *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993 Amendment; Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

(٢) **ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٢٩ عام ١٩٩٣ هذا المعنى بقولها:**

"Under the revised rule, the litigants ordinarily are not required to obtain the court's approval of these stipulations. By order or local rule, the court can, however, direct that its approval be obtained for particular types of stipulations; and, in any event, approval must be obtained if a stipulation to extend the 30-day period for responding to interrogatories, requests for production, or requests for admissions would interfere with dates set by the court for completing discovery, for hearing of a motion, or for trial." *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993 Amendment; Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

(٣) **ذكرت ملاحظات لجنة تعديل القواعد عام ٢٠٠٧ هذا المعنى بقولها:**

"The language of Rule 29 has been amended as part of the general restyling of the Civil Rules to make them more easily understood and to make style and terminology consistent throughout the rules. These changes are intended to be stylistic only." *Committee Notes on Rules, 2007 Amendment; Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

المبحث الثاني

الاستجوابات

تُستخدم الاستجوابات Interrogatories للحصول على المعلومات من الطرف الآخر ذات الصلة بالقضية في الدعوى القضائية(١)، ويختلف القانون المطبق على الاستجوابات طبقاً لوقائع القضية وطبقاً لقوانين الولاية القضائية التي تُقدَّم فيها الدعوى، وفي بعض أنواع القضايا توجد مجموعة موحدة من الاستجوابات standard sets of interrogatories تغطي الوقائع الرئيسة في القضية، ويمكن تعديلها وفقاً للحالة التي يتم استخدامها فيها(٢).

وإذا كانت المرافعات المُقدَّمة من أطراف الدعوى تهدف إلى إعلام الأطراف الأخرى بما ينوي كل جانب إثباته في المحاكمة، وما القضية التي يتعيَّن عليهم الرد عليها، فقد يحتاج أطراف الدعوى- في معظم الأحيان- إلى وجود معلومات إضافية لفهم مطالبات الطرفين القانونية والمتصلة بالوقائع بشكلٍ كامل to fully understand each other's legal and factual claims، ومن هنا تساعد عملية الاستكشاف- بما في ذلك الاستجوابات- الأطراف في الحصول على المعلومات من بعضهم بعضاً.

ويمكن توضيح أهمية الاستجوابات المُقدَّمة في عملية الاستكشاف بمثال افتراضي على النحو الآتي: عندما يرفع المُدَّعي في حادث سيارة دعوى قضائية a motor vehicle accident lawsuit يطلب فيها من المُدَّعَى عليه تعويضه عن الضرر الذي أصابه نتيجة قيادته المسرعة للسيارة.

في البداية، يسعى المُدَّعي إلى إثبات أن السائق- المُدَّعَى عليه- قد تسبب في إلحاق الضرر به نتيجة لإهماله الذي تسبب في وقوع الحادث، وفي أول إثبات الإهمال negligence يشترط القانون أن يُثبت المُدَّعي أن السائق مدين له بواجب الرعاية تقع أحد به مما تسبب في إصابته بالضرر a duty of care and breached it causing the injury، إذا أثبت المُدَّعي عليه- هذا الفرض- على سبيل المثال- ولم يعترض على أن قيادته للمركبة قد تسببت في إصابة المُدَّعي بالضرر فيتوقف الأمر في هذه الحالة على التحقق من معيار القيادة وفقاً لمعيار الشخص العادي- السائق المعقول in accordance with the standard of a reasonable driver- وما إذا كانت إصابات المُدَّعي مُتوقَّعة نتيجة هذه القيادة أم لا foreseeable consequences of the driving.

ومن ثمَّ يجوز للطرفين استخدام الاستجوابات للحصول على المعلومات use interrogatories to seek information من هنا يستخدم المُدَّعي المصاب injured plaintiff الاستجوابات كوسيلة في مواجهة المُدَّعَى عليه defendant للحصول على المعلومات التي تدعم نظريته في مواجهة السائق الذي تسبب في إحداث الضرر له، وإذا كان المُدَّعي يفترض أن المُدَّعَى عليه يسير مُسرعاً فقد يطلب منه تحديد سرعة المركبة وقت وقوع الحادث، وإذا كان المُدَّعي يدَّعي أن المُدَّعَى عليه قد فشل في السيطرة على السيارة بشكلٍ صحيح أو فشل في إيلاء الاهتمام المناسب للطريق والمركبات الأخرى فيمكن عندئذ أن يطرح أسئلة استجوابية interrogatory questions من شأنها أن تساعد في إثبات هذه الادعاءات allegations أو الاستكشاف عن أساس أي إنكار للإهمال من قِبَل المُدَّعَى عليه any denial of negligence by the defendant.

(1) *Interrogatories*, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Interrogatories

(2) Paul W. Grimm, Charles S. Fax, Paul Mark Sandler, *Discovery Problems and Their Solutions*, American Bar Association, 2009, p 427.

في الواقع، قد يملك السائق دفاعاً عن هذه الادعاءات allegations بقوله بأن الحادث قد وقع بسرعة منخفضة ولهذا لم يكن هناك مفر منه was unavoidable، وعلى الرغم من ذلك قد يُجادل الشخص المصاب injured person بأن السائق ما يزال مسؤولاً؛ لأنه لم يستخدم بوق السيارة لتنبيهه عند وقوع الحادث.

ويجوز للدفاع استخدام الاستجوابات للمساعدة في بناء دفاعه القانوني- المستند على الوقائع build legal and factual defenses- عندما يطلب معلومات أو تنازلات من المُدَّعي تُشير إلى أن هناك سائق آخر كان مسؤولاً جزئياً أو كلياً عن هذا الحادث، أو أنه لم يكن هناك مفر- في ظل الوقائع المعروضة- من وقوع الحادث على الرغم من حرص المُدَّعَى عليه على عدم الوصول إلى هذه النتيجة(١).

من هذا المنطلق يجب دراسة تعريف الاستجوابات وضوابطها وبعض المشكلات الناجمة عن استخدامها على النحو الآتي:

أولاً: تعريف الاستجوابات:

تُعرف الاستجوابات- أو طلبات الحصول على المزيد من المعلومات requests for further information- بأنها مجموعة رسمية من الأسئلة المكتوبة formal set of written questions التي يطرحها أحد المتقاضين والتي يجب أن يجيب عنها الخصم الآخر من أجل توضيح المسائل المتصلة بالوقائع in order to clarify matters of fact والمساعدة في التحديد المسبق للحقائق التي سيتم تقديمها في المحاكمة(٢).

وتُعرف الاستجوابات أيضاً بأنها مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي يجب الإجابة عنها بعد حلف اليمين written question that must be answered under oath، ولا يجوز تقديم هذه الاستجوابات إلا لأطراف القضية فقط ولا يجوز عرضها على الشهود Interrogatories can be submitted only to the parties in the case, not to witnesses(٣). وهذه الاستجوابات

---

(1) *Use, Interrogatories*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Interrogatories#Use

- يُراجع أيضاً:

- *Interrogatories*, Party, Answer, Rules, and Information | Jrank Articles, Available at; https://law.jrank.org/pages/7758/Interrogatories.html

(٢) **يُراجع التعريفات الآتية:**

- "Interrogators are written questions submitted by one party in a lawsuit to another party in that suit. The responding party must answer these questions in writing and under oath. Rule 33 of the Federal Rules of Civil Procedure regulates the use of interrogatories in federal court." Peggy Kerley, Joanne Banker Hames, Paul A. Sukys, *Civil Litigation*, Cengage Learning, Seventh Edition, 2015, p 299.
- "A formal request for a party to clarify or provide additional information about any matter which is in dispute in the proceedings." *Request for Further Information or CPR 18 Request*, Practical Law U.K. Thomson Reuters, Available at;
https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/1-205-6221?bhcp=1&transitionType=Default&contextData=%28sc.Default%29
- "Interrogatories: Written questions that are submitted to another party, to be answered in writing." Aaron Larson, *Conducting Discovery in a Civil Lawsuit*, ExpertLaw, May 7, 2018, Available at; https://www.expertlaw.com/library/civil-litigation/conducting-discovery-civil-lawsuit

(٣) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥٠- ٢٥١.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

المكتوبة مفيدة جداً في الحصول على وصف للأدلة descriptions of evidence التي في حوزة الأطراف المتنازعة في القضية the opposing parties in the suit([1]).

وتُعرف ورقة الاستجوابات Interrogatories بأنها عبارة عن: سلسلة من أسئلة تحريرية رسمية توجه لخصوم أو شهود في قضيةٍ ما، يُعِدَّها وكلاء الخصوم وهى على نوعين: ١- استجوابات مباشرة direct interrogatories توجه للشاهد من الخصم الذي استدعاه للشهادة، ٢- مناقشة الخصم لشاهد خصمه cross interrogatories([2]).

وتُعرف ورقة الاستجوابات أيضاً بأنها: عبارة عن أسئلة مكتوبة يطرحها أحد الأطراف في الدعوى القضائية، ويتوجب على الطرف الآخر - المعارض- الإجابة عنها كتابةً.

"Interrogation; Written questions asked by one party in a lawsuit for which the opposing party must answer them in writing."([3])

إذاً تتضمَّن الاستجوابات Interrogatories أسئلة مكتوبة يتعيَّن على الطرف الآخر الإجابة عنها وإلا وقع تحت طائلة القانون بدفع الغرامة المُوقَّعة عليه penalty([4])، أو الخضوع لعقوبة شهادة الزور perjury([5]).

ومن هنا يمكن لأحد أطراف القضية أن يطلب معلومات من الطرف الآخر في نطاق معرفته الشخصية personal knowledge، أو من خلال الاطلاع على سجلاته من أجل الحصول على الإجابة التي يبتغيها، ولهذا تُقر قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية والقواعد التي تحكم إجراءات المحاكم في الدولة rules governing state court proceedings أنه عندما تسعى الاستجوابات interrogatories إلى الكشف عن المعلومات الواردة في سجلات الشركات على سبيل المثال، فيمكن للطرف الذي يُقدِّم طلب الاستجواب أن يحدد السجلات التي تحتوي على الإجابات.

مع ملاحظة أنه لا يمكن إجبار أحد أطراف القضية على الرد على الاستجوابات التي تنطوي على أمور خارجة عن نطاق سيطرة الخصوم matters beyond the party's control، وللمحكمة السلطة التقديرية في تحديد أهمية الاستجوابات ونطاقها وحدودها وفقاً لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية([6]).

وتجدر الإشارة إلى أن الإجابة عن الاستجوابات المُقدَّمة في القضية غالباً ما تكون أكثر دقة من الإجابة عن الإفادات المُقدَّمة في interrogatory responses tend to be more finely

---

(1) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, Delmar Publishers, 1997, p 209, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 328.

(2) Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 380.

(3) Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 54.

(٤) **Penalty غرامة، عقوبة، جزاء، حد، قصاص، و penalty مبلغ يتعهد الملتزم بدفعه إذا أخلَّ بشروط الالتزام**، وهى عقوبة يفرضها القانون على من خالف أحكامه أو ارتكب فعلاً ممنوعاً أو قعد عن واجب قانوني، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 518, Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 71.

(٥) **Perjury (جُرم) شهادة الزور، اليمين الغموس، الحلف الكاذب، الحنث (في اليمين)**، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 521.

- **شهادة الزور، الحنث باليمين:** الإدلاء العمدي بشهادة غير صحيحة في أثناء أداء اليمين في دعوى قضائية.

"Perjury; A false statement made on purpose while under oath in a court proceeding." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 71.

(6) *Interrogatories*, Party, Answer, Rules, and Information, JRank Articles, Available at;

- https://law.jrank.org/pages/7758/Interrogatories.html

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

crafted than answers to deposition questions([1])؛ نظراً لمساعدة المحامين لمُوكِّليهم في الرد على الاستجوابات المُقدَّمة، وعادةً ما يتم تحديد عدد الأسئلة المدرجة في الاستجواب بموجب حُكم المحكمة، وتحدد القاعدة ٣٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية- على سبيل المثال- عدد الاستجوابات بـ ٢٥ استجواباً، ما لم تقرر المحكمة زيادة عدد الاستجوابات المسموح بها لضرورة يقتضيها النزاع المعروض عليها([2]).

ثانياً: ضوابط الاستجوابات:

ذكرت القاعدة ٣٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية الأحكام المتصلة بالاستجوابات الموجهة لأطراف الدعوى Fed. R. Civ. P. 33; Rule 33. Interrogatories to Parties([3]) على النحو الآتي:

أ- عدد الاستجوابات ونطاقها:

بشكلٍ عام: يجوز لأي طرف في الدعوى أن يُقدّم استجوابات للطرف الآخر في الدعوى- في نطاق القاعدة ٣٣(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(a); Rule 33(a)- على النحو الآتي:

١- عدد الاستجوابات Number: يجوز لأحد أطراف الدعوى أن يوجه للطرف الآخر- ما لم ينص على خلاف ذلك أو تأمر به المحكمة Unless otherwise stipulated or ordered by the court- ما لا يزيد عن ٢٥ استجواباً مكتوباً، بما في ذلك جميع الأجزاء الفرعية المنفصلة including all discrete subparts، ويجوز منح الأذن بالحصول على استجوابات إضافية بالقدر الذي يتفق مع القاعدة ٢٦(ب)(١)(٢) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Rule 26(b)(1) and (2)([4]).

٢- نطاق الاستجواب Scope: يمكن أن يتصل الاستجواب interrogatory بأي مسألة يمكن الاستفسار عنها بموجب القاعدة ٢٦(ب) Fed. R. Civ. P. 26(b); Rule 26(b)، ولا يمكن الاعتراض على الاستجواب لمجرد أنه يطلب رأياً ما أو ادعاءً يتصل بالوقائع opinion or contention that relates to fact أو بتطبيق القانون على الوقائع the application of law to

---

([1]) **يراجع فيما سبق: المبحث الأول: الإفادات.**

([2]) *Interrogatory*, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/wex/interrogatory

([3]) **عُدِّلت القاعدة ٣٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P.33; Rule 33 عدة مرات بدءاً من تعديلها في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٦ حتى تعديلها في ٢٩ أبريل ٢٠١٥ على النحو الآتي:**
- (As amended **Dec. 27, 1946**, eff. Mar. 19, 1948; **Mar. 30, 1970**, eff. July 1, 1970; **Apr. 29, 1980**, eff. Aug. 1, 1980; **Apr. 22, 1993**, eff. Dec. 1, 1993; **Apr. 12, 2006**, eff. Dec. 1, 2006; **Apr. 30, 2007**, eff. Dec. 1, 2007; **Apr. 29, 2015**, eff. Dec. 1, 2015). *Rule 33. Interrogatories to Parties*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_33

([4]) **يمكن مراجعة النطاق العام للاستكشاف؛ القاعدة ٢٦(ب) ١، القيود المفروضة على تكرار الاستكشاف ومداه؛ القاعدة ٢٦(ب) ٢ في القاعدة ٢٦ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 26; Rule 26 على الرابط الآتي:**
Rule 26. Duty to Disclose; General Provisions Governing Discovery, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_26

fact، ولكن يجوز للمحكمة أن تأمر بعدم الرد على الاستجواب حتى يكتمل الاستكشاف المحدد أو حتى ينعقد المؤتمر التمهيدي السابق على المحاكمة pretrial conference أو في أي وقتٍ آخر(١).

ب- الإجابات والاعتراضات المُقدَّمة على الاستجوابات:

جاءت الأحكام المتصلة بالإجابات والاعتراضات المُقدَّمة على الاستجوابات Answers and Objections في القاعدة ٣٣(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(b); Rule 33(b) على النحو الآتي:

١- الطرف المُجيب؛ المطلوب منه الرد على الاستجوابات Responding Party: يجب الإجابة على الاستجوابات على النحو الآتي:

أ- من قِبَل الطرف الموجه إليه الاستجواب مباشرةً.

ب- إذا كان هذا الطرف مؤسسة عامة أو خاصة، أو شركة، أو جمعية، أو وكالة حكومية فيتم الرد على الاستجوابات من قِبَل أي موظف أو وكيل يتولى تقديم المعلومات المتاحة للطرف الطالب للاستجواب.

٢- وقت الرد على الاستجوابات: يجب أن يُقدِّم الطرف المُجيب إجاباته وأي اعتراضات في خلال ٣٠ يوماً بعد إعلانه بالاستجوابات، ويجوز النص على فترة زمنية أقصر أو أطول بموجب القاعدة ٢٩ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 29; Rule 29 أو بناءً على أمر المحكمة(٢).

٣- الإجابة على كل استجواب: يجب الإجابة على كل استجواب- بالقدر الذي لا يُعترض عليه- بشكلٍ منفصل وكامل كتابةً تحت القَسَم separately and fully in writing under oath.

٤- الاعتراضات Objections: يجب ذكر أسباب الاعتراض على الاستجواب على وجه التحديد، ويتم التنازل عن أي سبب للاعتراض لم يُقدَّم في الوقت المناسب، ما لم تقرر المحكمة هذا الفشل لسبب وجيه.

---

(١) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بعدد الاستجوابات ونطاقها في القاعدة ٣٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(a); Rule 33(a) على النحو الآتي:**

"Rule 33. Interrogatories to Parties:

A- In General.

1- *Number*. Unless otherwise stipulated or ordered by the court, a party may serve on any other party no more than 25 written interrogatories, including all discrete subparts. Leave to serve additional interrogatories may be granted to the extent consistent with Rule 26(b)(1) and (2).

2- *Scope*. An interrogatory may relate to any matter that may be inquired into under Rule 26(b). An interrogatory is not objectionable merely because it asks for an opinion or contention that relates to fact or the application of law to fact, but the court may order that the interrogatory need not be answered until designated discovery is complete, or until a pretrial conference or some other time."

Rule 33. Interrogatories to Parties, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_33

(٢) **يمكن مراجعة القاعدة ٢٩ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 29; Rule 29 على الرابط الآتي:**

Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٥- التوقيع على الاستجواب: يجب على الشخص الذي يُقدِّم الإجابات أن يُوقِّع عليها، ويجب على المحامي الذي يعترض أن يُوقِّع على اعتراضاته([1]).

ج- استخدام الإجابة على الاستجوابات:

يجوز استخدام الإجابة على الاستجوابات بالقدر الذي تسمح به قواعد الإثبات الفيدرالية Federal Rules of Evidence وفقاً للقاعدة ٣٣(ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P.33(c); Rule 33(c)([2]).

د- خيار إنتاج سجلات الأعمال التجارية:

ذكر المُشرِّع الأحكام المتصلة بخيار إنتاج سجلات الأعمال التجارية Option to Produce Business Records في القاعدة ٣٣(د) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(d); Rule 33(d) بقوله:

إذا كان بالإمكان تحديد إجابة الاستجواب عن طريق فحص سجلات الأعمال التجارية لأحد الأطراف أو تدقيقها أو تجميعها أو تلخيصها أو اختصارها (بما في ذلك المعلومات المخزنة إلكترونياً)، أو إذا كان عبء استخلاص الإجابة أو التأكد منها the burden of deriving or ascertaining the answer لأي من الطرفين هو نفسه إلى حدٍ كبير، فيجوز للطرف المُجيب الإجابة عن طريق:

([1]) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بالإجابات والاعتراضات المُقدَّمة على الاستجوابات في القاعدة ٣٣(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(b); Rule 33(b) على النحو الآتي:**

"Rule 33. Interrogatories to Parties: …

B- Answers and Objections.

1- *Responding Party*. The interrogatories must be answered:

A- by the party to whom they are directed; or

B- if that party is a public or private corporation, a partnership, an association, or a governmental agency, by any officer or agent, who must furnish the information available to the party.

2- *Time to Respond*. The responding party must serve its answers and any objections within 30 days after being served with the interrogatories. A shorter or longer time may be stipulated to under Rule 29 or be ordered by the court.

3- *Answering Each Interrogatory*. Each interrogatory must, to the extent it is not objected to, be answered separately and fully in writing under oath.

4- *Objections*. The grounds for objecting to an interrogatory must be stated with specificity. Any ground not stated in a timely objection is waived unless the court, for good cause, excuses the failure.

5- *Signature*. The person who makes the answers must sign them, and the attorney who objects must sign any objections."

Rule 33. Interrogatories to Parties, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_33

([2]) **يمكن مراجعة القاعدة ٣٣(ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(c); Rule 33 (c) على النحو الآتي:**

"Rule 33. Interrogatories to Parties: …

C- Use. An answer to an interrogatory may be used to the extent allowed by the Federal Rules of Evidence." *Rule 33. Interrogatories to Parties*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_33

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

١- تحديد السجلات التي يجب مراجعتها، بتفصيل كافٍ؛ لتمكين الطرف المستجوب interrogating party من تحديد مكانها وتمييزها بسهولة.

٢- منح الطرف المستجوب فرصة معقولة لفحص السجلات وتدقيقها، وعمل نسخ أو تصنيفات أو ملخصات أو مختصرات منها([1]).

ثالثاً: تحديد عدد الاستجوابات والمشكلات الناجمة عنها:

حدد المُشرّع عدد الاستجوابات التي يمكن لأحد أطراف الدعوى تقديمها في مواجهة الطرف الآخر في القاعدة ٣٣(أ) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Rule Fed. R. Civ. P. 33(a)(1); 33(a)1 بقوله: يجوز لأحد أطراف الدعوى أن يوجه للطرف الآخر- ما لم ينص على خلاف ذلك أو تأمر به المحكمة- Unless otherwise stipulated or ordered by the court ما لا يزيد عن ٢٥ استجواباً مكتوباً، بما في ذلك جميع الأجزاء الفرعية المنفصلة including all discrete subparts، ويجوز منح الأذن بالحصول على استجوابات إضافية بالقدر الذي يتفق مع القاعدة ٢٦(ب) ١، ٢٦(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Rule 26(b)(1) and(2)([2]).

من هذا المنطلق يملك كل طرف من أطراف الدعوى الحق في تقديم ٢٥ استجواباً للطرف الآخر في الدعوى، ولكن أثارت حالة تعدد أطراف الخصومة In a multi-party case تساؤلاً هاماً مفاده: هل يحصل كل طرف من أطراف الدعوى على الحق في تقديم عدد ٢٥ استجواباً بشكلٍ منفصل أم لا؟

يتضح من مطالعة القاعدة ٣٣(أ) ١- بصفةٍ عامة- أنها لم تجب صراحةً عن هذا الأمر، ويمكن أن يستنتج الدارس للقاعدة ٣٣(أ) ١- عند القراءة اللغوية للنص فقط- أنه يمكن لأي طرف من أطراف الدعوى تقديم ٢٥ استجواباً مع مراعاة أن المحكمة لها السلطة التقديرية في منح استجوابات إضافية لأحد أطراف الدعوى([3]).

ويمكن دراسة الآراء التي أثيرت عند تطبيق هذه القاعدة على النحو الآتي:

([1]) **يمكن مراجعة في القاعدة ٣٣(د) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(d); Rule 33(d) على النحو الآتي:**

"Rule 33. Interrogatories to Parties

D- Option to Produce Business Records. If the answer to an interrogatory may be determined by examining, auditing, compiling, abstracting, or summarizing a party's business records (including electronically stored information), and if the burden of deriving or ascertaining the answer will be substantially the same for either party, the responding party may answer by:

1- specifying the records that must be reviewed, in sufficient detail to enable the interrogating party to locate and identify them as readily as the responding party could; and

2- giving the interrogating party a reasonable opportunity to examine and audit the records and to make copies, compilations, abstracts, or summaries."

Rule 33. Interrogatories to Parties, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_33

([2]) **يمكن مراجعة النطاق العام للاستكشاف؛ القاعدة ٢٦(ب) ١، القيود المفروضة على تكرار الاستكشاف ومداه؛ القاعدة ٢٦(ب) ٢ في القاعدة ٢٦ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 26; Rule 26 على الرابط الآتي:**

Rule 26. Duty to Disclose; General Provisions Governing Discovery, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_26

([3]) Michael Lowry, *Limiting Aligned Parties' Interrogatories*, Compelling Discovery, June 10, 2019, Available at; https://www.compellingdiscovery.com/?p=5637

أ- السماح بزيادة عدد الاستجوابات عند تعدد الخصوم:

ثار التساؤل عن العدد الافتراضي من الاستجوابات التي يمكن لكل طرف من أطراف الدعوى أن يُقدِّمها في أثناء الخصومة عند النظر في قضية *St. Paul Fire & Marine Insurance v. Birch, Stewart, Kolasch & Birch, LLP* المعروضة أمام محكمة المقاطعة في ولاية ماساتشوسِتْس United States District Court for the District of Massachusetts في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٣.

وقد سعى المُدَّعَى عليهم الثلاثة في هذه القضية إلى الحصول على الإذن بتقديم عدد أكبر من الاستجوابات التي تتجاوز- بشكلٍ واضح- العدد المفترض قانوناً Defendants seek leave to file more than the presumptive number of interrogatories وفقاً للقواعد المحلية المطبقة في محكمة المقاطعة في ولاية ماساتشوسِتْس Local Rules of the United States District Court for the District of Massachusetts؛ أي رغب المُدَّعَى عليهم الثلاثة في تقديم ٧٥ استجواباً استناداً إلى القواعد المحلية التي تسمح لكلٍ منهم بتقديم ٢٥ استجواباً فقط.

ومن هنا طرح طلب المُدَّعَى عليهم سؤالاً جوهرياً يتصل بمدى تفاعل قواعد الاجراءات المدنية الفيدرالية مع القواعد المحلية المطبقة "The motion raises a substantial question relative to the interplay between the Federal Rules of Civil Procedure and the Local Rules"().

يتضح من دراسة القاعدة ٣٣(أ) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(a)(1); Rule 33(a)(1) أنه يحق لكل طرف من أطراف الخصومة تقديم ٢٥ استجواباً بدون الحصول على إذن المحكمة، ويتضح من دراسة القاعدة ٢٦(١) ج من القواعد المحلية المطبقة في محكمة المقاطعة في ولاية ماساتشوسِتْس Local Rule 26.1(C) أنه يحق لكل طرف تقديم ٢٥ استجواباً(٢).

وهذا يعني أن هناك تشابهاً بين القاعدتين مع ملاحظة أن القاعدة ٢٦(١) ج من القواعد المحلية Local Rule 26.1(C) تحظر على المحكمة تغيير القيود المفروضة على عدد الاستجوابات

---

(1) *St. Paul Fire & Marine Insurance v. Birch, Stewart, Kolasch & Birch, LLP*, 217 F.R.D. 288 (2003); United States District Court for the District of Massachusetts, C.A. No. 2001-10327-RBC, Sept. 29, 2003, Caselaw Access Project, Harvard Law School, Available at;
- https://cite.case.law/frd/217/288/

(٢) **وضعت القاعدة ٢٦(١) ج من القواعد المحلية للمحكمة المقاطعة في ولاية ماساتشوسِتْس Local Rule 26.1(C) قيوداً على الاستكشاف**؛ إذ حددت لكل طرف من أطراف الخصومة (أو مجموعة من الأطراف ذات المصلحة المشتركة) عدد الإفادات المُقدَّمة بـ ١٠ إفادات depositions، وحددت عدد الأستجوابات المُقدَّمة بـ ٢٥ استجواباً interrogatories، وحددت عدد طلبات القبول المُقدَّمة بـ ٢٥ طلباً requests for admissions، وحددت عدد طلبات إنتاج الوثائق بمجموعتين منفصلتين requests for production، ... يُراجع:
- Rule 26.1; Control of Discovery, "(C) Discovery Event Limitations. Unless the judicial officer orders otherwise, the number of discovery events shall be limited for each side (or group of parties with a common interest) to ten (10) depositions, twenty-five (25) interrogatories, twenty-five (25) requests for admissions, and two (2) separate sets of requests for production.
- For purposes of determining the number of interrogatories propounded, subparts of a basic interrogatory which are logical extensions of the basic interrogatory and seek only to obtain specified additional particularized information with respect to the basic interrogatory shall not be counted separately from the basic interrogatory." *Local Rules of the U.S. District Court for the District of Massachusetts*, U. S. District Court, p 10, *See Also; Local Rules of the U.S. District Court for the District of Massachusetts*, Massachusetts Lawyers Weekly Rules Service-Just Another Weblog, Available at; https://massrules.lawyersweekly.com/wp-files/testarchive/pdf4.pdf

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

الموجودة في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية؛ إذ يجب أن تكون القواعد المحلية المطبقة أمام المحكمة متسقة مع قواعد الاجراءات المدنية الفيدرالية وليست تكرراً لها، وهو المعنى الذي ذكرته المحكمة بقولها:

"A court's local rules must be "consistent with-but not duplicative of" the Federal Rules of Civil Procedure."([1])

من هذا المنطلق يحق لكل طرف من أطراف الدعوى- وفقاً للرأي الوارد في هذه القضية- أن يُقدِّم ٢٥ استجواباً بدون الحصول على إذن من المحكمة؛ لأن القاعدة Local Rule 26.1(C) من القواعد المحلية والقاعدة Rule 33(a)1 من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية تذكر هذا الأمر صراحةً، مع ملاحظة أنه يجوز للمحكمة الخروج عن هذه القاعدة في الحالات الاستثنائية التي تجدها مناسبة لظروف الخصومة.

مع ضرورة التأكيد على أن القاعدة المحلية المطبقة في ولاية ماساتشوسِتْس Local Rule 26.1(C) قد ذكرت صراحةً أن عدد الاستجوابات- المُحدد بـ ٢٥ استجواباً- يطبق على كل طرف من أطراف الخصومة (أو مجموعة من الأطراف ذات المصلحة المشتركة) for each side (or group of parties with a common interest)، في الوقت الذي حددت فيه القاعدة Rule 33(a)1 من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية عدد الاستجوابات المُقدَّمة بـ ٢٥ استجواباً لكل طرف من أطراف الخصومة فقط وليس لكل جانب مشترك في الخصومة([2]).

وهذا يعني أن تمسك " القاضي كولينجز" Judge Collings بتطبيق القاعدة المحلية المطبقة في ولاية ماساتشوسِتْس Local Rule 26.1(C) بصورة حرفية سيترتب عليه منع أطراف الخصومة من تقديم ٢٥ استجواباً في القضية؛ لأنها ذكرت صراحةً أن عدد الاستجوابات- المُحدد بـ ٢٥ استجواباً- يطبق على كل طرف من أطراف الخصومة (أو مجموعة من الأطراف ذات المصلحة المشتركة)([3]).

ولهذا أبدى القاضي كولينجز رأيه بعدم إمكانية [illegible] القاعدة المطبقة ٢٦(أ) ج من نطاق تطبيق القاعدة ٣٣(أ) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية في القضية المعروضة بقوله: هل يجوز للمحكمة من خلال قاعدة محلية تقييد عدد الاستجوابات التي يمكن تقديمها بموجب قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية؟

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) *St. Paul Fire & Marine Insurance v. Birch, Stewart, Kolasch & Birch*, LLP, 217 F.R.D. 288, 289 (D. Mass. 2003); United States District Court, D. Massachusetts, Sep 29, 2003, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/st-paul-fire-marine-insurance-v-birch-stewart-llp-dmass-2003

(2) Michael Stefanilo Jr., *Discovery Limits: The Tension and Interplay Between Local Rules and the Rules of Civil Procedure*, Practice Points, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, March 30, 2020, Available at;
https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/pretrial-practice-discovery/practice/2020/discovery-limits-the-tension-and-interplay-between-local-rules-and-the-rules-of-civil-procedure/

(3) *Local Rules of the U.S. District Court for the District of Massachusetts*, U. S. District Court, p 10, *See Also; Local Rules of the U.S. District Court for the District of Massachusetts*, Massachusetts Lawyers Weekly Rules Service-Just Another Weblog, Available at;
- https://massrules.lawyersweekly.com/wp-files/testarchive/pdf4.pdf

"The question then arises whether a court may, by local rule, restrict the number of interrogatories which may be filed under the Federal Rules of Civil Procedure."([1])

ومن هنا رأى " القاضي كولينجز" أن الأخذ بالتفسير الموسع لأحكام القاعدة ٣٣(أ) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية سيسمح لكل طرف من أطراف الخصومة بتقديم ٢٥ استجواباً منفصلاً، وهذا يعني قبول ٧٥ استجواباً من كل أطراف القضية، ولهذا يرى بعض الباحثين أن الحُكم الصادر في هذه القضية يُعَدّ سابقة قضائية مميَّزة؛ نظراً لتبنيه التفسير الموسع لأحكام القاعدة ٣٣(أ) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية([٢]).

ب- تقييد عدد الاستجوابات المسموح بها عند تعدد الخصوم:

ثار التساؤل السابق أيضاً- المتصل بالعدد الافتراضي من الاستجوابات التي يمكن لكل طرف من أطراف الدعوى أن يُقدِّمه في أثناء الخصومة- في قضية *Zito v. Leasecomm Corp* المعروضة أمام محكمة المقاطعة في نيويورك United States District Court, S.D. New York في ١٠ فبراير ٢٠٠٦؛ حين قدَّم أكثر من ٢٠٠ مُدَّعي دعوى أمام القضاء نتيجة لتعرُّضهم للإصابة الناجمة عن مخطط احتيالي fraudulent scheme نَجَم عن تأجير خدمات ومنتجات التجارة الإلكترونية e-commerce services and products من قِبَل شركة تم تأسيسها من مجموعة تجار مختلفين استخدموا أساليب تسويقية غير مضمونة ومضللة unscrupulous and deceptive marketing tactics لإغراء الضحايا على توقيع العقود معهم، وقد تضمَّنت هذه العقود شروطاً غير مقبولة unconscionable terms تسمح لأعضاء المؤسسة بـ" جني أرباح غير معقولة بواسطة تكتيكات غير مقبولة" "reap unconscionable profits' through extreme collection tactics".

ومن هنا قدَّم المُدَّعون طلب جامع لكل طلباتهم من أجل القيام بأمر وقائي "omnibus" motion for protective order يسمح لهم بالحصول على حقوقهم وطلبوا في ادعائه بطبيعة الحال- الاستعانة بقواعد الاستكشاف التي تدعم رأيهم والاستعانة بشكلٍ خاص بتقديم الاستجوابات التي يجب الرد عليها لتدعيم موقفهم.

من هذا المنطلق قدَّم المُدَّعون مجموعة واحدة من الاستجوابات تتكون من ١٦٩ سؤالاً منفصلاً set of interrogatories consisting of 169 separate questions وقد رد المُدَّعَى عليهم على الكثير من هذه الاستجوابات بالفعل ولكن بشكلٍ غير مستقل، وتمثل ذلك في تقديم المعلومات المطلوبة لكل مُدَّعي على حده، ولهذا أعرب المُدَّعَى عليهم -في وقت لاحق- عن استعدادهم لقبول الرد على الاستجوابات المُقدَّمة على أن تكون الإجابات عامة على بعض الاستجوابات accept general answers to certain interrogatories ما دام أن الإجابات قد تم تقديمها والتحقق منها، ولكن رفض

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) *St. Paul Fire & Marine Insurance v. Birch, Stewart, Kolasch & Birch*, LLP, 217 F.R.D. 288, 289 (D. Mass. 2003); United States District Court, D. Massachusetts, Sep 29, 2003, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/st-paul-fire-marine-insurance-v-birch-stewart-llp-dmass-2003

(2) Michael Stefanilo Jr., *Discovery Limits: The Tension and Interplay Between Local Rules and the Rules of Civil Procedure*, Practice Points, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, March 30, 2020, Available at;
https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/pretrial-practice-discovery/practice/2020/discovery-limits-the-tension-and-interplay-between-local-rules-and-the-rules-of-civil-procedure/

بعض المُدَّعين هذا الإجراء وطالب بعضهم بضرورة الرد على بعض الاستجوابات المُقدَّمة بشكلٍ منفصل؛ لأنها تتطلب ردوداً فردية محددة specific responses([1]).

وقد تصدت محكمة الموضوع لهذا التساؤل مؤكدةً أن طلب الاستجواب المُقدَّم من أطراف الخصومة يتوافق مع القيود المفروضة على عدد الاستجوابات الواردة في القاعدة ٣٣(أ) من قواعد الاجراءات المدنية الفيدرالية، ويجوز لأي طرف من أطراف الخصومة- في حالة غياب النص أو الإذن الصريح من المحكمة absent stipulation or permission of the court- أن يُقدِّم عدد من الاستجوابات وبما لا يتجاوز ٢٥ استجواباً not exceeding 25 in number بما في ذلك جميع الأجزاء الفرعية المنفصلة.

وقد أقرت محكمة الموضوع أن قراءة مصطلح " الطرف الواحد" أمر قد سبق طرحه في قضية *St. Paul Fire & Marine Insurance v. Birch, Stewart, Kolasch & Birch, LLP*- السابق الإشارة اليها- ولم يُثر هذا الأمر مشكلات كثيرة؛ لأن النزاع اقتصر في القضية السابقة على ثلاثة أطراف فقط ولهذا استطاع كل منهم تقديم ٢٥ استجواباً؛ أي قبلت المحكمة ٧٥ استجواباً في القضية.

ولكن يختلف الوضع في القضية المطروحة هنا؛ لأن عدد أطرافها يصل إلى ٢٠٠ فرد، وإذا أخذت المحكمة بالمنطق السابق ذكره- في القضية السابقة- فسيتعيَّن عليها أن تقبل ٥٠٠٠ استجواب، وهو ما ذكرته المحكمة بقولها:" وفقاً لهذه القراءة للقاعدة، كانت الاستجوابات المُقدَّمة من المُدَّعَى عليهم صحيحة؛ حين انضم أحد عشر مُدَّعَى عليهم في تقديمها. وأخذاً بالمنطق نفسه يحق للمُدَّعين تقديم أكثر من ٥٠٠٠ استجواب".

"On this reading of the rule, the defendants' interrogatories were proper, since eleven defendants joined in their submission. By the same reasoning, the plaintiffs would be entitled to propound more than 5,000 interrogatories."([2])

ولكن رأت المحكمة أنه يجب النظر في القضية المعروضة بمنطق أكثر عقلانية في واحدة من أكثر الأطروحات والتساؤلات أهمية في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.

من هذا المنطلق ذكرت المحكمة أن القيد الوارد على عدد الاستجوابات المُقدَّمة يتحدث عن " أطراف القضية"؛ لأنه غالباً ما تمثل عدد من أطراف القضية من قِبَل محام واحد. إذاً ما النتيجة إذا كانت القضية المعروضة- على سبيل المثال- مرفوعة من قِبَل أشخاص ضد شركة حافلات تسببت في إصابتهم جميعها بالضرر ويُمثِّلها محام واحد، هل يتم اعتبار أطراف القضية طرفاً واحداً أم عشرة لأغراض الاستكشاف وتقديم الاستجوابات؟

أجابت المحكمة عن هذا التساؤل بقولها:" يبدو أن أفضل نتيجة هي الاعتراف بأنه في بعض الحالات يجب اعتبار الأطراف المنفصلة إسمياً طرفاً واحداً لأغراض الحد من عدد الـ ٢٥ استجواب".

---

(1) *Zito v. Leasecomm Corp.*, 233 F.R.D. 395, 398 (S.D.N.Y. 2006); United States District Court, S.D. New York, Feb 10, 2006, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/zito-v-leasecomm-corporation-3

(2) *Zito v. Leasecomm Corp.*, 233 F.R.D. 395, 399 (S.D.N.Y. 2006); United States District Court, S.D. New York, Feb 10, 2006, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/zito-v-leasecomm-corporation-3

"The best result would seem to be to recognize that in some instances nominally separate parties should be considered one party for purposes of the 25-interrogatory limitation."([1])

وهو ما ذكره بعض الفقهاء بقوله:" يبدو أنه يجب اعتبار الاستجواب الذي يحتوي على أجزاءً فرعية موجهة نحو استخلاص التفاصيل المتصلة بالموضوع المشترك سؤالاً واحداً، على الرغم من أن المنطقة التي يتم الاستعلام عنها قد تكون محل خلاف، ومن ناحيةٍ أخرى من المُرجح أن الاستجواب الذي يحتوي على أجزاء فرعية في مجالات منفصلة يُحسب على أنه أكثر من استجواب واحد لأغراض التحديد".

"It would appear that an interrogatory containing subparts directed at eliciting details concerning the common theme should be considered a single question, although the breadth of an area inquired about may be disputable. On the other hand, an interrogatory with subparts inquiring into discrete areas is more likely to be counted as more than one for purposes of the limitation."([2])

ولهذا جاء في حُكم المحكمة أنه لا يجب التقيُّد بالقراءة اللغوية البسيطة للقاعدة ٣٣(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية بشكلٍ صارم في جميع الظروف، ويتضح من مطالعة تفاصيل القضية المعروضة مدى إساءة طالبي الاستجواب لهذه القاعدة على الرغم من تقسيم الاستجوابات المُقدَّمة إلى عدة أجزاء؛ لأن القاعدة ٢٦(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 26(b)(2); Rule 26(b)(2) تؤكد على ضرورة الحد من استخدام طرق الاستكشاف بصورة مُبالغ فيها إذا تجاوزت الحد أو إذا كان استخدام الاستجوابات يتم بصورة متكررة وتراكمية([٣]). ومن ثمَّ يفوق عبء أو نفقات

([1]) *Zito v. Leasecomm Corp.*, 233 F.R.D. 305, 309 (S.D.N.Y. 2006); United States District Court, S.D. New York, Feb 20, 2016, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/zito-v-leasecomm-corporation-3

([2]) Charles Alan Wright, Arthur R. Miller, Richard L. Marcus, *Federal Practice and Procedure*, West Publishing Co., 2nd Edition, 1994, p 261, Charles Alan Wright, Arthur R. Miller Richard L. Marcus, *Federal Practice Procedure*, 3rd Edition, 2010, p 39-40.

- جاء هذا الرأي أيضاً في المراجع التالية:

- Matthew Albaugh, *Discrete Interrogatory Subparts under Rule 33*, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, Volume 17, Number 1, Section of Litigation, Fall 2008, p 7, Paul W. Grimm, Chief U.S. Dist. Ct. Judge, Paul Mark Sandler, *Discovery Problems and their Solution*, American Bar Association, Second Edition 2016, p 18.

- جاء هذا الرأي أيضاً في قضية *Billings v. Conseco Health Ins. Comp* على سبيل المثال، يُراجع:

- *Billings v. Conseco Health Ins. Comp*, Case No. CIV-10-372-M, 2 (W.D. Okla. Dec. 12, 2011); United States District Court, W.D. Oklahoma, Dec 12, 2011, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/billings-v-conseco-health-ins-comp

([٣]) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بالقيود المفروضة على تكرار الاستكشاف ومداه في القاعدة ٢٦(ب) ٢ البند (ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 26(b)(2)(c); Rule 26(b)(2)(c) على النحو الآتي:**

"Rule 26. Duty to Disclose; General Provisions Governing Discovery: …

B- Discovery Scope and Limits…

2- *Limitations on Frequency and Extent*…

C- *When Required*. On motion or on its own, the court must limit the frequency or extent of discovery otherwise allowed by these rules or by local rule if it determines that:

i- the discovery sought is unreasonably cumulative or duplicative, or can be obtained from some other source that is more convenient, less burdensome, or less expensive;

ii- the party seeking discovery has had ample opportunity to obtain the information by discovery in the action; or

الاستكشاف المقترح العمل بها، ولهذا رفضت المحكمة السماح بالتمادي في تقديم الاستجوابات بشكلٍ غير منطقي وغير مبرر؛ لأن السماح للمُدَّعَى عليهم بالرد على الاستجوابات التفصيلية المطلوبة بصورة فردية من شأنه أن يوفر القليل من الفوائد الإضافية ولكنه سيكون مكلفاً للغاية ويستغرق وقتاً طويلاً([1]).

ج- تبني أغلب المحاكم للرأي القائل بتقييد عدد الاستجوابات:

ترى الكثير من المحاكم أنه لا يجب التقيُّد بالتفسير الحرفي للقاعدة ٣٣(أ) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية، ولهذا لا يجب التقيُّد بتقديم ٢٥ استجواباً وبخاصة عند تعدد أطراف الخصومة، ونجد تطبيقاً لهذا الرأي في قضية *Gucci America, Inc. v. Exclusive Imports International* الصادرة في ١٢ أغسطس ٢٠٠٢؛ حين جادل المُدَّعَى عليهم في القضية بأن لهم الحق في تقديم ١٥٠ استجواباً لأن عددهم ستة they are entitled to serve 150 interrogatories because there are six defendants in this action، ولكن رفضت المحكمة هذه الحُجة لأنه على الرغم من تعدد المُدَّعَى عليهم فهذا لا يمنع من القول بأن جميعهم يعمل في انسجام تام ويُمثِّلهم محام واحد، ولهذا يجوز معاملتهم كطرف واحد في الخصومة بغرض الحد من نطاق الاستجوابات المُقدَّمة، وقد ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:

"However, where, as here, the parties are acting in unison and are represented by the same counsel, they may be treated as one party for purposes of the interrogatory limits."

واستطردت المحكمة في القول بأنه لا يوجد أي شيء في القواعد الفيدرالية يمنح المُدَّعَى عليهم الحق في طلب المزيد من الاستجوابات لمجرد أن القاضي قد مد حدود الـ ٢٥ استجواباً لمرة واحدة من قبل، وبرفض الاستكشاف المطلوب يكون القاضي قد مارس سلطته التقديرية بشكلٍ صحيح لوضع حد لفترة الاستكشاف الممتدة بالفعل، وقد ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:

"Nor is there anything in the Federal Rules which would entitle defendants to more interrogatories simply because the Magistrate had extended the 25-interrogatory limit once before. In denying the requested discovery, Magistrate Judge Maas properly exercised his discretion to put an end to an already extensive discovery period."([2])

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

iii- the proposed discovery is outside the scope permitted by Rule 26(b)."

Rule 26. Duty to Disclose; General Provisions Governing Discovery, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_26

[1] **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"Requiring them to respond individually to the highly detailed interrogatories would provide little additional benefit but would be extremely expensive and time-consuming." *Zito v. Leasecomm Corp.*, 233 F.R.D. 395, 399 (S.D.N.Y. 2006); United States District Court, S.D. New York, Feb 10, 2006, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/zito-v-leasecomm-corporation-3

[2] *Gucci America, Inc. v. Exclusive Imports International*, 99 Civ. 11490 (RCC)(FM) (S.D.N.Y. Aug. 12, 2002); United States District Court, S.D. New York, Aug 12, 2002, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/gucci-america-13

- **نجد تطبيقاً لهذا الرأي أيضاً في قضية *Woodmen of the World Life Ins. Soc'y v. U.S. Bank Nat'l Ass'n*، يُراجع:**

ويتضح من دراسة العديد من القضايا أنه على الرغم من دأب أطراف الخصومة على تقديم عدة طلبات لزيادة عدد الاستجوابات المُقدَّمة فقد رفضت المحاكم مراراً وتكراراً حُجج هذه الأطراف مؤكدةً على أن لكل طرف من أطراف الدعوى الحق في تقديم الاستجوابات ولكن بما يتناسب مع الغرض من الاستجوابات المُقدَّمة في القضية وبما يتناسب مع تطبيق القاعدة ٣٣(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 33(a); Rule 33(a)([1])، ولهذا تملك المحكمة السلطة التقديرية في تقييد نطاق الاستكشاف وحدوده بما يتوافق مع قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية والقواعد المحلية المطبقة في المقاطعات. ونجد لهذا الرأي صدى في العديد من الأحكام القضائية الحديثة كالحُكم الصادر في قضية *Fluid Equip. Int'l, Ltd. v. Reddy-Buffaloes Pump, Inc.* في ١١ يوليه ٢٠١٦ على سبيل المثال([2]).

كذلك الحُكم الصادر في قضية *Kleiman v. Wright* في ٣ أبريل ٢٠٢٠([3])؛ إذ ذكرت المحكمة أنه يمكنها السماح بزيادة عدد الاستجوابات عن العدد المسموح به وفقاً لسلطتها الواردة في القاعدة ٣٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية، ولكن بشرط أن يتسق هذا الأمر مع القاعدة ٢٦(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 26(b)(2); Rule 26(b)(2)- التي تحدد القيود المفروضة على تكرار الاستكشاف ومداه- لأنها تؤكد على ضرورة الحد من استخدام طرق الاستكشاف بصورة مُبالغ فيها إذا تجاوزت الحد أو إذا كان استخدام الاستجوابات يتم بصورة متكررة وتراكمية([4]).

وجاء في حُكم المحكمة أن " الهدف ليس منع الاستكشاف المطلوب، ولكن توفير التدقيق القضائي قبل أن يستخدم الأطراف أداة الاستكشاف بشكلٍ مفرط...".

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

"Not numbering the sub-parts of interrogatories does not change the fact that, if the interrogatories require discrete pieces of information, those interrogatories are to be counted as if the sub-parts were specifically itemized." *Woodmen of the World Life Ins. Soc'y v. U.S. Bank Nat'l Ass'n*, 8:09CV407, 5-6 (D. Neb. May. 7, 2012); United States District Court for the District of Nebraska, May 7, 2012, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/woodmen-of-the-world-life-ins-socy-v-u-s-bank-natl-assn-4

(1) Michael Lowry, *Limiting Ali[illegible] Parties' Interrogatories*, Compelling Discovery, June 10, 2019, Available at; https://www.compellingdiscovery.com/?p=7537

(٢) **أكدت المحكمة المعنى الوارد في المتن بقولها:**

"Courts have repeatedly rejected such collective parties' arguments that each member of the collective is entitled to the full allotment of the number of interrogatories allowed by Federal Rule of Civil Procedure 33 or the number of requests for production allowed by Federal Rule of Civil Procedure 34." *Fluid Equip. Int'l, Ltd. v. Reddy-Buffaloes Pump, Inc.*, CIVIL ACTION NO. 2:15-cv-74, 2 (S.D. Ga. Jul. 11, 2016); United States District Court for the Southern District of Georgia Brunswick Division, Jul 11, 2016, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/fluid-equip-intl-ltd-v-reddy-buffaloes-pump-inc

(3) *Kleiman v. Wright*, CASE NO. 18-CIV-80176-Bloom/Reinhart (S.D. Fla. Apr. 3, 2020); United States District Court Southern District of Florida, Apr 3, 2020, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/kleiman-v-wright-5

(٤) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بالقيود المفروضة على تكرار الاستكشاف ومداه في القاعدة ٢٦(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 26(b)(2); Rule 26(b)(2) على الرابط الآتي:**

- *Rule 26. Duty to Disclose; General Provisions Governing Discovery*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_26

"The aim is not to prevent needed discovery, but to provide judicial scrutiny before parties make potentially excessive use of this discovery device."([1])

وهو المعنى نفسه الذي ذكرته ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٣٣ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية عام ١٩٩٣([٢]).

[1] *Kleiman v. Wright*, CASE NO. 18-CIV-80176-Bloom/Reinhart, 2 (S.D. Fla. Apr. 3, 2020); United States District Court Southern District of Florida, Apr 3, 2020, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/kleiman-v-wright-5

[٢] **جاءت ملاحظة اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٣٣ عام ١٩٩٣ على النحو الآتي:**

"As with the number of depositions authorized by Rule 30, leave to serve additional interrogatories is to be allowed when consistent with Rule 26(b)(2). The aim is not to prevent needed discovery, but to provide judicial scrutiny before parties make potentially excessive use of this discovery device. In many cases it will be appropriate for the court to permit a larger number of interrogatories in the scheduling order entered under Rule 16(b)."

- *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993 Amendment; Rule 33. Interrogatories to Parties*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_33

المبحث الثالث

طلب إنتاج الوثائق

يُمثِّل طلب إنتاج الوثائق من قِبَل أحد أطراف الدعوى request to produce documents- والذي يستطيع إجبار الطرف الآخر على إنتاج الأدلة المادية produce physical evidence(١)- الأداة الثالثة التي تُستخدم في عملية الاستكشاف، وصورتها أن يُقدِّم أحد الأطراف طلب فحص للوثائق requests an inspection of documents، والمكاتبات writings، والرسومات drawings، والرسوم البيانية graphs، والمخططات البيانية charts، والخرائط maps، والصور الفوتوغرافية photographs، أو المفردات الأخرى التي في حوزة الطرف الآخر or other item held by the other party؛ للاستفادة منها في القضية المعروضة أمام القضاء(٢).

أولاً: تعريف طلب إنتاج الوثائق:

يُعرف طلب إنتاج الوثائق Requests for Production (RFP) بأنه طلب قانوني للحصول على المستندات أو المعلومات المخزنة إلكترونياً electronically stored information (ESI) أو العناصر المادية الأخرى other tangible items أو الملكية العقارية real property التي يمكن الاستفادة منها في أثناء عملية التقاضي(٣).

وطلب إنتاج المستندات والأشياء الأخرى Request for Production of Documents and Things عبارة عن طلبات مكتوبة للوثائق أو غيرها من الأدلة المادية tangible evidence المتصلة بالدعوى المقدَّمة من أطراف الدعوى في مواجهة الطرف الآخر، وهي أكثر الوسائل فعالية للحصول على نسخ المستندات أو الأدلة الأخرى من أجل الفحص أو التحليل أو الاختبار inspection, analyzing or testing، كما يتيح لأحد أطراف الدعوى الحق في مطالبة الطرف الآخر لفحص الأشياء الموجودة بها أو تصويرها أو تحليلها inspect, photograph, or analyze things.

وقد أصبحت هذه الآلية من الوسائل المكلفة مادياً، وبخاصة بعد أن أصبح الطرف الطالب لإنتاج المستندات أنه يجب عليه أن يدفع كافة التكاليف الخاصة بطلباته، وهذه التكلفة تعتمد بطبيعة الحال على

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) "The most common types of discovery… **requests to produce documents**, by which one party can force the other to produce physical evidence." Gerald N. Hill, Kathleen Thompson Hill, *Nolo's Plain-English Law Dictionary*, op. cit., p 132-133.

(2) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 282, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 329.

(3) *Requests for Production*, Glossary, Practical Law, Thomson Reuters, Available at; https://content.next.westlaw.com/Document/I4299843e136111e498db8b09b4f043e0/View/FullText.html?contextData=(sc.Default)&transitionType=Default&firstPage=true&bhcp=1

- ذكر Aaron Larson تعريف قريب من ذلك بقوله:

- "Requests for Production and Inspection: A demand that the other party provide access to physical evidence or real property, for inspection and possible testing." Aaron Larson, *Conducting Discovery in a Civil Lawsuit*, ExpertLaw, May 7, 2018, Available at; https://www.expertlaw.com/library/civil-litigation/conducting-discovery-civil-lawsuit

كمية المستندات المطلوبة، بالإضافة إلى أن الوقت الذي يقضيه أحد الأطراف في البحث والمراجعة قد يكلفه نفقات إضافية أخرى(١).

ويجوز لأحد أطراف الدعوى القضائية- بموجب هذه الآلية- أن يطلب من الطرف الآخر في الدعوى تقديم أية مستندات لديه تتصل بموضوع الدعوى that pertain to the subject matter of the lawsuit، ومن هنا يجوز له أن يحصل على نسخ من رسائل البريد الالكتروني المُرسلة من قِبَل موظفي الطرف الآخر(٢)، أو يطلب منه كشوف الحسابات المصرفية والسجلات المالية الأخرى والعقود وما إلى ذلك(٣).

ويجب على الطرف الآخر تقديم هذه المستندات في غضون فترة زمنية محددة أو تقديم سبب لعدم إمكان تقديم هذه المستندات؛ أي يُطلب من الطرف الموجه إليه طلب إنتاج الوثائق- بموجب هذه الآلية- تقديم نسخ من المستندات الموجودة لديه باستثناء الوثائق التي تتمتع بامتيازات قانونية تمنع من تقديمها except for those that are legally privileged، وفي هذه الحالة يمكن أن يُقدِّم رداً على مُقدِّم الطلب response to the requestor يوضح فيه سبب عدم إمكانية تقديم هذه المستندات.

على سبيل المثال، قد يُشير الطرف المطلوب منه تقديم الوثائق إلى أن المستندات المطلوبة غير متاحة لديه؛ لأنه قد تم إتلافها، أو أن إصدار هذه المستندات سيكون مرهقاً له بدون مبرر unduly burdensome، أو أن المستندات المطلوبة ليست في حوزته not in possession.

وعلى الرغم من ذلك يجوز لمُقدِّم الطلب- في حالة امتناع الطرف المطلوب منه تقديم المستندات- أن يُقدِّم اقتراحاً إلى المحكمة المختصة يطلب فيه إجبار الطرف المطلوب منه تقديم المستندات بتقديمها(٤).

مع ملاحظة أن القواعد التي تُنظم طلب إنتاج الوثائق تختلف من ولاية إلى أخرى، ويحكم آلية تقديم المستندات على المستوى الفيدرالي القاعدة ٣٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34; Rule 34 متطلبة بتقديم الوثائق المطلوبة لفحصها وتحليلها والاختبار والأشياء المادية، أو الدخول إلى الأرض؛ لأغراض التفتيش وللأغراض الأخرى(٥).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) "Request for Production of Documents and Things are written requests for documents or other tangible evidence relative to the lawsuit submitted by one party to another. They are the most effective means of obtaining copies of documents or other evidence for inspection, analyzing or testing. They also permit a party to enter another part's property to inspect, photograph, or analyze things on it. Science the requesting party must pay its own coping costs, this kind of discovery can be expensive depending on the amount of documents requested. Keep in mind that the time spent researching and reviewing the documents may also be an added expense to your client." Celia C. Elwell, Robert Barr Smith, *Practical Legal Writing for Legal Assistants*, op. cit., p 413.

(2) *Request for Production*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Request_for_production

(3) *Request for Production Sample Form*, Northwest Registered Agent, Available at;
- https://www.northwestregisteredagent.com/request-for-production.html

(4) *Request for Production*, Wikipedia, Available at;
- https://en.wikipedia.org/wiki/Request_for_production

(5) *Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

ثانياً: ضوابط طلب إنتاج الوثائق:

ذكرت القاعدة ٣٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية " إنتاج الوثائق، والمعلومات المُخزنة إلكترونياً، والأشياء المادية، أو الدخول إلى الأرض؛ لأغراض التفتيش وللأغراض الأخرى" Fed. R. Civ. P. 34; Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes([1]) على النحو الآتي:

أ- طلب إنتاج الوثائق ومحتوياته:

ذكرت القاعدة ٣٤(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية القواعد المتصلة بطلب إنتاج الوثائق ومحتوياته Fed. R. Civ. P. 34(a); Rule 34(a) على النحو الآتي:

بشكلٍ عام: يجوز لأي طرف في الدعوى أن يُقدِّم طلباً للطرف الآخر- في نطاق القاعدة ٢٦(ب) Fed. R. Civ. P. 26(b); Rule 26(b)([2])- للحصول على الآتي:

١- إنتاج والسماح لمُقدِّم الطلب أو مُمثِّله the requesting party or its representative بتفتيش inspect، أو نسخ copy، أو اختبار test، أو أخذ عينات من العناصر التالية or sample the following items، والموجودة في حيازة أو حراسة أو سيطرة الطرف الآخر possession, custody, or control:

أ- أي مستندات محددة أو معلومات مُخزنة إلكترونياً- بما في ذلك المكاتبات writings، والرسومات drawings، والرسوم البيانية graphs، والمخططات البيانية charts، والصور الفوتوغرافية photographs، والتسجيلات الصوتية sound recordings، والصور images، وغيرها من البيانات أو مجموعة البيانات المخزنة في أي وسيط يمكن الحصول على المعلومات منه مباشرةً، أو عند الضرورة، بعد الترجمة من قِبَل الطرف المستجيب للطلب responding party إلى شكل قابل للاستخدام بشكل معقول، أو

ب- أي أشياء مادية محددة tangible things، أو

٢- السماح بدخول الأراضي المحددة أو الممتلكات الأخرى التي يملكها أو يتحكَّم فيها الطرف المستجيب؛ حتى يمكن للطرف الطالب لإنتاج الوثائق تفتيش inspect، أو قياس measure، أو مسح

([1]) **عُدِّلت القاعدة ٣٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P.34; Rule 34 عدة مرات بدءاً من تعديلها في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٦ حتى تعديلها في ٢٩ أبريل ٢٠١٥ على النحو الآتي:**

- (As amended **Dec. 27, 1946**, eff. Mar. 19, 1948; **Mar. 30, 1970**, eff. July 1, 1970; **Apr. 29, 1980**, eff. Aug. 1, 1980; **Mar. 2, 1987**, eff. Aug. 1, 1987; **Apr. 30, 1991**, eff. Dec. 1, 1991; **Apr. 22, 1993**, eff. Dec. 1, 1993; **Apr. 12, 2006**, eff. Dec. 1, 2006; **Apr. 30, 2007**, eff. Dec. 1, 2007; **Apr. 29, 2015**, eff. Dec. 1, 2015). *Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

([2]) **يمكن مراجعة القاعدة ٢٦(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 26(b); Rule 26(b) على الرابط الآتي:**

Rule 26. Duty to Disclose; General Provisions Governing Discovery, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_26

University Of Sadat City
جامعة السادات

survey، أو تصوير photograph، أو اختبار test، أو أخذ عينات من الممتلكات الموجودة sample، أو أي شيء محدد، أو عملية قائمة عليها any designated object or operation on it([1]).

ب- إجراءات تقديم الوثائق:

أقر المُشرّع إجراءات إنتاج الوثائق، والمعلومات المُخزنة إلكترونياً، والأشياء المادية، أو الدخول إلى الأرض؛ لأغراض التفتيش وللأغراض الأخرى في القاعدة ٣٤(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(b); Rule 34(b) على النحو الآتي:

١- محتويات الطلب:

جاءت الأحكام المتصلة بمحتويات طلب إنتاج الوثائق في القاعدة ٣٤(ب) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(b)(1); Rule 34(b)(1) على النحو الآتي:

أ- يجب أن تصف محتويات الطلب Contents of the Request بدقة معقولة كل عنصر أو فئة من العناصر المطلوب- فحصها أو- تفتيشها items to be inspected.

ب- يجب أن يتم تحديد وقت ومكان وطريقة معقولة reasonable time, place, and manner للتفتيش ولأداء الأعمال ذات الصلة.

ج- يجوز أن يُحدد الطلب الشكل أو الأشكال التي سيتم بها إنتاج المعلومات المُخزنة الكترونياً([2]).

([1]) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بطلب إنتاج الوثائق ومحتوياته في القاعدة ٣٤(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(a); Rule 34(a) على النحو الآتي:**

"Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes:

A- In General. A party may serve on any other party a request within the scope of Rule 26(b):

1- to produce and permit the requesting party or its representative to inspect, copy, test, or sample the following items in the responding party's possession, custody, or control:

A- any designated documents or electronically stored information-including writings, drawings, graphs, charts, photographs, sound recordings, images, and other data or data compilations-stored in any medium from which information can be obtained either directly or, if necessary, after translation by the responding party into a reasonably usable form; or

B- any designated tangible things; or

2- to permit entry onto designated land or other property possessed or controlled by the responding party, so that the requesting party may inspect, measure, survey, photograph, test, or sample the property or any designated object or operation on it."

Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

([2]) **يمكن مراجعة القاعدة ٣٤(ب) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(b)(1); Rule 34(b)(1) على النحو الآتي:**

"Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes: …

B- Procedure.

1- *Contents of the Request.* The request:

A- must describe with reasonable particularity each item or category of items to be inspected;

B- must specify a reasonable time, place, and manner for the inspection and for performing the related acts; and

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٢- الردود والاعتراضات:

جاءت الأحكام المتصلة بالردود والاعتراضات في القاعدة ٣٤(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(b)(2); Rule 34(b)(2) على النحو الآتي:

أ- وقت الاستجابة: يجب على الطرف الذي تم توجيه طلب إنتاج الوثائق إليه الرد كتابةً في غضون ٣٠ يوماً بعد إعلانه أو- إذا تم تقديم الطلب وفقاً للقاعدة Rule 26(d)2- في غضون ٣٠ يوماً بعد الاجتماع الأولي لأطراف الخصومة وفقاً للقاعدة Rule 26(f)، ويجوز النص على مدة أقصر أو أطول بموجب القاعدة ٢٩، أو أن تأمر المحكمة بذلك(١).

ب- الرد على كل عنصر(٢).

C- may specify the form or forms in which electronically stored information is to be produced."

Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

(١) **يمكن مراجعة القاعدة ٢٩ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 29; Rule 29 على الرابط الآتي:**

Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

(٢) **يمكن مراجعة القاعدة ٣٤(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(b)(2); Rule 34(b)(2) على النحو الآتي:**

"Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes.

B- Procedure…

2- *Responses and Objections.*

A- *Time to Respond.* The party to whom the request is directed must respond in writing within 30 days after being served or - if the request was delivered under Rule 26(d)(2) - within 30 days after the parties' first Rule 26(f) conference. A shorter or longer time may be stipulated to under Rule 29 or be ordered by the court.

B- *Responding to Each Item.* For each item or category, the response must either state that inspection and related activities will be permitted as requested or state with specificity the grounds for objecting to the request, including the reasons. The responding party may state that it will produce copies of documents or of electronically stored information instead of permitting inspection. The production must then be completed no later than the time for inspection specified in the request or another reasonable time specified in the response.

C- *Objections*. An objection must state whether any responsive materials are being withheld on the basis of that objection. An objection to part of a request must specify the part and permit inspection of the rest.

D- *Responding to a Request for Production of Electronically Stored Information*. The response may state an objection to a requested form for producing electronically stored information. If the responding party objects to a requested form-or if no form was specified in the request-the party must state the form or forms it intends to use.

E- *Producing the Documents or Electronically Stored Information*. Unless otherwise stipulated or ordered by the court, these procedures apply to producing documents or electronically stored information:

i- A party must produce documents as they are kept in the usual course of business or must organize and label them to correspond to the categories in the request;

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٣- طلب إنتاج الوثائق من الغير:

ذكر المُشرِّع الأحكام المتصلة بإنتاج الوثائق من الغير في القاعدة ٣٤(ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(c); Rule 34(c) بقوله: وفقاً لما ورد في القاعدة ٤٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية(١)، يجوز إجبار الغير- من غير أطراف الخصومة- على إنتاج المستندات والأشياء الملموسة أو السماح بالتفتيش(٢).

ثالثاً: الاعتراض على طلبات إنتاج الوثائق:

يُمثِّل الاعتراض على طلبات إنتاج الوثائق إجراءً روتينياً في عملية الاستكشاف، ويُعَدّ جزءاً مهماً منها، ويرى بعض الباحثين- آشلي بي هايز Ashley P. Hayes- أن الاعتراضات المُقدَّمة على طلبات إنتاج الوثائق تُعَدّ أدوات حاسمة تسمح للمحامين بحماية مصالح عملائهم وحقوقهم، لكن يحظر المُشرِّع بعض الممارسات الشائعة التي يُقدِّمها بعض المحامين بموجب قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية، ويمكن أن يؤدي عدم الالتزام بهذه القيود إلى مجموعة من العواقب بما في ذلك توقيع العقوبات في بعض الأحيان(٣).

أ- مضمون الاعتراض على طلب إنتاج الوثائق:

أقر المُشرِّع في القاعدة ٣٤(ب) ١ البند (أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Rule 34(b)(1)(A)- المتصلة بمحتويات طلب إنتاج الوثائق- أنه:" يجب أن تصف محتويات الطلب

---

ii- If a request does not specify a form for producing electronically stored information, a party must produce it in a form or forms in which it is ordinarily maintained or in a reasonably usable form or forms; and

iii- A party need not produce the same electronically stored information in more than one form."

Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

(١) **يمكن مراجعة القاعدة ٤٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 45; Rule 45 على الرابط الآتي:**

Rule 45. Subpoena, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_45

(٢) **يمكن مراجعة القاعدة ٣٤(ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(c); Rule 34(c) على النحو الآتي:**

"Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes: …

C- Nonparties. As provided in Rule 45, a nonparty may be compelled to produce documents and tangible things or to permit an inspection."

Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

(3) Ashley P. Hayes, *Withholding Documents on the Basis of An Objection: What to Know About Rule 34(B)(2)(C)*, Practice Points, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, March 30, 2020, Available at;
https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/pretrial-practice-discovery/practice/2020/withholding-documents-on-the-basis-of-an-objection-what-to-know-about-rule-34b2c/

Contents of the Request بدقة معقولة كل عنصر أو فئة من العناصر المطلوب- فحصها أو- تفتيشها items to be inspected"([1]).

ومن هنا سمح المُشرِّع بتقديم الاعتراض على طلب إنتاج الوثائق وفقاً للقاعدة ٣٤ من قواعد الاجراءات المدنية الفيدرالية، وأقر في القاعدة ٣٤(ب) ٢ Rule 34(b)(2); Fed. R. Civ. P. 34(b)(2)- المتصلة بالردود والاعتراضات- الإرشادات التي يجب على الطرف المطلوب منه إنتاج الوثائق اتباعها والعمل بها عند تقديمه للاعتراض على الطلب.

ومن ثمَّ يجب على الخصم المطلوب منه إنتاج الوثائق أن يستجيب للطلب وأن يرد على كل عنصر أو فئة مطلوب منه إنتاج الوثائق بشأنها، وأن يذكر في الرد صراحةً أنه سيسمح بالتفتيش والأنشطة ذات الصلة على النحو المطلوب، أو يذكر على وجه التحديد أسباب الاعتراض على الطلب، على أن يقوم بإنتاج الوثائق المطلوبة منه في خلال الموعد المحدد وفقاً للقاعدة ٣٤(ب) ٢ البند (أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(b)(2)(A); Rule 34(b)(2)(A)([2]).

وفي الوقت نفسه يجب أن يحدد- الخصم المطلوب منه تقديم الوثائق- موقع المستندات المطلوبة منه بشكلٍ معقول؛ حتى يتمكَّن الطرف الطالب لإنتاج الوثائق من الاستفادة منها، وأن يذكر عند اعتراضه على طلب إنتاج الوثائق المواد التي قام بحجبها والمواد التي يسمح بفحصها وفقاً للقاعدة ٣٤(ب) ٢ البند (ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(b)(2)(C); Rule 34(b)(2)(C)([3]).

ولكن على الرغم من وجود هذه القيود والضوابط لم تمنع القاعدة ٣٤ من استخدام تَكْتِيك tactic يستخدمه أحد أطراف الخصومة- بشكلٍ متكرر- للإضرار بالطرف الآخر، ويتمثَّل هذا الإجراء في تعمد أحد الخصوم [illegible] إنتاج الوثائق أو [illegible] إلى طلب إنتاج الوثائق بصورة كبيرة وإغراء بعض المعلومات في سياق المعلومات المحددة؛ حتى يلتبس الأمر على الخصم الطالب لإنتاج الوثائق([4]).

ومن هنا أثار العمل بالقاعدة ٣٤(ب) ٢ البند (ج)- المتصلة بتقديم الاعتراضات- عدة مشكلات في الواقع العملي مما [illegible] اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٣٤ عام ٢٠١٥ إلى القول بأن تعديل هذا

([1]) **يمكن مراجعة القاعدة ٣٤(ب) ١ البند (أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 34(b)(1)(A); Rule 34(b)(1)(A) على النحو الآتي:**

"Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes

B- Procedure.

1- *Contents of the Request.* The request:

A- must describe with reasonable particularity each item or category of items to be inspected."

Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

([2]) **يُراجع فيما سبق: ثانياً: ضوابط إنتاج الوثائق، ب- إجراءات تقديم الوثائق، ٢- الردود والاعتراضات.**

([3]) *Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

([4]) Christine Chalstrom, *Time to be Specific, Amendment to Rule 34(B)(2) FRCP*, Shepherd Data Services, Inc., October 23, 2015, Available at;

https://www.shepherddata.com/news/time-to-be-specific-amendment-to-rule-34b2frcp

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

الشق من القاعدة ٣٤ جاءت الرغبة في تأكيده من أجل إنهاء الارتباك confusion الذي ينشأ بشكلٍ متكرر عندما يذكر الطرف المنتج للوثائق والمعلومات The producing party اعتراضات عديدة على طلب إنتاج الوثائق objections على الرغم من أنه لا يزال يُنتج المعلومات؛ مما يؤدي إلى جعل الطرف الطالب لإنتاج المستندات requesting party غير متأكد مما إذا تم حجب أي معلومات ذات صلة بالاعتراضات المُقدَّمة في مواجهته أم لا any relevant and responsive information.

واستطردت اللجنة في القول بأنه لا ينبغي على الطرف المنتج للوثائق والمعلومات أن يُقدِّم وصفاً مُفصلاً وسجلاً لجميع الوثائق التي قام بحجبها The producing party does not need to provide a detailed description or log of all documents withheld، ولكنه يحتاج إلى تنبيه أطراف الدعوى إلى أنه قد تم حجب بعض الوثائق؛ حتى تكون هناك مناقشة مستنيرة فيما بينهم تسمح بحل الاعتراضات المُقدَّمة(١).

ب- نتائج الاعتراض على طلب إنتاج الوثائق:

جاء في قضية *Richard Watkins v. Trans Union, LLC* الصادرة عن محكمة المقاطعة في ولاية إنديانا- المنطقة الجنوبية- United States District Court Southern District of Indiana في ١٥ يونية ٢٠١٨ أن المُدَّعي قد طلب معلومات ائتمانية من المُدَّعَى عليه، ولكنه لم يمتثل لطلب المُدِّعي وقام بتقديم معلومات ائتمانية مختلطة تنتمي إلى مستهلك آخر mixed credit information belonging to another consumer، وفشل في تصحيح هذه المشكلة بشكلٍ مناسب failed to adequately correct the issue(٢).

ومن هنا طلب المُدَّعي التحقيق في هذه الواقعة، وذكر في ادعائه أن المُدَّعَى عليه قام بإدراج معلومات غير دقيقة في تقارير المستهلكين مما أدى إلى انخفاض درجة الائتمان لديه، ولهذا طلب المُدَّعي التحقق من المستندات المقدمة مُدَّعياً بأنها قد أدرجت بالخطأ مع ملفات شخص آخر.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(١) **جاء رأي اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٣٤(ب) ٢ البند (ج) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. عام ٢٠١٥- المتصل بالجزء الوارد في المتن على النحو الآتي: Rule 34(b)(2)(C); Rule 34(b)(2)(C)**

- "Rule 34(b)(2)(C) is amended to provide that an objection to a Rule 34 request must state whether anything is being withheld on the basis of the objection. This amendment should end the confusion that frequently arises when a producing party states several objections and still produces information, leaving the requesting party uncertain whether any relevant and responsive information has been withheld on the basis of the objections. The producing party does not need to provide a detailed description or log of all documents withheld, but does need to alert other parties to the fact that documents have been withheld and thereby facilitate an informed discussion of the objection. An objection that states the limits that have controlled the search for responsive and relevant materials qualifies as a statement that the materials have been "withheld." *Committee Notes on Rules, 2015 Amendment; Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes,* Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

(2) *Richard Watkins v. Trans Union, LLC*, No. 2:14-cv-00135-WTL-MJD, United States District Court, S.D. Indiana, Terre Haute Division, June 15, 2018, eDiscovery Assistant, Available at; https://app.ediscoveryassistant.com/case_law/22512-watkins-v-trans-union-llc

- *Watkins v. Trans Union, LLC*, No. 2:14-cv-00135-WTL-MJD (S.D. Ind. Jun. 15, 2018); United States District Court Southern District of Indiana, Terre Haute Division, Jun 15, 2018, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/watkins-v-trans-union-llc-8

وقد تصدت محكمة الموضوع لهذا النزاع مؤكدةً أنه يتعيَّن في بادئ الأمر وقبل الشروع في نظر الأُسس الموضوعية لطلبات المُدَّعي Before proceeding to the merits of Plaintiff's Motion أن تعالج الاعتراضات العامة والاعتراضات على التعاريف والتعليمات التي أكدها المُدَّعَى عليه، والاستخدام الواسع النطاق للاعتراضات النمطية في ردودها(١).

واستطردت المحكمة في القول بأنه يجب أن يتحمل الطرف المعترض عبء شرح سبب ملائمة اعتراضاته على وجه التحديد للبناء الواسع والليبرالي لقواعد الاستكشاف الفيدرالية(٢). وهذا أمر منطقي- بطبيعة الحال- لأنه يجب أن يتحمل الطرف الذي يعترض على الاستكشاف عبء إظهار لماذا لا يُسمح بالاستكشاف، ويجب على الطرف المعترض على طلب إنتاج الوثائق أن يذكر أسباب اعتراضه(٣).

مع ملاحظة أن الاعتراضات العامة على طلبات إنتاج الوثائق لا تكفي وحدها للقول بعدم مشروعيتها؛ لأن " الاعتراضات العامة التي يتم تقديمها بدون توضيح سواء أتم وضعها في قسمٍ منفصل أم تكررت بشكلٍ روتيني للرد على كل فئة مطلوبة لا تُعَدّ اعتراضات على الإطلاق ولن يتم نظرها" وفقاً لما جاء في قضية *Novelty, Inc. v. Mountain View Marketing* على النحو الآتي:

---

(١) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"Before proceeding to the merits of Plaintiff's Motion, the Court must first address the General Objections and Objections to Definitions and Instructions asserted by Defendant and the extensive use of boilerplate objections within its responses." *Watkins v. Trans Union, LLC*, No. 2:14-cv-00135-WTL-MJD, 2 (S.D. Ind. Jun. 15, 2018); United States District Court Southern District of Indiana, Terre Haute Division, Jun 15, 2018, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/watkins-v-trans-union-llc-8#p2

(٢) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"When a party raises objections to discovery requests, the objecting party bears the burden to explain precisely why its objections are proper given the broad and liberal construction of the federal discovery rules." *Watkins v. Trans Union, LLC*, No. 2:14-cv-00135-WTL-MJD, 2 (S.D. Ind. Jun. 15, 2018); United States District Court Southern District of Indiana, Terre Haute Division, Jun 15, 2018, Available at; https://casetext.com/case/watkins-v-trans-union-llc-8#p2

- يُراجع أيضاً الأحكام الآتية:

In re Aircrash Disaster Near Roselawn, in, 172 F.R.D. 295, 306-7 (N.D. Ill. 1997); United States District Court, N.D. Illinois, Eastern Division, Feb 19, 1997, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/in-re-aircrash-disaster-near-roselawn-in#p307

Cunningham v. Beecham, 255 F.R.D. 474, 478 (N.D. Ind. 2009); United States District Court, N.D. Indiana, Feb 3, 2009, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/cunningham-v-beecham#p478

(٣) **يُستفاد هذا المعنى من النص المذكور في قضية *DL v. District of Columbia* على النحو الآتي:**

"The party objecting to ... discovery bears the burden of 'show[ing] why discovery should not be permitted.' "Alexander v. F.B.I., 194 F.R.D. 299, 302 (D.D.C.2000) (Lamberth, J.) (quoting: Alexander v. FBI, 193 F.R.D. 1, 2-3 (D.D.C.2000)). A party objecting to a document request must " includ[e] the reasons" for the objection. Fed.R.Civ.P. 34(b)(2)(B)."

DL v. District of Columbia, 251 F.R.D. 38, 43 (D.D.C. 2008); United States District Court, D. Columbia, Jun 27, 2008, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/dl-v-district-of-columbia-6#p43

Thus, “general objections” made without elaboration, whether placed in a separate section or repeated by rote in response to each requested category, are not ‘objections’ at all-and will not be considered.”([1])

وقد أشارت محكمة المقاطعة في ولاية إيلينوي- المنطقة الجنوبية- في قضية *Avante International Technology v. Hart Intercivic* إلى أن تقديم الاعتراضات العامة يُعَدّ ممارسة خطيرة dangerous practice؛ لأن الطرف الذي يُقدِّم مثل هذه الاعتراضات يواجه خطر رفضها بشكلٍ سريع([2]).

وبتطبيق هذه المعطيات على القضية المعروضة هنا- قضية *Richard Watkins v. Trans Union, LLC*- نجد المُدَّعَى عليه يذكر أنه قد تعرَّض للعديد من الاعتراضات المعيارية فيما يتصل بطلب إنتاج الوثائق؛ لأن المُدَّعي لم يوضح معنى مصطلح " ملف ائتماني مختلط". وفي الوقت نفسه أكد أن الاستجوابات المُقدَّمة في مواجهته واسعة النطاق وغير مرغوب فيها ولا تتناسب مع احتياجات القضية المعروضة، بالإضافة إلى أن المعلومات المطلوب تقديمها معلومات تجارية سرية، ولهذا يتم حمايتها بموجب الامتياز المُقدَّم له وللمحامي القائم بتولي قضيته attorney-client and work product privilege([3]).

وإيذاء هذا التصرُّف من قِبَل المُدَّعَى عليه ذكرت المحكمة أنه لم يحاول إيضاح ماهية الاعتراضات الموجهة ضده بدقة، وهذا ما دعاها إلى القول بأنه يجوز للمحكمة عندما يفشل الأطراف في تقديم اعتراضات مشروعة على استجوابات مُعيَّنة في غضون الوقت المسموح به أن تعتبر الاعتراضات على تلك الاستجوابات قد تم التنازل عنها بشكلٍ مناسب، ويمكن قول الشيء نفسه عند الفشل في تقديم اعتراضات مشروعة ومحددة على طلبات إنتاج الوثائق، وهذا المعنى ذكرته المحكمة بالاستناد إلى حُكم محكمة المقاطعة في ولاية إنديانا في قضية *Novelty, Inc. v. Mountain View Marketing*([4]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) *Novelty, Inc. v. Mountain View Marketing*, 265 F.R.D. 370, 375 (S.D. Ind. 2009); United States District Court, S.D. Indiana, Indianapolis Division, Oct 21, 2008, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/novelty-3#p375

- يُراجع أيضاً معنى قريب من ذلك في قضية ***DL v. District of Columbia*** على الرابط الآتي:

DL v. District of Columbia, 251 F.R.D. 38, 43 (D.D.C. 2008); United States District Court, D. Columbia, Jun 27, 2008, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/dl-v-district-of-columbia-6#p43

(٢) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

“Making general objections is a dangerous practice and any party who offers such general objections runs the risk of having them summarily denied.” *Avante International Technology v. Hart Intercivic*, Civil No. 07-169-DRH, 4 (S.D. Ill. May. 14, 2008); United States District Court, S.D. Illinois, May 14, 2008, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/avante-international-technology-v-hart-intercivic#p4

(٣) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

“Defendant likewise baldly asserted the interrogatory sought confidential trade secret information and information protected by attorney-client and work product privilege. These objections make no attempt to explain with specificity why the interrogatory is improper.” *Richard Watkins v. Trans Union, LLC*, No. 2:14-cv-00135-WTL-MJD, United States District Court, S.D. Indiana, Terre Haute Division, June 15, 2018, eDiscovery Assistant, Available at;
- https://app.ediscoveryassistant.com/case_law/22512-watkins-v-trans-union-llc

Watkins v. Trans Union, LLC, No. 2:14-cv-00135-WTL-MJD, 3 (S.D. Ind. Jun. 15, 2018); United States District Court Southern District of Indiana, Terre Haute Division, Jun 15, 2018, Available at; https://casetext.com/case/watkins-v-trans-union-llc-8#p3

(٤) **جاء هذا المعنى في قضية *Novelty, Inc. v. Mountain View Marketing* على النحو الآتي:**

ونجد لهذا الحُكم تطبيقاً أيضاً في الحُكم الصادر من محكمة المقاطعة في ولاية فلوريدا في قضية *Polycarpe v. Seterus, Inc.* في ٢٣ مايو ٢٠١٧؛ إذ أدى فشل المُدَّعَى عليه في الرد على اعتراضات المُدَّعي على طلبات إنتاج الوثائق بصورة مناسبة إلى بطلان هذه الاعتراضات(١).

مما سبق، يتضح من مطالعة القاعدة ٣٤ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية والتغييرات التي لحقتها بموجب تعديلات عام ٢٠١٥ أنه يجب على الطرف المطلوب منه إنتاج الوثائق أن يُقدِّم المزيد من المعلومات للطرف الطالب لإنتاج الوثائق، وأن يكون أكثر استعداداً وحرصاً على الاستجابة لطلبات الاستكشاف، ويجب عليه أن يُحدد وضع المستندات التي يُقدِّمها بدقة، وأن يوضح ما إذا كان قد قام بحجب بعض المستندات أم لا؛ لأنه لم يَعُدْ بإمكانه الرد بشكلٍ غامض عند طلب إنتاج الوثائق، بالإضافة إلى أنه يجب أن يلتزم بالإطار الزمني المحدد في القاعدة ٣٤ من قواعد الاجراءات المدنية الفيدرالية وإلا تعرَّض للجزاءات المقررة(٢).

من هذا المنطلق يجب على محامي الطرف المطلوب منه إنتاج الوثائق أن يأخذ الوقت الكافي للنظر بعناية في الاعتراضات التي يُقدِّمها، وتحديد ما إذا كان العميل الذي يُمثِّل مصالحه يملك في حوزته أو سيطرته المستندات التي ستكون مفيدة عند تقديم الاعتراضات أم لا، وأن يذكر صراحةً ما إذا كانت تلك الوثائق قد صيغت على هذا الأساس أم لا(٣).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- "When parties fail to make specific legitimate objections to particular interrogatories within the time allowed, the court may appropriately deem objections to those interrogatories waived. The same can be said of failing to make specific legitimate objections to requests for production." *Novelty, Inc. v. Mountain View Marketing*, 265 F.R.D. 370, 375 (S.D. Ind. 2009); United States District Court, S.D. Indiana, Indianapolis Division, Oct 21, 2009, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/novelty-3#p375

(١) **جاء هذا المعنى في قضية *Polycarpe v. Seterus, Inc* على النحو الآتي:**

- "In its objections to Plaintiff's requests for production, Defendant references a privilege log, but otherwise fails to "state whether any responsive materials are being withheld on the basis of [the objections]," as required by FED. R. CIV. P. 34(b)(2)(C). (Doc. 38). Defendant's objections to the requests for production are overruled in the absence of a privilege log." *Polycarpe v. Seterus, Inc.*, Case No: 6:16-cv-1606-Orl-37TBS, 9 (M.D. Fla. May. 23, 2017); United States District Court Middle District of Florida Orlando Division, May 23, 2017, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/polycarpe-v-seterus-inc#p9

- يُراجع أيضاً الحُكم الصادر في قضية *Chow v. SentosaCare* في ٢٣ يناير ٢٠٢٠ على النحو الآتي:

- "threatening sanctions for violating the requirements of Rule 34(b)(2)(C)." *Chow v. SentosaCare*, LLC, 19-cv-3541, 2020 WL 559704, 3 (E.D.N.Y. Jan. 23, 2020).

(2) Christine Chalstrom, *Time to be Specific, Amendment to Rule 34(B)(2) FRCP*, Shepherd Data Services, Inc., October 23, 2015, Available at;
https://www.shepherddata.com/news/time-to-be-specific-amendment-to-rule-34b2frcp

(3) Ashley P. Hayes, *Withholding Documents on the Basis of An Objection: What to Know About Rule 34(B)(2)(C)*, Practice Points, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, March 30, 2020, Available at;
https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/pretrial-practice-discovery/practice/2020/withholding-documents-on-the-basis-of-an-objection-what-to-know-about-rule-34b2c/

المبحث الرابع

الفحص البدني والعقلي

تُمثِّل أداه الفحص البدني والعقلي Physical and Mental Examination إحدى الأدوات المهمة في عملية الاستكشاف، وتسعى هذه الأداة إلى إزالة الجدل القائم حول الحالة البدنية أو العقلية لأحد أطراف الدعوى(١)، ومن هنا يجوز للمحكمة عندما تكون الحالة الجسدية أو العقلية لأحد أطراف الدعوى محلاً للتساؤل أو الجدل أن تأمر هذا الشخص بأن يخضع للفحص بواسطة طبيب مختص على سبيل المثال submit to an examination by a physician(٢).

أي أن المُشرِّع أجاز للمحكمة- بشكلٍ عام- أن تأمر الطرف الذي تكون حالته العقلية أو الجسدية مثيرة للجدل whose mental or physical condition is in controversy أن يتقدَّم لإجراء الفحص الجسدي أو العقلي له من قِبَل أحد المتخصصين المعتمدين أو المُرخص لهم بالعمل في هذا المجال by a suitably licensed or certified examiner(٣)، وتملك المحكمة السلطة التقديرية لإحضار أحد الأشخاص المحتجزين أو الخاضعين لسيطرتها القانونية لإجراء عملية الفحص والتأكد من حالته الجسدية أو العقلية examination a person who is in its custody or under its legal control(٤).

---

(١) عُرضت آلية الفحص البدني والعقلي لأول مرة أمام المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٩١ في قضية شركة سكك حديد يونيون باسيفك ضد بوتسفورد ***Union Pacific Railway. Co. v. Botsford***، وقد أثارت هذه القضية في بادئ الأمر إمكانية خضوع الشخص للفحص الجراحي في وجود الجراح والمحامين إذا وافق على هذا الإجراء، يُراجع:

Union Pacific Railway Co. v. Botsford, 141 U.S. 250, 11 S. Ct. 1000, 35 L.Ed. 734 (1891); U.S. Supreme Court, May 25, 1891, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/141/250

Union Pacific Railway Co. v. Botsford, 141 U.S. 250 (1891), Submitted January 6, 1891, Decided May 25, 1891, Justia US Supreme Court Center, Available at;
- https://supreme.justia.com/cases/federal/us/141/250/

Union Pacific Railway Co. v. Botsford, 141 U.S. 250, 11 S. Ct. 1000 (1891); U.S. Supreme Court, Submitted January 6, 1891, Decided May 25, 1891, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/union-pac-ry-co-v-botsford

- لمزيد من التفاصيل، يراجع:

- A. W. Tarkington Jr., "Discovery - Physical Examination - Schlagenhauf v. Holder," *Southwestern Law Journal (Sw L.J.)*, Vol. 19, Issue 3, Article 10, p 643-649, *Available Also at*;
https://scholar.smu.edu/smulr/vol19/iss3/10/?utm_source=scholar.smu.edu%2Fsmulr%2Fvol19%2Fiss3%2F10&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

(2) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, op. cit., p 214, Celia C. Elwell, Robert Barr Smith, *Practical Legal Writing for Legal Assistants*, op. cit., p 443, Charles P. Nemeth, *Law and Evidence: A Primer for Criminal Justice, Criminology, Law and Legal Studies*, op. cit., p 265 etc., David Twomey, *Labor and Employment Law: Text & Cases*, op. cit., p 35.

(٣) **عن تطبيق آلية الفحص البدني والجسدي وإجراء المحاكم لاختبارات جينية في القضايا المدنية Genetic Tests in Civil Cases، يُراجع:**

- Anthony S. Niedwiecki, "Science Fact or Science Fiction? The Implications of Court-Ordered Genetic Testing Under Rule 35," *University of San Francisco Law Review*, Vol. 34, Issue 2, Article 3, (2000), p 295-353, *Available Also at*;
- https://repository.usfca.edu/usflawreview/vol34/iss2/3

(4) *Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

مع ملاحظة أن استخدام هذه الأداة يخضع للعديد من الضوابط التي أقرها المُشرّع في القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35. Physical and Mental Examinations، وبطبيعة الحال ينبغي أن يكون استخدام هذه الأداة لأسباب وجيهة only on motion for good cause، وبناءً على إعلان جميع أطراف الدعوى والشخص الذي سيتم فحصه notice to all parties and the person to be examined، مع تحديد وقت ومكان وطريقة الفحص التي يخضع لها أحد أطراف الدعوى، وتحديد شروط وضوابط ونطاق الفحص، وتحديد الأشخاص القائمين بعملية الفحص([1]).

أولاً: ضوابط الفحص البدني والعقلي:

ذكرت القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية القواعد المتصلة بالفحص الجسدي والعقلي Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35. Physical and Mental Examinations([2]) على النحو الآتي:

أ- طلب الفحص:

جاءت القواعد المتصلة بطلب الفحص Order for an Examination في القاعدة ٣٥(أ) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35(a); Rule 35(a) على النحو الآتي

١- بشكل عام:

يجوز للمحكمة التي تكون فيها الدعوى قيد النظر أن تأمر الطرف الذي تكون حالته العقلية أو الجسدية، بما في ذلك فصيلة الدم blood group، مُثارة للجدل controversy، بأن يخضع للفحص الجسدي أو العقلي بواسطة فاحص مُرخص أو معتمد بشكل مناسب a suitably licensed or certified examiner، ولدى المحكمة السلطة نفسها فيما يتعلق بأمر أحد الأطراف بإحضار شخص محتجز أو تحت سيطرتها القانونية لفحصه who is in its custody or under its legal control وفقاً للقاعدة ٣٥(أ) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35(a)(1); Rule 35(a)(1)([3]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

([1]) *Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, 2020 Official Edition, Available at; https://www.federalrulesofcivilprocedure.org/frcp/title-v-disclosures-and-discovery/rule-35-physical-and-mental-examinations/

([2]) **عُدِّلت القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35 عدة مرات بدءاً من تعديلها في ٣٠ مارس ١٩٧٠ حتى تعديلها في ٣٠ أبريل ٢٠٠٧ على النحو الآتي:**

- (As amended **Mar. 30, 1970**, eff. July 1, 1970; **Mar. 2, 1987**, eff. Aug. 1, 1987; Pub. L. 100–690, title VII, §7047(b), Nov. 18, 1988, 102 Stat. 4401; **Apr. 30, 1991**, eff. Dec. 1, 1991; **Apr. 30, 2007**, eff. Dec. 1, 2007). *Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

([3]) **يمكن مراجعة القاعدة ٣٥(أ) ١ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35(a)(1); Rule 35(a)(1) على النحو الآتي:**

"Rule 35. Physical and Mental Examinations:

A- Order for an Examination.

1- *In General*. The court where the action is pending may order a party whose mental or physical condition-including blood group- is in controversy to submit to a physical or mental examination by a suitably licensed or certified examiner. The court has the same authority to

ويتضح من دراسة ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية عام ١٩٩١ أن تعديل هذه القاعدة يمنح المحكمة السلطة في أن تطلب إجراء الفحوصات الجسدية أو العقلية physical or mental examinations من قِبَل أي شخص مُرخص أو معتمد بشكلٍ مناسب.

وذكرت اللجنة أنه قد تم تنقيح القاعدة ٣٥ عام ١٩٨٨ بواسطة تشريع الكونجرس Congressional enactment للسماح بالفحوصات العقلية من قِبَل علماء النفس الإكلينيكي- أو السريري- المُرخص لهم بإجراء الفحص licensed clinical psychologists، وامتد هذا التعديل ليشمل المهنيين المعتمدين أو المُرخصين certified or licensed professionals مثل أطباء الأسنان dentists، أو المعالجين المهنيين occupational therapists(١) الذين ليسوا أطباءً أو أخصائيين نفسيين إكلينيكيين clinical psychologists، ولكنهم قد يكونون مؤهلين جيداً لإعطاء شهادة قيِّمة well-qualified to give valuable testimony حول الحالة الجسدية أو العقلية محل الخلاف أمام القضاء(٢).

واستطردت اللجنة في القول بأن شرط أن يكون الفاحص مُرخصاً أو معتمداً بشكلٍ مناسب suitably licensed or certified هو شرط جديد، ومن هنا مُنحت المحكمة الحق في تقييم أوراق اعتماد الفاحص صراحة the credentials of the examiner؛ للتأكد من عدم إخضاع أي شخص للفحص- بأمر المحكمة- من قِبَل فاحص تكون شهادته محدودة القيمة an examiner whose testimony would be of such limited value.

مع ملاحظة أن هذه السلطة ليست جديدة كلياً؛ لأنه بموجب القاعدة السابقة تحتفظ المحكمة بالسلطة التقديرية لرفض الأمر بإجراء الفحص أو بتقييد الفحص، ومن ثمَّ تهدف هذه المراجعة إلى تشجيع ممارسة السلطة التقديرية من قِبَل المحكمة، وبخاصة فيما يتصل بإجراء الفحص من قِبَل الأشخاص ذوي المؤهلات المحدودة narrow qualifications.

---

order a party to produce for examination a person who is in its custody or under its legal control."

Rule 35. Physical and Mental Examinations, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

(١) **يعمل المعالج المهني Occupational therapist في إعداد برامج التدريب والتأهيل المهني، والترفيهي، والاجتماعي لمن يعانون من الأمراض المزمنة أو المعوقة، وتحسين إمكاناتهم المهنية، واكسابهم المهارات اللازمة للحياة اليومية**، د. شيلي تايلور: علم النفس الصحي، ترجمة: د. وسام زريق عريان، د. فوزي شاكر [illegible] وآخرون، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

- **يمكن أن يُقدِّم المعالج المهني المشورة فيما يخص طرق مساعدة شخص ما في الحفاظ على مهاراته واستقلاليته لأطول فترة ممكنة، ويتمثَّل دوره في تحسين الأداء الوظيفي، وجعل البيئة آمنة، وتقييم التكنولوجيا المساعدة**، د. نوري غراهام- د. جيمس وارنر: ألزهايمر وأنواع أخرى من الخرف، ترجمة: مبارك عبود، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، كتاب المجلة العربية، العدد ٩٤، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣، ص ٧٣- ٧٤.

- **عن خطوات الاختيار المهني، يُراجع:** عبد الله يوسف أبو زعيزع. مبادئ العلاج النفسي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠١٠، ص ١٢٥ وما بعدها.

(٢) **ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٣٥ عام ١٩٩١ هذا المعنى بقولها:**

"The rule was revised in 1988 by Congressional enactment to authorize mental examinations by licensed clinical psychologists. This revision extends that amendment to include other certified or licensed professionals, such as dentists or occupational therapists, who are not physicians or clinical psychologists, but who may be well-qualified to give valuable testimony about the physical or mental condition that is the subject of dispute." *Notes of Advisory Committee on Rules, 1991 Amendment; Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

وتنطبق مسؤولية المحكمة في تحديد مدى ملائمة مؤهلات الفاحص suitability of the examiner's qualifications حتى على الفحص المقترح إجراءه من قِبَل الطبيب، وإذا كان الفحص والشهادة المقترحين يتطلبان خبرة لا يمتلكها الفاحص المقترح، فلا ينبغي طلبها حتى ولو كان الفاحص المقترح طبيباً، ولا تتطلب القاعدة ٣٥ منح الشهادة أو الترخيص من قِبَل الولاية القضائية التي يُجرى فيها الفحص([1]).

٢- محتويات طلب الفحص:

ذكر المُشرِّع في القاعدة ٣٥(ب) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35(a)(2); Rule 35(a)(2)- المتصلة بمحتويات طلب الفحص Contents of the Order- أنه:

أ- لا يجوز إجراء طلب الفحص إلا في حالة وجود سبب وجيه لإجرائه good cause، وبعد القيام بإعلانه لجميع الأطراف في الدعوى والشخص الذي سيتم فحصه.

ب- يجب أن يتم تحديد وقت الفحص time، ومكانه place، وطريقه manner، وشروطه conditions، ونطاق إجرائه scope of the examination، وكذلك الشخص أو الأشخاص الذين سيجرونه([2]).

ويتضح من دراسة ملاحظات اللجنة التشريعية لتعديل القاعدة ٣٥ عام ١٩٧٠ أنه يجب أن يتضمَّن التقرير المُقدَّم من الطبيب الفاحص نتائج جميع الاختبارات التي أُجريت مثل نتائج الأشعة السينية ومخططات القلب على سبيل المثال X-rays and cardiograms([3]).

([1]) **ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٣٥ عام ١٩٩١ هذا المعنى بقولها:**

"The court's responsibility to determine the suitability of the examiner's qualifications applies even to a proposed examination by a physician. If the proposed examination and testimony calls for an expertise that the proposed examiner does not have, it should not be ordered, even if the proposed examiner is a physician. The rule does not, however, require that the license or certificate be conferred by the jurisdiction in which the examination is conducted." *Notes of Advisory Committee on Rules, 1991 Amendment; Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

([2]) **يمكن مراجعة القاعدة ٣٥(أ) ٢ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35(a)(2); Rule 35(a)(2) على النحو الآتي:**

"Rule 35. Physical and Mental Examinations:

A- Order for an Examination…

2- *Motion and Notice; Contents of the Order*. The order:

A- may be made only on motion for good cause and on notice to all parties and the person to be examined; and

B- must specify the time, place, manner, conditions, and scope of the examination, as well as the person or persons who will perform it."

Rule 35. Physical and Mental Examinations, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

([3]) **ذكرت ملاحظات اللجنة الاستشارية لتعديل القاعدة ٣٥ عام ١٩٧٠ هذا المعنى بقولها:**

"The amendment specifies that the written report of the examining physician includes results of all tests made, such as results of X-rays and cardiograms..." *Notes of Advisory Committee on Rules, 1970 Amendment; Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

ب- تقرير القائم بعملية الفحص:

وضع المُشرِّع القواعد المتصلة بتقرير الفاحص- أو القائم بعملية الفحص- Examiner's Report في القاعدة ٣٥(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35(b); Rule 35(b) على النحو الآتي:

١- الطلب المُقدَّم من الطرف أو الشخص الذي تم فحصه Request by the Party or Person Examined: يجب على الطرف الذي يخضع لعملية الفحص- وعندما يُطلب منه- أن يُقدِّم إلى طالب الفحص the requester نسخة من تقرير الفاحص examiner's report، بالإضافة إلى تقارير جميع الفحوصات السابقة المماثلة لحالته together with like reports of all earlier examinations of the same condition. ويجوز تقديم الطلب من قِبَل الطرف الذي صدر ضده أمر الفحص أو من قِبَل الشخص الذي تم فحصه.

٢- محتويات تقرير الفاحص Contents: يجب أن يكون تقرير الفاحص The examiner's report مكتوباً، ويجب أن يُحدد بالتفصيل النتائج التي توصل إليها الفاحص؛ بما في ذلك التشخيصات، والاستنتاجات، ونتائج أي اختبارات تم إجرائها including diagnoses, conclusions, and the results of any tests.

٣- الطلب المُقدَّم من الطرف طالب الفحص Request by the Moving Party: بعد تقديم التقارير، يجوز للطرف الذي طلب إجراء الفحص- ويحق له- أن يتلقى من الطرف الذي صدر ضده أمر الفحص تقارير جميع الفحوصات السابقة أو اللاحقة المماثلة لحالته، ولكن لا ينبغي أن تُسلم تلك التقارير من الطرف الذي يملك التحفظ أو السيطرة على الشخص الذي تم فحصه party with custody or control of the person examined إذا أثار الطرف الآخر أنه لا يستطيع الحصول عليها.

٤- التنازل عن امتياز Waiver of Privilege: من خلال طلب تقرير الفاحص والحصول عليه، أو بعزل الفاحص، يتنازل الطرف الذي خضع للفحص عن أي امتياز قد يتمتع به في ذلك الإجراء أو أي إجراء آخر ينطوي على الجدل نفسه- بخصوص الشهادة المتصلة بجميع الفحوصات المماثلة لحالته.

٥- الإخفاق في تقديم التقرير Failure to Deliver a Report: يجوز للمحكمة أن تأمر- بشروط عادلة on just terms- بأن يُقدِّم الطرف تقرير الفاحص الذي لم يُقدَّم التقرير يجوز للمحكمة أن تستبعد شهادة القائم بالفحص في أثناء المحاكمة exclude the examiner's testimony at trial.

٦- نطاق الفحص Scope: ينطبق هذا التقسيم الفرعي (ب) This subdivision (b)- القاعدة ٣٥(ب) المتصلة بتقرير الفاحص Rule 35(b)- أيضاً على الفحص الذي يتم إجرائه بناءً على اتفاق الطرفين examination made by the parties' agreement ما لم ينص اتفاقهما على غير ذلك، ولا يمنع هذا التقسيم الفرعي من الحصول على تقرير الفاحص أو عزل الفاحص بموجب قواعد أخرى obtaining an examiner's report or deposing an examiner(١).

---

(١) **يمكن مراجعة الأحكام المتصلة بتقرير القائم بعملية الفحص في القاعدة ٣٥(ب) من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35(b); Rule 35(b) على النحو الآتي:**

"Rule 35. Physical and Mental Examinations: …
B- Examiner's Report.

ثانياً: أهمية الفحص البدني والعقلي:

يمكن إيضاح أهمية استخدام الفحص البدني والعقلي في عملية الاستكشاف المدني على النحو الآتي:

تقدَّم أحد الجيران- في يناير ٢٠١٧- بالشكوى من جاره- شون مور Sean Moore- لانتهاكه الأمر الموجه إليه بتقييد حريته violated a restraining order، وبناءً على ذلك قام أحد ضباط شرطة سان فرانسيسكو San Francisco police officers بالتوجه إلى منزل المُدَّعي وطلب منه السماح بالتحدث إليه ودخول منزله، ولكن حدثت مشادة بينهما امتد أثرها إلى إطلاق ضابط الشرطة النار على المُدَّعي مرتين plaintiff being shot twice، ومن هنا سعى المُدَّعَى عليهم في مدينة ومقاطعة سان فرانسيسكو إلى إجراء فحص طبي للمُدَّعي " شون مور" بموجب القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35، ومن ثمَّ عُرض الأمر على محكمة المقاطعة- المنطقة الشمالية من كاليفورنيا United States District Court, Northern District of California- لإبداء رأيها بشأن النزاع المعروض عليها(١).

والتساؤل الذي يطرح نفسه: هل يجب اخضاع المُدَّعي " شون مور" لأداة الفحص البدني والعقلي أم لا Physical and Mental Examination؟

1- *Request by the Party or Person Examined*. The party who moved for the examination must, on request, deliver to the requester a copy of the examiner's report, together with like reports of all earlier examinations of the same condition. The request may be made by the party against whom the examination order was issued or by the person examined.
2- *Content*. The examiner's report must be in writing and must set out in detail the examiner's findings, including diagnoses, conclusions, and the results of any tests.
3- *Request by the Moving Party*. After delivering the reports, the party who moved for the examination may request-and is entitled to receive-from the party against whom the examination order was issued like reports of all earlier or later examinations of the same condition. But those reports need not be delivered by the party with custody or control of the person examined if the party shows that it could not obtain them.
4- *Waiver of Privilege*. By requesting and obtaining the examiner's report, or by deposing the examiner, the party examined waives any privilege it may have-in that action or any other action involving the same controversy-concerning testimony about all examinations of the same condition.
5- *Failure to Deliver a Report*. The court on motion may order-on just terms-that a party deliver the report of an examination. If the report is not provided, the court may exclude the examiner's testimony at trial.
6- *Scope*. This subdivision (b) applies also to an examination made by the parties' agreement, unless the agreement states otherwise. This subdivision does not preclude obtaining an examiner's report or deposing an examiner under other rules."

Rule 35. Physical and Mental Examinations, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;
- https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

(1) *Sean Moore v. City and County of San Francisco et al*, Order Re Discovery Dispute 39 (Illston, Susan) (Filed on 2/27/2019), Justia US Supreme Court Center, Available at;
https://docs.justia.com/cases/federal/district-courts/california/candce/3:2018cv00634/322008/40
- *See Also*; *Moore v. City of S.F.*, Case No. 18-cv-00634-SI (N.D. Cal. Feb. 27, 2019); United States District Court of Northern District of California, Feb 27, 2019, Cacetext, Available at; https://casetext.com/case/moore-v-city-of-sf

طلبت المحكمة من المُدَّعي الخضوع لعملية الفحص لتوضيح سلوكه الذي أدى الى هذه النتيجة، ولكن عارض المُدَّعي إجراء عملية الفحص بحجة إصابته بالانفصام في الشخصية (الفصام؛ الشيزوفرانيا) plaintiff's diagnosis with schizophrenia، وتوافر المستندات التي تُثبت حالته الصحية، ولهذا لا يُعَدّ إجراء الفحص أمراً ضرورياً في حالته(١).

وقد استندت المحكمة في تدعيم أسانيدها القانونية إلى تطبيق القاعدة ٣٥ من قواعد الاجراءات المدنية الفيدرالية التي تمنحها السلطة في إخضاع المُدَّعي لعملية الفحص، مع التأكيد على ضرورة امتثاله لأمر المحكمة، ومباشرة إجراء عملية الفحص من قِبَل شخص متخصص- مُرخص أو معتمد بشكلٍ مناسب- للقيام بعملية الفحص، في الوقت الذي تكون فيه حالته الجسدية أو العقلية محلاً للتساؤل أو الجدل.

وذكرت المحكمة أن وجود سبب وجيه لإجراء الفحص العقلي يتطلب إثبات أن الفحص يمكن أن يُقدِّم حقائق محددة ذات صلة بسبب الدعوى، وأن تكون تلك الحقائق ضرورية لقضية المُدَّعَى عليه "Good cause for a mental examination requires a showing that the examination could adduce specific facts relevant to the cause of action and necessary to the defendant's case"(٢).

من هذا المنطلق ينبغي توافر متطلبين للقيام بالفحص الجسدي أو العقلي على النحو الآتي:

الأول: يجب أن تكون الحالة الجسدية أو العقلية لأحد الأطراف " محلاً للجدل" the physical or mental condition of the party must be "in controversy".

الآخر: وجود سبب وجيه لإجراء عملية الفحص "good cause" for examination must be established(٣).

ويتضح من دراسة وقائع القضية أن حالة المُدَّعي العقلية تُعَد محلاً للتساؤل والجدل وفقاً لرأي قاضية المقاطعة Susan Illston لعدة أسباب تتمثَّل في الآتي:

١- ادعاء المُدَّعي بأنه قد لحقه الأذى العاطفي نتيجة انتهاك تطبيق التعديل الرابع للدستور في مواجهته Fourth Amendment violations(١).

---

(1) Angela S. Fetcher, Aaron Van [illegible] *Excessiveness: A Discretionary Factor in the Ordering of Physical and Mental Examinations*, Practice of the Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, August 30, 2019, Available at:
https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/pretrial-practice-discovery/practice/2019/excessiveness-a-discretionary-factor-in-the-ordering-of-physical-and-mental-examinations/

(2) *Moore v. City of S.F.*, Case No. 18-cv-00634-SI, 2 (N.D. Cal. Feb. 27, 2019); United States District Court of Northern District of California, Feb 27, 2019, Cacetext, Available at;
- https://casetext.com/case/moore-v-city-of-sf

(٣) **ذُكرت هذه الشروط سابقاً في النزاع المعروض أمام محاكم كاليفورنيا في ٢٩ مارس ١٩٩٥ من المُدَّعية " كلير إي راج" Claire E. Ragge بسبب اعتقادها بأنها تتعرَّض للتحرش والتمييز الجنسي في مكان العمل واستمرار معاناتها من الإذلال والإحراج والضيق النفسي والعاطفي، وقد ذكرت المحكمة ضرورة توافر هذه الشروط بقولها:**

"Under Rule 35 the party moving for a physical or mental examination must meet two requirements: first, the physical or mental condition of the party must be " in controversy"; and second, " good cause" for the examination must be established." *Ragge v. MCA/Universal Studios*, 165 F.R.D. 605, 608 (C.D. Cal. 1995); United States District Court, C.D. California, Mar 29, 1995, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/ragge-v-mcauniversal-studios-1996

٢- وجود الأوراق الداعمة لموقفه وإصابته بالفصام الذي أدى إلى قيامه بالتصرُّفات المنسوبة إليه عند تعديه على ضابط الشرطة صباح اليوم المعني plaintiff's schizophrenia diagnosis goes to his behavior on the morning in question.

٣- يكون الفحص الطبي مناسباً إذا اتصل بكفاءة المُدَّعي في أثناء أخذ إفادته وفي خلال الصباح المعني لوقوع الضرر(٢).

وقد جادل المُدَّعي بأن الفحص المقترح الخضوع له غير ضروري؛ لأن المستندات documents، وشهادة الشهود testimony(٣)، والسجلات الطبية المُقدَّمة بالفعل medical records- من خلال عملية الاستكشاف- بها ما يكفي من الأدلة لتأكيد حالة الفصام لديه(٤).

وعلى الرغم من موافقة المحكمة على أن القائم بعملية الفحص examiner يجب أن يُراجع بدقة جميع المستندات المتاحة ذات الصلة بصحة المُدَّعي العقلية review all available materials relevant to plaintiff's mental health سواء أكان ذلك في أثناء الفحص أم لتجنب الفحص الزائد للمُدَّعي، فلم تقتنع المحكمة بأن السجلات الطبية المُقدَّمة تقف على قدم المساواة مع المعلومات التي يمكن التوصل إليها من إجراء الفحص الطبي الشرعي والطب النفسي الشامل. وقد ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:

---

(١) **يذهب التعديل الرابع للدستور الأمريكي- المتصل بمذكرات التفتيش والاعتقال- إلى أنه:** " لا يجوز المساس بحق الناس في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو احتجاز غير معقول، ولا يجوز إصدار مذكرة لهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو التوكيد، وتُبيّن بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها"، دستور الولايات المتحدة الأميركية مع ملاحظات توضيحية، مرجع سابق، ص ٣٤.

- **Amendment IV state that:** "The right of the people to be secure in their persons, houses, papers, and effects, against unreasonable searches and seizures, shall not be violated, and no Warrants shall issue, but upon probable cause, supported by Oath or affirmation, and particularly describing the place to be searched, and the persons or things to be seized." *The Constitution of the United States of America with Explanatory Notes*, op. cit., p 34.

(٢) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"Plaintiff's mental state is in controversy for several reasons. First, in his second cause of action plaintiff places his mental state in controversy by claiming intentional infliction of emotional distress as a result of alleged Fourth Amendment violations. Second, plaintiff's schizophrenia diagnosis goes to his behavior on the morning in question. Finally, the medical examination is appropriate with respect to plaintiff's competency in light of his statements during his deposition and during the morning in question." *Moore v. City of S.F.*, Case No. 18-cv-00634-SI, 2 (N.D. Cal. Feb. 27, 2019); United States District Court of Northern District of California, Feb 27, 2019, Cacetext, Available at; https://casetext.com/case/moore-v-city-of-sf

(٣) **Testimony شهادة شفوية مع اليمين (أو ما يقوم مقامه) يؤديها كامل الأهلية:** تستخدم هذه الكلمة أحياناً كمرادف لكلمة evidence غير أنها ليست كذلك ولا تخرج مقارنتها بها عن مقارنة الجزء بالكل؛ إذ تقتصر الأولى testimony على نوع واحد من البيّنة، هو شهادة الشهود أو ما يرد على ألسنتهم من الوقائع، أما الأخرى evidence تشمل كل دليل يمكن الاستشهاد به وعرضه على المُحلَّفين لأغراض الإثبات، سواء أكان شهادة شهود أم وثائق أم مبررات أم غير ذلك من وسائل البيّنة وأسبابها، يُراجع:

- Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 692.

- شهادة: إفادة شفهية أو خطية في المحاكمة.

"Testimony; Oral evidence at a trial or deposition." Samia Zumout, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, op. cit., p 92.

(٤) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"Plaintiff argues the proposed exam is unnecessary because the documents, testimony, and medical records already provided through the discovery process sufficiently detail plaintiff's schizophrenia diagnosis." *Moore v. City of S.F.*, Case No. 18-cv-00634-SI, 2 (N.D. Cal. Feb. 27, 2019); United States District Court of Northern District of California, Feb 27, 2019, Cacetext, Available at; https://casetext.com/case/moore-v-city-of-sf

"However, the Court is unpersuaded that medical records are equally as informative as a comprehensive forensic psychological and psychiatric exam."

من هذا المنطلق قضت المحكمة في ٢٧ فبراير ٢٠١٩ أنه:" للأسباب المذكورة، تختار المحكمة ممارسة سلطتها التقديرية الواسعة، ومن ثمَّ تمنح المُدَّعَى عليهم طلب إجراء الفحص العقلي وفقاً للقاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية".

"For the forgoing reasons, the Court chooses to exercise its broad discretion and hereby GRANTS defendants' request for a mental examination pursuant to FRCP 35."([1])

ثالثاً: تسجيلات الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة:

لا يُثير تطبيق القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35. Physical and Mental Examinations- المنظمة لآلية الفحص البدني والعقلي- صعوبات جمة في الواقع العملي، ولكن تجدر الإشارة إلى أهم المسائل المطروحة بشأنها؛ وهى المسألة المُثارة بشأن مدى إمكانية اجراء تسجيلات الفيديو لعملية الفحص البدني والعقلي تجاه أحد أطراف الخصومة، وهى المسألة المعروفة بـ" الفحوصات الطبية المستقلة" Independent Medical Examinations (IMEs)([2])، ولكي تتضح أهمية هذه المسألة يمكن دراستها في ولاية إنديانا Indiana- على سبيل المثال([3])- ثمَّ دراستها على المستوي الفيدرالي على النحو الآتي:

أ- تطبيق القاعدة في ولاية إنديانا:

تسمح القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية لولاية إنديانا Indiana Rules of Civil Procedure بإجراء الفحص البدني والعقلي لأحد أطراف الخصومة إذا كانت الحاجة إلى هذا الإجراء

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) *Moore v. City of S.F.*, Case No. [illegible]0634-SI, 2 (N.D. Cal. Feb. 27, 2019); United States District Court of Northern District of California, February 27, 2019, Cacetext, Available at; https://casetext.com/case/moore-v-city-of-sf

- *Sean Moore v. City and County of San Francisco et al*, Order Re Discovery Dispute 39 (Illston, Susan) (Filed on 2/27/2019), Justia US Supreme Court Center, Available at;
https://docs.justia.com/cases/federal/district-courts/california/candce/3:2018cv00634/322008/40

(٢) **يُشير رأي إلى أن تسمية " الفحص الطبي المستقل" تسمية خاطئة، لمزيد من التفاصيل يُراجع:**

- Daniel G. Kagan, *M.R.Civ.P.35: Physical and Mental Examination of Persons in the Personal Injury Case*, Berman & Simmons Trial Attorneys, Available at;
https://www.bermansimmons.com/law-articles/mrcivp35-physical-and-mental-examination-persons-personal-injury-case/

(٣) **يمكن دراسة القواعد المطبقة أيضاً في ولاية إيلينوي Illinois مع المقارنة بالقاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35 في المقال الآتي:**

- Paula M. Becker, "Court-Ordered Mental and Physical Examinations: A Survey of Federal Rule 35 and Illinois Rule 215," *Loyola University Chicago Law Journal (Loy. U. Chi. L. J)*, Vol. 11, Issue 4, Summer 1980, Discovery Symposium, Article 3, (1980), p 725-746, *Available Also at*;
- http://lawecommons.luc.edu/luclj/vol11/iss4/3

Ind. R. Civ. P. 35; Rule 35. Physical and Mental Examination of Persons؛ حتى يتمكَّن الطرف الآخر من النظر في حالة خصمه البدنية والعقلية وفقاً لسلطة المحكمة(١).

ولكن في الفترة الأخيرة ومنذ ما يقرب من سبع سنوات طُرحت مسائلة في غاية الأهمية على القضاء؛ حين بدأ المحامون يطلبون تسجيلات الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة الخاصة بعملائهم attorneys began requiring video recordings of their clients' IMEs، وكان العبء الذي وضعه هذا الشرط هائلاً نظراً لرفض معظم الأطباء إجراء أية تسجيلات تتصل بعملهم؛ لأن القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية لولاية إنديانا لم تحسم مشروعية القيام بهذا الإجراء من عدمه وظلت القواعد المطبقة صامتة، ومن هنا تم خوض العديد من المعارك في قاعات المحاكم لتحديد مشروعية القيام بهذا الإجراء من عدمه(٢).

ويمكن القول- بشكلٍ عام- بأن الأمور المتصلة بأساليب الاستكشاف والتي لا تحكمها قواعد المحاكمة تخضع لسلطة المحكمة التقديرية، ولهذا تتمتع المحكمة بالسلطة الأصيلة inherent power في تحديد أحكام وشروط الاستكشاف، أو تغيير أوامرها حسب ما تقتضيه الأحداث اللاحقة، ويجوز للمحكمة الابتدائية أن تُصدِر أي أمر تتطلبه العدالة لحماية طرف أو شخص من القلق أو الشرط المُعلن، وهو المعنى الذي ذكرته المحكمة في قضية " يعقوب ضد شابلن" *Jacob v. Chaplin* بقولها:

"The trial court has the inherent power to prescribe the terms and conditions of discovery, or to change its orders as subsequent events may warrant. A trial court may make "any order which justice requires to protect a party or person from the stated concern or condition."(3)

وقد تناولت المحكمة العليا في ولاية إنديانا Indiana Supreme Court في هذه القضية- مسألة أشرطة التسجيل في الفحوصات الطبية المستقلة كمسألة انطباع أول، وجاء في حكمها أن السماح للمحكمة الابتدائية بتسجيل الفحص الذي أمرت به في هذه القضية ينطوي على ممارستها لسلطتها التقديرية بشكلٍ صحيح، واعترافها بعدالة السماح بالتسجيل بطريقة مُعلنة، وهو المعنى الذي ذكرته المحكمة بقولها:

"In permitting the examination ordered in this case to be recorded, the trial court properly exercised its discretion and recognized the justness of permitting recording to take place in an open manner." (4)

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(١) **تجدر الإشارة إلى أن نص القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية لولاية إنديانا يتطابق تقريباً مع نص القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية، مع ملاحظة أنه قد تم تعديل القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية لولاية إنديانا في ٦ يناير ٢٠٢٠، يُراجع:**

- Ind. R. Civ. P. 35; *Rule 35. Physical and Mental Examination of Persons*, Indiana Rules of Civil Procedure, Casetext, January 6, 2020, Available at; https://casetext.com/rule/indiana-court-rules/indiana-rules-of-civil-procedure/rule-35-physical-and-mental-examination-of-persons

(2) Susan R. Shan, *DTCI: Video Recordings of Independent Medical Examinations*, The Indiana Lawyer, May 29, 2018, Available at;
https://www.theindianalawyer.com/articles/47138-dtci-video-recordings-of-independent-medical-examinations

(3) *Jacob v. Chaplin*, 639 N.E.2d 1010, 1012 (Ind. 1994); Supreme Court of Indiana, Sep 6, 1994, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jacob-v-chaplin

(4) *Jacob v. Chaplin*, 639 N.E.2d 1010, 1013 (Ind. 1994); Supreme Court of Indiana, Sep 6, 1994, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jacob-v-chaplin

مع ملاحظة أنه يجب أن تبت المحكمة الابتدائية في الحالات المعروضة أمامها على أساس كل حالة على حده، ويذهب رأي إلى أنه:" من المؤكد أن قانون إنديانا يسمح بتسجيل الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة videotaping of an IME، ولكن القول بأن شيئاً ما مسموح به وفي حدود السلطة التقديرية للمحكمة يختلف كثيراً عن القول بأن القانون يتطلَّب التسجيل بالفيديو"([1])، وهو ما جاء في قضية " فرازير ضد شركة ناش فينش" *Frazier v. Nash Finch Company*([2]).

ويمكن القول بأن المحكمة تبدأ بافتراض هام مفاده أن الخبير الذي يتولى القيام بإجراءات الفحص هو شخص متخصص ويباشر عمله باستقلال وموضوعية، بالمخالفة لدور الوكيل أو المحامي في الخصومة، وهو المعنى الذي ذكرته المحكمة بقولها:

"these cases start with the presumption that "the expert retained to conduct the examination is professional, independent and objective, as opposed to an agent or advocate for the side that retained him."([3])

وفي ضوء هذا الافتراض لا يتم تصوير الفحوصات الطبية المستقلة بشكلٍ عام([4])، وبموجب الإجراء العادي لا توجد كاميرات فيديو أو أي جهاز تسجيل آخر في أثناء عملية الفحص([5])؛ لأن تصوير

---

(1) "Certainly, Indiana law allows a videotaping of an IME, but to say something is allowed and within the discretion of the court is far different from saying that the law requires the videotaping." Susan R. Shan, *DTCI: Video Recordings of Independent Medical Examinations*, The Indiana Lawyer, May 29, 2018, Available at;
https://www.theindianalawyer.com/articles/47138-dtci-video-recordings-of-independent-medical-examinations

(2) *Frazier v. Nash Finch Company*, Cause No.: 3:10-CV-45 RM (N.D. Ind. Apr. 16, 2010); United States District Court, N.D. Indiana, South Bend Division, Apr 16, 2010, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/frazier-v-nash-finch-company

(3) *Scheriff v. C.B. Fleet Company, Inc.*, Case No. 07-C-873, 4 (E.D. Wis. Jun. 16, 2008); United States District Court, E.D. Wisconsin, Jun 16, 2008, Available at;
- https://casetext.com/case/scheriff-v-cb-fleet-company

ـ ذُكر هذا الأمر أيضاً في قضية ***Heath v. Isenegger*** على النحو الآتي:

"The court begins with a presumption that the "expert retained to conduct the examination is professional, independent and objective, as opposed to an agent or advocate for the side that retained him." *Heath v. Isenegger*, CIVIL NO. 2:10 cv 175, 4 (N.D. Ind. Jul. 1, 2011); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, Jul 1, 2011, Available at; https://casetext.com/case/heath-v-isenegger

(4) Susan R. Shan, *DTCI: Video Recordings of Independent Medical Examinations*, The Indiana Lawyer, May 29, 2018, Available at;
https://www.theindianalawyer.com/articles/47138-dtci-video-recordings-of-independent-medical-examinations

(٥) ذُكر هذا المعنى في قضية ***Newman v. Gaetz*** على النحو الآتي:

"Under the "normal procedure" there is no video camera or other recording device at the examination." *Newman v. Gaetz*, Case No. 08 C 4240, 2010 WL 4928868, 1 (N.D. Ill. Nov. 29, 2010). *Newman v. Gaetz*, November 29, 2010, Find A Case, Available at;
http://il.findacase.com/research/wfrmDocViewer.aspx/xq/fac.20101129_0002266.NIL.htm/qx

ـ ذُكر هذا الأمر أيضاً في قضية ***Heath v. Isenegger*** على النحو الآتي:

- "Under the "normal procedure" there is no video camera or other recording device at the examination." *Heath v. Isenegger*, CIVIL NO. 2:10 cv 175, 4 (N.D. Ind. Jul. 1, 2011); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, Jul 1, 2011, Available at;
- https://casetext.com/case/heath-v-isenegger

ـ ذُكر هذا الأمر أيضاً في قضية ***Haymer v. Countrywide Bank*** على النحو الآتي:

الفيديو أو القيام بعملية التسجيل قد يتداخل مع عملية الفحص ويعطلها، بالإضافة إلى أن الطبيب القائم بعملية الفحص غالباً ما يُعِدْ ملاحظاته ويُقدِّمها بوصفه خبيراً في القضية المعروضة أمامه، ولهذا لا يتطلَّب الأمر القيام بأي عملية تسجيل، فضلاً عن أن القائم بعملية الفحص قد يعترض صراحةً على إجراء أي تسجيلات في أثناء قيامه بعمله([1]).

وعلى الرغم من ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بإجراء الفحص الطبي المستقل Independent Medical Examinations (IME) وتسجيله على شريط فيديو عند إظهار سبب وجيه من قِبَل الطرف الذي سيتم فحصه upon a showing of good cause by the party to be examined([2])، ولكن يجب على الطرف الذي يطلب تسجيل الفيديو أن يشرح السبب في ضرورة القيام بهذا التسجيل؛ أي يُطلب من المُلتمس إثبات سبب وجيه لطلب هذا الأمر([3]).

مع ملاحظة أنه لا يكفي افتراض التحيُّز من قِبَل أحد الأطراف bias أو إظهار أن الطرف الذي تم فحصه سيجد صعوبة في تذكر أو إيصال ما حدث- في أثناء الفحص- إلى محاميه؛ لأن آرائه سوف تخضع للفحص الدقيق، ويمكن التحقق من أي تحيُّز متصور من قِبَله([4])، ومن هنا يجب على الطرف الذي تم فحصه إظهار بعض الدلائل على عدم موثوقية الفحص unreliability، أو تفسير سبب عدم موثوقية ملاحظات وتقارير الطبيب المعالج حتى يتم الاستجابة لطلبه([5]).

وعند مطالعة النقاش المطروح أمام محكمة استئناف إنديانا Indiana Court of Appeals في قضية "شركة انديانا ذات المسؤولية المحدودة ضد مونتانو" *Old Indiana Ltd. Liability Co. v. Montano*- على سبيل المثال- يتضح أن المحكمة قد أجازت الاستعانة بتسجيل الفحص الطبي المستقل (IME)؛ لأن تسجيل الأشرطة أمر مسموح به وفقاً لتقدير المحكمة الابتدائية وليس كمسألة حق أو استحقاق لأطراف الخصومة، واستطردت المحكمة في القول بأن مراجعتها للقرار جاء من أجل التأكد من

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- "A court in this district has also confirmed that normally, "there is no video camera or other recording device at the [Rule 35] examination." *Haymer v. Countrywide Bank, FSB*, No. 10 C 5910, 12 (N.D. Ill. Feb. 22, 2013); United States District Court for the Northern District of Illinois Eastern Division, Feb 22, 2013, Available at; https://casetext.com/case/haymer-v-countrywide-bank-4

(1) *Heath v. Isenegger*, CIVIL NO. 2:10 cv 175, 4-5 (N.D. Ind. Jul. 1, 2011); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, Jul 1, 2011, Available at;
- https://casetext.com/case/heath-v-isenegger

(2) *Newman v. Gaetz*, Case No. 08 C 424[illegible], 2010 WL 4[illegible]3, 1 (N.D. Ill. Nov. 29, 2010). *Newman v. Gaetz*, November 29, 2010, Find A Case, Available at;
http://il.findacase.com/research/wfrmDocViewer.aspx/xq/fac.20101129_0002266.NIL.htm/qx

(3) "In order to secure the presence of a video camera at a psychological examination, Petitioner is required to demonstrate good cause for such an order." *Heath v. Isenegger*, CIVIL NO. 2:10 cv 175, 5 (N.D. Ind. Jul. 1, 2011); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, Jul 1, 2011, Available at; https://casetext.com/case/heath-v-isenegger

(٤) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"His opinions will be subject to cross-examination, and any perceived bias may be probed accordingly." *Scheriff v. C.B. Fleet Company, Inc.*, Case No. 07-C-873, 5 (E.D. Wis. Jun. 16, 2008); United States District Court, E.D. Wisconsin, Jun 16, 2008, Available at; https://casetext.com/case/scheriff-v-cb-fleet-company

(5) "Rather, the examined party must show some indicia of unreliability or explanation why the examining physician's notes and report will be unreliable." *Heath v. Isenegger*, CIVIL NO. 2:10 cv 175, 5 (N.D. Ind. Jul. 1, 2011); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, Jul 1, 2011, Available at; https://casetext.com/case/heath-v-isenegger

عدم إساءة استخدام المحكمة لسلطتها التقديرية abuse of discretion، ومن هنا نستنتج أن المحكمة الابتدائية لم تُسيء استخدام سلطتها التقديرية بعدم السماح بالتسجيل على أشرطة الفيديو([1]).

ب- تطبيق القاعدة على المستوى الفيدرالي:

يتضح من دراسة النقاش المطروح بشأن تسجيلات الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة Independent Medical Examinations (IMEs) أمام المحاكم الفيدرالية أن السوابق القضائية الفيدرالية تُعَدّ بمثابة سلطة مقنعة فيما يتصل بهذه المسألة federal case law serves as persuasive authority regarding this issue([2])؛ إذ " رفضت أغلب المحاكم الفيدرالية فكرة السماح لطرف ثالث- ولو بشكلٍ غير مباشر من خلال جهاز تسجيل- بمراقبة الفحص بموجب القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية"، وهو ما ذُكر في قضية المُدَّعي " جيري ل. هولاند" وزوجته " كاثرين م. هولاند" Jerry L. Holland and Kathryn M. Holland ضد محكمة المقاطعة في ساوث كارولينا United States District Court, D. South Carolina على النحو الآتي:

"However, the majority of federal courts have rejected the notion that a third party should be allowed, even indirectly through a recording device, to observe a Rule 35 examination."([3])

وقد ذكرت المحكمة ذلك عندما رفع المُدَّعي " جيري ل. هولاند" وزوجته " كاثرين م. هولاند" دعوى قضائية ضد الولايات المتحدة بسبب سوء الممارسة الطبية Patient sued United States for medical malpractice؛ مُدَّعياً أنه لم يتلق المعاملة الطبية المناسبة he received negligent treatment from its physician، ولهذا أصبح مشوهاً ومعاقاً بصورة كاملة نتيجة لإهمال علاجه disfigured and totally disabled. ومن هنا طلبت المحكمة إجراء الفحص الطبي للمُدَّعي للتأكد من سوء حالته الطبية، فقدّم المُدَّعي طلباً للعين فحص طبي مستقل Independent Medical Examiner، والسماح بالتسجيل الصوتي والمرئي لعملية الفحص.

ومن ثَمَّ قرر قاضي محكمة الصلح في محكمة المقاطعة- القاضي " سيمور Seymour- الآتي: ١- السماح لشاهد الحكومة الخبير بإجراء عملية الفحص، ٢- لا يحق لمحامي المريض الحضور في أثناء الفحص، ٣- لا يحق للمريض تسجيل عملية الفحص([1]).

([1]) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"Because tape recording is allowed by the trial court's discretion and not as a matter of right or entitlement as Mother and Child advance, we review the decision for an abuse of discretion. We conclude that the trial court did not abuse its discretion by disallowing the tape recording." *Old Indiana Limited Liab. Co. v. Montano*, 732 N.E.2d 179, 185 (Ind. Ct. App. 2000); Court of Appeals of Indiana, Jun 29, 2000, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/old-indiana-limited-liab-co-v-montano

See Also; Old Indiana Ltd. Liability Co. v. Montano, 732 N.E.2d 179 (Ind. Ct. App. 2000); Indiana Court of Appeals, June 29, 2000, Court Listener, Available at;

- https://www.courtlistener.com/opinion/2044657/old-indiana-ltd-liability-co-v-montano/

([2]) Susan R. Shan, *DTCI: Video Recordings of Independent Medical Examinations*, The Indiana Lawyer, May 29, 2018, Available at;

https://www.theindianalawyer.com/articles/47138-dtci-video-recordings-of-independent-medical-examinations

([3]) *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 495 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وقد توصلت المحكمة إلى هذه النتيجة بعد أن وضع السيد هولاند حالته الجسدية في موضع الجدلMr. Holland had put his physical condition in controversy من خلال ادعائه في شكواه بأنه أصبح مشوهاً ومعاقاً تماماً نتيجة لإهمال الموظف المُدَّعَى عليه، وفي الوقت نفسه وجدت المحكمة أن المُدَّعَى عليه قد أثبت سبباً وجيهاً لإجراء عملية الفحص البدني للمُدَّعي " جيري هولاند" وضرورة خضوعه للقاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية؛ لمعرفة مقدار الإعاقة والتشوه المزعومين، والحصول على تقييم لحالته الجسدية، بالإضافة إلى محاولة استكشاف دور العلاج المُقدَّم في إصابته بالضرر المزعوم.

وقد درست المحكمة القيود التي سعى المُدَّعون- " جيري ل. هولاند" وزوجته " كاثرين م. هولاند"- إلى فرضها، وبعد المراجعة الشاملة للسوابق الفيدرالية المطبقة خلصت المحكمة إلى أنه يجب رفض طلبات المُدَّعين للحصول على الفاحص الطبي المستقل والتسجيل الصوتي والمرئي لعملية الفحص، وهو المعنى الذي ذكرته المحكمة بقولها:

"The court took under advisement the restrictions sought to be imposed by Plaintiffs. After a thorough review of federal precedent, the court concludes that Plaintiffs' requests for an independent medical examiner and audio and video recording of the examination should be denied."(2)

وقد ناقشت المحكمة الأسباب التي أدت إلى حُكم القاضي " سيمور " Seymour- قاضي محكمة الصلح في محكمة المقاطعة-على النحو الآتي:

١- الفاحص الطبي المستقل Independent Medical Examiner:

قام المُدَّعَى عليه- حكومة الولايات المتحدة- بتعيين أحد الشهود الخبراء expert witnesses لإجراء عملية الفحص للسيد هولاند "وليام دانيل وستركام" الحاصل على درجة الدكتوراه في الطب William Daniel Westerkam, M.D.، ولكن ذكر المُدَّعي " جيري هولاند" أنه ينبغي للمحكمة أن تُعيّن طبيباً "غير منحاز" non-biased" physician" للقيام بالفحص الذي أقره القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية.

وقد ردت المحكمة على ذلك بشترط إجراء الفحص وفقاً للقاعدة ٣٥ من قِبَل طبيب غير مرتبط تماماً بأي من أطراف الدعوى، ولا يجب على المحكمة تعيين طبيب مختلف عن الطبيب الذي اقترحه المُدَّعَى عليه إذا قدَّم المُدَّعي اعتراضاً صحيحاً على هذا الطبيب، وهو المعنى الذي ذكرته المحكمة بقولها:

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

---

(1) "The District Court, Seymour, United States Magistrate Judge, held that: (1) government's expert witness would be permitted to conduct examination; (2) patient's counsel was not entitled to present during examination; and (3) patient was not entitled to have examination recorded." *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

(2) *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 494 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at;
https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

"The court should appoint a physician different from the one proposed by a defendant only when the plaintiff raises a valid objection.([1])"

مع ملاحظة أن هذا الرأي قد تبنته العديد من الأحكام القضائية قبل نظر النزاع المعروض في قضية " جيري هولاند"؛ إذ ذكرت محكمة المقاطعة في ولاية ماساتشوسِتْس في قضية *Looney v. National R.R. Passenger Corp.* أنه على الرغم من أن المُدَّعَى عليه ليس له الحق المطلق absolute right في اختيار الطبيب الذي سيجرى الفحص فإنه يجب احترام اختيار المُدَّعَى عليه إذا لم يوجد " اعتراض صحيح" على اختياره valid objection([2])، وذكرت محكمة المقاطعة في ولاية فرجينيا في قضية *Powell v. United States* أنه يجب احترام اختيار المُدَّعَى عليه إذا لم يوجد اعتراض صحيح على الفاحص الذي قدّمه([3])، وهو المعنى نفسه الذي ذكرته محكمة المقاطعة في ولاية تينيسي في قضية *Liechty v. Terrill Trucking Co.*([4]).

ولكن نظراً لعدم وجود أي دليل على التحيُّز الشخصي من قِبَل الدكتور " ويليام دانيال ويستركام" في القضية المعروضة، أو دليل على أنه سيستخدم تقنيات سيئة السمعة أو ضارة لفحص السيد " جيري هولاند" فقد رفضت المحكمة ممارسة سلطتها التقديرية لتعيين شخص آخر لإجراء الفحص البدني للسيد هولاند([5]).

٢- تسجيل عملية الفحص Recordation of Examination:

طلب المُدَّعي " جيري ل. هولاند" وزوجته السماح لهما بإجراء تسجيل معاصر لعملية الفحص البدني في القضية المعروضة contemporaneous recording بموجب القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية " لمحو أي شكوك حول كيفية إجراء الفحص" to erase any doubts of

---

(1) *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 494 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

(2) "Although it is indeed true that the defendant does not have an absolute right to choose the doctor who will perform the examination, cases have held that absent a "valid objection" to the physician defendant chooses, defendant's choice is to be respected." *Looney v. National R.R. Passenger Corp.*, 142 F.R.D. 264, 265 (D. Mass. 1992); United States District Court, D. Massachusetts, May 15, 1992, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/looney-national-rr-passenger-corp#p265

(3) "However, absent a "valid objection" to the physician defendant chooses, the defendant's choice is to be respected." *Powell v. United States*, 149 F.R.D. 122, 124 (E.D. Va. 1993); United States District Court, Eastern District Court of Virginia, Norfolk Division., Jun 4, 1993, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/kenneth-c-powell-ii-plaintiff-v-united-states-of-america-defendant

(4) "Unless the plaintiff involved has a valid objection to the selection, the respective examinations should be conducted by physicians of the defendant's choosing." *Liechty v. Terrill Trucking Co.*, 53 F.R.D. 590, 591 (E.D. Tenn. 1971); United States District Court, Eastern District of Tennessee, Northeastern Division, Nov 22, 1971, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/liechty-v-terrill-trucking-co#p591

(5) "As there is no evidence of personal bias on the part of Dr. Westerkam, or evidence that he will utilize discredited or harmful techniques to examine Mr. Holland, the court declines to exercise its discretion to appoint a different person to conduct Mr. Holland's physical examination." *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 494-95 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

how the examination was conducted،... ومنح خبير المُدَّعي فرصة لتحديد ما إذا كان هناك أي عيوب في التقنيات التي يستخدمها الفاحص أم لا.

ومن أجل مساعدة الطبيب " ويليام ويستركام" في إجراء الفحص اقترح محامي المُدَّعي تسجيل عملية الفحص بشكلٍ غير ملحوظ unobtrusively record the examination، أو توظيف مراسل محترف ومصور فيديو لتسجيل عملية الفحص professional reporter and videographer([1]).

ولكن ذكرت المحكمة أنه على الرغم من سماح عدد من الولايات الأمريكية لمحامي أحد الطرفين بمراقبة الفحص وفقاً للقاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية([2]) فإن ثقل السلطة الفيدرالية يُحبذ استبعاد محامي المُدَّعي من مراقبة الفحص وفقاً للقاعدة ٣٥، وبخاصة في غياب السبب المقنع للقيام بهذا الاجراء، وهو ما ذكرته المحكمة بقولها:

"The weight of federal authority, however, favors the exclusion of the plaintiff's attorney from a Rule 35 examination absent a compelling reason."([3])

---

(1) "erase any doubts of how the examination was conducted, ... give Plaintiff's expert an opportunity to determine if there are any flaws in the examiner[']s techniques" and aid Plaintiff's cross-examination of Dr. Westerkam. Plaintiff's counsel offers to unobtrusively record the examination, or employ a professional reporter and videographer to record the examination." *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 495 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

(٢) يُراجع على سبيل المثال الأحكام الآتية:

Rochen v. Huang, 556 A.2d 1103 (Del. Super. Ct. 1988); Superior Court of Delaware, New Castle County, Dec 9, 1988, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/rochen-v-huang

See Also; *Langfeldt-Haaland v. Saupe Enterprises*, 768 P.2d 1144 (Alaska 1989); Supreme Court of Alaska, Feb 17, 1989, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/langfeldt-haaland-v-saupe-enterprises

See Also; *Jacob v. Chaplin*, 639 N.E.2d 1010 (Ind. 1994); Supreme Court of Indiana, Sep 6, 1994, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jacob-v-chaplin

See Also; *Ragge v. MCA/Universal Studios*, 165 F.R.D. 605 (C.D. Cal. 1995); United States District Court, C.D. California, Mar 2[illegible]995, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/ragge-v-[illegible]-universal-studios-1996

(3) *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 495 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

- تبنت العديد من الأحكام القضائية هذا الرأي قبل نظر النزاع المعروض في قضية " جيري هولاند"، يُراجع على سبيل المثال الأحكام الآتية:

Brandenberg v. El Al Israel Airlines, 79 F.R.D. 543 (S.D.N.Y. 1978); United States District Court, S.D. New York, Mar 29, 1978, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/brandenberg-v-el-al-israel-airlines

See Also; *Toledo, Peoria and Western R. Co.*, 97 F.R.D. 525 (C.D. Ill. 1983); United States District Court, C.D. Illinois, Apr 8, 1983, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/toledo-peoria-and-western-r-co

See Also; *Cline v. the Firestone Tire & Rubber Co.*, 118 F.R.D. 588 (S.D.W. Va. 1988); United States District Court, S.D. West Virginia, Mar 2, 1988, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/randy-cline-et-al-plaintiff-v-the-firestone-tire-rubber-company-et-al-defendants

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وقد رأت المحاكم التي ترفض حضور محامي المُدَّعي في أثناء الفحص بموجب القاعدة ٣٥ أنه يجب تجريد الفحوص الطبية- بقدر الإمكان- من أي طابع تنازعي adversary character([1])، بالإضافة إلى ذلك اعترفت هذه المحاكم بأن المحامي- بحضوره للفحص الطبي- قد يضع نفسه في موضع يضطره للاختيار بين المشاركة في المحاكمة كمتقاضي أو كشاهد، وهو المعنى نفسه الذي أقرته محكمة المقاطعة في ولاية إنديانا في قضية *Wheat v. Biesecker*([2])، ومحكمة المقاطعة في ولاية إيلينوي في قضية *Toledo, Peoria and Western R. Co.*([3]).

وبناءً على ذلك رفضت المحكمة طلب محامي المُدَّعي " جيري هولاند" لتسجيل الفحص البدني الخاص به بواسطة الفيديو([4]).

٣- حضور الطرف الثالث لإجراء الفحص:

أكدت المحكمة في قضية " جيري هولاند" أن التساؤل الأكثر صعوبة في هذه القضية هو ما إذا كان يحق لأحد المُدَّعين السماح بحضور طرف ثالث في أثناء الفحص البدني للسيد هولاند أم لا؛ سواء أكان هذا الشخص مصور فيديو محترف professional videographer، أم مراسل المحكمة court reporter، أم من خلال التسجيل الميكانيكي للفحص البدني بواسطة آلة تسجيل فيديو غير مراقبة؛ أي تعمل بصورة آلية mechanical recordation of the physical examination via an unattended videotape machine([5]).

See Also; Wheat v. Biesecker, 125 F.R.D. 479 (N.D. Ind. 1989); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, May 18, 1989, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/wheat-v-biesecker

(1) "Courts rejecting the presence of the plaintiff's attorney during a Rule 35 examination have held that medical examinations should be divested as far as possible of any adversary character." *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 495 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

- جاء هذا المعنى بصيغة أخرى في قضية ***Toledo, Peoria and Western R. Co.*** على النحو الآتي:

"the Court noted that a medical examination should be divested as far as possible of any adversary character." *Toledo, Peoria and Western R. Co.*, 97 F.R.D. 525, 526 (C.D. Ill. 1983); United States District Court, C.D. Illinois, Apr 8, 1983, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/toledo-peoria-and-western-r-co#p526

(٢) جاء المعنى الوارد في المتن بالصيغة نفسها في قضية ***Wheat v. Biesecker*** على النحو الآتي:

"by attending the medical examination, the attorney is placing himself in the position of having to choose between participating in the trial as the litigator or as a witness." *Wheat v. Biesecker*, 125 F.R.D. 479, 480 (N.D. Ind. 1989); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, May 18, 1989, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/wheat-v-biesecker#p480

(٣) جاء المعنى الوارد في المتن بصيغة أخرى في قضية ***Toledo, Peoria and Western R. Co.*** على النحو الآتي:

"The very presence of a lawyer for the examined party injects a partisan character into what should otherwise be a wholly objective inquiry." *Toledo, Peoria and Western R. Co.*, 97 F.R.D. 525, 526 (C.D. Ill. 1983); United States District Court, C.D. Illinois, Apr 8, 1983, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/toledo-peoria-and-western-r-co#p526

(4) *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 495 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at;
https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

(5) *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 495 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at;

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

وقد ذكرت المحكمة في حُكمها أن بعض المحاكم الفيدرالية تسمح بوجود طرف ثالث في القضية ولكن في ظروف استثنائية exceptional circumstances كعدم إجادة المُدَّعي للغة الإنجليزية على سبيل المثال؛ إذا كان يجد صعوبة في التواصل مع محاميه، وهو المعنى الذي أقرته محكمة المقاطعة في ولاية نيويورك في قضية *Di Bari v. Incaica Cia Armadora, S.A*؛ حين سمحت للمُدَّعي بإحضار مراسل المحكمة court reporter في أثناء عملية الفحص، ولكن يجب على محامي المُدَّعي أن يضمن وجود المراسل بصورة خفية وغير مزعجة surreptitious and unobtrusive بقدر الإمكان؛ حتى لا يُعيق أو يؤثر هذا الإجراء بأي شكلٍ من الأشكال على تقييم الطبيب النفسي للمُدَّعي psychiatric evaluation، بالإضافة إلى أنه يجب تقديم نسخة من النص إلى محامي المُدَّعَى عليه في غضون ١٠ أيام من الانتهاء من الفحص(١).

وعلى الرغم من ذلك رفضت أغلب المحاكم الفيدرالية فكرة السماح لطرف ثالث- ولو بشكلٍ غير مباشر من خلال جهاز تسجيل -even indirectly through a recording device بمراقبة الفحص وفقاً للقاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية(٢).

وقد ذكرت محكمة المقاطعة في ولاية مينيسوتا في قضية *Tomlin v. Holecek* عدة أسباب لاستنتاجها بأن مراقبة الفحص وفقاً للقاعدة ٣٥ يجب أن يقتصر على حضور الفاحص والطرف قيد الفحص the examiner and the party being examined على النحو الآتي(٣):

أولاً: ذكرت المحكمة أن وجود طرف ثالث في أثناء الفحص- بموجب القاعدة ٣٥- من شأنه أن يُضفي درجة من الاصطناع- أو التكلُّف- على أسلوب المقابلة مما يجعلها لا تتوافق مع المعايير المهنية المطبقة، وهو المعنى الذي ذكرته المحكمة بقولها:

"In our view, the presence of third parties would lend a degree of artificiality to the interview technique which would be inconsistent with applicable, professional standards."(1)

---

https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant#p495

(1) "As such, the plaintiff will be allowed to have a court reporter present during the examination. It will be the duty of plaintiff's attorney to ensure that the presence of the court reporter will be as surreptitious and unobtrusive as possible and not impede, influence or in any way obstruct defendant's psychiatric evaluation of the plaintiff. In addition, a copy of the transcript shall be provided to defendant's counsel within 10 days after the examination is completed." *Di Bari v. Incaica Cia Armadora, S.A.*, 126 F.R.D. 12, 14 (E.D.N.Y. 1989); United States District Court, Eastern District of New York, Jun 7, 1989, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/di-bari-v-incaica-cia-armadora

(2) "However, the majority of federal courts have rejected the notion that a third party should be allowed, even indirectly through a recording device, to observe a Rule 35 examination." *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 495 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant#p495

(٣) **ذُكرت الأسباب الواردة في المتن باختصار في قضية " جيري هولاند "*Holland v. United States*، ويمكن مطالعة هذه الأسباب بالتفصيل في قضية *Tomlin v. Holecek* على الرابط الآتي:**

Tomlin v. Holecek, 150 F.R.D. 628 (D. Minn. 1993); United States District Court, D. Minnesota, Fifth Division, Aug 24, 1993, Casetext, Available at;

- https://casetext.com/case/tomlin-v-holecek

ثانياً: ذكرت المحكمة أنها تفسر القاعدة ٣٥ على أنها محاولة صريحة لتوفير " فرص متكافئة" بين الأطراف في جهودهم الخاصة لتقييم الحالة النفسية للمُدَّعي بقولها:

"Secondly, we interpret Rule 35 as a forthright attempt to provide a "level playing field" between the parties in their respective efforts to appraise the Plaintiff's psychological state."([2])

ولهذا يجب أن يكون الطرف طالب الفحص خالياً من أي رقابة من قِبَل الطرف المعارض...، واستطردت المحكمة في القول بأنه يجب أن يلتزم كلاً من خبراء المُدَّعي والمُدَّعَى عليه بمنهجيات تخصصهما، وبالمبادئ الرسمية أو غير الرسمية نفسها المتصلة بالنزاهة المهنية، وهو المعنى الذي ذكرته المحكمة بقولها:

"Nonetheless, both sets of health care professions are bound by the methodologies of their discipline and by the same formal or informal principles of professional integrity."([3])

ثالثاً: ذكرت المحكمة أن وجود المراقب أو مراسل المحكمة أو جهاز التسجيل سيُشكِّل إلهاءً في أثناء إجراء الفحص، وسيعمل على تقليل دقته العملية([4])، بالإضافة إلى أن وجود شخص ثالث في أثناء الفحص من شأنه أن يُقوِّض الغرض من تطبيق القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية

---

(1) *Tomlin v. Holecek*, 150 F.R.D. 628, 632 (D. Minn. 1993); United States District Court, D. Minnesota, Fifth Division, Aug 24, 1993, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/tomlin-v-holecek

(2) *Tomlin v. Holecek*, 150 F.R.D. 628, 632 (D. Minn. 1993); United States District Court, D. Minnesota, Fifth Division, Aug 24, 1993, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/tomlin-v-holecek

- ذكرت محكمة المقاطعة في ولاية ماساتشوسِتْس في قضية *Looney v. National R.R. Passenger Corp.* معنى قريب من ذلك بقولها:

"There is a reason for this. I see the purpose of Rule 35, Fed.R.Civ.P., as providing a level playing field as between the parties. Defendants have no say in determining what physician plaintiff chooses as his or her expert witness." *Looney v. National R.R. Passenger Corp.*, 142 F.R.D. 264, 265 (D. Mass. 1992); United States District Court, D. Massachusetts, March 11, 1992, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/looney-v-national-rr-passenger-corp

(3) *Tomlin v. Holecek*, 150 F.R.D. 628, 632 (D. Minn. 1993); United States District Court, D. Minnesota, Fifth Division, Aug 24, 1993, Casetext, Available at;
- https://casetext.com/case/tomlin-v-holecek#p633

- ذُكر هذا المعنى في قضية " جيري هولاند" محل الدراسة على النحو الآتي:

"The court observed that both the plaintiff's and defendants' experts were "bound by the methodologies of their discipline and by the same formal or informal principles of professional integrity." *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 496 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant#p496

(٤) ذكرت محكمة المقاطعة في ولاية بنسلفانيا في قضية *Shirsat v. Mutual Pharmaceutical Co., Inc.* هذا المعنى أيضاً بقولها:

"This Court finds that an observer, court reporter, or recording device, would constitute a distraction during the examination and work to diminish the accuracy of the process." *Shirsat v. Mutual Pharmaceutical Co., Inc.*, 169 F.R.D. 68, 70 (E.D. Pa. 1996); United States District Court, E.D. Pennsylvania, Oct 16, 1996, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/nagesh-shirsat-v-mutual-pharmaceutical-company-inc#p70

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

المُتمثِّل في وضع المُدَّعي والمُدَّعَى عليه على قدم المساواة فيما يتصل بتقييم المُدَّعي؛ إذ أن مركز الشاهد كشخص يتلقى التمويل من قِبَل المُدَّعَى عليه يذهب إلى مصداقية الشهادة credibility وليس إلى قبول الشهادة admissibility of the testimony(١).

إذاً يمكن أن يؤثر وجود مصور الفيديو في أثناء الفحص على المُدَّعي " جيري هولاند" ولو بدون قصد even unconsciously، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مبالغته في ردود فعله على الفحص البدني من قِبَل الدكتور " ويليام ويستركام"، وقد ينظر المُدَّعي إلى شريط الفيديو بوصفه إجراءً حاسماً في قضيته as critical to his case فيفشل في الرد بطريقة صريحة على أسئلة الطبيب، بالإضافة إلى أن وجود شريط الفيديو يمنح المُدَّعي أداة إثبات evidentiary tool تكون غير متاحة لدى المُدَّعَى عليه الذي لم يكن مُطلعاً على الفحوصات الطبية التي أجراها المُدَّعي من قِبَل أطبائه المعالجين أو من أي خبراء قد يحتفظ بهم، ولهذا يُقوض وجود طرف آخر في أثناء الفحص الغرض من تطبيق القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية(٢).

ومن هنا رفض قاضي محكمة الصلح في محكمة المقاطعة- القاضي " سيمور" Seymour- طلبات المُدَّعي وقرر الآتي: ١- السماح لشاهد الحكومة الخبير بإجراء عملية الفحص، ٢- لا يحق لمحامي المريض الحضور في أثناء الفحص، ٣- لا يحق للمريض تسجيل عملية الفحص(٣).

مما سبق، يمكن القول بأن المحاكم الفيدرالية قد تبنت- عموماً- الفلسفة القائلة بأن إجراء هذا الفحص يجب أن يكون موضوعياً وعلمياً such an examination should be objective and scientific، وبناءً على ذلك أيدت هذه المحاكم قلقها من وجود أي تدخُّل خارجي يمكن أن يؤدي إلى إدخال النزاع إلى غرفة الفحص(٤).

---

(1) "presence of a third person at Rule 35 examination would subvert purpose of Rule 35, which is to put plaintiff and defendant on equal footing with regard to evaluating plaintiff; witness's status as one who receives funding from defendant goes to the credibility and not to the admissibility of the testimony." *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 496 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant#p496

- يُراجع أيضاً حُكم محكمة المقاطعة في ولاية كولورادو في قضية *Michael A. Galieti v. State Farm Mut. Auto. Ins. Co.* على الرابط الآتي:

Michael A. Galieti v. State Farm Mut. Auto. Ins. Co. (Michael A. Galieti v. State Farm Mutual Automobile Insurance Company and E.A. Moskalski) 154 F.R.D. 262 (D.Colo.1994); United States District Court for the District of Colorado, March 7, 1994, Caselaw Access Project, Harvard Law School, Available at;

- https://cite.case.law/frd/154/262/

(2) *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493, 496 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant#p496

(3) "The District Court, Seymour, United States Magistrate Judge, held that: (1) government's expert witness would be permitted to conduct examination; (2) patient's counsel was not entitled to present during examination; and (3) patient was not entitled to have examination recorded." *Holland v. United States*, 182 F.R.D. 493 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

(٤) ذكرت المحكمة العليا بولاية كنتاكي Supreme Court of Kentucky هذا المعنى بقولها:

وقد جاء في قضية الزوجين " ستيفن وتينا رومانو" Stephen and Tina Romano ضد شركة مورو Morrow Inc. الموجودة في ولاية أوريغون Oregon أنه يمكن للمراقب أن يشتت نظر الطبيب النفسي والفاحص psychiatrist and examinee عن القيام بالفحص مما يُعرّض نتائج الفحص للخطر(١)، بالإضافة إلى أن وجود المراقب في القضية يخلق جواً عدائياً partisan atmosphere في الوقت الذي ينبغي أن يكون فيه التحقيق موضوعياً بشكلٍ تام، ولهذا ترى المحكمة أن وجود المراقب من شأنه أن يجعل الفحص مصطنعاً- أو مُتكلفاً- وهذا الأمر لا يتفق مع المعيار المهني المطبق(٢).

ج- رسوم تسجيلات الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة:

إذا كانت القاعدة ٣٥ من قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية Fed. R. Civ. P. 35; Rule 35. Physical and Mental Examinations تُجيز لمحكمة الموضوع الأمر بتسجيل الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة في الدعوى المرفوعة أمامها Independent Medical Examinations (IMEs)، فهذا الأمر يُثير تساؤلاً هاماً مفاده: من المسؤول عن دفع الرسوم في هذه الحالة؟

يتضح من دراسة الوضع القائم أمام المحاكم أن الكثير منها قد واجه هذه المشكلة، ولكن يبدو أن قضاة المحاكم الابتدائية فقط هم الذين تصدوا لهذه المشكلة بالفعل حتى الآن، وقد اختلفت النتائج وتباينت فيما بينها على النحو الآتي:

١- أمرت المحكمة في قضية *Taye v. Fisher* المُدَّعي بدفع الرسوم الإضافية المقررة، وذكرت في حُكمها أن هذا الحُكم لا يمنع المُدَّعي من مطالبة المحكمة- بعد تقديم الإفادة- بإعادة تقييم هذه التكلفة؛ إذا كان هناك دليل يدعم حجته السابقة بأن هذه الرسوم الإضافية لم تكن ضرورية، أو غير معقولة، أو مرهقة بشكلٍ مفرط(٣).

٢- أمرت المحكمة في قضية *Newby v. Herdrich Petroleum Corp* المُدَّعَى عليه بدفع الرسوم الإضافية المقررة بشأن تسجيلات الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة(٤).

"Federal courts generally have adopted the philosophy that such an examination should be objective and scientific. Accordingly, they have been wary of any external presence that has the potential to insert the adversary process into the examination room." *Metropolitan Property Casualty Insurance Company v. Gary Afterkirk; Sylvia Banks; and Chris Heard, d/b/a Washington Motors (Real Parties in Interest)*, (No. 2002-SC-003[illegible]), Supreme Court of Kentucky, April 24, 2003, FindLaw For Legal Professionals, Available at; https://caselaw.findlaw.com/ky-supreme-court/1353042.html

(1) *Presence of Nurse, Physician or Real Party in Attendance at Independent Medical Examination Under CR 35 (IME)*, Law Reader, December 31, 2016, Available at;
- https://lawreader.com/?p=16150

(2) "[A]n observer [could] potentially distract the examining psychiatrist and examinee thereby compromising the results of the examination. Moreover, the presence of the observer interjects an adversarial, partisan atmosphere into what should be otherwise a wholly objective inquiry. The Court finds that the presence of an observer would lend a degree of artificiality to the examination that would be inconsistent with the applicable professional standard." *Romano v. II Morrow, Inc.*, 173 F.R.D. 271, 274 (1997); United States District Court for the District of Oregon, May 6, 1997, Caselaw Access Project, Harvard Law School, Available at; https://cite.case.law/frd/173/271/

(٣) **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"The Court notes that this ruling does not foreclose the Plaintiff from asking the Court after the deposition to reassess such cost if there exists evidence that supports their previous argument that such additional fee was unnecessary, unreasonable, or overly burdensome." *Taye v. Fisher*, No. 29D01-1606-CT-5076, July 18, 2017 Order, at 2.

(4) *Newby v. Herdrich Petroleum Corp.*, No. 49D14-1604-CT-014237, July 21, 2017 Order, at 7.

٣- اتخذت المحكمة موقفاً وسطاً في قضية *Richardson v. Perfect Seating, LLC* ولم تطلب من المُدَّعي دفع الرسوم في البداية، وذكرت في حُكمها أنها سوف تعيد النظر في هذه القضية إذا كان بوسع الطبيب أن يبرر على وجه التحديد ضرورة هذه الرسوم([1]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

[1] **ذكرت المحكمة هذا المعنى بقولها:**

"however, the Court will reconsider if the doctor can specifically justify the necessity of the fee." *Richardson v. Perfect Seating, LLC*, No. 06C01-1602-CT-0102, Jan. 3, 2018 Order, at 4.

- يُراجع أيضاً:

"Additional Experts' Fees to Allow Video Recording." Susan R. Shan, *DTCI: Video Recordings of Independent Medical Examinations*, The Indiana Lawyer, May 29, 2018, Available at; https://www.theindianalawyer.com/articles/47138-dtci-video-recordings-of-independent-medical-examinations

نتائج الدراسة

بعد أن انتهى الباحث بحمد الله وتوفيقه من دارسة موضوع " الاستكشاف في المواد المدنية، دراسة في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية"، فقد توصل إلى عدة نتائج يتمثَّل أهمها في الآتي:

١- يعمل الاستكشاف على:" إزالة مظاهر التسلية والهزل من عمليات التقاضي والتأكد من أن النتائج القانونية مبنية على الوقائع الحقيقية في القضية، وليس على مهارات المحامين" take the sporting aspect out of litigation and make certain that legal results are based on the true facts of the case-not on the skill of the attorneys"(١).

٢- يتمثَّل الهدف من الاستكشاف في مساعدة كل طرف من أطراف الدعوى في استخراج ما لدى خصمه من حقائق؛ كمعلومات الشهود وغيرها من الأدلة لأنه يتعيَّن على كل طرف من أطراف الدعوى أن يكشف للطرف الآخر جميع الأدلة المتصلة بمسألة من مسائل الدعوى والتي تكون في ملكه أو حيازته أو تخضع لسلطانه، ومن هنا يمكن القول أن موضوع الاستكشاف هو الأدلة المتصلة بالدعوى والتي يجب أن يتم الكشف عنها والتي يجب أن تخضع للتدقيق من قِبَل جميع الأطراف، بشرط أن تكون جميع الأدلة المُقدَّمة متصلة بالقضية وأن تكون مقبولة(٢) وذلك تمهيداً لحسم النزاع دون محاكمة أو الذهاب إلى المحكمة بعد أن تُحل جميع المشكلات الواقعية والقانونية، وتصبح القضية صالحة للفصل فيها في الوقت المناسب.

٣- طبيعة الاستكشاف المدني: يُعد الاستكشاف المدني أحد الأنظمة الإجرائية في قانون الإجراءات المدنية وتهدف يخضع لنفس القواعد التي تحكم قواعد الإثبات المتصلة بصفة عامة، ولكن يتعيَّن مراعاة طبيعته عند الحُكم عليه أو عند مناقشته او نقده، ويتصل الاستكشاف المدني أيضاً بقانون الإثبات الذي يُعدّ أحد مصادره.

٤- أهمية الاستكشاف المدني: يسعى نظام الاستكشاف المدني إلى سرعة الإجراءات أمام القضاء المدني مع المحافظة على الضمانات التي أقرها المُشرِّع للخصوم في كافة مراحل التقاضي ويتحقق ذلك عن طريق الآتي:

أ- التصفية: يسعى الاستكشاف إلى حل النزاع في المراحل التمهيدية للنزاع دون اللجوء إلى المحاكمة.

ب- التهيئة: يقصد بذلك تهيئة النزاع للعرض على المحكمة، ويتضح ذلك من إدراك أن المرحلة التمهيدية للاستكشاف تسعى إلى تقديم كافة الأدلة المُقدَّمة في الدعوى وفحصها فحصاً شاملاً وتدقيقها على نحو وافي من قِبَل كل طرف من أطراف الخصومة؛ حتى يعرض كلٍ منهما وجهة نظره في النزاع المطروح، ومن ثمَّ تصبح القضية صالحة للفصل فيها مباشرةً بمعرفة المحكمة.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

(1) William T. Schantz, *The American Legal Environment*, op. cit., p 169.
(2) Peter Murphy, *Murphy on Evidence*, Oxford University Press, 10th Ed, 2008, p 409- 410.

٥- الحق في الاستكشاف المدني: يحق لكلٍ من طرفي الخصومة معرفة ما لدى الطرف الآخر أو لدى الغير من أدلة الإثبات أو النفي وهو حق مترتب على الحق في الدعوى، وقد ينقضي الحق في الدعوى ولكن يبقى للخصم الحق في استكشاف دليل جديد يتيح له طلب إعادة النظر، وقد يستعمل الحق في الاستكشاف سواء أُقيمت الدعوى أم لا.

٦- لمن يثبت الحق في الاستكشاف: يثبت الحق في الاستكشاف عن الحق في الدعوى ولهذا يرتبط بها وبأطرافها سواء أكان المُدَّعي أم المُدَّعَى عليه، ومن هنا يتحدد طرفي الاستكشاف بطرفي الخصومة؛ أي أن أطراف الاستكشاف هم أطراف الدعوى، ولكن قد يمتد الاستكشاف ليشمل غيرهما إذا امتدت الدعوى لغيرهما؛ كأن يتدخَّل شخص ما لحماية الاعتداء الواقع على حقوقه، أو يتدخَّل شخص يحوز دليلاً يريد استكشافه، أو يريد استكشاف دليل في القضية يحقق مصلحة خاصة له، ويحق للعامة أيضاً التدخُّل في الدعوى.

٧- يمكن للطرف المستكشف استخدام الوسائل الرسمية للاستكشاف المُتمثِّلة في الطلب والاستفهام والشهادة تحت القَسَم والمؤتمرات والجلسة التمهيدية، ويمكن الاستكشاف عن طريق إجراءات غير رسمية من خلال تحقيق مستقل أو مباحثات تتم مع الخصم(١)، وقد يتم الكشف طواعيةً أو إذعاناً لقواعد القانون أو بموجب قواعد تنظمها الجهة التي لديها تلك المعلومات طبقاً لقوانين حرية المعلومات.

٨- آليات الاستكشاف المدني: هناك أكثر من أداة للاستكشاف تتمثَّل في تقديم الإفادات Deposition، والاستجوابات Interrogatories، طلب إنتاج الوثائق Request to Produce Documents، والفحص البدني والعقلي Physical and Mental Examination، على النحو الآتي:

أ- الإفادات Deposition: تُعرف الإفادة بأنها: "شهادة أو أقوال يُدلي بها ذو الشأن خارج المحكمة مشفوعة باليمين، وتحرر حال الإدلاء بها، ثم تتلى عليه فيوقِّعها وتُحفظ ليرجع إليها في أثناء المحاكمة عند اللزوم، *deposition de bene esse* إفادة أو شهادة تتلى في أثناء الجلسة عند الحاجة"(٢).

وتُعرف الإفادة أيضاً بأنها شهادة شاهد يتم الحصول عليها بعد أداء اليمين خارج المحكمة(٣)؛ لاستخدامها لاحقاً في المحاكمة أو لأغراض الاستكشاف، وعادةً ما تستخدم الإفادات في التقاضي في الولايات المتحدة وكندا، ويتم إجرائها خارج المحكمة من قِبَل المحامين أنفسهم، مع عدم وجود قاضي للإشراف على عملية أخذ الإفادات(٤).

وفي هذه الحالة يُستخدم نمط الأسئلة والأجوبة نفسها المستخدم داخل قاعة المحكمة، وعندئذ يتعيَّن إعلام كل طرف من أطراف القضية بأنه سيكون هناك إفادة؛ حتى يتمكَّن محامو الأطراف الأخرى من الحضور لاستجواب الشاهد(٥).

---

(1) Roben Leonrd, Stephen Elias, *Guide to Family Law*, Nolo's Pocket, 1994.

(2) Harith Faruqi, *Faruqi's Law Dictionary*, 2002, op. cit., p 211.

(3) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, op. cit., p 209, Deborah Moskovitch, *The Smart Divorce: Proven Strategies and Valuable Advice from 100 Top Divorce Lawyers*, op. cit., p 195, Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 282.

(4) *Deposition (law)*, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Deposition_(law)

(٥) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥٠، يُراجع أيضاً:

ومن هنا تمنح الإفادات Depositions لأحد أطراف الدعوى الفرصة لطرح الأسئلة الشفوية على الطرف الآخر أو أحد الشهود تحت القَسَم، في الوقت الذي يتم فيه إعداد نسخة مكتوبة بواسطة القاضي المقرر في المحكمة.

ب- الاستجوابات Interrogatories: تُعرف الاستجوابات بأنها مجموعة من الأسئلة المكتوبة التي يجب الإجابة عنها بعد حلف اليمين، ولا يجوز تقديم هذه الاستجوابات إلا لأطراف القضية فقط، ولهذا لا تُعرض على الشهود(١). وهذه الاستجوابات المكتوبة مفيدة جداً في الحصول على وصف للأدلة التي في حوزة الأطراف المتنازعة في القضية(٢).

إذاً تتضمَّن الاستجوابات Interrogatories أسئلة مكتوبة يتعيَّن على الطرف الآخر الإجابة عنها وإلا وقع تحت طائلة القانون بدفع الغرامة المُوقَّعة عليه، أو الخضوع لعقوبة شهادة الزور.

ج- طلب إنتاج الوثائق Request to Produce Documents: يُمثِّل طلب انتاج الوثائق من قِبَل أحد أطراف الدعوى- والذي يستطيع إجبار الطرف الآخر على إنتاج الأدلة المادية(٣)- الأداة الثالثة التي تُستخدم في عملية الاستكشاف، وصورتها أن يُقدِّم أحد الأطراف طلب فحص للوثائق، والمكاتبات، والرسومات، والرسوم البيانية، والمخططات البيانية، والخرائط، والصور الفوتوغرافية، أو المفردات الأخرى التي في حوزة الطرف الآخر؛ للاستفادة منها في القضية المعروضة أمام القضاء(٤).

د- الفحص البدني والعقلي Physical and Mental Examination: يجوز للمحكمة عندما تكون الحالة الجسدية أو العقلية لأحد أطراف الدعوى محلاً للتساؤل أو الجدل أن تأمر هذا الشخص بأن يخضع للفحص بواسطة طبيب مختص على سبيل المثال(٥)

ولكن ماذا يحدث لو رفض أحد الأطراف أن يمتثل إلى طلب من طلبات الاستكشاف؟ يجوز للقاضي في هذه الحالة أن يرغم الالتزام بالطلب، أو يتجنب وقائع القضية قد تم تأسيسها، أو يُسقط سبب إقامة القضية، أو يحكم غيابيا(٦).

ومن هنا يجوز لكل طرف من أطراف الدعوى- بموجب قواعد الاستكشاف- أن يطلب من خصمه الاعتراف بالحقائق الرئيسة المطروحة في الدعوى أو إنكارها. ويسمح الاستكشاف لكل طرف من أطراف الدعوى بتقييم قوة أو ضعف قضية خصمه؛ من أجل دعم محادثات التسوية بين الطرفين، ومن أجل التأكد من أن كلا الطرفين يملك القدر الكافي من المعرفة للسير قُدماً بالإجراءات المحاكمة.

- Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 328-329, Marianne M. Jennings, David P. Twomey, *Business Law: Principles for Today's Commercial Environment*, op. cit., p 23, David Twomey, *Labor and Employment Law: Text & Cases*, op. cit., p 35.

(١) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥٠- ٢٥١.

(2) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, op. cit., p 209, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 328.

(3) Gerald N. Hill Kathleen Thompson Hill, *Nolo's Plain-English Law Dictionary*, op. cit., p 132-133.

(4) Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 282, Howard Abadinsky, *Law, Courts, and Justice in America*, op. cit., p 329.

(5) Robert R. Cummins, *Basics of Legal Document Preparation*, op. cit., p 214, Celia C. Elwell, Robert Barr Smith, *Practical Legal Writing for Legal Assistants*, op. cit., p 443, Charles P. Nemeth, *Law and Evidence: A Primer for Criminal Justice, Criminology, Law and Legal Studies*, op. cit., p 265 etc., David Twomey, *Labor and Employment Law: Text & Cases*, op. cit., p 35.

(٦) روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام: الإجراءات القضائية في أمريكا، مرجع سابق، ص ٢٥١.

- Robert, Stidham, Manning, *Judicial Process in America*, 8th Ed, op. cit., p 283.

مما سبق، يعتقد الباحث أن تقديم هذا النظام القانوني والقضائي إلى الفكر القانوني المصري، لا يخلو من فائدة؛ فهو فضلاً عن أهميته من وجهة نظر الدراسات المقارنة- لما تتيحه من ارتياد آفاق جديدة في الفكر القانوني- يُمثِّل دعوة إلى الفكر القانوني المصري لمواجهة مسؤوليته إزاء دراسة النظم القانونية المقارنة في الوقت الراهن، لطرح البدائل أمامه، ودراستها، وتقويمها؛ لكي يختار منها إن شاء، أو يُبدع في إنشاء غيرها مستنيراً بالتجارب القائمة.

وقد تحرى الباحث في دراسته الدقة بقدر الإمكان، وتحرى تحذير " مينارد أولسن"- جامعة واشنطن- حين قال إن:" الناس سوف يغفرون لكم أن عملكم كان بطيئاً، لكنهم لن يغفروا لكم عدم إتقانكم"([1]).

وأخيراً إذا كنت قد انتهيت من دراسة " الاستكشاف في المواد المدنية، دراسة في قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية للولايات المتحدة الأمريكية" فلا أدَّعي لما أقوم به كمالاً، فهذه الصفة حكراً على كتاب الله تعالى، ولا ألتمس لما أقول به عصمة من الخطأ، فلا عصمة إلا لنبي، وقد كتب أستاذ البلغاء القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني إلى العماد الأصفهاني مُعتذراً عن كلام استدركه عليه:" إنه قد وقع لي شيء، وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك أني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابه في يومه، إلا قال في غده: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"([2])، وقَالَ الْمُزَنِيّ:" قَرَأْت كِتَاب الرِّسَالَةِ عَلَى الشَّافِعِيِّ ثَمَانِينَ مَرَّةً، فَمَا مِنْ مَرَّةٍ إلَّا وَكَانَ يَقِفُ عَلَى خَطَأٍ، فَقَالَ الشَّافِعِيّ: لِيَأْبَى اللَّهُ أَنْ يَكُونَ كِتَابًا صَحِيحًا غَيْرَ كِتَابِهِ"([3]).

فأسأله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يرزقنا جميعاً السداد في القول والعمل، وألا يؤاخذنا بما نسينا أو أخطأنا، وألا يحرمني أجر المجتهدين، وأن يوفقني في إيجاد مراجع بيد فراغاً في المكتبة القانونية العربية إنه سميع قريب مجيب، وصلى الله وسلم على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحابته أجمعين.

والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

يقول الله تعالى في محكم التنزيل: ﴿ دَعْوَىٰهُمْ فِيهَا سُبْحَٰنَكَ ٱللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَٰمٌ ۚ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾([4]).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

([1]) جيمس شريف: حرب الجينوم، كيف حاول كريج فينتر الإمساك بشفرة الحياة وإنقاذ العالم، ترجمة: د. حسن أبو بكر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥، ص ٢٦.

([2]) مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المجلد الأول، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ١٩٤١، ص ١٤.

- **يُلاحظ أن الكُتَّاب المعاصرين الذين يستشهدون بتلك العبارة الشهيرة ينسبونها إلى العماد الأصفهاني، وهو خطأ، والصحيح أنها للقاضي البيساني**، يُراجع: د. فرانتز روزنتال: مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة: د. أنيس فريحة، مراجعة: د. وليد عرفات، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٨٣، ص ١٨٤.

([3]) محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين: رد المحتار على الدر المختار، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢، ص ٢٧، عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي: كشف الأسرار شرح أُصول البزدوي، المجلد الأول، دار الكتاب العربي بيروت، لبنان، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤، ص ٤.

([4]) سورة يونس، الآية ١٠.

مراجع الدراسة

أولاً: المراجع باللغة العربية:

المراجع العامة:

١- **أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني:** الملل والنحل، الجزء الأول، صححه وعلَّق عليه: أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٣- ١٩٩٢.

٢- **جيمس شريف:** حرب الجينوم، كيف حاول كريج فينتر الإمساك بشفرة الحياة وإنقاذ العالم، ترجمة: د. حسن أبو بكر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

٣- **د. شيلي تايلور:** علم النفس الصحي، ترجمة: د. وسام درويش بريك، د. فوزي شاكر داود، وآخرون، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠٠٨.

٤- **عبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي:** كشف الأسرار شرح أُصول البزدوي، المجلد الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٤- ١٩٧٤.

٥- **د. عبد الله البريدي:** اللغة هوية ناطقة، كتاب المجلة العربية رقم ١٩٧، المجلة العربية، المملكة العربية السعودية، العدد ٤٣٦، جمادى الأولى ١٤٣٤هـ - أبريل ٢٠١٣.

٦- **عبد الله يوسف أبو زعيزع:** مبادئ العلاج النفسي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١، ٢٠١٠.

٧- **د. فرانتز روزنتال:** مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة: د. أنيس فريحة، مراجعة: د. وليه عرفات، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٩٨٣.

٨- **محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين:** حاشية رد المحتار على الدر المختار، المجلد الأول، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٢- ١٩٩٢.

٩- **د. محمد عبد السميع عثمان:** تصميم البحوث الاجتماعية، الأساليب المنهجية والإجرائية للتنفيذ مع دراسات تطبيقية، بدون ناشر، ٢٠٠٢.

١٠- **مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني:** كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المجلد الأول، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ١٩٤١.

١١- **مصطفى حسنين عبد الهادي:** التعريف بالمذاهب الفقهية ونشأتها ومصادرها، شبكة الألوكة، على الرابط الآتي:

- http://www.alukah.net/Fatawa_Counsels/0/14422

١٢- **د. نوري غراهام- د. جيمس وارنر:** ألزهايمر وأنواع أخرى من الخرف، ترجمة: مارك عبود، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، كتاب المجلة العربية، العدد ٩٤، ط ١، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣

المراجع التاريخية:

١٣- **د. إسماعيل أحمد ياغي:** معالم التاريخ الأمريكي الحديث، نشأة الولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٢١- ٢٠٠١.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

١٤- **اليشيا ستريت:** إنجلترا شعبها وأرضها، ترجمة: زينب محمود جوهر، مراجعة وتقديم: د. عز الدين فريد، حول العالم في كتب، العدد ٦، مكتبة النهضة المصرية، بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين، القاهرة- نيويورك، سبتمبر ١٩٦٥.

١٥- **د. عبد العزيز سليمان نوار- د. محمود محمد جمال الدين:** تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٩.

١٦- **فرانكلين أشر:** موجز تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة: مهيبة مالكي الدسوقي، دار الثقافة، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.

١٧- **فرناند بروديل:** تاريخ وقواعد الحضارات، ترجمة: د. حسين شريف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

١٨- **د. محمد صادق صبور:** موجز تطور الحضارات الإنسانية، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٦.

المراجع القانونية:

١٩- **ألان فارنسورث:** مدخل إلى النظام التشريعي في الولايات المتحدة، تدقيق وتحرير: د. رائد السمرة، مركز الكتاب الأردني، ١٩٩٠.

٢٠- **توني م. فاين:** النظم القانونية الأمريكية، مورد ومرجع مرشد، ترجمة وتعليق: م. عادل ماجد، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١.

٢١- **د. جمال إبراهيم محمد أبو عيسى:** الاستكشاف الجنائي، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، ٢٠٠٩.

٢٢- **د. حسن شلبي يوسف:** الضمانات الدستورية للحرية الشخصية في النظامين الإنجليزي والأمريكي بالمقارنة بالنظام المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٢٢- ٢٠٠٢.

٢٣- **دستور الولايات المتحدة الأمريكية مع التعديلات توضيحية،** حول مركز مكتب برامج الإعلام الخارجي، وزارة الخارجية الأمريكية، بدون سنة نشر.

٢٤- **روبرت أ. كارب- رونالد ستيدهام:** الإجراءات القضائية في أمريكا، ترجمة: د. علا أبو زيد، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، ط ١، ١٩٩٧.

٢٥- **د. محمد عبد النبي السيد غانم:** السمات العامة للنظام القانوني والتنظيم القضائي في جمهورية الصين الشعبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩.

الدوريات:

٢٦- **د. أحمد كمال أبو المجد:** التاريخ الدستوري للولايات المتحدة الأمريكية، أبحاث في تاريخ القانون العام، مجلة القانون والاقتصاد للبحث في الشئون القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، السنة الحادية والثلاثون، العدد الثاني، يونية ١٩٦١.

المعاجم:

٢٧- **أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده:** المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧- ١٩٩٦.

٢٨- **أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي:** المُحكم والمحيط الأعظم، الجزء ٦، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٢٩- **أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري:** أساس البلاغة، الجزء ٢، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨.

٣٠- **أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي:** جمهرة اللغة، الجزء ٢، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٨٧.

٣١- **أبو عبد الرحمن الخليل الفراهيدي البصري:** كتاب العين، الجزء ٥، تحقيق: د مهدي المخزومي- د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بدون سنة نشر.

٣٢- **أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي:** الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجزء ٤، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧.

٣٣- **أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي:** معجم مقاييس اللغة، الجزء ٥، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩.

٣٤- .....: مجمل اللغة لابن فارس، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦.

٣٥- **د. أحمد مختار عبد الحميد عمر:** معجم اللغة العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٩- ٢٠٠٨.

٣٦- **المعجم الوجيز،** مجمع اللغة العربية، وزارة التربية والتعليم، جمهورية مصر العربية، ط ١، ١٤٠٠- ١٩٨٠، ط ١٩٩٤، ط ٢٠٠٥.

٣٧- **المعجم الوسيط،** مجمع اللغة العربية، جمهورية مصر العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط ٤، ٢٠٠٤.

٣٨- **حارث سليمان الفاروقي:** المعجم القانوني، إنكليزي- عربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، منقحة ومزيدة، ٢٠٠٨.

٣٩- **رينهارت دُوزي:** تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلَّق عليه: محمد سليم النعيمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط ١، ١٩٩٩، الجزء الأول.

٤٠- **رينهارت بيتر آن دوزي:** تكملة المعاجم العربية، نقله إلى العربية وعلَّق عليه: جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط ١، ١٩٧٩- ٢٠٠٠، الجزء ٩،

٤١- **زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي:** مختار الصحاح، الجزء ١، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة [illegible]- الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط ٥، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩.

٤٢- **محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور:** [illegible] اللغة، الجزء ١٠، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط [illegible].

٤٣- **محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، مرتضى الزبيدي:** تاج العروس من جواهر القاموس، الجزء ٢٤، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، بدون سنة نشر.

٤٤- **محمد بن مكرم بن علي ابن منظور:** لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٤.

٤٥- **محمد رواس قلعجي- حامد صادق قنيبي:** معجم لغة الفقهاء، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨.

٤٦- **نشوان بن سعيد الحميري اليمني:** شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري- مطهر بن علي الإرياني- د. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٢٠- ١٩٩٩.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

Books:

1. **Alexis de Tocqueville**, *Democracy in America*, Edited by; J. P. Mayer and Max Lerner, Trans. George Lawrence, Harper & Row, New York, 1966.

2. **Celia C. Elwell, Robert Barr Smith**, *Practical Legal Writing for Legal Assistants*, West Publishing, 1996.

3. **Charles Alan Wright, Arthur R. Miller, Richard L. Marcus**, *Federal Practice and Procedure*, West Publishing Co., 2nd Edition, 1994.

4. ----------, *Federal Practice Procedure*, 3rd Edition, 2010.

5. **Charles E. Clark**, *Handbook of The Law of Code Pleading*, 1928.

6. **Charles P. Nemeth**, *Law and Evidence: A Primer for Criminal Justice, Criminology, Law and Legal Studies*, Jones & Bartlett Learning, Second Edition, 2011.

7. **Christopher E. Smith**, *Courts, Politics, and the Judicial Process*, 2nd Ed, Nelson Hall, Chicago, 1997.

8. **Chuck Shepherd**, *News of the Weird: Our Litigious Society*, Andrews McMeel Publishing, 2012.

9. **Cynthia L. Cates, Wayne V. McIntosh**, *Law and the Well of Society*, Georgetown University Press, 2001.

10. **David Dudley Field**, *Municipal Officers, Address to the Young Men's Democratic Club of New York*, March 13, 1879, reprinted in: *Classics in Legal History: Speeches of David Dudley Field*, A. Sprague Ed, 1884, reprint, D. Appleton, 1890, Vol. 2.

11. **David M. Engel**, *The Myth of the Litigious Society: Why We Don't Sue*, University of Chicago Press, 2016.

12. **David Twomey**, *Labor and Employment Law: Text & Cases*, South Western, Cengage Learning, Fifteenth Edition, 2012.

13. **Deborah Moskovitch**, *The Smart Divorce: Proven Strategies and Valuable Advice from 100 Top Divorce Lawyers, Financial Advisers, Counselors, and Other Experts*, Chicago Review Press, 2007.

14. **E. Allan Farnsworth**, *An Introduction to the Legal System of The United States*, Oceana Publications, Inc., New York, Third Edition, 1996.

15. **Fleming James, Jr., Geoffery C. Hazrd, Jr.**, *Civil Procedure*, 3rd Edition, 1985.

16. **George Frederick Rush,** *Equity Pleading and Practice*, 1913.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

17. **George Ragland, Jr.**, *Discovery Before Trial*, Callaghan and Company, Chicago, 1932.

18. **Henry Gwillim (Sir), Charles Edward Dodd, Bird Wilson, John Bouvier**, *A New Abridgment of the Law*, T. & J. W. Johnson & Company, 1856, Vol. 4.

19. **Howard Abadinsky**, *Law and Justice*, Nelson Hall, Chicago, 2nd Ed, 1991.

20. ----------, *Law, Courts, and Justice in America*, Waveland Press, Long Grove, Illinois, Seventh Edition, 2014.

21. **Jack H. Friedenthal, Mary Kay Kane, Arthur R. Miller**, *Civil Procedure*, West Publishing Co., Saint Paul, Minnesota,

22. ----------, *Civil Procedure*, West Academic, Horn book Series, 5th Edition, 2015.

23. **James Love Hopkins**, *The New Federal Equity Rules, Promulgated by the United States Supreme Court at the October Term, 1912, Together with the Cognate Statutory Provisions and Former Equity Rules, with an Introduction, Annotations and Forms*, W.H. Anderson, 1918.

24. **James William Moore, Et Al.**, *Moore's Federal Practice* § 26 App. 100.

25. ----------, *Moore's Federal Practice* § 26 App. 100, (Daniel R. Coquillette et al. eds), 3rd Ed, 2011.

26. **Janet Walker, Oscar G. Chase**, *Common Law, Civil Law and The Future of Categories*, LexisNexis Canada, 2010.

27. **Jethro K. Lieberman**, *The Litigious Society*, Basic Books, New York, 1983.

28. **John Evans**; *History of All Christian Sects and Denominations*, BiblioLife, October 2008.

29. **J. Skelly Wright**, "The [illegible] In: Sheldon Goldman, Austin Sarat (Edited), *American Court Systems: [illegible] Judicial Process and Behavior*, W. H. Freeman, San Francisco, 1987.

30. **Judy A. Long**, *Office Procedures for the Legal Professional*, Thomson Delmar Learning, 2005.

31. **Kenneth Menendez**, *Taming the Lawyers: What to Expect in a Lawsuit and How to Make Sure Your Attorney Gets Results*, Silver Lake Publishing, 2000.

32. **Klaus Krippendorff, Mary Angela Bock**, *The Content Analysis Reader*, SAGE, 2009.

33. **Lawrence M. Friedman**, *Total Justice*, Russell Sage Foundation, 1985.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

34. ----------, *Your Time Will Come: The Law of Age Discrimination and Retirement*, Russell Sage Foundation, 1985.

35. **Lawrence M. Friedman, Grant M. Hayden**, *American Law: An Introduction*, Oxford University Press, Third Edition, 2017.

36. **Linda L. Edwards, J. Stanley Edwards**, *Introduction to Paralegal Studies and the Law: A Practical Approach*, West Legal Studies, Cengage Learning, 2002.

37. **Marcus L. Loane**, *Makers of Puritan History*, Banner of Truth, August 2009.

38. **Marianne M. Jennings, David P. Twomey**, *Business Law: Principles for Today's Commercial Environment*, South Western, Cengage Learning, 3rd Edition, 2011.

39. **Matthew Albaugh**, *Discrete Interrogatory Subparts under Rule 33*, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, Volume 17, Number 1, Section of Litigation, Fall 2008.

40. **Michael J. Kelly**, *Lives of Lawyers Revisited, Transformation and Resilience in the Organizations of Practice*, University of Michigan Press, 2007.

41. **Michele C. S. Lange, Kristin M. Nimsger**, *Electronic Evidence and Discovery: What Every Lawyer Should Know Now*, American Bar Association, Second Edition, 2009.

42. **Mirjan Damaška**, *The Common Law-Civil Law Divide: Residual Truth of a Misleading Distinction*, In: Janet Walker, Oscar G. Chase, *Common Law, Civil Law and The Future of Categories*, LexisNexis Canada, 2010.

43. **Norwood Francis Allman**, *Shanghai Lawyer*, McGraw-Hill Book Company, Maple Press Co., 1948.

44. **Paul D. Jordan**, *Paralegal Studies, An Introduction*, Cengage Learning, 2001.

45. **Paul R. Dubinsky**, *United States: Harmonization and Voluntarism. The Role of Elites in Creating an Influential National Model the Federal Rules of Civil Procedure*, In: X. E. Kramer, C. H. Van Rhee, *Civil Litigation in a Globalising World*, Springer, 2012.

46. **Paul W. Grimm, Charles S. Fax, Paul Mark Sandler**, *Discovery Problems and their Solution*, American Bar Association, Second Edition, 2009.

47. **Peggy N. Kerley, Joanne Banker Hames, Paul A. Sukys**, *Civil Litigation*, Delmar Cengage Learning, 6th Edition, 2011.

48. ----------, *Civil Litigation*, Cengage Learning, Seventh Edition, 2015.

49. **Peter Murphy**, *Murphy on Evidence*, Oxford University Press, 10th Ed, 2008.

50. **Ralph Warner**, *Everybody's Guide to Small Claims Court*, Nolo, 14th Edition, March 2012.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

51. **Roben Leonrd**, Stephen Elias, *Guide to Family Law*, Nolo's Pocket, 1994.

52. **Robert A. Carp, C. K. Rowland**, *Policymaking and Politics in the Federal District Courts*, Knoxville, University of Tennessee Press, 1983.

53. **Robert A. Carp, Ronald Stidham, Kenneth L. Manning**, *Judicial Process in America*, CQ Press, Washington, D.C., 8th Edition, 2011.

54. **Robert R. Cummins**, *Basics of Legal Document Preparation*, Delmar Publishers, 1997.

55. **Robert Wyness Millar**, *Civil Procedure of Trial Court in Historical Perspective*, Law Center of New York University for the National Conference of Judicial Councils, New York, 1952.

56. **Ruth Bader Ginsburg, Anders Bruzelius**, *Civil Procedure in Sweden, Project on International Procedure*, School of Law, Columbia University, Martinus Nijhoff, The Hague, Netherlands, 1965.

57. **Samuel M. Schmucker**, *History of All Religions*, Macritchie Press, November 2008.

58. **Sheldon Goldman, Austin Sarat (Edited)**, *American Court Systems: Readings in Judicial Process and Behavior*, W. H. Freeman, San Francisco, 1987.

59. **Sheldon Goldman, Thomas P. Jahnige**, *The Federal Courts as a Political System*, Harper & Row, New York, 2nd Ed, 1976.

60. **Stephen M. Goris, Paul Loughlin**, *Civil Procedure*, Routledge, 2001.

61. **Stephen Subrin, Margaret Y. K. Woo**, *Litigating in America: Civil Procedure in Context*, Aspen Publishers Online, New York, 2006.

62. ***Student Lawyer***, Law Student Division, American Bar Association, 1981.

63. **Theodore F. T. Plucknett**, *A Concise History of The Common Law*, 5th Ed, 1956.

64. W. Russell Corker, *Fundamentals of Depositions*, New York State Bar Association, p 346, June 17, 2020, *Available Also at*;

https://nysba.org/NYSBA/Coursebooks/Fall%202013%20CLE%20Coursebooks/Bridging%20The%20Gap%20October%202013/6_Fundamentals_of_Depositions_Russ_Corker.pdf

65. **William A. Glaser**, *Pretrial Discovery and the Adversary System*, Russell Sage Foundation, 1986.

66. **William M. Hart, Roderick D. Blanchard**, *Litigation and Trial Practice*, Thomson Delmar Learning, Sixth Edition, 2007.

67. **William S. Holodsworth**, *A History of English Law*, 7th Ed, 1956.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

68. **William T. Schantz,** *The American Legal Environment, Individuals, Their Business, and Their Government*, West Publishing Co., Saint Paul, Minnesota, 1976.

69. **X. E. Kramer, C. H. Van Rhee**, *Civil Litigation in a Globalising World*, Springer, 2012.

Dictionaries:

70. **Bryan A. Garner**, *Black's Law Dictionary*, Thomson West, 10th Edition, May 2014.

71. **Daniel Oran, Mark Tosti**, *Oran's Dictionary of the Law*, West Legal Studies, 3rd Edition, 2000.

72. **Elizabeth A, Martin**, *Oxford Dictionary of Law*, Oxford University Press, Fifth Edition, 2003.

73. **Gerald N. Hill, Kathleen Thompson Hill**, *Nolo's Plain-English Law Dictionary*, Nolo, 1st Edition, May 2009.

74. **Harith Suleiman Faruqi**, *Faruqi's Law Dictionary, English- Arabic*, Librairie du Liban Publishers, Beirut. Lebanon, 3rd Revised Edition, Reprinted, 2002.

75. **Henry Campbell Black**, *A Dictionary of Law, Definitions of the Terms and Phrases of American and English Jurisprudence, Ancient and Modern*, West Publishing Co., 1891.

76. ----------, *A Dictionary of Law, Definitions of the Terms and Phrases of American and English Jurisprudence, Ancient and Modern*, The Lawbook Exchange, Ltd., Union, New Jersey, 2nd Edition, 1995.

77. ***Merriam-Webster's Dictionary of Law***, Merriam-Webster, Incorporated, Springfield, Massachusetts, 1996.

78. **Samia Zumout**, *English- Arabic Legal Glossary*, Superior Court of California, County of Sacramento, June 13, 2005.

Encyclopedias:

79. **Jeffrey Lehman, Shirelle Phelps (Editors)**, *West's Encyclopedia of American Law*, Thomson Gale, a part of The Thomson Corporation, USA, 2nd Edition, 2005, Vol. 2, Be to Col.

80. ----------, *West's Encyclopedia of American Law*, Thomson Gale, a part of The Thomson Corporation, USA, 2nd Edition, 2005, Vol. 7, Mc to Pl.

81. ----------, *West's Encyclopedia of American Law*, Thomson Gale, a part of The Thomson Corporation, USA, 2nd Edition, 2005, Vol. 13, Dictionary and Indexes.

82. **John R. Vile**, *Great American Lawyers: An Encyclopedia*, ABC-CLIO, 2001, Vol. 1.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

Articles:

83. **A. W. Tarkington Jr.**, "Discovery- Physical Examinations- Schlagenhauf v. Holder," *Southwestern Law Journal (Sw L.J.)*, Vol. 19, Issue 3, Article 10, (1965), p 643-649, *Available Also at*; https://scholar.smu.edu/smulr/vol19/iss3/10/?utm_source=scholar.smu.edu%2Fsmulr%2Fvol19%2Fiss3%2F10&utm_medium=PDF&utm_campaign=PDFCoverPages

84. **Anthony S. Niedwiecki**, "Science Fact or Science Fiction? The Implications of Court-Ordered Genetic Testing Under Rule 35," *University of San Francisco Law Review*, Vol. 34, Issue 2, Article 3, (2000), p 295-353, *Available Also at*; https://repository.usfca.edu/usflawreview/vol34/iss2/3

85. **Armistead M. Dobie**, "The Federal Rules of Civil Procedure," *Virginia Law Review (VA. L.REV)*, Vol. 25, (1939), p 267-268, p 270-274, p 283.

86. **Charles E. Clark**, "The Complaint in Code Pleading," *Yale Law Journal*, Vol. 35, No. 3, (January 1929), p 259-291.

87. ----------, "Edson Sunderland and the Federal Rules of Civil Procedure," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 6-12.

88. **Charles H. King**, "Edson R. Sunderland and the Teaching of Procedure," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 19-26.

89. **Comment**, "Pre-Trial Disclosure in Criminal Cases," *The Yale Law Journal*, Vol. 60, No. 4 (April 1951), p 626, Note 2.

90. **David L. Shapiro**, "Federal Rule 16: A Look at the Theory and Practice of Rulemaking," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 118, (1969), p 1981.

91. **E. Donald Elliott**, "Managerial Judging and the Evolution of Procedure," *The University of Chicago Law Review*, Vol. 53, (1986), p 306.

92. **Edson R. Sunderland**, "Scope and Method of Discovery Before Trial; Inadequacy of the Pleadings as a Basis for Trial," *[illegible] Journal*, Vol. 42, No. 6 (April 1933), p 863, p 866-867.

93. ----------, "The New Federal Rules," *West Virginia Law Quarterly (W. VA. L. Q.)*, Vol. XLV (45), Number 1, (December 1938), p 5-26, at p 19.

94. **Ezra Siller**, "The Origins of the Oral Deposition in the Federal Rules: Who's in Charge?" *Yale Law School, Student Legal History Papers*, Paper No. 1, 2012, p 1-63.

95. ----------, "The Origins of the Oral Deposition in the Federal Rules: Who's in Charge?" *Seton Hall Circuit Review*, Vol. 10, 2013, p 43-109.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

96. **George Ragland, Jr.,** "Edson R. Sunderland's Contribution to the Reform of Civil Procedure in Illinois," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 27-36.

97. **Glenn R. Winters,** "Edson R. Sunderland and Judicial Administration," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 37-40.

98. **Griffin B. Bell Et Al.**, "Automatic Disclosure in Discovery- The Rush to Reform," *Georgia Law Review*, Vol. 27, (1992), p 28-30.

99. **Henry P. Chandler**, "Some Major Advances in the Federal Judicial System 1922-1947," *Federal Rules Decisions*, No. 31 (1963), p 479-485.

100. **Homer S. Cummings**, "State vs. Harold Israel," *Journal of the American Institute of Criminal Law and Criminology*, Northwestern University School of Law, Vol. 15, No. 3 (November 1924), p 406.

101. "Independence of the Judiciary," *Issues of Democracy, Electronic Journals of the U.S Information Agency*, Vol. 1, No. 18, (December 1996), p 29-30.

102. **James R. Rogers, Georg Van Berg**, "Judicial Advisory Opinions and Legislative Outcomes in Comparative Perspective," *American Journal of Political Science*, Vol. 46, No. 2 (April 2002), p 379-397.

103. **Jason L. Honigman,** "Edson R. Sunderland's Role in Michigan Procedure," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 13-18.

104. **John H. Langbein**, "The Disappearance of Civil Trial in the United States," *The Yale Law Journal*, Vol. 122, No. 3, (December 2012), p 554.

105. **Judith Resnik**, "Managerial Judges," *Harvard Law Review*, Vol. 96, (1982), p 392.

106. ----------, "Failing Faith: Adjudicatory Procedure in Decline," *The University of Chicago Law Review (U. CHI. L. REV)*, Vol. 53, No. 2 (Spring, 1986), p 494-560.

107. **Junda Woo**, "Videotaped Civil Appeals Poses New Dimensions," *Wall Street Journal*, (April 14, 1992).

108. **Kenneth M. Holland**, "The Federal Rules of Civil Procedure," *Law and Policy Quarterly*, Vol. 3, (1981), p 212.

109. **Lawrence M. Friedman**, "The Six Million Dollar Man: Litigation and Rights Consciousness in Modern America," *Maryland Law Review*, Vol. 39, No. 4, (1980), p 661.

110. **Marc Galanter**, "Reading the Landscape of Disputes: What We Know and Don't Know (And Think We Know) About Our Allegedly Contentious and Litigious Society," *UCLA Law Review*," Vol. 31, No. 4, (1983), p 4.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

111. **Michael J. Davidson (Major)**, "A Modest Proposal: Permit Interlocutory Appeals of Summary Judgment Denials," *Military Law Review*, Vol 147, (Winter 1995), p 145-217.

112. **Paula M. Becker**, "Court-Ordered Mental and Physical Examinations: A Survey of Federal Rule 35 and Illinois Rule 215," *Loyola University Chicago Law Journal (Loy. U. Chi. L. J)*, Vol. 11, Issue 4, Summer 1980, Discovery Symposium, Article 3, (1980), p 725-746, *Available Also at*;

http://lawecommons.luc.edu/luclj/vol11/iss4/3

113. **Resolution of The Michigan Law Faculty**, "On the Death of Edson Read Sunderland," *Michigan Law Review*, Vol. 58, No. 1, (November 1959), p 1-5.

114. **Robert E. Bunker**, "The New Federal Equity Rules," *Michigan Law Review*, Vol. 11, No. 6, (April 1913), p 435-451.

115. **Robert H. Talley**, "The New and Old Federal Equity Rules Compared," *The Virginia Law Register*, Vol. 18, No. 9, (January 1913), p 667.

116. **Rochelle C. Dreyfuss**, "The What and Why of the New Discovery Rules," *Florida Law Review*, Vol. 46, (1994), p 19-21.

117. **Stephen B. Burbank**, "The Rules Enabling Act of 1939," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 130, No. 5, (May 1982), p 1048-1098.

118. **Stephen N. Subrin**, "How Equity Conquered the Common Law: The Federal Rules of Civil Procedure in Historical Perspective," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 135, No. 4, (April 1987), p 909-1002.

119. ----------, "David Dudley Field and the Field Code: A Historical Analysis of an Earlier Procedural Vision," *Law and History Review*, Vol. 6, No. 2 (Autumn 1988), p 333.

120. ----------, "Federal Rules, Local Rules, and State Rules: Uniformity, Divergence, and Emerging Procedural Patterns," *University of Pennsylvania Law Review*, Vol. 137, (1989), p 2002.

121. ----------, "Fishing Expeditions Allowed: The Historical Background of the 1938 Federal Discovery Rules," *Boston College Law Review*, Vol. 39, Issue 3: Symposium Conference on Discovery Rules, Article 6, (May 1998), p 691-745.

122. **Teemu Ruskola**, "Colonialism without Colonies: On the Extraterritorial Jurisprudence of the U.S. Court for China," *Law and Contemporary Problems, Duke University School of Law*, Vol. 71, No. 3, (Summer 2008), p 217-242.

123. **Thomas Wall Shelton**, "Uniform Judicial Procedure- Let Congress Set the Supreme Court Free," *Central Law Journal (CENT. L. J)*, Vol. 73, (July-December 1911), p 320-321.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

124. ----------, "Let Congress Set the Supreme Court Free," *Central Law Journal (CENT. L. J)*, Vol. 75, (July-December 1912), p 126-127.

125. **Wallace R. Lane**, "One Year under the New Federal Equity Rules," Harvard Law Review, Vol. 27, No. 7 (May 1914), p 629- 643.

126. ----------, "Federal Equity Rules," *Harvard Law Review*, Vol. 35, No. 3, (January 1922), p 291-292.

127. ----------, "Twenty Years Under Federal Equity Rules," *Harvard Law Review*, Vol. 46, No. 4, (February 1933), p 638-675.

128. **Wolfgang Wiegand**, "The Reception of American Law in Europe," *The American Journal of Comparative Law*, Vol. 39, Issue 2, (April 1, 1991), p 229-248.

Law Quadrangle Notes Articles:

129. "A New Professorship in Memory of Sunderland," *Law Quadrangle, Notes from Michigan Law*, Vol. 12, (Fall 1968), p 19.

130. "Emeritus Faculty Busy Writing and Traveling," *Law Quadrangle, Notes from Michigan Law*, Vol. 2, (November 1957), p 2.

131. "Professor Sunderland Died March 29," *Law Quadrangle, Notes from Michigan Law*, Vol. 3, (May 1959), p 5.

Newspaper Articles:

132. **Dahlia Lithwick**, "Imagining Life Without Lawyers," *Newsweek*, February 9, 2009.

133. **Stephen Wermiel**, "High Court Agrees to Hear Case on Segregation at State Colleges," *Wall Street Journal*, April 16, 1991.

134. **Stuart Taylor Jr.**, **Evan Thomas**, "Civil Wars," *Newsweek*, December 15, 2003.

Websites:

135. **Aaron Larson**, *Conducting Discovery in a Civil Lawsuit*, ExpertLaw, May 7, 2018, Available at; https://www.expertlaw.com/library/civil-litigation/conducting-discovery-civil-lawsuit

136. ----------, *What is a Deposition*, ExpertLaw, May 8, 2018, Available at; https://www.expertlaw.com/library/civil-litigation/what-deposition

137. **Angela S. Fetcher, Aaron Vance**, *Excessiveness: A Discretionary Factor in the Ordering of Physical and Mental Examinations*, Practice Points, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, August 30, 2019, Available at;

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/pretrial-practice-discovery/practice/2019/excessiveness-a-discretionary-factor-in-the-ordering-of-physical-and-mental-examinations/

138. **Ashley P. Hayes**, *Withholding Documents on the Basis of An Objection: What to Know About Rule 34(B)(2)(C)*, Practice Points, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, March 30, 2020, Available at;

https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/pretrial-practice-discovery/practice/2020/withholding-documents-on-the-basis-of-an-objection-what-to-know-about-rule-34b2c/

139. ***British Supreme Court for China***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/British_Supreme_Court_for_China

140. ***Bryan A. Garner***, Dedman School of Law, Southern Methodist University, Available at; http://www.law.smu.edu/professor-profiles/garner

141. ***Charles S. Lobingier***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Charles_S._Lobingier

142. **Christine Chalstrom**, *Time to be Specific, Amendment to Rule 34(B)(2) FRCP*, Shepherd Data Services, Inc., October 23, 2015, Available at; https://www.shepherddata.com/news/time-to-be-specific-amendment-to-rule-34b2frcp

143. ***Civil Discovery Under United States Federal Law***, Wikipedia, Available at;https://en.wikipedia.org/wiki/Civil_discovery_under_United_States_federal_law

144. ***Claude Lévi-Strauss***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Claude_L%C3%A9vi-Strauss

145. **Clinton M. Sandvick**, *Decide Whether You Should File Your Case in State or Federal Court*, How to File a Civil Lawsuit, WikiHow, March 29, 2019, Available at; http://www.wikihow.com/File-a-Civil-Lawsuit

146. ***Code Pleading***, Quimbee, Available at;

https://www.quimbee.com/keyterms/code-pleading

147. ***Code Pleading***, The Free Dictionary, Available at;

http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Code+Pleading

148. ***Code Pleading***, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Pleading#Code

149. ***Conformity Act, June 1, 1872***, Federal Judicial Center, Available at;

https://www.fjc.gov/history/timeline/conformity-act

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

150. ***Conformity Act Law and Legal Definition***, US Legal.com, Available at;

https://definitions.uslegal.com/c/conformity-act/

151. **Daniel G. Kagan**, *M.R.Civ.P.35: Physical and Mental Examination of Persons in the Personal Injury Case*, Berman & Simmons Trial Attorneys, Available at; https://www.bermansimmons.com/law-articles/mrcivp35-physical-and-mental-examination-persons-personal-injury-case/

152. ***David Dudley Field II***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/David_Dudley_Field_II

153. ***Decidedly NOT the Stellas***, The True Stella Awards, Available at;

http://www.stellaawards.com/bogus.html

154. ***Dedimus Potestatem***, Law and Legal Definition, US Legal.com, Available at; https://definitions.uslegal.com/d/dedimus-potestatem/

155. ***Definition of "A Fishing Expedition" from the Cambridge Advanced Learner's Dictionary &Thesaurus***, Cambridge University Press, Available at;

http://dictionary.cambridge.org/us/dictionary/english/a-fishing-expedition

156. ***Definition of Fishing Expedition by Merriam-Webster***, Available at;

https://www.merriam-webster.com/dictionary/fishing%20expedition

157. ***Definition of Run-of-the-Mill by Merriam-Webster***, Available at;

https://www.merriam-webster.com/dictionary/run-of-the-mill

158. ***Deposition (law)***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Deposition_(law)

159. ***Discovery, Glossary of Legal Terms, United States Court***, Available at;

http://www.uscourts.gov/glossary

160. ***Discovery (law)***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Discovery_(law)

161. ***Discovery***, Outline of The U.S. Legal System, November 14, 2008, Available at; http://usinfo.state.gov/products/pubs/legalotln/glossary.htm

See Also; Way Back Machine, Available at;

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

https://web.archive.org/web/20081114232636/http://usinfo.state.gov/products/pubs/legalotln/glossary.htm

162. ***Discovery***, US Legal.com, Available at; https://civilprocedure.uslegal.com/discovery/

163. ***District Courts, Court Role and Structure***, United States Courts, Available at;

http://www.uscourts.gov/about-federal-courts/court-role-and-structure

164. ***Edson R. Sunderland***, History and Traditions, Michigan Law, University of Michigan, Available at;

http://www.law.umich.edu/historyandtraditions/faculty/Faculty_Lists/Alpha_Faculty/Pages/EdsonRSunderland.aspx

165. ***Federal Equity Rules***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Equity_Rules

166. ***Federal Rules of Civil Procedure***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Rules_of_Civil_Procedure

167. ***Federal Supplement***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Federal_Supplement

168. ***FDR Inaugurated, Mar 04, 1933***, The Day in History, Available at;

http://www.history.com/this-day-in-history/fdr-inaugurated

169. ***First Inauguration of Franklin D. Roosevelt***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/First_inauguration_of_Franklin_D._Roosevelt

170. ***Fishing Expedition***, Dictionary.com, Available at;

http://www.dictionary.com/browse/fishing-expedition

171. ***Fishing Expedition***, (n.d.) Farlex Dictionary of Idioms, Available at;

http://idioms.thefreedictionary.com/fishing+expedition

172. ***Historical Note, Federal Rules of Civil Procedure***, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp

173. ***Homer Stille Cummings***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Homer_Stille_Cummings

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

174. ***Interrogatories***, Party, Answer, Rules, and Information, JRank Articles, Available at; https://law.jrank.org/pages/7758/Interrogatories.html

175. ***Interrogatories***, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Interrogatories

176. ***Interrogatory***, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/wex/interrogatory

177. ***Introduction Outline of the U.S. Legal System***, Available at;

http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/publication/2008/05/20080522153347eaifas0.3826868.html#axzz3YaBx5DsC

178. ***Judicial Conference***, United States Courts, Available at;

http://www.uscourts.gov/about-federal-courts/governance-judicial-conference

179. ***Los Alamos National Laboratory***, Available at; http://www.lanl.gov/

180. **Matthew Kauffman**, *Courtroom Surprises: Twists and Turns in Connecticut Trials*, Moments in History, Hartford Courant, April 13, 2014, Available at; https://www.courant.com/courant-250/moments-in-history/hc-xpm-2014-04-13-hc-250-trial-surprises-20140413-story.html

181. ***Mesne***, Wikipedia, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Mesne

182. ***Methods of Service on Individuals by State***, U.S. Marshals Service, Available at; https://www.usmarshals.gov/process/state.html

183. **Michael Lowry**, *Limiting Aligned Parties' Interrogatories*, Compelling Discovery, June 10, 2019, Available at; https://www.compellingdiscovery.com/?p=563

184. **Michael Stefanko Jr.**, *Discovery Limits: The Tension and Interplay Between Local Rules and the Rules of Civil Procedure*, Practice Points, The Committee on Pretrial Practice & Discovery, American Bar Association, March 30, 2020, Available at;

https://www.americanbar.org/groups/litigation/committees/pretrial-practice-discovery/practice/2020/discovery-limits-the-tension-and-interplay-between-local-rules-and-the-rules-of-civil-procedure/

185. ***Notice Pleading***, Available at; https://en.wikipedia.org/wiki/Pleading#Notice

186. ***Perpetuate Testimony***, Legal Dictionary, The Free Dictionary, Available at; http://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Perpetuating+Testimony

187. ***Perpetuating Testimony***, Legal Definitions, US Legal.com, Available at; https://definitions.uslegal.com/p/perpetuating-testimony/

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

188. ***Perpetuating Testimony (n.d.),*** John Bouvier, *A Law Dictionary, Adapted to the Constitution and Laws of the United States*, 1856, June 17, 2020, US Legal.com, Available at; https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Perpetuating+Testimony

189. ***Presence of Nurse, Physician or Recording Device in Attendance at Independent Medical Examination Under CR 35 (IME)***, Law Reader, December 31, 2016, Available at; https://lawreader.com/?p=16150

190. ***Request for Further Information or CPR 18 Request***, Practical Law U.K. Thomson Reuters, Available at; https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/1-205-6221?bhcp=1&transitionType=Default&contextData=%28sc.Default%29

191. ***Requests for Production***, Glossary, Practical Law, Thomson Reuters, Available at;

https://content.next.westlaw.com/Document/I4299843e136111e498db8b09b4f043e0/View/FullText.html?contextData=(sc.Default)&transitionType=Default&firstPage=true&bhcp=1

192. ***Request for Production***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Request_for_production

193. ***Request for Production Sample Form***, Northwest Registered Agent, Available at; https://www.northwestregisteredagent.com/request-for-production.html

194. ***Rules Enabling Act***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Rules_Enabling_Act

195. ***Rules Enabling Act of 1934***, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/wex/rules_enabling_act_of_1934

196. ***Run-of-the-Mill (n.d.) WordNet 3.0, Farlex Clipart Collection, (2003-2008)***, Available at; http://www.thefreedictionary.com/run-of-the-mill

197. ***School of Law, Gonzaga University***, Available at;

https://www.gonzaga.edu/school-of-law

198. ***Service of Process***, U.S. Marshals Service, Available at;

https://www.usmarshals.gov/process/civil.htm

199. **Susan R. Shan**, *DTCI: Video Recordings of Independent Medical Examinations*, The Indiana Lawyer, May 29, 2018, Available at;

https://www.theindianalawyer.com/articles/47138-dtci-video-recordings-of-independent-medical-examinations

200. ***The Law Dictionary, Featuring Black's Law Dictionary,*** Free Online Legal Dictionary 2nd Ed, Available at; http://thelawdictionary.org/code-pleading/

201. ***The 'Real' Stella***, The True Stella Awards, Available at;

http://www.stellaawards.com/stella.html

202. ***True Stella Awards the 2007 Winners***, The True Stella Awards, Available at; http://www.stellaawards.com/2007.html

203. ***United States Court for China***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_Court_for_China

204. ***United States District Court***, *Wikipedia, Available at;*

https://en.wikipedia.org/wiki/United_States_district_court

205. ***U.S. Court for China, 1906-1943***, Federal Judicial Center, Available at;

https://www.fjc.gov/history/courts/u.s.-court-china-1906-1943

206. ***Use, Interrogatories***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Interrogatories#Use

207. ***Vietnam War***, Wikipedia, Available at;

https://en.wikipedia.org/wiki/Vietnam_War

208. ***William Howard Taft***, Whitehouse.gov, Available at;

https://www.whitehouse.gov/1600/presidents/williamhowardtaft

209. ***Winnebago Industries, Inc.***, Available at; https://winnebagoind.com/

Reports:

210. 37 *Report of The Annual Meeting of The American Bar Association* 434 (1912).

211. Final Report of The New York State Practice Commission, Reprinted in: 1 *Speeches, Arguments, And Miscellaneous Papers of David Dudley Field*, A. P. Sprague Ed., 1884, p 290, p 302-303.

212. *Report of the 35th Annual Meeting of The American Bar Association*, The Lord Baltimore Press, Baltimore, 1912, Vol. 37, p 434-436.

213. Thomas W. Shelton, William Howard Taft, Jacob M. Dickinson, Frank Irvine, C. A. Severance, "Report of the Committee on Uniform Judicial Procedure," *American Bar Association Journal*, Vol. 6, No. 3, (July 1920), p 515-516.

Documents:

214. Charles Sumner Lobingier, *Hearings before the Committee on Foreign Affairs*, House of Representatives, 65th Congress, Sept 27 and 28 and October 1, 1917.

215. ----------, *Extraterritorial Cases, Including the Decisions of the United States Court for China from its Beginning, Those Reviewing the Same by the Court of Appeals, and the Leading Cases Decided by Other Courts on Questions of Extraterritoriality*, Bureau of Printing, Manila, Vol. 1, 1920.

216. *Committee Notes on Rules, 2015 Amendment; Rule 1. Scope and Purpose*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_1

217. *Committee Notes on Rules, 2007 Amendment; Rule 2. One Form of Action*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_2

218. *Committee Notes on Rules, 2007 Amendment; Rule 3. Commencing an Action*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_3

219. *Committee Notes on Rules, 2007 Amendment; Rule 4.1. Serving Other Process*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4.1

220. *Committee Notes on Rules, 2009 Amendment; Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

221. *Committee Notes on Rules, 2007 Amendment; Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

222. *Committee Notes on Rules, 2015 Amendment; Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

    https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

223. *Federal Judicial Caseload Statistics*, United States Courts, Available at; https://www.uscourts.gov/statistics-reports/analysis-reports/federal-judicial-caseload-statistics

224. *Federal Judicial Caseload Statistics 2007*, United States Courts, March 31, 2007, Available at; https://www.uscourts.gov/statistics-reports/federal-judicial-caseload-statistics-2007

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

225. *Federal Judicial Caseload Statistics 2019*, United States Courts, March 31, 2019, Available at; https://www.uscourts.gov/statistics-reports/federal-judicial-caseload-statistics-2019

226. *Federal Rules of Civil Procedure with Forms*, The Committee on the Judiciary, House of Representatives, U.S. Government Printing Office, Washington, December 1, 2010.

227. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993 Amendment; Rule 1. Scope and Purpose*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_1

228. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1937; Rule 3. Commencing an Action*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_3

229. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993; Rule 4.1. Serving Other Process*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4.1

230. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1963 Amendment; Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

231. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993 Amendment; Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

232. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1970 Amendment; Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

233. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993 Amendment; Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

234. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1993 Amendment; Rule 33. Interrogatories to Parties*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_33

235. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1970 Amendment; Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

236. *Notes of Advisory Committee on Rules, 1991 Amendment; Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

237. *Pending Rules and Forms Amendments*, Rules & Policies, United States Courts, Available at; https://www.uscourts.gov/rules-policies/pending-rules-and-forms-amendments

238. *Rule 1. Scope and Purpose*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_1

239. *Rule 2. One Form of Action*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at;

https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_2

240. *Rule 3. Commencing an Action*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_3

241. *Rule 4. Summons*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at: https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4

242. *Rule 4.1. Serving Other Process*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_4.1

243. *Rule 17. Plaintiff and Defendant; Capacity; Public Officers*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_17

244. *Rule 26. Duty to Disclose; General Provisions Governing Discovery*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_26

245. *Rule 27. Depositions to Perpetuate Testimony*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_27

246. *Rule 28. Persons Before Whom Depositions May Be Taken*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_28

247. *Rule 29. Stipulations About Discovery Procedure*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_29

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

248. *Rule 32. Using Depositions in Court Proceedings*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_32

249. *Rule 33. Interrogatories to Parties*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_33

250. *Rule 34. Producing Documents, Electronically Stored Information, and Tangible Things, or Entering onto Land, for Inspection and Other Purposes*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_34

251. *Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, 2020 Official Edition, Available at; https://www.federalrulesofcivilprocedure.org/frcp/title-v-disclosures-and-discovery/rule-35-physical-and-mental-examinations/

252. *Rule 35. Physical and Mental Examinations*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_35

253. *Rule 45. Subpoena*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_45

254. *Rules of Practice and Procedure: Amendments to the Federal Rules of Practice and Procedure*, Federal Judicial Center, Available at:

https://www.fjc.gov/content/323845/amendments-federal-rules-practice-and-procedure

255. *Speeches, Arguments, And Miscellaneous Papers of David Dudley Field*, A. P. Sprague Ed, 1884.

256. *The Style Project, Committee Notes on Rules, 2007 Amendment*, Style Revisions, *Rule 1. Scope and Purpose*, Federal Rules of Civil Procedure, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at:

https://www.law.cornell.edu/rules/frcp/rule_1#notes_2007_style

257. Thomas J. Walsh, *Reform of Federal Procedure, Address Delivered at a Meeting of the Tri-State Bar Association at Texarkana*, Ark-Tex, (Apr. 23, 1926), in: Senate Doc. No. 69-105, at 1-2 (1926).

258. United States, Congress, Senate, Committee on the Judiciary, *Simplification of Judicial Procedure: Hearings Before the Subcommittee... Pursuant to S. Res. 522*, 64th Cong. 12 (1915) (Statements of Thomas Walsh).

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

Legislation:

259. 28 U.S.C. § 5 (1940).

260. 28 U.S.C. § 639 (1928) (amended 1968).

261. 28 U.S.C. § 644 (1928) (amended 1997).

262. *An Act Creating A United States Court for China and Prescribing the Jurisdiction Thereof*, Public No. 403, Fifty-Ninth Congress, Session I, Chapter 3934, enacted June 30, 1906, p 814 etc.

263. Conformity Act of 1872; Act of June 1, 1872.

264. FED. EQ. R. 47, 226 U.S. 661 (1912).

265. Ind. R. Civ. P. 35; *Rule 35. Physical and Mental Examination of Persons*, Indiana Rules of Civil Procedure, Casetext, January 6, 2020, Available at; https://casetext.com/rule/indiana-court-rules/indiana-rules-of-civil-procedure/rule-35-physical-and-mental-examination-of-persons

266. *Local Rules of the U.S. District Court for the District of Massachusetts*, U. S. District Court, p 10.

267. *Local Rules of the U.S. District Court for the District of Massachusetts*, Massachusetts Lawyers Weekly Rules Service Just Another Weblog, Available at;

https://massrules.lawyersweekly.com/wp-files/teeta-archive-pdf4.pdf

268. *The Constitution of the United States of America with Explanatory Notes*, About America, U.S. Bureau of International Information Programs, The World Book Encyclopedia, Ltd., 2004.

269. *The Rules Enabling Act* (Act of June 19, 1934, Pub. L. No. 73-415, 48 Stat. 1064, enacted June 19, 1934, 28 U.S.C. § 2072).

Cases:

270. ***Anderson v. Mackay***, 46 F. 105 (S.D.N.Y. 1891).

271. ***Avante International Technology v. Hart Intercivic***, Civil No. 07-169-DRH, 4 (S.D. Ill. May. 14, 2008); United States District Court, S.D. Illinois, May 14, 2008, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/avante-international-technology-v-hart-intercivic#p4

272. ***Biddle v. United States***, 156 F.759 (9th Cir. 1907); *The Federal Reporter*, United States Series, National Reporter System, Vol. 156, Dec 1907- Jan 1908, West Publishing Co., 1908, p 759.

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

273. ***Billings v. Conseco Health Ins. Comp***, Case No. CIV-10-372-M, 2 (W.D. Okla. Dec. 12, 2011); United States District Court, W.D. Oklahoma, Dec 12, 2011, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/billings-v-conseco-health-ins-comp

274. ***Brandenberg v. El Al Israel Airlines***, 79 F.R.D. 543 (S.D.N.Y. 1978); United States District Court, S.D. New York, Mar 29, 1978, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/brandenberg-v-el-al-israel-airlines

275. ***Casement v. Squier***, 138 F.2d 909 (9th Cir. 1943); Circuit Court of Appeals, Ninth Circuit, Nov 5, 1943, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/casement-v-squier-2

276. ----------, Leagle. com, Available at;

https://www.leagle.com/decision/19431047138f2d9091723

277. ***Chagas v. United States***, 369 F.2d 643 (5th Cir. 1966); United States Court of Appeals, Fifth Circuit, Dec. 12, 1966, Open Jurist, Available at;

https://openjurist.org/369/f2d/643/chagas-v-united-states

278. ***Chambers v. U.S. Department of the Army***, 499 U.S. 645 (1991).

279. ***Chow v. SentosaCare***, LLC, 19-cv-3541, 2020 WL 559704, 3 (E.D.N.Y. Jan. 23, 2020)

280. ***Cline v. the Firestone Tire & Rubber Co***., 118 F.R.D. 583 (S.D.W. Va. 1988); United States District Court, S.D. West Virginia, Mar 2, 1988, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/randy-cline-et-al-plaintiff-v-the-firestone-tire-rubber-company-et-al-defendants

281. ***Cunningham v. Beecham***, 255 F.R.D. 474, 478 (N.D. Ind. 2009); United States District Court, N.D. Indiana, Feb 3, 2009, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/cunningham-v-beecham#p478

282. ***Di Bari v. Incaica Cia Armadora S.A.***, 121 F.R.D. 12, 14 (E.D.N.Y. 1989); United States District Court, Eastern District of New York, Jun 7, 1989, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/di-bari-v-incaica-cia-armadora

283. ***DL v. District of Columbia***, 251 F.R.D. 38, 43 (D.D.C. 2008); United States District Court, D. Columbia, Jun 27, 2008, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/dl-v-district-of-columbia-6#p43

284. ***Erie Railroad Co. v. Tompkins***, 304 U.S. 64 (1938), Justia US Supreme Court Center, Available at; https://supreme.justia.com/cases/federal/us/304/64/

285. ----------, Oyez, Available at; www.oyez.org/cases/1900-1940/304us64

286. ----------, Wikipedia, Available at;

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

https://en.wikipedia.org/wiki/Erie_Railroad_Co._v._Tompkins

287. ***Fluid Equip. Int'l, Ltd. v. Reddy-Buffaloes Pump, Inc.***, CIVIL ACTION NO. 2:15-cv-74, 2 (S.D. Ga. Jul. 11, 2016); United States District Court for the Southern District of Georgia Brunswick Division, Jul 11, 2016, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/fluid-equip-intl-ltd-v-reddy-buffaloes-pump-inc

288. ***Frazier v. Nash Finch Company***, Cause No.: 3:10-CV-45 RM (N.D. Ind. Apr. 16, 2010); United States District Court, N.D. Indiana, South Bend Division, Apr 16, 2010, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/frazier-v-nash-finch-company

289. ***Gucci America, Inc. v. Exclusive Imports International***, 99 Civ. 11490 (RCC)(FM) (S.D.N.Y. Aug. 12, 2002); United States District Court, S.D. New York, Aug 12, 2002, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/gucci-america-13

290. ***Haymer v. Countrywide Bank***, FSB, No. 10 C 5910, 12 (N.D. Ill. Feb. 22, 2013); United States District Court for the Northern District of Illinois Eastern Division, Feb 22, 2013, Available at; https://casetext.com/case/haymer-v-countrywide-bank-4

291. ***Heath v. Isenegger***, CIVIL NO. 2:10 cv 175, 4 (N.D. Ind. Jul. 1, 2011); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, Jul 1, 2011, Available at; https://casetext.com/case/heath-v-isenegger

292. ***Hickman v. Taylor***, 329 U.S. 495, 507 (1947), Justia US Supreme Court Center, Available at; https://supreme.justia.com/cases/federal/us/329/495/case.html

293. ***Holland v. United States***, 182 F.R.D. 493 (D.S.C. 1998); United States District Court, D. South Carolina, Florence Division, May 11, 1998, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jerry-l-holland-and-kathryn-m-holland-plaintiffs-v-united-states-of-america-defendant

294. ***Hurwitz v. Hurwitz,*** 78 U.S. App. D.C. 66, 136 F.2d 796, 799 (1943); U.S. Court of Appeals for the District of Columbia Circuit; 136 F.2d 799 (D.C. Cir. 1943) June 22, 1943. *Hurwitz v. Hurwitz*, Casetext, Available at; http://casetext.com/case/hurwitz-v-hurwitz#p799

See Also; *Hurwitz v. Hurwitz*, Case Mine, Available at;

https://www.casemine.com/judgement/us/5914cb79add7b04934802cb9

See Also; *Hurwitz v. Hurwitz*, Justia US Supreme Court Center, Available at; https://law.justia.com/cases/federal/appellate-courts/F2/136/796/1511607/

295. ***In re Aircrash Disaster Near Roselawn, in***, 172 F.R.D. 295, 306-7 (N.D. Ill. 1997); United States District Court, N.D. Illinois, Eastern Division, Feb 19, 1997, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/in-re-aircrash-disaster-near-roselawn-in#p307

296. ***In Re Ross***, 140 U.S. 453 (1891); U.S. Supreme Court, May 25, 1891, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/in-re-ross-7

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

297. ***Jacob v. Chaplin***, 639 N.E.2d 1010 (Ind. 1994); Supreme Court of Indiana, Sep 6, 1994, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/jacob-v-chaplin

298. ***King Ping Kee v. American Food Manufacturing Co.,*** The United States Court for China, Cause No. 619; filed May 10, 1918 (USC-C, May 10, 1918).

299. ***Kleiman v. Wright***, CASE NO. 18-CIV-80176-Bloom/Reinhart (S.D. Fla. Apr. 3, 2020); United States District Court Southern District of Florida, Apr 3, 2020, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/kleiman-v-wright-5

300. ***Kunstler v. Britt***, 499 U.S. 969 (1991), *U.S. Supreme Court*, April 1991.

301. ***Langfeldt-Haaland v. Saupe Enterprises***, 768 P.2d 1144 (Alaska 1989); Supreme Court of Alaska, Feb 17, 1989, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/langfeldt-haaland-v-saupe-enterprises

302. ***Liechty v. Terrill Trucking Co.***, 53 F.R.D. 590, 591 (E.D. Tenn. 1971); United States District Court, Eastern District of Tennessee, Northeastern Division, Nov 22, 1971, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/liechty-v-terrill-trucking-co#p591

303. ***Looney v. National R.R. Passenger Corp.***, 142 F.R.D. 264, 265 (D. Mass. 1992); United States District Court, D. Massachusetts, May 15, 1992, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/looney-v-national-rr-passenger-corp#p265

304. ***Metropolitan Property Casualty Insurance Company v. Gary Afterkirk, Sylvia Banks, and Chris Heard, d/b/a Lexington Motors (Real Parties in Interest)***, (No. 2002-SC-0032-MR, Supreme Court of Kentucky, April 24, 2003, FindLaw For Legal Professionals, Available at; https://caselaw.findlaw.com/ky-supreme-court/1353042.html

305. ***Michael A. Galleti v. State Farm Mut. Auto. Ins. Co.***, (Michael A. Galleti v. State Farm Mutual Automobile Insurance Company and E.J. Koskalski) 154 F.R.D. 262 (D.Colo 1994); United States District Court for the District of Colorado, March 7, 1994, Caselaw Access Project, Harvard Law School, Available at; https://cite.case.law/frd/154/262/

306. ***Mookini et al. v. United States***, 303 U.S. 201, 58 S. Ct. 543, 82 L. Ed. 748 (1938), Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/303/201

307. ***Moore v. City of S.F.***, Case No. 18-cv-00634-SI (N.D. Cal. Feb. 27, 2019); United States District Court of Northern District of California, Feb 27, 2019, Cacetext, Available at; https://casetext.com/case/moore-v-city-of-sf

308. ***Newby v. Herdrich Petroleum Corp.***, No. 49D14-1604-CT-014237, July 21, 2017 Order, at 7.

309. ***Newman v. Gaetz***, Case No. 08 C 4240, 2010 WL 4928868, 1 (N.D. Ill. Nov. 29, 2010). *Newman v. Gaetz*, November 29, 2010, Find A Case, Available at;

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

http://il.findacase.com/research/wfrmDocViewer.aspx/xq/fac.20101129_0002266.NIL.htm/qx

310. ***Novelty, Inc. v. Mountain View Marketing***, 265 F.R.D. 370, 375 (S.D. Ind. 2009); United States District Court, S.D. Indiana, Indiana, Indianapolis Division, Oct 21, 2009, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/novelty-3#p375

311. ***Old Indiana Limited Liab. Co. v. Montano***, 732 N.E.2d 179, 185 (Ind. Ct. App. 2000); Court of Appeals of Indiana, Jun 29, 2000, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/old-indiana-limited-liab-co-v-montano

312. ***Old Indiana Ltd. Liability Co. v. Montano***, 732 N.E.2d 179 (Ind. Ct. App. 2000); Indiana Court of Appeals, June 29, 2000, Court Listener, Available at; https://www.courtlistener.com/opinion/2044657/old-indiana-ltd-liability-co-v-montano/

313. ***Polycarpe v. Seterus, Inc.***, Case No: 6:16-cv-1606-Orl-37TBS, 9 (M.D. Fla. May. 23, 2017); United States District Court Middle District of Florida Orlando Division, May 23, 2017, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/polycarpe-v-seterus-inc#p9

314. ***Powell v. United States***, 149 F.R.D. 122, 124 (E.D. Va. 1993); United States District Court, Eastern District Court of Virginia, Norfolk Division., Jun 4, 1993, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/kenneth-c-powell-ii-plaintiff-v-united-states-of-america-defendant

315. ***Pressed Steel Car Co. v. Union Pac. R. R. Co.***, 241 F. 964, 967 (S.D.N.Y. 1917).

316. ***Ragge v. MCA/Universal Studios***, 165 F.R.D. 603 (C.D. Cal. 1995); United States District Court, C.D. California, Mar 29, 1995, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/ragge-v-mcauniversal-studios-1996

317. ***Richard Watkins v. Trans Union, LLC***, No. 2:14-cv-00131-WTL-MJD, United States District Court, S.D. Indiana, Terre Haute Division, June 15, 2018, eDiscovery Assistant, Available at;

https://app.ediscoveryassistant.com/case/law-512-watkins-v-trans-union-llc

318. ***Richardson v. Perfect Seating, LLC***, No. 06C01-1602-CT-0102, Jan. 3, 2018 Order, at 4.

319. ***Rochen v. Huang***, 558 A.2d 1108 (Del. Super. Ct. 1988); Superior Court of Delaware, New Castle County, Dec 9, 1988, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/rochen-v-huang

320. ***Romano v. II Morrow, Inc.***, 173 F.R.D. 271, 274 (1997); United States District Court for the District of Oregon, May 6, 1997, Caselaw Access Project, Harvard Law School, Available at; https://cite.case.law/frd/173/271/

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

321. ***Scheriff v. C.B. Fleet Company, Inc.***, Case No. 07-C-873, 4 (E.D. Wis. Jun. 16, 2008); United States District Court, E.D. Wisconsin, Jun 16, 2008, Available at; https://casetext.com/case/scheriff-v-cb-fleet-company

322. ***Sean Moore v. City and County of San Francisco et al***, Order Re Discovery Dispute 39 (Illston, Susan) (Filed on 2/27/2019), Justia US Supreme Court Center, Available at;https://docs.justia.com/cases/federal/district-courts/california/candce/3:2018cv00634/322008/40

323. ***Shirsat v. Mutual Pharmaceutical Co., Inc.***, 169 F.R.D. 68, 70 (E.D. Pa. 1996); United States District Court, E.D. Pennsylvania, Oct 16, 1996, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/nagesh-shirsat-v-mutual-pharmaceutical-company-inc#p70

324. ***Société Nationale Industrielle Aérospatiale v. United States District Court for the Southern District of Iowa***, 482 U.S. 522 (1987), Justia US Supreme Court Center, Available at; https://supreme.justia.com/cases/federal/us/482/522/

325. ----------, 482 U.S. 522 (1987), Oral Argument: January 14, 1987, Decided: June 15, 1987, Oyez, Available at; https://www.oyez.org/cases/1986/85-1695

326. ***St. Paul Fire & Marine Insurance v. Birch, Stewart, Kolasch & Birch, LLP***, 217 F.R.D. 288 (2003); United States District Court for the District of Massachusetts, Civ.A. No. 2001-10327-RBC, Sept. 29, 2003, Caselaw Access Project, Harvard Law School, Available at; https://cite.case.law/frd/217/288/

327. ***St. Paul Fire & Marine Insurance v. Birch, Stewart, Kolasch & Birch***, LLP, 217 F.R.D. 288, 289 (D. Mass. 2003); United States District Court, D. Massachusetts, Sep 29, 2003, Casetext, Available at: https://casetext.com/case/st-paul-fire-marine-insurance-v-birch-stewart-llp-dmass-2003

328. ***Taye v. Fisher***, No. 29D01-1606-CT-5076, July 18, 2017 Order at 2.

329. ***Toledo, Peoria and Western R. Co.***, 97 F.R.D. 525 (C.D. Ill. 1983); United States District Court, C.D. Illinois, Apr 8, 1983, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/toledo-peoria-and-western-r-co

330. ***Tomlin v. Holecek***, 150 F.R.D. 628 (D. Minn. 1993); United States District Court, D. Minnesota, Fifth Division, Aug 24, 1993, Casetext, Available at;

https://casetext.com/case/tomlin-v-holecek

331. ***Union Pacific Railway Co. v. Botsford***, 141 U.S. 250 (1891), Submitted January 6, 1891, Decided May 25, 1891, Justia US Supreme Court Center, Available at; https://supreme.justia.com/cases/federal/us/141/250/

332. ***Union Pacific Railway Co. v. Botsford***, 141 U.S. 250, 11 S. Ct. 1000 (1891); U.S. Supreme Court, Submitted January 6, 1891, Decided May 25, 1891, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/union-pac-ry-co-v-botsford

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

333. ***Union Pacific Railway Co. v. Botsford***, 141 U.S. 250, 11 S. Ct. 1000, 35 L.Ed. 734 (1891); U.S. Supreme Court, May 25, 1891, Legal Information Institute (LII), Cornell Law School, Available at; https://www.law.cornell.edu/supremecourt/text/141/250

334. ***United States v. C. A. Biddle***, The United States Court for China, Criminal Cause No. 6; filed March 6, 1907 (USC-C, March 7, 1907).

335. ***United States v. Elmer Scogin***, The United States Court for China, Criminal Cause No. 97; filed June 30, 1914 (USC-C, June 30, 1914).

336. ***United States v. Simon Osman***, The United States Court for China, Cause No. 483; filed March 17, 1916 (USC-C, March 17, 1916).

337. ***United States v. Uni Oil, Inc.***, 710 F.2d 1078, 1080-81, No.1 (5th Cir. 1983); United States Court of Appeals, Fifth Circuit, Aug. 1, 1983, Open Jurist, Available at;

https://openjurist.org/710/f2d/1078/united-states-v-uni-oil-inc-m

338. ***United States v. United State Shoe Machinery Corp.***, 89 F. Supp. 357, 359 (D. Mass. 1950); U.S. District Court for the District of Massachusetts - 89 F. Supp. 357 (D. Mass. 1950), March 10, 1950, Justia US Law, Available at;

https://law.justia.com/cases/federal/district-courts/FSupp/89/357/2597379/

339. ***United States Ex Rel. Raven et al v. Paul McRae***, The United States Court for China, Cause No. 586; filed June 9, 1917 (USC-C, June 9, 1917).

340. ***Waffenschmidt v. MacKay***, 763 F.2d 711 (5th Cir. 1985); United States Court of Appeals, Fifth Circuit, June 21, 1985, Open Jurist, Available at;

https://openjurist.org/763/f2d/711/waffenschmidt-v-w-mackay-jr

341. ***Watkins v. Trans Union, LLC***, No. 2:14-cv-00135-WTL-MJD (S.D. Ind. Jun. 15, 2018); United States District Court Southern District of Indiana, Terre Haute Division, Jun 15, 2018, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/watkins-v-trans-union-llc-8

342. ***Wheat v. Biesecker***, 125 F.R.D. 479 (N.D. Ind. 1989); United States District Court, N.D. Indiana, Hammond Division, May 18, 1989, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/wheat-v-biesecker

343. ***Woodmen of the World Life Ins. Soc'y v. U.S. Bank Nat'l Ass'n***, 8:09CV407, 5-6 (D. Neb. May. 7, 2012); United States District Court for the District of Nebraska, May 7, 2012, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/woodmen-of-the-world-life-ins-socy-v-us-bank-natl-assn-4

344. ***Zito v. Leasecomm Corp.***, 233 F.R.D. 395 (S.D.N.Y. 2006); United States District Court, S.D. New York, Feb 10, 2006, Casetext, Available at; https://casetext.com/case/zito-v-leasecomm-corporation-3

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

المُقدِّمة	١
- أولاً: أهمية التقاضي في المجتمع الأمريكي	٢
- ثانياً: تنامي الدعاوى الكيدية والتافهة	٣
- ثالثاً: جائزة ستيلا لأغرب دعوى قضائية Stella Awards	٣
تعقيب	٧
- رابعاً: محاولات الحد من الدعاوى الكيدية والتافهة	٨
- خامساً: أهمية الدراسة	١٠
- سادساً: أهداف الدراسة	١٣
- سابعاً: أسئلة الدراسة	١٤
- ثامناً: نطاق الدراسة وحدودها	١٤
- تاسعاً: خطة الدراسة	١٥
المبحث التمهيدي **مُقدِّمة لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية**	١٧
- تمهيد وتقسيم	١٧
المطلب الأول **قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية**	١٨
- تمهيد وتقسيم	١٩
- أولاً: نظرة تاريخية على قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية	٢١
- ثانياً: تعديلات قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية	٢٢
- ثالثاً: تطبيق ومرونة قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية	٢٤
المطلب الثاني **الهيكل العام لقواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية**	٢٧
- أولاً: نطاق قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية، وشكل العمل الإجرائي	٢٧
- ثانياً: بدء الدعوى القضائية، الإعلان القضائي، تقديم المذكرات واللوائح، الطلبات والأوامر	٢٩
المطلب الثالث **إجراءات رفع الدعوى المدنية**	٣٣
- أولاً: متطلبات الاختصاص القضائي	٣٣
- ثانياً: اختلاف الدعوى باختلاف التعويض الذي يسعى إليه المُدَّعي	٣٦
- ثالثاً: البدء في إجراءات رفع الدعوى	٣٧
- رابعاً: مراحل تحضير الدعوى Pretrial Activities	٣٩
أ- تقديم الطلبات والدفوع Motions	٣٩
١- طلب الشطب	٣٩
٢- طلب الحذف	٣٩
٣- طلب جعل الأمور أكثر تحديداً	٤٠

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

٤- طلب الإسقاط	٤٠
ب- الرد The answer	٤٠
ج- الاستكشاف وتقديم الأدلة Discovery	٤١
د- الاجتماع السابق على المحاكمة The Pretrial Conference	٤٢
١- تعريف الاجتماع السابق على المحاكمة	٤٢
٢- الغاية من الاجتماع السابق على المحاكمة	٤٣
الفصل الأول **مفهوم الاستكشاف المدني وأساسه**	٤٥
- تمهيد وتقسيم	٤٥
المبحث الأول **ماهية الاستكشاف المدني**	٤٦
- تمهيد وتقسيم	٤٦
المطلب الأول **تعريف الاستكشاف لغةً**	٤٧
المطلب الثاني **تعريف الاستكشاف اصطلاحاً**	٤٩
- أولاً: تعريف الاستكشاف بصفةٍ عامة	٤٩
- ثانياً: تعريف الاستكشاف وفقاً لهدفه	٥٠
- ثالثاً: تعريف الاستكشاف وفقاً للآليات التي يقوم عليها	٥١
- رابعاً: تعريف الاستكشاف وفقاً لضوابطه	٥٢
- خامساً: تعريف الاستكشاف الجنائي	٥٣
المبحث الثاني **أساس الاستكشاف المدني**	٥٦
- تمهيد وتقسيم	٥٦
المطلب الأول **غياب قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين**	٥٨
- أولاً: قانون المطابقة الصادر عام ١٨٧٢	٥٨
مشكلات قانون المطابقة	٥٩
- ثانياً: قانون التمكين الصادر عام ١٩٣٤	٦٣
أ- حجج المؤيدين لقانون التمكين	٦٤
ب- حجج المعارضين لتوماس والاش	٦٦
ج- مناقشة قانون التمكين	٦٧
د- إصدار قانون التمكين	٦٩
- ثالثاً: إغفال مناقشة قواعد الاستكشاف عند مناقشة قانون التمكين	٧٠

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

المطلب الثاني **الدور المحدود لقواعد الاستكشاف قبل بداية القرن العشرين**	٧٢
- أولاً: مبررات الدور المحدود لقواعد الاستكشاف	٧٢
- ثانياً: تبني العمل بقانون فيلد	٧٤
- ثالثاً: السمات العامة لقانون فيلد	٧٥
- رابعاً: حملة صيد الأسماك وقواعد الاستكشاف	٧٧
أ- تعريف حملة صيد الأسماك	٧٧
ب- حملة صيد الأسماك وممارسة الاستكشاف	٧٨
المطلب الثالث **قواعد الاستكشاف في المحاكم الفيدرالية** **قبل صدور قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية**	٨١
- أولاً: القوانين الفيدرالية التي تسمح بتقديم الإفادات والاستكشاف Federal Statutes	٨٢
أ- الإفادات المشروطة depositions *de bene esse*؛ القانون 28 U.S.C. § 639	٨٢
ب- تقديم الإفادات تحت سلطات مُعيَّنة depositions under *a dedimus potestatem*؛ القانون 28 U.S.C. § 644	٨٤
تعقيب	٨٥
- ثانياً: قواعد العدالة والإنصاف التي تسمح بتقديم الإفادات والاستكشاف Rules of Equity	٨٦
أ- القاعدة ٧٠ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف	٨٧
ب- القاعدة ٣٨ من القواعد الفيدرالية للعدالة والإنصاف	٨٨
المطلب الرابع **قواعد الاستكشاف في المحاكم الفيدرالية** **بعد صدور قواعد الإجراءات المدنية الفيدرالية**	٩٢
الفصل الثاني **آليات الاستكشاف المدني**	٩٣
- تمهيد وتقسيم	٩٣
المبحث الأول **الإفادات**	٩٧
- أولاً: تعريف الإفادات	٩٨
أ- تعريف الإفادات بوجهٍ عام	٩٨
ب- الإفادات لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها	٩٩

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- ثانياً: ضوابط أخذ الإفادات لاستدامة الشهادة والحفاظ عليها	١٠٠
أ- قبل أن يتم رفع الدعوى	١٠٠
١- الالتماس (العريضة) Petition	١٠١
٢- الإشعار- أو الإخطار القانوني- وإعلانه Notice and Service	١٠٢
٣- الأوامر والاستجوابات Order and Examination	١٠٣
٤- استخدام الإفادة Using the Deposition	١٠٤
ب- الاستئناف قيد النظر والمراجعة	١٠٤
١- بشكلٍ عام	١٠٤
٢- الطلب الموجه إلى المحكمة أو القاضي المختص Motion	١٠٤
٣- أمر المحكمة Court order	١٠٥
ج- الاستمرار في استدامة الشهادة والحفاظ عليها	١٠٥
- ثالثاً: الأشخاص الذين يجوز أخذ الإفادات من قِبَلهم	١٠٦
أ- داخل الولايات المتحدة الأمريكية	١٠٦
ب- في بلد أجنبي	١٠٧
١- بشكلٍ عام	١٠٧
٢- إصدار خطاب الالتماس أو التفويض Letter of Request or a Commission	١٠٩
٣- نموذج الالتماس، أو الإشعار، أو التفويض Form of a Request, Notice, or Commission	١١٠
٤- خطاب الالتماس- قبول الأدلة Letter of Request-Admitting Evidence	١١٠
ج- عدم الأهلية	١١١
- رابعاً: الاتفاقات المتصلة بإجراء الاستكشاف	١١١
المبحث الثاني **الاستجوابات**	١١٤
- أولاً: تعريف الاستجوا	١١٥
- ثانياً: ضوابط الاستجوابات	١١٧
أ- عدد الاستجوابات ونطاقها	١١٧
ب- الإجابات والاعتراضات المُقدمة على الاستجوابات	١١٨
ج- استخدام الإجابة على الاستجوابات	١١٩
د- خيار إنتاج سجلات الأعمال التجارية	١١٩
- ثالثاً: تحديد عدد الاستجوابات والمشكلات الناجمة عنها	١٢٠
يمكن دراسة الآراء التي أثيرت عند تطبيق القاعدة ٣٣(أ) ١ على النحو الآتي	١٢٠
أ- السماح بزيادة عدد الاستجوابات عند تعدد الخصوم	١٢١
ب- تقييد عدد الاستجوابات المسموح بها عند تعدد الخصوم	١٢٣
ج- تبني أغلب المحاكم للرأي القائل بتقييد عدد الاستجوابات	١٢٦
المبحث الثالث **طلب إنتاج الوثائق**	١٢٩

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- أولاً: تعريف طلب إنتاج الوثائق	١٢٩
- ثانياً: ضوابط طلب إنتاج الوثائق	١٣١
أ- طلب إنتاج الوثائق ومحتوياته	١٣١
ب- إجراءات تقديم الوثائق	١٣٢
١- محتويات الطلب	١٣٢
٢- الردود والاعتراضات	١٣٣
ج- طلب إنتاج الوثائق من الغير	١٣٤
- ثالثاً: الاعتراض على طلبات إنتاج الوثائق	١٣٤
أ- مضمون الاعتراض على طلب إنتاج الوثائق	١٣٤
ب- نتائج الاعتراض على طلب إنتاج الوثائق	١٣٦
المبحث الرابع **الفحص البدني والعقلي**	١٤٠
- أولاً: ضوابط الفحص البدني والعقلي	١٤١
أ- طلب الفحص	١٤١
١- بشكل عام	١٤١
٢- محتويات طلب الفحص	١٤٣
ب- تقرير القائم بعملية الفحص	١٤٤
١- الطلب المُقدَّم من الطرف أو الشخص الذي تم فحصه Request by the Party or Person Examined	١٤٤
٢- محتويات تقرير الفاحص Contents	١٤٤
٣- الطلب المُقدَّم من الطرف طالب الفحص Request by the Moving Party	١٤٤
٤- التنازل عن امتياز الفحص Waiver of Privilege	١٤٤
٥- الإخفاق في تقديم التقرير Failure to Deliver a Report	١٤٤
٦- نطاق الفحص Scope	١٤٤
- ثانياً: أهمية الفحص البدني والعقلي	١٤٥
- ثالثاً: تسجيلات الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة	١٤٨
أ- تطبيق القاعدة في ولاية إنديانا	١٤٨
ب- تطبيق القاعدة على المستوى الفيدرالي	١٥٢
١- الفاحص الطبي المستقل Independent Medical Examiner	١٥٣
٢- تسجيل عملية الفحص Recordation of Examination	١٥٤
٣- حضور الطرف الثالث لإجراء الفحص	١٥٦
ج- رسوم تسجيلات الفيديو للفحوصات الطبية المستقلة	١٦٠
نتائج الدراسة	١٦٢
مراجع الدراسة	١٦٦
أولاً: المراجع باللغة العربية	١٦٦
- المراجع العامة	١٦٦

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات

- المراجع التاريخية	١٦٦
- المراجع القانونية	١٦٧
- الدوريات	١٦٧
- المعاجم	١٦٧
ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية **English References**	١٦٩
- Books	١٦٩
- Dictionaries	١٧٣
- Encyclopedias	١٧٣
- Articles	١٧٤
- Law Quadrangle Notes Articles	١٧٧
- Newspaper Articles	١٧٧
- Websites	١٧٧
- Reports	١٨٣
- Documents	١٨٤
- Legislation	١٨٨
- Cases	١٨٨
فهرس الموضوعات	١٩٥

University Of Sadat City
جامعة مدينة السادات